الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي الأسبوعي عدد رقم (249)

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
هيئة حقوق الإنسان	26
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	37
قضية سيول جدة	190
حقوق الإنسان في العالم	193

حقوق الإنسان: القضية ستبقى تحت متابعتنا حتى يصدر الحكم الشرعي

الطفل مشاري يفارق الحياة متأثرا برضعة سم الفئران

المصدر: جريدة الرياض الخميس17 -6- 2010
.html535557/article17/06/2010http://www.alriyadh.com/

الخبر – متابعة - إبراهيم الشيبان:

لفظ مساء أول أمس الطفل "مشاري بن احمد البوشل" البالغ من العمر ثلاثة أشهر أنفاسه الأخيرة بمستشفى القوات المسلحة (العسكري) بالرياض متأثرا برضعته سم الفئران التي وضعته الخادمة المنزلية في جريمة بشعة هزت المجتمع .

وتعود تفاصيل الحادثة حينما وضعت العاملة المنزلية من الجنسية الاندونيسية السم داخل رضاعة الحليب لابن رب الأسرة لتقم الأم المسكينة وعن غير قصد بإرضاع صغيرها الموت بيديها دون علم بعدما اشتد به الجوع والبكاء .

ولم يدر بخلدها بان العاملة قد قامت بطحن حبوب الفيفادول والسيبوفين إلى جانب طحن حبوب سم الفئران القاتل والخطير (مادة الورفين) وسحقهما وخلطهما مع بودرة الحليب المجفف الخاص بالرضيع " مشاري ."

وكان الطفل "مشاري" قد دخل خلال اليومين المنصرمين في غيبوبة تامة إلى جانب تعطل ومشاكل في صمامات القلب، وظهور طفح جلدي شديد وتوقف الكليتين عن العمل وامتلاء الرئتين بالسوائل، إضافة إلى تأزم في الكبد وتوقف في مركز الأعصاب بالمخ وأزمات أخرى طبية متتالية .

وقدم احمد البوشل الشكر والامتنان لكل من وقف بجانبه في محنته وعلى رأسهم صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبدالعزيز الذي أصدر توجيهاته الكريمة في متابعة " مشاري" وعلاجه على نفقته في مستشفى العسكري بالرياض .

وأكد مدير فرع جمعية حقوق الإنسان بالمنطقة الشرقية الأستاذ إبراهيم العسيري ل" الرياض" بان قضية الطفل "مشاري" ستبقى تحت متابعتنا حتى يصدر بها القضاء الشرعي الحكم، حيث لا تزال الخادمة الاندونيسية موقوفة في سجن الدمام وما زالت التحقيقات متواصلة معها لكشف مزيد من المعلومات حيال القضية

المتحدث الرسمي: السجون جهة تنفيذية فقط

موقوف يترقب الحكم في قضيته منذ 5 سنوات

المصدر: جريدة اليوم الخميس17 يونيو 2010
1&G=766425&I=13516http://www.alyaum.com/issue/article.php?IN=

عبدالله الحسين – الأحساء

ناشد الموقوف « ف . ص . ش « في السجن العام بالأحساء الجهات العدلية و الحقوقية إصدار حكم شرعي فى قضيته حيث استمر توقيفه على قضية إدارية في بلدية الأحساء منذ أكثر من 5 أعوام على حد قوله منها عامان ونصف في السجن العام بالدمام وعامان وستة شهور في السجن العام بالأحساء وأضاف الموقوف أنه تم اطلاق سراح عدد من الذين تم ايقافهم معه بعد التحقيق معهم و الاستماع الى حججهم وأهاب بهيئة الادعاء و التحقيق و الجهات الأمنية اعادة فتح التحقيق حيث إنه سيقدم عددا من الإثباتات التي تدين آخرين في القضية الإدارية ببلدية الأحساء قبل أن يصدر بتحويلها الى أمانة وقال: إن القاضي يطالبه بإعادة حوالي 3 ملايين ريال لخزينة الدولة وأنه لايملك هذا المبلغ ولم يصدر حكم بحقه.

ويتطلع المواطن الموقوف الى موافقة مدير سجن الأحساء على مقابلته هذا الاسبوع حيث كتب رسميا الاسبوع الماضي لطلب المقابلة وبعدها سيكتب لجمعية حقوق الانسان وهيئة حقوق الانسان للوقوف معه فى قضيته . من جانبه أوضح المتحدث الرسمي في سجون المملكة النقيب عبدالله بن سليمان العزاز أن القضية من اختصاص للجهات القضائية والسجن جهة تنفيذية فقط .

أبناؤه يتساءلون عبر (الجزيرة): هل نقيم له العزاء ؟

اختفاء غليس مع أغنامه منذ عقدين من الزمان

المصدر: جريدة الجزيرة الجمعة18 يونيو 2010
.htm13/fe20100618http://www.al-jazirah.com/

عندما غادر غليس بن مبارك العنزي أحد سكان هجرة الديدب في منطقة الحدود الشمالية إلى منطقة حفر الباطن مع أغنامه الثلاثمائة بحثا عن المرعى في 10/11/1411هـ، لم يكن يعلم أن تفاصيل تلك الرحلة الغريبة ستتحول إلى قصة حزينة .. ومأساوية .. .. لا نجد تفسيرا لكل تفاصيلها المليئة .. بالحزن والألم .. والأمل في أن يعود من تلك الرحلة المضنية لقلوب أبنائه وأقربائة وأبناء عشيرته . فقد ذهب ولم يعد .. وليست هناك تفاصيل عن الاختفاء يمكن أن تخفف من حزن أبنائه وبناته .. منذ مايزيد على العقدين من الغياب .. فلا هو حي مع الأحياء ولا ميت مع الأموات .. اختفى .. دون أن يعرف أبناؤه كيف ومتى .. بحثوا عنه في كل زوايا الأرض .. في الشرق والغرب .. لعلهم يقيمون له عزاء .. أو يحتفلون بعودته .. ولو طال المطال .. وضعف الأمل .. وقل الرجاء .. إلا من رحمة رب العزة والجلال . يقول ابنه الأكبر عواد (معلم): لقد طرقنا كل الأبواب .. ولم نجد جوابا يشفي الصدور .. ويريح القلوب .. ويفسر هذا الغياب .. والعذاب .. اختفى ولم نجد له أثرا , وكأن الأرض قد ابتلعته حيا .. نريد تفسيرا واحدا .. فقط .. نريد دليلا واحدا .. نريد حلا .. لقصتنا المليئة بالألم والحزن والأسى .. هل نقيم العزاء ونستقبل المعزين ,ونحكم عليه بالموت لطول الغياب ؟ أم ننتظر بأمل ضعيف .. عودته من المجهول .. فلا يعقل أن يختفى إنسان دون أن يترك أثرا .. من المستحيل أن يموت بالصحراء ولا يعثر على جثمانه .. ..فقد منحتنا المحكمة الشرعية بعرعر صك إثبات تغيب .. وطرقنا أبواب جمعية حقوق الإنسان وقالوا لنا إنه ستتم دراسة هذه القضية والتنسيق مع الجهات الأخرى لإيجاد حل لها. ولم يتوصلوا لحل واضح .. ودليل قاطع .. وقد سجل والدنا ضمن الأسرى المفقودين في وزارة الدفاع والطيران. ولم نصل لجواب شاف .. بالرغم من الجهد الحكومي الكريم من كل الجهات المسؤولة في هذه الدولة المباركة التي لم تدخر جهدا وشاركتنا الألم والحيرة في البحث والتقصي، ولم تقصر أبدا في إجراءاتها .. ولكن هذا قدرنا مع والدنا الحبيب الذي .. توارى .. دون أن يودعنا ..إلى قصته الغريبة والأليمة .. وإلى عالمه المجهول .. المليء بالأسئلة المحيرة .. والتي لم نجد جوابا واحدا لأي منها .. سوى.. أن نرفع أكف الضراعة لله عز وجل (اللهم ارحم أبانا حيا وميتا) .

في ندوة الجزيرة عن (العنف ضد المرأة والطفل)

المشاركون يطالبون بتكثيف الحملات الإعلامية والمناشط الاجتماعية لتخفيف معاناة المعنفين

المصدر: جريدة الجزيرة الجمعة18 يونيو 2010
.htm1/qq20100618http://www.al-jazirah.com/

أجمع المشاركون في ندوة «الجزيرة» حول العنف ضد المرأة والطفل على أن مشكلة العنف في المجتمع السعودي تحتاج إلى حلول جذرية للحد من تفاقمها، خصوصا وأن نسب ضحايا العنف في ازدياد مطرد...

حيث تم في الندوة مناقشة العديد من قضايا العنف ضد المرأة والطفل والأسرة بوجه عام في ظل استضافة نخبة من المسؤولين والمسؤولات في الجهات ذات العلاقة المعنية بقضايا العنف، وخرجت الندوة بعدد من التوصيات الهامة والاقتراحات التي ستسهم في الحد من انتشار ظواهر العنف في المجتمع السعودي وتفعيل الأنظمة والتشريعات على أرض الواقع، كما دعت الندوة إلى تفعيل هذه التوصيات ضمن آليات مدروسة.

المشاركون في الندوة التي أقيمت في «فندق بارك إن» بمحافظة الخبر استشهدوا بتجارب دول أجنبية ودول مجاورة يمكن الاستفادة منها، مؤكدين أن التوازن في المجتمع يتحقق بتوفر وإيضاح التشريعات لكل جهة مسؤولة عن قضايا العنف بدءا من وقوع الحالة وحتى علاجها وإعطاء كل ذي حق حقه.

البداية

في ندوتنا رحبنا بضيوفنا وأشرنا بأنه لا يخفى على حصيف ولا يغيب على فطن أن تقارير العنف مخيفة ومزعجة ولا تبشر بتحسن ملحوظ مع كل الزخم الإعلامي عن هذا الموضوع... وها هي سمو الأميرة عادلة بنت عبد الله بن عبد العزيز (نائبة رئيس برنامج الأمان الأسري) تؤكد أن حالات العنف ضد الأطفال والنساء في ازدياد، وهي مرشحة للارتفاع خلال السنوات المقبلة كون العديد من الحالات التي يقع بحقها عنف لا يتم الإبلاغ عنها إذن نحن نعيش بين خطر يدور في مجتمعنا في ظل أن التحرك والتعامل من قبل بعض الجهات الحكومية بواجبها الصحيح.

هروب المعنفات

عرفت شريفة الشملان رئيسة القسم النسائي بهيئة حقوق الإنسان العنف الأسري بأنه متشعب ولكن داخل الأسر وكما يلاحظ الزخم الإعلامي حاليا في تسليط الضوء على قضايا العنف، والعنف هو تسلط الرجل على المرأة والكبير على الصغير والقوي على الضعيف، وهذا التسلط سبب آثارا جسدية وآثارا نفسية على المعنفات مما حدا بهن للهروب من المنزل أو الهروب إلى السلطة وحتى نستطيع أن نجد له نتيجة لابد أن نعالج الأسباب ونركز على المسببات حتى نتخلص من العنف بكافة أشكاله وأنواعه.

نريد التخلص من العنف

فوزية العيوني: يعرف العنف كما ورد في المادة الأولى من اتفاقية القضاء على كافة أشكال العنف والتميز ضد المرأة الذي صدر عام 1993م والذي صادقت عليه المملكة ونصت عليه المادة المذكورة بأنه أي فعل عنيف تدفع عليه عصبية الجنس بما يترتب عليه أذى أو معاناة المرأة الجسمية أو النفسية أو الجنسية بما في ذلك من التهديدات بأفعال مثل الحرمان التعسفي من الحرية سواء حدث ذلك في الحياة العامة أو الخاصة فهذا العنف معترف فيه دوليا، ونريد أن نخلص في هذه الندوة ماهي الإجراءات المتخذة التي أغلبها وعود وكما نلاحظ وما هي تصوراتنا ورؤانا وواقعنا للتخلص من هذا العنف وعلاجه.

مهارة الحوار أهم اللغات

عبد الله العمري: نود التطرق إلى أسباب العنف لأن أغلب العالم التي تمارس العنف نتيجة تعرضه للعنف في حياته في تنشئته وتربيته، فمهارة الحوار هي أهم اللغات التي يمكن أن نتطرق لها في القضاء على العنف، فالعلاقات الاجتماعية

التي يتعرض لها الطلاب في مدارسهم هي أساس حياتهم، فعندما يخطيء الطفل يضرب بدون أسباب سواء من قبل البيت أو المدرسة والأوامر العسكرية التي يتعرض لها.
وأسباب العنف ترجع إلى تنشئة التأهيل في مهارة الحوار وعدم الإنصات، وطريقة التعبير وثقافة الحوار غير موجودة فهو يمارس العنف لأنه لم ينشأ عليها الابن أو الابنة داخل أسرهم ومجتمعهم.
تزايد وتيرة العنف
منى الشافي: مع الزخم في الحديث عن موضوع العنف ما زالت تتزايد وتيرة العنف بشكل عام إذا كانت ندوتنا تتناول تعريف العنف وأسبابه بهذا الشكل لا يمكننا الخروج من الإطار التقليدي لمناقشة العنف، كما طرح في الصحف والأبحاث والندوات التي أخذت هذا المنحى، ولن نضيف شيئا أمام كم الأبحاث الهائلة التي طرحت في هذا المجال، حيث نود التركيز في هذه الندوة على مناقشة كافة الأمور والإجراءات والأبحاث التي طرحت في قضية العنف ولم تفعل، فالمرأة المعنفة لا تريد أن تعرف معنى العنف لأنها تشاهد إهانات وهي تعرف معناه تماما معنويا وفعليا ولا تريد تعريفا معنويا لفظيا للعنف.
فهي تود معرفة كيف تواجه المرأة هذا العنف فإذا نحت هذه الندوة إلى هذا المنحى فسوف نقدم من خلال هذا البحث والجهد شيئا مضيئا ومشرقا.
نؤكد بظاهرة العنف
فوزية العيوني: نريد أن نتجاوز ما يطرح في الصحف والآن انتهينا من تعريف العنف وانتهينا من القول بأن العنف ليس ظاهرة بل نؤكد أن هناك عنفا وخاصة بعدما أعلنت وزارة الشؤون الاجتماعية مؤخرا رصد 1000 حالة عنف خلال العام الماضي، وهناك هيئة حقوق الإنسان لديها حالات عنف والمستشفيات والمدارس والشرطة فظاهرة العنف حسمت الآن، ونود تدارس كيفية القضاء على هذا العنف، بالنسبة للأسباب التي طرحت ويمكن أن نختصرها في ثقافة المجتمع، والنسق الفكري السائد في المجتمع، والآن لابد أن نضع تصوراتنا، لماذا تزايدت حالات العنف فلعل هناك أسباب اجتماعية تدفعنا لإيجاد حلول للأسباب المؤدية لحالات ظاهرة العنف؟
عدم تفعيل التوصيات والتشريعات
عبد الله العمري: العنف ليس ظاهرة فهو مشكلة، والتزايد بسبب أن الناس أصبحت تشجع المتعرضين للعنف بالحديث عنه من خلال وسائل الاتصال، فالعنف موجود من السابق والآن أصبح بشكل ملفت من خلال الجهات الموجودة في الشؤون الاجتماعية والحرس الوطني والمستشفيات والأمان الأسري وهيئة حقوق الإنسان، فهذه الجمعيات أعطت أفراد المجتمع دافعا للتشجيع بأن أي شخص يتعرض لحالة عنف يقوم بالتبليغ على الرغم من تحفظ المجتمع في السابق عن إعطاء الاسم للشرطة أو التبليغ بأنه تعرض للعنف كونه يدخل في نطاق العيب الاجتماعي.
فنؤكد بأن العنف ليس ظاهرة فهو مشكلة موجودة منذ الأزل والآن بشكل أكبر.
أما مشكلة عدم تفعيل التوصيات فهذه تحتاج إلى تشريعات وقوانين تفعل سن هذه القوانين.
وعي المرأة ظاهره صحية
فوزية العيوني: عندما أصبحت المرأة تلجأ للجهات المختصة ليس هذا عيب، فهذه دلالة ومقياس على وعي المجتمع، والآن أصبحت المرأة واعية فنحن نجني ثمرة تعليم المرأة، والمرأة أصبحت تحترم ذاتها ولا تسمح للآخرين بأن يهينوها أو يعطلون مصالحها أو يقفون في طريقها.
فهذه ظاهرة صحية جدا تحسب للمجتمع ولا تحسب عليه، فالعنف ليس ظاهرة حديثه فهو موجود منذ الأزل، فكل ما في الأمر أن المرأة أصبحت ترفض الأساليب السائدة في التعامل معها.
أضف إلى ذلك بأن انشاء هيئة حقوق الإنسان وجمعية حقوق الإنسان كمؤسسات ترعاها الدولة شرعا لمسألة الحقوق قبل ذلك عندما كان الإنسان يتحدث عن حقوق الإنسان كان يتهم بالتكفير والتغريب ونحو ذلك وعندما تبنت الدولة هذه المؤسسات اكتسبت شرعيتها من شريعة الدولة وبالتالي احترامها الإنسان المواطن وهذا زاد من وعيها وأيضا جهات تحتمي بها على الرغم من المعاناة في السابق من العنف والسكوت عنه حتى ساعدت هذه الأشياء كثيرا والأوامر التي تمنح للشرطة في تسجيل حالات العنف وكذلك المستشفيات تحتضن اليوم وحدات خاصة لاستقبال حالات العنف ودراستها والمدارس كل هذه عوامل أدت إلى انتشار ونشاط ثقافة حقوق الإنسان وما كان ينقصنا باستمرار.
غياب التشريعات
أحلام السعدون: تعقيبا على التشريعات والقوانين التي تسن للحماية بأنها ضرورية وأساسية لابد من التشريعات والقوانين لأن لو كان عندنا القوانين الرسمية كافية لم تحدث لدينا مخالفات مرورية بهذا العدد أو قوانين حماية المستهلك أو غيرها

من القوانين إذا لم يكن هناك تنشئة وتوعية لكل الأفراد وتوعية من جميع الجوانب لهذه القوانين لأهميتها تكتب في ورق وما يكون لها أثر في الميدان، فالأساس تنشئة اجتماعية لجميع الجوانب للأبناء ،للأمهات، للرجال والنساء ولكل فئة من فئات المجتمع.

الوضع الاقتصادي المعيشي أدى لتفاقم العنف

شريفة: نتكلم عن العنف حيث كان موجودا قديما ولكنه لم يكن بهذه القسوة لأن الحياة كانت أكثر بساطة فالعنف كثر وأصبح في ازدياد، حيث كان الوضع المعيشي لرب الأسرة في السابق يتجاوز راتبه 4000 آلاف ريال بخلاف ما يعانيه في الوقت الحالي من ضعف المردود المادي الذي أدى إلى تفاقم المشاكل الأسرية بسبب الظروف الاقتصادية وعلينا أن نخفف من العنف ونرفع من المستوى المعيشي ونعالج المشكلة من الأساس حتى نبطل العنف ونقول لا للعنف ولا بد أن نرفع مستوى الوعي الثقافي والاقتصادي بالمجتمع وخاصة ذوي الظروف الخاصة.

ومشكلة الغلاء التي أدت إلى تضعضع الكيان الأسري تسبب في انتشار البطالة بين أبناء أفراد المجتمع التي تحتاج إلى علاج من أساسها.

ومن المسببات أيضا لمشاكل العنف انتشار المخدرات والمسكرات بسبب الظروف التي يعاني منها الأفراد والمجتمع.

بسط سلطة القانون

منى الشافي: نعرف أن الأسرة هي نطاق خاص وعادة تكون الولاية بالزوج أو الأب وهنا راح نبدد سلطة القانون العام داخل الأسرة حيث إن كثيرا من الناس من يخشى موضوع هيئة حقوق الإنسان لأنه كلما صارت مشكلة بأن تصل الزوجة والأولاد للشرطة وإلى الآن لم نعرف كيف نضبط القانون العام داخل هذه الولاية الخاصة فأي من الأفعال يعتبر جرما يمكن أن يدخل فيه القانون العام وأيهم لا؟

كما لا ننسى تنامي الوعي لدى المرأة كما ذكرت الأخوات ومدى نجاحها في قضية الأسرة ونقلها من القطاع الخاص «الأسرة» إلى القطاع العام فلم يبق لدينا سوى تحديد القانون العام في الولاية الخاصة.

العنف نتيجة إدمان المخدرات

صالح الغامدي: العنف ضد المرأة كما لاحظنا كان نتيجة وليس سبب، فكما هو معروف أن العنف نتيجة إدمان مخدرات وبطالة ونتيجة فقر واحتياج وهذا هو الواقع لأن الأسرة المستقرة ليس فيها ممارسة عنف، فإذا كان حديث العنف ضد المرأة وهو غالبا يكون من الزوج أو الولي، فهذه لها حلول أخرى، وإذا كانت المسألة النظام والتشريعات ليست موجودة نستطيع القول إن التشريعات موجودة والنظام موجود ولكن ليس هناك تطبيق لتلك الأنظمة والقوانين على أرض الواقع.

الاتفاقيات حبر على ورق

فوزية العيوني: ما نعاني منه هو غياب التشريعات ففي العام الماضي أمر وزير التربية والتعليم الأمير فيصل بن عبد الله بإيجاد عقوبات للمعلم والمعلمة الذين لا يبلغون عن حالات العنف ولكن لم نشهد هذا على أرض الواقع، وكذلك اتفقت هيئة حقوق الإنسان مع منظمة اليونسيف وأعلنت أهمية ثقافة حماية الطفولة وحقوق الاتفاقيات والتشريعات لكافة الدول وأصبح حبرا على الأوراق، وكذلك مجلس الشورى أصدر مرارا مسودة عن نظام مكافحة الحرج ولم نرها، وهيئة خبراء الفقراء بجمعية الملك خالد في عسير أصدرت قانون الإيذاء وهو جميل جدا ورائع والآن مر عام ولم نر هذا القانون.

فغياب هذه الأمور تجعلنا ندور في حلقة مفرغة، وجعلت المرأة والإنسان بشكل عام يشعر بالإحباط من هذه الجهات التي لا تستطيع أن تقدم لهم شيئا نتيجة غياب التشريعات، فبدون تشريعات لا يمكن أن يعمل الإنسان ومع التشريعات سوف تخف الكثير من هذه الأمور.

أود معرفة أسباب تأخر تلك التشريعات التي لم نجد لها سببا واضحا. فهل هو تخوف من حماية أو هناك إنسان يقف أمام مثل هذه التشريعات؟

والآن الكره في الملعب السياسي لكونه هو الذي يفرض مثل هذه التشريعات لحماية الإنسان.

سلطة حقوق الإنسان

خالد الجبالي: أنا لست متعاطفا مع المرأة فهي الأم والأخت والزوجة والابنة فالمرأة عندما تدافع عن نفسها وحقوقها فهذا حق من حقوقها ولكن التعليق الذي أود أن أضيفه ما هي الطريقة إذا أن حقوق الإنسان ليس عندها سلطة وبعض القضايا لا يتدخل فيها أمير المنطقة وكما هو معروف أن هيئة حقوق الإنسان جهة إدارية، مجرد تلطف الأجواء في المجتمع.

إذا كان هناك من حل فهو إنشاء جمعيات خاصة تتحدث عن العنف الأسري وتسجل عند الشؤون الاجتماعية تقوم فيها المتضررات من السيدات وتحمي حقوق الأطفال.

ونضع اللوم على الإعلام الذي له دور كبير في تغيير مجتمعه حيث نجد الجرائم والمشاكل بحجمها وعددها ضد الأطفال والمرأة ولم يتم تسليط الضوء عليها فهذا يعتبر خلل في الرسالة الإعلامية.

فجمعية حقوق الإنسان ما هي إلا جهة سياسية ما وجدت إلا لإرضاء الدول الأخرى التي تطالب بإنشائها فهي تحصيل حاصل.

على المعنفة

أن تأخذ حقها بنفسها

فوزية: ما الفرق بين جمعية محاربة العنف وهيئة حقوق الإنسان؟

خالد الجبالي: الجمعية لم تكن إنسانا محايدا فجمعية حقوق الإنسان عندها أجندة ويمكن لها أن تتعاون مع الناس بطريقة ومع الدولة بطريقة ويمكن لها أن تلطف الأجواء الموجودة في المجتمع، فإذا وجد هناك متضررات من العنف، ولم يوجد لهن حلول من قبل الجمعية، وإذا كانت جمعياتنا بهذا المستوى، فمن حق المرأة أن تأخذ حقوقها بنفسها.

غياب منظمات

المجتمع المدني

فوزية: أعتقد من أسباب الظواهر السلبية في المجتمع ليست فقط العنف بل هو غياب منظمات المجتمع المدني فنحن ظللنا ننتظر طويلا تأسيس جمعيتنا المستقلة، فلو فتحت جمعيات أهلية مستقلة وتكون متنوعة كجمعية النهوض بحقوق الطفل وجمعية حماية المرأة فنحن البلد الوحيد الذي ليس فيه جمعيات مدنية، فالمملكة الأردنية الهاشمية فيها 7000جمعية مستقلة واليمن فيها على الأقل 4000 جمعية مستقلة ومصر فيها 19 ألف جمعية مستقلة، هذه إحصائية 2009م وهذه الدول تستطيع أن تأخذ معلومة دقيقة وليس معناه أنها تخلصت من مشاكلها.

فوزارة الشؤون الاجتماعية ذكرت وجود ألف حالة عنف خلال العام الماضي فلو وجد جمعيات مستقلة لاستطاعت تسجيل خمسة آلاف حالة في العام ومن خلال منبر «الجزيرة» نرفع الصوت عاليا بضرورة السماح بإنشاء مؤسسات المجتمع المدني، جمعيات الشباب الفنانين، وجمعيات الموسيقى، وجمعيات الألم، فمؤسسات الدولة لا يمكنها بأي حال من الأحوال أن تستوعب كافة مشاكل المجتمع فلو كانت مؤسسات المجتمع المدني موجودة لخف العبء كثيرا على هذه المؤسسات وتوازن المجتمع.

غياب الإعلام عن قضايا العنف

عبد الله العمري: الملاحظ في العنف الأسري بأن كل جهة قامت تتكلم عن العنف الأسري بمعزل عن الأخرى، فعلى سبيل المثال هذه الندوة أقيمت بمعزل عن الشؤون الاجتماعية فالمفروض الشؤون الاجتماعية هي التي تقوم بتنفيذها. ويجب على كل من يتحدث عن العنف أن ينطلق من إحصائيات ومن تنظيمات من قبل الشؤون الاجتماعية فكما هو معروف أن هناك تشريعات وأنظمة، فعدم وجود الإعلام الجيد هو الذي جعلنا لا نعرف التشريعات، فكل جهة من مستشفيات أو شرطة أو مدارس وغيرها من القطاعات الحكومية لها آلية مع وزارة الشؤون حيث أن كل حالة عنف تأتيها يجب أن يبلغ عنها وعندها تعليمات بهذا الخصوص.

كذلك التربية والتعليم لديها آلية استحدثت بأن يتم دراسة وتقييم حالات العنف في المدارس وتحويلها ومن ثم تتعاون مع الشؤون الاجتماعية قسم لجنة الحماية الاجتماعية. حيث أن الطالب الذي يلاحظ عليه مظهر من مظاهر العنف سواء جسدي أو جنسي أو نفسي يرسل إلى أحد المراكز الصحية أو الصحة المدرسية ويعمل تقرير طبي ويرفع إلى لجنة الحماية التي ترأسه إدارة التربية والتعليم.

فهناك حالات من ضمنها أبناء سحبت ولايتهم من أبيهم وزوجات فرق بينهن وبين أزواجهن وبنات سحبت وصيتهن من أبيهن إذ لم تكن لديهم جهة أخرى يودع فيها المعنف حيث يتم وضعه في دار الإيواء حتى يوجد لهم حل فهناك أعداد كبيرة من المعنفين الذين لا يعرفون النظام وحتى الممارسين في الميدان لا يطبقون النظام على الرغم من أن التشريعات موجودة، وعدم معرفة النظام بذلك.

وإذا كان العنف يمارس بشكل خاطئ في الشرطة والمستشفيات وتعليم البنين وتعليم البنات فهذا يرجع لثقافة المجتمع، ويمكن القول بأن حماية البنين أفضل بمرحلة من حماية البنات.

منظومة الأسرة

صالح الغامدي: كنا في السابق نتعامل من خلال منظومة الأسرة حيث نعمل ما تقره العادات والتقاليد فهذه النقلة السريعة من مجتمع جاهل أمي إلى حد ما إلى عالم منافس فلا نقارن موروثنا الثقافي بموروث الدول الأخرى، حيث لا نقارن أنفسنا بالغير ونطمح لنرتقي السلم فعندنا أخطاء وعندنا إرهاصات ونطمح لتطبيق التشريعات.

علينا التفريق بين الآلية والتشريعات

خالد الجبالي: نود التفريق بين الآلية والتشريعات حيث أن آلية التبليغ عن العنف موجودة فنود تسليط الضوء على الآليات التي تحمي المعنفة، فمشكلتنا أن الأحكام موزعة ما بين الشرطة والمحكمة وهيئة الادعاء العام والإمارة فبعض الأحكام ليس لوزارة الشؤون الاجتماعية صلاحية فيها وذلك لارتباطها بالجهات المختصة.

أحلام السعدون: لعلنا نتساءل هل نكتفي فقط بأن الإيقاف أو السجن هو الحل فجميع الجمعيات أو الجهات المسؤولة لا تعرف أن الشخص هو سبب العنف وقامت بمعاقبته سواء أكان طفلا أو شابا حسب القانون حيث سيطلع للمجتمع أكثر عنفا وإثارة وسيكون أكثر سلبية فالعقاب ليس هو الحل نحن نريد إعادة تأهيل وإعادة تربية لهذا الأب الذي يشاهد ابنه أو الأم أين نحن من التنشئة الدينية أين نحن من موروثنا الاجتماعي أين العادات والتقاليد؟ ففي كثير من المجتمعات والبلدان ليس عندها دين كديننا ولكن عندها مواريث اجتماعية، فالعقاب بالسجن أو الجلد بأي كان أسلوب العقاب ليس هو الحل ولن يوصلنا بالنتيجة التي نرغبها بالقضاء على العنف، نحن لا نريد إنشاء جمعيات تحمي العنف ويصبح لدينا حالات، فالعنف مشكلة لابد أن نضع لها علاجا وحلولا.

صالح الغامدي: علينا أن نعطي أولادنا جرعة في حال تعرض لأحد منهم للعنف أو الظلم أن يتكلم وهذا يدخل في منظومة التنشئة الاجتماعية.

على الزوجة أو البنت لو تعرضت لعنف جنسي أن تتكلم وتقوم بالإبلاغ لما حصل لها للجهات المختصة.

ضغوط وملابسات الهيئة

شريفة الشملان: ما زلنا ندور في حلقه مفرغة، نتكلم عن نشأة هيئة حقوق الإنسان والضغوط والملابسات التي خرجت فيها، فالهيئة تقوم بدور كبير في هذا المجال أقلها تعزيز الوعي لدى المرأة وجميع أفراد المجتمع والآن صار اتجاهنا بالوعي للأطفال والشباب في هذه المرحلة حيث تنشأ وهي تحمل هذا المفهوم ولها حق وتتكلم بمفهوم حقوق الإنسان، وقد تزايد الحديث عن مفهوم العنف الأسري فالهيئات المشرعة من قبل الدولة تطورت فصار الحديث ضمنها مثل البرامج الأخرى في إطار الضمان الأسري والبعض يقول إن هيئة حقوق الإنسان لها علاقة معينة بالدولة، لكن هناك دور كبير تقوم به عضوات وأعضاء الهيئة في تعزيز الوعي، فالمرأة حينما تتكلم في هذا الموضوع لا تتكلم إلا بعد أن شعرت بأن هناك سقف حماية.

والآن ما هو دور هيئة أو حقوق الإنسان؟ فجميع هيئات حقوق الإنسان في العالم هي هيئات ضغط وتوعية لا نجد هيئة حقوق إنسان في العالم لها سلطة حيث أن الهيئات الحقوقية المفترض يكون لها سلطة حتى تستطيع أن تواكب التغير الحاصل في المجتمع، ومازلنا في غياب التشريعات وتعطيل التشريعات فعندما تصل إلى الجهات التنفيذية تتعطل القضية وذلك لغياب مدونة الأسرة والأحكام الأسرية مما سبب فراغا كبيرا في النظام والتشريعات فنحن بحاجة إلى مدونة الأسرة فهذه فيها إشكالية كبيرة. فالقضاء على ظاهرة العنف حلم كبير أو على الأقل القليل من هذه الظاهرة.

المطالبة بوجود شراكة

بالجهات المعنية

خالد الجبالي: هيئة حقوق الإنسان أو أي هيئة عندما تنشأ بلا شك لها دور كبير في مجتمعنا وذلك تأكيد لدورها سيكون ناجحا كونها جديدة لعلنا نتساءل مما تتكون لجنة الحماية وماهو دورها؟

منى الشافي: لا نريد أن نحصر قضية العنف الأسري في جهة لأنه لا يمكن لأي جهة لوحدها أن تقوم بهذه المشكلة حيث لابد أن تكون جميع الجهات شراكة في هذه المشكلة ولا نريد أن تتحمل العبء لجنة الحماية، فهذه القضية شراكة بين الدوائر الحكومية.

خلل القضاة في تطبيق الأنظمة

عبد الله العمري: حديثنا ليس هو حقوق الإنسان نريد الحديث عن دور الحماية لما نواجهه من مشاكل حيث نحتاج إلى توعية بالنظام وممارسين للنظام قد يكون هناك خللا من القاضي أو من ممارسة الشرطة لكن هذا لا يعني عدم وجود النظام في تدريب وتأهيل القائمين على العنف.

صالح الغامدي: إذا كان قصدك الدار فالتأهيل والتدريب موجود ووزارة الشؤون الاجتماعية لديها برنامج ولديها في الرياض المركز الوطني للدراسات والتدريب والبحوث الاجتماعية فهو مركز متخصص للعنف والأسرة والتنمية والتدريب على مدار العام موجود.

نفتقد للأخصائيين النفسيين

خالد الجبالي: نحن نفتقد إلى الدعم النفسي وللأخصائيين النفسيين لهذه الفئة وحتى لا نتهم جهة دون أخرى فهذه الأماكن محتاجة لفريق متخصص لملامسة الجروح والألم التي يعاني منها الطلاب أو الطالبات المعنفين بشكل عام، حيث إن بعض الجهات التي تقوم على رعاية المعنفين يتعرضون إلى تعامل من غير المتخصصين ونحن بحاجة إلى متخصصين

وإلى فريق عمل متخصص وبالإشراف من متخصص من الجامعات ومستشفيات صحة نفسية وغيرها.
استغلال قضايا العنف الأسري
عبد الله العمري: أصبحت مسألة الحماية تستغل وتدخل ضمنها حقوق المرأة ثم يضمر الموضوع إلى أن يتحدث عن أشياء خارج نطاق الشؤون الاجتماعية حيث أن حقوق المرأة والعنف الأسري ليس لهما علاقة بقيادة المرأة للسيارة وللأسف مما نلاحظه من المتحدثين في الموضوع بأنهم يدمجون موضوع حق المرأة في القيادة وحقها في إنشاء إدارات ومراكز خاصة في حقها في إنشاء كبائن خاصة فيها فخلطوا الأمرين إلى أن أصبح هذا الموضوع يتحاشى أي مسؤول الحديث عنه.
خطوات فعالة
منى الشافي: نقدر الشؤون الاجتماعية على خطوتها الفاعلة في قضايا المرأة والأسرة فهي الوزارة الوحيدة التي استطاعت تقديم خدمة فعالة في هذا الاتجاه ولكننا نود التعرف على الخدمات التى تقوم عليها مراكز الحماية.
الحد من فضيحة الأسرة
عبد الله العمري: نحن مجتمع محافظ فوجود نوع من خدمة الهاتف الاستشاري للمجتمع يساعد المعنفة على الحديث عن مشكلتها حيث أن الهاتف الاستشاري وانتشار الوعي فيه بالمجتمع يمكن أن يحل مشاكل كثيرة ويحد من العنف قبل فضيحة الأسرة وقبل وصول المشكلة للقاضي ربما يكون الإنسان محتاجا إلى برنامج علاجي أو نفسي أو إرشاد أسري.
إنشاء مراكز للسيدات المعنفات
منى الشافي: إن مراكز الاستماع للسيدات المعنفات هو الخط الموصل قبل دار الحماية حيث أنها تشبه الهاتف الاستشاري ولكن لها آلية أكثر تطور وأكثر حداثة وأكثر احتياج للمرأة المعنفة، فمراكز الاستماع هي تفريغ وجداني بالدرجة الأولى للمرأة المعنفة.
الخطوة الثانية توفير الدعم النفسي لأن المرأة المعنفة ليست بحاجة لمكان تلجأ فيه فهي شخص يعاني كثيرا من المشاكل وتحتاج التوجيه النفسي والاجتماعي والاستشارة القانونية.
فالمرأة تحتاج هذه المواضيع حيث استضفنا العام الماضي أكثر من 30 سيدة من وزارة الصحة ووزارة التربية والتعليم والشؤون الاجتماعية لتدريبهم على آلية هذا الاستماع وأن تقوم جهاتهم بفتح مثل هذه المراكز داخل أعمالهم فهذه بادرة من هيئة حقوق الإنسان للقضاء على هذه المشكلة.
الاعتراف بمؤسسات
المجتمع المدني
فوزية العيوني: إن الدول التي تحل قضاياها هي دول تعترف بمؤسسات المجتمع المدني فلو أوجدت هذه المؤسسات لاستطعنا حل الكثير من القضايا.
أود الرد: ماذا قدمت وزارة الشؤون الاجتماعية للمعنفات في الدور؟
نستطيع القول بأن الوزارة الشؤون الاجتماعية وللأسف لم تقدم شيئا للمعنفات ولعلي أستغرب من خلال معرفتي لبعض القضايا من ضمنها إحدى المعنفات صار لها أربع سنوات وهي في الدار تطالب بنزع الولاية وذلك لاعتداء والدها عليها فلم يسمح لها القاضي بنزع الولاية منها علما بأن الشهود كانوا من هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، حيث إن الوزارة مقصرة بأشياء كثيرة من ضمنها رداءة المباني التي تؤثر صحيا ونفسيا على المعنفات كذلك أن المعنفة هي التي تقوم بمتابعة قضيتها فليس هناك أحد يقف بجانبها لا من الجمعيات الحقوقية أو الشؤون الاجتماعية.
المفترض أن تقوم الشؤون الاجتماعية بتوفير محام خاص لهؤلاء، فالبيئة غير ملائمة في الدور من جميع النواحي لأن ذلك يعيق وصول صوت المعنفة.
ليست من تدخل الدار امرأة شريفة
عبد الله العمري: الموضوع الذي نتحدث عنه الآن هو آثار العنف ومضاره وتوعية الأسرة وكيف لرب الأسرة أن يتعامل مع أبنائه وكيفية التنشئة وكيفية الحوار، وهذا الدور الذي يجب أن نركز عليه فإذا وقع العنف انتهى الكلام.
وأتمنى بأن لا تأخذنا العاطفة بدافع المرأة عن المرأة والرجل عن الرجل ومن واقع عملنا ليس كل من تدخل دار الحماية وتعرضت للإيذاء أنها امرأة جيدة حيث نجد هناك مسببات تدفع لولي الأمر بالدفاع عن شرفه من خلال ارتكاب جريمة شرعية عقلية حيث أن المنطق لم يجد لها أي مبرر في الحكم على من يدخل الدار بالرفض.
منى الشافي: أتمنى أن تكون هذه حقوق مطلقة وأن لا تكون هذه النظرة أن يحق للجميع الدخول لهذه الدار، فجميع من

يدخل هذه الدار يحكم عليها بأنها بنت رافضة للحكم وخارجة عن حقوقهم ومتجهة باتجاه خاطئ ولذلك تتعامل بهذه الطريقة.
فلجان التنمية وجدت على مسماها لجان تنمية، المفروض أن تكون تجاوزت الدور الذي تأسست من أجله ولذلك نطالب بإنشاء مؤسسات مجتمع مدني من نوع آخر أكثر مطالبة.
صعب على جمعية تأسست على أهداف معينة لتلبي احتياجات مرحلة آلية إلا إذا كان الفكر الذي تحمله هذه المؤسسة والاستعداد لتدريب القائمين عليها توافق عملها مع احتياجات هذه المرحلة، وعلينا أن نفتح المزيد من الجمعيات التي تنبثق من الوضع الراهن واحتياجاته فالجمعيات تحمل على كاهلها الكثير من المشاكل، حيث تقوم على تطوير المرأة وتعليم الأطفال وحل مشاكل الفقر وتنمية الوعي الصحي لأبناء المنطقة، نحن نبحث عن التخصص.
ممارسات خاطئة بلجان التنمية
عبد الله العمري: الذي يحدث الآن في لجان التنمية ممارسة خاطئة حيث خرجت اللجنة عن مسارها الذي أنشئت من أجله، المفترض أن تكون مركز إشعاع في الحي وتكون مركز تثقيف للرجل والمرأة والأسرة، الجانب الذي لا تصله الدوائر الحكومية.
نعاني من عوائق الوزارة
فوزية العيوني: مازلنا نعاني من عوائق الوزارة التي ترفض إعطاء التراخيص لإنشاء مؤسسات المجتمع المدني التي ليست من مسؤولية الوزارة كما تدعي، وقبل أربع سنوات صدر مشروع التنظيم للمؤسسات المدنية ورفع لمجلس الشورى وتم الاتفاق على مسودة بأنه سيكون هناك هيئة مختصة لمنح التصريحات للمؤسسات المدنية، ولم يتم إصدارها لو كان لنا جمعيتنا المتنوعة ومتعددة الأهداف لاستقطبنا أعدادا كبيرة من النساء المعنفات بدلا من أن تذهب لدور الحماية.
نطالب بنقابة للمعنفين
عبد الله العمري: الموضوع فيه وجهات نظر نحن على ذلك سنطالب بجمعية لحقوق المرأة وحمايتها والرجل والطفل ونحن نطالب بنقابة للمعنفين، نتساءل ماذا نقدم لحماية المعنفين؟
التوصيات
أقرت الندوة عددا من التوصيات منها:
طلب محامين للمعنفات لاسترداد حقوقهن من قبل وزارة الشؤون.
إنشاء مراكز الاستماع للسيدات كما وجد في بعض المجتمعات، والتي تساعد على تخفيف الضغط النفسي حيث تقوم بثلاثة أدوار رئيسية للمعنفة وذلك بتقديم الدعم النفسي والاستماع الفعال النفسي والدعم القانوني للمعنفة.
تقنين الدورات التي تقيمها الشؤون الاجتماعية ومن ثم دراسة هذه الدورات في الميدان.
على وزارة التربية والتعليم نشر ثقافة حقوق الإنسان في المدارس ورفع ثقافة الحوار في المجتمع من خلال إنشاء دورات تدريبية لصالح الآباء والأمهات والمدرسين.
إصدار ملحق صحفي عن العنف الأسري تتبناه جريدة (الجزيرة) وأن تستمر الجريدة بتوجيه رسائل لذات العلاقة تستهدف التربية والتعليم والشؤون الاجتماعية ورجال التنمية ودور الإيواء والمحاكم الشرعية والجهات المعنية بالقضية.
عمل إصدارات للمجتمع عن حقوق الإنسان عن قضايا المرأة والرجل والطفل.
إنشاء مراكز أحياء رياضية وثقافية وترفيهية وخاصة للأسر الفقيرة.
إنشاء الهاتف الإرشادي في إدارة التربية والتعليم للبنين والبنات وللأسر.
إجراء لقاء سنوي يتحدث عن العنف الأسري تتبناه الجريدة.
عمل دراسات للأطفال المتعرضين للعنف من سن الثالثة من العمر والذين يتعرضون لتحرش جنسي من الخادمات وداخل الأسرة وخارجها.
أهمية إنشاء جمعية خاصة للأطفال والتعاون بين تلك الجمعيات ذات العلاقة وبين حقوق الإنسان.
مطالبة وزير العدل بتعجيل إصدار مدونة الأسرة لأنها كفيلة بحماية الأسرة بعضهم من بعض.
إعادة النظر في المناهج الدراسية فيما تحويه من تعزيز سلطة الرجل واحترام قيمة المرأة.
المطالبة بالتغيير الإيجابي في مجتمعنا من خلال ما تتعرض له المرأة والطفل من التحرشات الجنسية ووضع قوانين من قبل المتحرشين في الشوارع.
السماح للبنات بالتوقيع للدخول في دار الحماية لما تتعرض له من عنف واللجوء إليها.
مطالب مجلس الشورى بتحرير ما صادق عليه من أنظمة وقوانين تحمي المرأة والطفل من قضية التحرش الجنسي.
****
المشاركون: والمشاركات في الندوة

صالح سعيد الغامدي: باحث اجتماعي
عبد الله سعيد العمري: موجه تربوي
خالد الجبالي: مرشد اجتماعي
شريفة الشملان: رئيسة القسم النسائي بهيئة حقوق الإنسان
منى الشافعي: مسؤولة العلاقات العامة بهيئة حقوق الإنسان
فوزية العيوني: مؤسسة جمعية الدفاع عن حقوق المرأة وناشطة اجتماعية
أحلام عبد الهادي السعدون: مشرفة علم نفس واجتماع بإدارة التربية والتعليم
ابتسام الشيخ: مشرفة اجتماعية
المستضيف للندوة فندق بارك إن الخبر

طالبوا بضرورة التقنين لرفع اجتهادات القضاة حقوقيون يشيدون بإنصاف النظام الأساسي للمرأة

المصدر: جريدة الرياض الجمعة18 -6- 2010
.html535973/article18/06/2010http://www.alriyadh.com/

دعا ناشطون في مجال حقوق الإنسان إلى ضرورة وضع قانون للأحوال الشخصية مهمته تقنين الخلافات الزوجية والطلاق، مؤكدين على أن النظام الأساسي في المملكة كفل احترام حقوق المرأة في شكل عام، وفقا للتعاليم الإسلامية التي تضمنها النظام الأساسي للحكم .

وقال الدكتور المحامي بدر البصيص في ندوة "حقوق المطلقات" المقامة مساء أول من أمس في "منتدى الثلاثاء الثقافي": " "إننا نشهد اجتهادات مفتوحة من قبل القضاة فيما يخص قضايا الطلاق ."

فيما شدد راعي المنتدى المهندس جعفر الشايب على "إن دول الخليج سبقتنا في هذا المجال، فاستطاعت أن تقنن مثل هذه القضايا عبر سن القوانين ."

وتابع البصيص: "إن عدم وجود تقنين أو نظام موضوعي ينظم حضانة أبناء المطلقة والنفقة يجعل الحكم فيها خاضعا لاجتهاد القضاة، وقد يختلف هذا الاجتهاد من منطقة إلى منطقة، وكذلك تحديد الولاية على المطلقة، فنرى أنه لابد من تقنين ذلك للحد من كثير من الاجتهادات التي قد لا تكون موفقة، كما لابد من وجود أقسام خاصة في المحاكم لتقديم النصح والإرشاد للمطلقات، إذ إنهن شريحة كبيرة في المجتمع، وحقوقهن غير مقننة في شكل واضح يمنع الاجتهاد الذي قد يصيب وقد يخطئ ."

ورأى الشايب، وهو ناشط حقوقي وعضو في جمعية حقوق الإنسان ب"أن مشكلة المطلقة لا تنفك عن بقية حقوق المرأة، خاصة أن الحلول تتطلب تضافر الجهود من قبل الجهات كافة"، مشيرا إلى أن المشكلة لا تقتصر على المحاكم، بل إن مشاكل عدة قد تطرأ في تنفيذ الأحكام الشرعية من قبل الجهات المعنية، ويعود ذلك غالبا لإجراءات إدارية ."

من جانبه شدد الدكتور المحامي بدر البصيص على أهمية إنشاء جمعية تعنى بحقوق الأرامل والمطلقات، مشيرا إلى ضرورة دعم مثل هذه المشاريع .

وأضاف "إن الشرع الحنيف منح المرأة الحقوق ومنح المطلقات حقوقا وعلينا منحهن إياها كاملة غير منقوصة"، مطالبا بأهمية أن يغير المجتمع نظرته للمطلقة .

وأضاف "إن كثيرا من النساء السعوديات يتمتعن باستقلالية تحفظها لهن الشريعة الإسلامية، كما أن النظام الأساسي للحكم يحفظ لها ذلك حسب المادة ٢٦ من النظام، والتي تؤكد على حماية حقوق الإنسان وفق الشريعة الإسلامية". وشدد البصيص على أحقية المطلقة في الحضانة، وأضاف "إن هذا الحق يعتبر أكثر الحقوق المسلوبة من المطلقة من قبل الزوج، كما أن لها حقا في النفقة من أجله في الحولين"، مشيرا إلى أن الزوج لا يحق له أن يأخذ الولد منها قبلهما

أطفال معنفون: خلافات الوالدين تنعكس عنفا ضد الأبناء

مطالب بسن قوانين تحمي الأطفال وتجرم الاعتداء عليهم

المصدر: جريدة الوطن الجمعة18 يونيو 2010
4&CategoryID=7537http://www.alwatan.com.sa/Dialogue/News_Detail.aspx?ArticleID=

ما بين ظروف الحياة القاسية، واختلاف الأفكار، و سوء الفهم أو التقدير، تتزايد قضايا العنف الأسري بصورة متتالية بين الأفراد، إذ تختلف أساليبها ، وطبائع الأشخاص المتصفين بهذا السلوك، وفي ذات الوقت، الفئة المجتمعية المواجهة لها هذا العنف، والتي تتنوع بين الأبناء، أو النساء، أو الإخوة الأصغر سنا، وصولا للأطفال الصغار، الذين لا يملكون حولا ولا قوة، للذود عن أنفسهم.

كبت المعاناة

"أحباب الله"، الضحية "المفضلة" للشخص العدواني، حيث يبقى الأطفال مأسورين في سياج اللوم والعقاب، لذنب طفولي بريء، أو بدون سبب ما، فقط لنبوة غضب لدى الأب، أو الأم، أو الإخوة، وليس أمام هؤلاء الأطفال سوى البكاء، و إبقاء معاناتهم في دواخلهم، حتى لا يتزايد عليهم عقاب قد وعدوا به، عند الإفصاح.

اكتشاف الحالات

هذه المعاناة المخبأة، قد يكتشفها صدفة أشخاص عديدون، يلتقي بهم هذا الطفل دون تخطيط، في الأروقة التي يتواجد بها، سواء في بيت أحد الأقارب، أو العائلة، أو البقالة، أو من قبل أحد الجيران، وحتى في المدرسة التي يتعلم فيها، حيث تم اكتشاف حال طالبات وطلاب كثر تعرضوا لهذا العنف، كما تروي لـ"الوطن" إحدى المعلمات، حيث تم اكتشاف حالة عنف أسري تعرضت لها إحدى طالبات المرحلة الابتدائية، وكان ذلك من خلال حروق وجدت بيد الطالبة! تقول المعلمة "قمنا بمخاطبة الطالبة، وسؤالها من المتسبب لها بتلك الحروق؟ التزمت الطفلة الصمت في بادئ الأمر، ولكن مع الإصرار ، قالت: أختي ،لأني لم أذاكر ". المدرسة تستمر في سرد القصة، قائلة "لم نصدق ما قالته، لأنه اتضح عليها ملامح الخوف والارتباك، لذا قامت رائدة الفصل بسؤالها، بعد أن وعدتها بأنها لن تخبر أحدا بالحقيقة، إلى أن نطقت تلك الطفلة، بأن زوجة أبيها كانت هي من قام بحرق يديها، و أنها تقوم بتعذيبها مع أخواتها بالمنزل، مع التهديد المستمر لهن بعدم إخبار أي أحد، و إلا فستزيد العقاب والتعذيب". وأشارت المعلمة إلى "المواقف المحزنة التي تراها هي وزميلاتها عندما تقوم الأم التي قد انفصلت عن الأب، بزيارة بناتها بالمدرسة، إذ تنهمر الدموع لفرحة اللقاء والفراق بنفس الوقت، إضافة للحياة الاجتماعية المؤلمة التي تعيشها بناتها مع زوجة أبيهم."

دور المدرسة

ندى القحطاني، تروي حالة صديقة ابنتها، قائلة "تحدثني ابنتي عن حالة صديقتها، فهي دائمة الصمت، والحزن، والتفكير . لا تحب اللعب، أو تبادل الأحاديث، أو الضحك، كأنها في عالم آخر". مضيفة "ذهبت إلى المدرسة لمشاهدة هذه الطفلة، فوجدتها كما وصفتها ابنتي، وأكثر من ذلك، وعندما سألتها عن ظروفها، التزمت الصمت، مع بكاء صحبه نحيب شديد".

مثل هذه الحالات برأي شريفة العلي، الموظفة بأحد القطاعات الخاصة، "من المفترض اتخاذ اللازم من قبل كادر التعليم بأكمله تجاهها، سواء إدارات التربية والتعليم، أو إدارات الإشراف التربوي، إضافة لمنسوبات ومنسوبي المدرسة، الذين يقع على عاتقهم المهمة الكبرى، لأنهم من يتعايش مع هكذا حالات". وتعتقد العلي أنه "من الواجب وضع قضية العنف ضد الأطفال، ضمن جدول المهام والخطط، التي من المفترض اتباعها وتنفيذها خلال العام الدراسي، مع سرد لائحة بشتى أنواع العقاب، لأي مدرسة تتستر أو تتهاون لوضع هكذا حالة. إضافة للتعزيز لمن يقوم بكشف عن هذه الحالات، وتسليمها للجهات المختصة."

مسؤولية مشتركة

من جهتها، أوضحت الأستاذ مساعد بقسم علم الاجتماع بـ"جامعة الملك عبد العزيز"، د.فتحية بنت حسين القرشي، أن "وزارة الشؤون الاجتماعية، قامت بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم، بالتعميم على كافة المؤسسات التربوية، بضرورة التبليغ عن حالات العنف التي قد تظهر ملامحها على الطلاب أو الطالبات، لأن استخدام العنف في التربية الأسرية لا يعطل فقط إمكانات التركيز والفهم عند الطلاب، بل يؤدي إلى ارتكابهم لمخالفات وانحرافات، قد لا يعرفون هم سبب ارتكابها، وكأنهم من خلال بعض المشاغبات والانحرافات يقولون بصفة غير مباشرة للمجتمع، أين أنتم عنا وعما يفعله فينا من تولونهم أمورنا". وتعتبر القرشي أن الإبلاغ عن حالات العنف، وكشفها لمعالجتها تاليا "مسؤولية دينية وأخلاقية كبيرة، وواجب وطني عظيم الأهمية، ولا بد من اعتبارها من واجبات المربين، ومعاقبة من يتخلف عن التبليغ عنها بصفة علنية، حتى يرتدع المتهاونون في نصرة الحق ."

حقوق الإنسان تتابع

رئيس "الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان"، د.مفلح بن ربيعان القحطاني، أوضح أنه "تم إنشاء تصنيف خاص بقضايا العنف ضد الطفل في عام 1430هـ، لتسليط الضوء بشكل أكبر على العنف الممارس ضد هذه الفئة، بشكل منفصل عن قضايا العنف الأسري"، مضيفا "بلغ إجمالي قضايا العنف ضد الأطفال، في عام 1430هـ، 72 قضية، بنسبة 0.3% من المجموع العام للقضايا البالغة 21016. وزادت نسبة قضايا العنف ضد الأطفال في عام 1431هـ، عن العام الذي سبقه بنسبة 2%، منها 27 قضية إساءة جسدية، و11 قضية إساءة نفسية، و5 قضايا إساءة جنسية، و6 قضايا حرمان الطفل من التعليم، و9 قضايا حرمان الطفل من الأوراق الثبوتية، و6 قضايا حرمان الطفل من رؤية الأم، وقضية واحدة حجز، و5 قضايا إهمال، إضافة لقضيتي زواج أطفال". ويوضح القحطاني أن "إجمالي قضايا العنف الأسري منذ تأسيس الجمعية، وحتى عام 1430هـ، بلغ 1541 قضية، بنسبة 7% من المجموع العام للقضايا البالغ 21016". القحطاني، وفي حقل التوعية بمخاطر العنف، شدد على ضرورة أن تتضمن مناهج التعليم "التحذير من العنف، ودحض جميع الشبهات التي تقول بأن الإسلام يبيحه، أو يجيزه بأي حال من الأحوال، فالتوعية بالعنف الأسري، هي مسؤولية تقع على عاتق الجميع، ابتداء من المدرسة، ومرورا بالأجهزة المعنية، وانتهاء بوسائل الإعلام، و مؤسسات المجتمع المدني ."

خطر الخدم والسائقين

مديرة التنمية الاجتماعية، ومديرة روضة "الطفل السعيد"، مريم المعلوي، تقول إنه "منذ أن تعلم المرأة أنها حامل ينتابها الفرح، بهذا الحبيب القادم، ولكنه فرح مختلط بمشاعر الخوف، والقلق من مستقبل وحياة هذا الطفل، فالكل يسمع ويقرأ كل يوم ما يجعل الآباء يصيبهم نوع من الهواجس تجاه أطفالهم". مضيفة "من منطلق كوني أما ومربية أجيال، أريد أن أوضح شيئا مهما، وهو دور الأسرة في مراقبة ومتابعة أبنائهم، منذ سن الطفولة، إلى سن الرشد". وترى المعلوي أن الخطر يكمن في الآونة الأخيرة في "الخدم، والسائقين، والبائعين، فالأم تعتمد على الخادمة في كل شيء، وبعض الخادمات لديهن سلوكيات منحرفة، والأب يهمل أبناءه فيوصلهم السائق إلى المدرسة، وقد يتركهم في الشارع، في أيدي البائعين المنحرفين سلوكيا. والبعض منهم قد يغري هذا الصبي ببعض النقود والحلويات، ومن ثم يبدأ في التحرش به. إضافة إلى أنه أثناء الزيارات والمناسبات، قد يحصل ما ليس في الحسبان، فالأطفال الكبار، قد يتحرشون بالصغار في بعض الأحيان، لذا من المفترض أن نكون أكثر رقابة واهتماما بأبنائنا ."

لجان فاعلة

وتشير مديرة إدارة التوجيه والإرشاد بجدة، وعضو لجنة "الحماية الاجتماعية" بالمنطقة، حياة المطوع إلى أن "العنف الأسري من أخطر المشكلات التي تهدد المجتمع، لأنه ينتج جيلا تحكمه ثقافة العنف سلوكا و ممارسات، داخل منظومتهم الاجتماعية، بكل ما يحمله من اضطرابات نفسية، تنعكس بشكل ملحوظ على السلوك، وتؤدي بدورها إلى ردود أفعال نفسية واجتماعية وسلوكية"، كاشفة عن تشكيل لجنة "الحماية الاجتماعية"، والتي من خلال تفعيل الشراكة بينها وبين إدارة التربية والتعليم للبنات بمحافظة جدة، تم "اكتشاف وعلاج العديد من حالات العنف الأسري، التي تعاني منها طالباتنا بالمدارس"، حيث تم بحسب المطوع "تشكيل لجنة على مستوى إدارة التربية والتعليم، لمواجهة العنف الأسري والمدرسي الذي تتعرض له الطالبات والموظفات، وإصدار تعميم لجميع المدارس الحكومية والأهلية بالتبليغ السري والعاجل، لمشرفة التوجيه والإرشاد، عن أي حالة عنف يتم اكتشافها، وتكليف طبيبة من الوحدة الصحية بزيارة المدرسة، و إجراء الكشف الطبي على الحالة وإعداد تقرير بذلك، كما يرفع تقرير للجنة الحماية الاجتماعية عن حالة العنف التي تم تبليغ المدرسة عنها"، وبناء على ما سبق، تتخذ الخطوات التالية، وتبدأ بـ"نزول الفريق التنفيذي النسائي من لجنة الحماية إلى المدرسة، لمقابلة الحالة واتخاذ ما يلزم حيالها، وتأمين الحماية اللازمة للحالة المعنفة."

متابعة رسمية

مدير إدارة سجون منطقة "نجران"، العقيد علي بن أحمد الشهري، أشار إلى أن "أسباب تزايد حالات العنف الأسري للأطفال، تقع بسبب ضعف الوازع الديني لدى الآباء والأمهات، وقلة الوعي في المنازل"، داعيا إلى ضرورة "توفير برامج للأسر، وعقد ندوات ومحاضرات دورية على مدار العام، لمناقشة الوسائل الكفيلة بحماية الأطفال من كافة أشكال العنف، وإيجاد مؤسسات حكومية وأهلية تهتم بهذا الموضوع، فتدرجه في المناهج الدراسية والخطط المستقبلية في التعليم العام". الشهري أكد من جهته أن "دور إدارة السجون، هو تسلم الجاني الذي أقدم على تعذيب أطفاله، بعد الحكم عليه بالسجن". معتبرا أن "المشكلات المادية، وصعوبات العمل التي يتعرض لها الأب أو الأم، قد تدفع إلى ممارسة العنف على الأطفال."

تحري الدقة والسرية

وفي سبيل مواجهة "العنف "والحد منه، يوضح المدير العام للتربية والتعليم للبنات بنجران، سالم بن محمد الدوسري، أن إدارته شكلت لجنة لـ"العنف الأسري"، مشددا على "ضرورة ملاحظة الطالبات، وتبليغ مديرة المدرسة شخصيا عند اكتشاف أي حالة عنف أسري، أو مدرسي، قد يتعرضن له .ويرى الدوسري أنه "يجب أن تتولى مرشدة الطالبات في المدرسة، دراسة الحالة دراسة مستوفاة، مع تحري الدقة والحيطة، ومحاولة إيجاد حل للمشكلة داخل المدرسة وفي سرية تامة ."

خلافات الوالدين

ويشير المعلمان خالد القحطاني، ومحمد اليامي، إلى أن "خلافات الوالدين ومشاجراتهما، قد تؤثر سلبا في الحياة الزوجية لأبنائهما مستقبلا، حيث إن انتقال الصراع الزوجي من جيل إلى آخر، ينتج عندما لا يتعلم الأبناء مهارات التحدث، وسلوكيات التواصل والتفاهم، بسبب مشاهدتهم ومراقبتهم للخلافات التي تحدث بين آبائهم وأمهاتهم، وكيف يتعاملون بعضهم مع بعض بشكل سلبي"، معتبرين أن "الضرب الجسدي بكل أشكاله، والحبس في غرف مظلمة، وتشغيل الأطفال في أعمال لا تتفق مع قدراتهم العقلية والجسمية، وإهمال تعليم الأطفال، وإهمال الرعاية الطبية، ونقص الاهتمام العاطفي وسوء المعاملة النفسية، أو الإهانة أو المقاطعة عند الكلام، كل ذلك يخلف ويترك أضرارا عديدة على الأسرة، ويحدث فجوة كبيرة، لها سلبيات على الطفل في مستقبله."

سلوك ضعاف النفوس

هذا النقد الساعي للتغيير، وللحد من "العنف"، واصله مدير عام فرع الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد بمنطقة نجران، الشيخ صالح بن إبراهيم الدسيماني، الذي يرى أن ممارسة العنف الأسري "تعتبر ظاهرة سيئة وسلوكا خاطئا، يقوم به ناس ضعفاء في النفوس، وليس لهم وازع ديني يربطهم ، وعليهم ضغوطات نفسية"، مستشهدا بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم "ليس منا من لم يرحم صغيرنا و يوقر كبيرنا"، موضحا أنه "عادة من يرتكب العنف الأسري، من لديه ضغوطات نفسية، أو تعرض للعنف الأسري في صغره، فيقوم بممارسة ذلك تجاه أطفاله أو أهله."

ظاهرة عالمية

"العنف الأسري في تزايد مستمر"، هذا ما يراه الكاتب حسين آل دويس، الذي يشدد على أن هذا السلوك "يعتبر ظاهرة عالمية، ولكن طرق التعامل مع هذا الأمر تختلف باختلاف الدول، واختلاف قوانينها وأنظمتها"، معتبرا أن الحل يكون من خلال "إيجاد قوانين صارمة، تعاقب بشكل صارم كل من يقوم بمثل هذا التصرف تجاه الأطفال، مهما كانت علاقتهم به، لأنه يجب أن نعي أنه إذا كنا نبحث عن خلق مجتمع صحي خال من الأمراض النفسية والمشاكل الاجتماعية، فإنه يجب علينا الاهتمام بشكل كبير بأجيالنا، لأنها هي من سيبني هذا البلد مستقبلا

الكفيـــل والمكفول ملف مفتوح

المصدر: جريدة عكاظ الجمعه6 /7/ 1431 هـ18يونيو 2010 م العدد : 3287
.htm20100618356748/Con20100618http://www.okaz.com.sa/new/Issues/

نظـــام الكفالـــة هـو الإطـار الوحيـد الـذي ينـظـــم استـقـــدام وتـشـغـيـل العـمـالـــة، بمـا يكفـل حقـوـــق الطـرفين،وكـثـيـر ممن يتعـــاملون مع نظام العمل يرون أنه بحاجة إلى تحديـث مستمر بما يتواكب مع الواقع، وذهب البعض إلى أن هذا النظـام يـتسم بالتسـلـط وعدم الإنـصاف فـي التعامل مـع العمالـة فـي كثيـر مـن الأحيـان، ويـذهب الـبـعـض الآخر إلى أن النظام واضح وصريح، ولكن هناك من يتلاعبون على تلك الأنظـمـــة، وهنـاك من يسيء حـقا إلى ســمـعـة الوطـــن بظـلـــم المكـفـــول والتهرب من الـعـقـوبـــات، واستغـلال أنه ابن الـــوطـــن !. زيـارة إلـى أحد مكاتب العمل، تبرز حجم المشـكـلـة، وعدد الـقـضايا المطـــروحـــة أمـــام اللجان العمالية، التـي تستقبل وبشكل يـومي قضايا خلافـيـــة المتهم الأول فيها «الكفيل» مع اختلاف نوع القضية والضرر الذي لحق بالمكفول.

عبد الغني باعمر (45 عاما)، يعمل في أحد مكاتب الاستقدام في جدة، وأحد المطلعين على قضايا عمالية كثيرة، من خلال عمله اليومي، وكـان طرفـا فـي حل كثيـر مـن القضايا بين الكفلاء والمكفولين، يقول بـاعمر: أعمل منذ سنوات فـي هذه المهنـة، ولـم يمض يـوم إلا وهنـاك عمـال أو عمالـة وافدة، تتهم كفيلها بالتقصير، ولعل أكثر مـا يؤرقهم طـول فترة حل القضية، فهناك كفلاء يماطلون حين حضورهم أو حضور من ينوب عنهم، والضحية والمتضرر الوحيد هو العامل الذي لا يستطيع فعل شيء، حتى يتم إصدار حكم فـي قضيته، وقد يترتـب علـى ذلك خسائر تلحق بـه، ولابد مـن مراعـاة هذه النقطة حتى لا يقع الظلم على المكفول، ولكن أود أن أشير إلى نقطة مهمة وهـي أن هنـاك شكاوى يتقدم بها بعض العمـال ضد المكفولين، ولكن يتضح في آخر الأمر أن الكفيل على حق، وأن المكفول، قد ارتكب العديد من الأخطاء والتجـاوزات، وشخصيا كنت طرفا في أكثر من عشرة محاضر صلح بين العديد من الأطراف، وكانت نتيجتها الحكم لصالح المكفول في سبعة أحكام ولصالح الكفيل في ثلاثة أحكام، وهذا دليل أن نسبة الأخطاء والتجاوزات التي تقع من الكفيل أكثر بكثير من أخطاء المكفول.

المواطن محمد الغروي (35 عاما) يشير إلى أن مكاتب العمل مشرعة أبوابها لاستقبال قضايا العمال مهما كانت، ولكن نجد في بعض الأحيان أن هناك عمالا يأخذون حقوقهم كاملة وينصفهم النظام، إلا أن هناك في المقابل من لا يأخذون حقهم والعلة تقع في هوية الكفيل، فإذا كان الكفيل ذا علاقات، تجير القضية لصالحه مباشرة، وهذا واقع لا بد من الاعتراف بـه ومعالجته.

حيلة الهروب

ويرى خالد الغامدي (33 عاما)، أنه عندما يقع خلاف بين كفيل ومكفول، فـــإن أبواب مكاتب العمل مفتوحة للمكفول ليشكو هضم حقوقـــه، ويطالب باستردادها إذا كان يستحقها، في حـــال صادرها الكفيـــل كما يحدث أحيانا، هذه الآلية لاسترجاع الحقوق منطقية وعادلة، لضبط نظام العيش والعمل في أي بلد، ولكن المشكلة ليست فـي مكاتب العمل وآلية إدارة القضايـــا وبطء التنفيذ، فعلى غرار أبـواب مكاتب العمـل المفتوحـــة للمشتكين مـــن المقيمـــين والمواطنين، نجد أبـــواب الجـوازات مفتوحـة أيـضا علـــى مـصـــارعها، تـستقبل الكفـــلاء عـــن أي هـــروب لأحـــد المكفولين،وهذا حـــق طبيعي، وقانون منطقي، لكن البعيـــد عن المنطـق هو آليـــة التبليغ عـــن الهروب، بعد أن أصبح بـــلاغ الهـــروب حيلة مضمـــونـــة يستخدمها بعض الكفلاء لإدخال المكفول في دوامة لا تنتهي يستطيع من خلالها مصادرة حقوقه، إذا لم تسقط مباشرة، اعتاد المتابع أن يرى في الصحف خبرا مكررا بشكل شبه أسبوعـــي، بالعنـــوان ذاتـــه غالبا بأن «وزارة العمل منعت شركـــة مـــن الاستقدام خمس سنوات للتلاعب في نسب السعودة»، والسؤال الذي يحتاج إلى إجابة: لماذا لا تطبق الوزارة أنظمتها بالصرامة ذاتها عندمـــا يكـــون المكفول ضحية الكفيل، كما تفعل مـــع الشركـــات التي تتلاعب في نسب السعودة؟.

حكم غيابي

خلف أحمد علي وكمال عبد الفتاح عاملان من دولة عربية يحملان نفس الهم ونفس المطالبات، يقول خلف: منذ أشهر نطالب بصرف رواتبنا المتأخرة، ولم نجد سوى الوعود والمماطلات من الكفيل، ما دفعنا إلى التوجه إلى مكتب العمل في جدة لأخذ حقوقنا وفق النظام، وبعد جلسات رفض الكفيل الحضور، وصدر حكم غيابي عليه بدفع الرواتب المتأخرة وهي 7500 ريال، وهي نفس الأجور لباقي العمال المتأخرة رواتبهم، كما أن الكفيل رفض إعطائنا الحق في نقل الكفالة إلى شخص آخر ، وخلال فترة متابعة القضية في مكتب العمل تكبدنا خسائر، وعشنا أياما صعبة، حيث بقينا عاطلين عن العمل ولا نستطيع نقل كفالتنا بسبب تعنت الكفيل، كما أصدر مكتب العمل في الحكم الصادر قرارا بنقل كفالتنا إلى شخص آخر حسب اللوائح والأنظمة التي تنص على أنه إذا تأخر الكفيل في دفع الرواتب لأكثر من ثلاثة أشهر، فإنه يحق للطرف الثاني المكفول البحث عن كفيل آخر لنقل كفالته وهذا ما تعرضنا له، ولكن المفاجأة أن الكفيل فوض وكيلا لمتابعة القضية وطعن في الحكم الصادر ما عطل تنفيذ الحكم، وأدى إلى تأخر صرف الرواتب المتأخرة، وما نتمناه من مكتب العمل التمسك بحكمه الصادر، وعدم نقضه لأن الأسباب واضحة ولا يوجد أي لبس فيها.

سحب الإقامة

يشكو محمد شيخ زاد «باكستاني» من تعنت كفيله، وعدم إعطائه إقامته وجواز سفره لنقل كفالته إلى شخص آخر، يقول زاد: رغم الرواتب المتأخرة لدى كفيلي، إلا أنني تنازلت عنها لصالحه، مقابل إعطائي حريتي بنقل كفالتي للعمل لصالح شخص آخر، ففي بداية الأمر أبدى استعداده بالموافقة وحين أحضرت كفيلي الجديد بدا يراوغ ويتهرب، ومنذ أكثر من أربعة أشهر وأنا أطارده من مكان إلى آخر، وسبق أن قبضت علي إدارة الجوازات، لعدم حملي أوراقا تثبت سلامة إقامتي هنا، حتى جاء هو وأخرجني من التوقيف، ورغم تنازلي عن الرواتب المتأخرة، لم أتوصل إلى حل مقنع معه، ولم أجد بدا من التوجه إلى مكتب العمل للنظر في أمري، وقد سجلت شكواي لديهم هنا وسأنتظر ما يحكمون، وما أتمناه تعويضي عن الأيام التي مضت وأنا معلق لا أعمل لدى كفيلي ولا أعمل عند شخص آخر، إضافة إلى الخوف والرعب الذي كنت أعيشه وما زلت، بسبب عدم حملي أوراقا تثبت سلامة إقامتي.

تأشيرات وهمية

ويؤكد نفيس أحمد، أن أحد المواطنين باعه تأشيرات وقبض الثمن، ولكنه لم يجده بعد ذلك، وأشار نفيس إلى أنه دفع مبلغا ماليا لاستقدام شقيقه وأحد أصدقائه بالاتفاق مع أحد المكاتب، ولكنه ومنذ أكثر من ستة أشهر، وهو يعاني من تهرب ذلك الشخص منه، وإعطائه وعودا من سراب حتى وجد نفسه مضطرا إلى التقدم بشكوى رسمية إلى مكتب العمل، ومعه كل ما يثبت تعرضه للنصب.

التوعية :من جانبه، قال عبد العزيز النقلي، المحامي والمستشار القانوني، أنه يفترض على كل عامل أخل صاحب المنشأة أو رئيسه في العمل بالاتفاقيات المبرمة بينهما، إقامة دعوى في مكتب العمل طالما أن هناك نظاما، وشدد على أهمية توعية العمال بحقوقهم القانونية، لمنع أي تجاوزات للنظام، وأرجع زيادة حالات الامتناع عن العمل إلى خلافات على الرواتب وتأخر صرف المستحقات من الجهات الحكومية، معربا عن أسفه الشديد لأن نسبة كبيرة من عقود العمالة غير متوافقة مع ضوابط النظام، لكنه دعا في الوقت ذاته إلى الأخذ بعين الاعتبار أن بعض الشكاوى قد تكون كيدية، ودعا أصحاب العمل إلى أن يتقوا الله في عمالهم، موضحا أن مشكلة العامل تكمن في التنازل عن كل حقوقه وفجأة يثور مطالبا بها، لكن أين كان من البداية، قبل وقوع أي خسائر لا سمح الله وبذلك يوفر على نفسه الجهد والتعب وطول المعاملات فكل شيء لا بد أن يتحدد من بداية الأمر.

تعقيدات إدارية

مصدر مسؤول في جمعية حقوق الإنسان، أوضح لـ«عكاظ» أن أي منظمة حقوقية عندما تطلع على أي قضية أو شكوى تستند دائما على القوانين والأنظمة الموجودة في الدولة، فإذا كان هذا العمل يجرم حسب التشريع والقانون تلتزم بالنصوص والقوانين في هذه الدولة والهيئة دعت إلى ضرورة وجود نقابات لحماية حقوق العمال، وهذا أسلوب سلمي وطريقة حضارية للتعامل مع حقوق العمالة، والهيئة جهة حقوقية رقابية تقف في صف العامل الضعيف الذي يبحث عن حقوقه بغض النظر عن أي جانب آخر من خلال التنسيق مع الجهات المعنية، وأشار إلى أن من أبرز عيوب الوضع الراهن ما يكتنف أحكام الكفالة من تعقيدات إدارية وتنظيمية وعدم فعالية هذه الأحكام في تحقيق الغايات المرجوة منها وانتشار ظاهرة العمالة الجائلة وتزايد جرائمها، وأشار إلى أن الجمعية سبق أن رفعت بدراسة شاملة لهذا النظام حيث اقترحت الدراسة حلولا عدة منها استحداث وثيقة تأمين إلزامية لضمان الحقوق المالية للعامل وصاحب العمل كوسيلة فعالة لإنهاء دوافع أحكام الكفالة وإزالة مسبباتها ومبرراتها بهدف تغطية مسؤولية العامل الوافد في حال تسبب في أضرار تصيب صاحب العمل أو في أضرار تصيب الغير وتغطية مسؤولية صاحب العمل في نفس الوقت عن دفع راتب العامل، ويستفيد العامل من الوثيقة التأمينية ضد المخاطر بتأمين دفع صاحب العمل لراتب العامل عن مدة محددة لا تقل عن ستة أشهر ولمستحقاته المالية الأخرى مثل مكافأة نهاية الخدمة أو أي تعويضات أخرى يحكم بها القضاء وتأمين يغطي قيمة

تذكرة السفر في حالة ترحيل العامل وتأمين حماية قانونية تشمل التغطية لنفقات المحاماة أو الاستشارات القانونية التي يتكبدها العامل في الدعاوى التي ترفع منه فقط، وأوصت الدراسة بإنشاء هيئة حكومية ذات شخصية اعتبارية تتبع وزارة العمل للإشراف على أوضاع العمالة الوافدة وتلغي أي دور للكفيل التقليدي وأن يتم تسمية هذا الجهاز بهيئة شؤون العمالة الوافدة يكون مقرها الرياض ولها فروع في عدد من المناطق.

نظام العمل :مدير مكتب العمل في جدة قصي فلالي قال من جانبه: المعيار في طبيعة العلاقة بين صاحب العمل والعمال، هو نظام العمل، مؤكدا زيارة المفتشين ميدانيا للشركات والمؤسسات من باب الوقاية خير من العلاج، وأضاف إذا لاحظنا أي مخالفات نبدأ في توجيه إنذار ملاحظة إرشاد ونصح أو تطبيق مخالفة، كما ننبه إلى مخاطر تأخير الأجور وعدم تطبيق وسائل الصحة والسلامة، ولفت إلى أن أي مؤسسة تضم 300 عامل يمكنها إنشاء لجنة عمالية للتنسيق مع وزارة العمل وتحسين أوضاع العمالة، وأضاف فلالي: في حال امتناع العمال عن العمل من حق الكفيل إبلاغ الشرطة ومن ثم يتوجه لمكتب العمل لاتخاذ الإجراء اللازم، لكن إذا كان التوقف بسبب تأخير الأجور أو مخاطر عالية عليهم ففي هذه الحالة على العمال أن يقدموا الشكوى ويستمروا في عملهم ومكتب العمل يرسل مفتشا للاطلاع على حقيقة الأمر، وإذا اتضح وجود مخاطر في هذه الحالة، فإنه من الممكن توجيه نظر صاحب المؤسسة إلى وجود خطر على حياة العمال ولابد من توفير الأمن والسلامة لهم، وإذا لم يستجب فمن الممكن الرفع للجهات المسؤولة وقد تصل الأمور إلى إيقاف المؤسسة.

الحياة

شركة متعاقدة مع إدارات حكومية تؤخر رواتب 1000 عامل نظافة

المصدر: جريدة الحياة السبت19 يونيو 2010

154306http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/

يواجه نحو ألف عامل آسيوي، ظروفا إنسانية صعبة، بعد توقف الشركة التي يعملون فيها، والمتخصصة في تزويد إدارات حكومية وشركات خاصة في المنطقة الشرقية، بعمال النظافة، عن صرف رواتبهم منذ أشهر. كما يشتكي العمال من «سوء المعاملة» من جانب المسؤولين في الشركة، وعدم الاستقرار الوظيفي، والعمل لساعات إضافية من دون احتساب أجرها.

وقال أحد العاملين في الشركة، لـ «الحياة»: «نعيش ظروفا بالغة الصعوبة، فالشركة تحاول التملص من مسؤوليتها عنا. فيما نعمل لساعات طويلة في اليوم، ولا نكاد نجد ما نأكله، لولا المساعدات التي تصلنا من عدد من فاعلي الخير»، مشيرا إلى أن عددا من زملائه أوصلوا معاناتهم إلى جهات حقوقية، ولكنه يقول: «لم نجد منها أي تفاعل. أما الجهات التي نعمل لديها فهي متعاقدة مع الشركة، وهم غير معنيين بنا. وعندما طالبنا بالخروج النهائي من السعودية؛ رفضت الشركة منحنا جوازات السفر. وأكدت أن مطالبتنا هذه تخالف بنود عقود العمل التي وقعناها معهم». وذكر زميله إبراهيم إدريس، أنه وزملائه حاولوا الامتناع عن العمل، لفترة. ولكنه يقول: «لم نجد فائدة من ذلك .ونطالب باستمرار تحصيل رواتبنا التي لا تتجاوز لبعضنا 400 ريال شهريا». وفي المقابل، أوضح مسؤولون في الشركة، لـ «الحياة»، أن «تأخر الرواتب تزامن مع نهاية العام المالي في الشركة». وقال المشرف على الموظفين حسين باقر: «إن موازنة الشركة تخضع لجدولة جديدة»، نافيا تأخر رواتب كل العمال. وأضاف «يوجد عدد من العمال تسلموا رواتبهم. ونعمل على تسليم أجور المتبقين»، مبينا أن ما حدث «لا يستلزم رفع شكوى لأي جهة، فهي مسألة إدارية، تتعلق في مجلس إدارة الشركة»، مردفا أن «مكتب العمل في المنطقة الشرقية لم يقدم لنا أية ملاحظة.«

بدورها، دعت الناشطة في مجال حقوق الإنسان فوزية الصويغ، إلى معالجة قضايا حقوق العمال. وقالت لـ «الحياة»: «إن وضع العمالة في السعودية يأخذ حيزا واسعا في التقارير الحقوقية الدولية في مجلس الأمم المتحدة. وفي المقابل؛ لم نر تحركا جديا لمعالجة أوضاعهم»، مشيدة بقرار وزير العمل الدكتور غازي القصيبي، حول العمل في الأحوال الجوية الصعبة، وإلزام الشركات بمراعاة أوضاع العمال»، مستدركة أن «مسألة المستحقات المالية وتخلف الشركات عن دفعها لا زالت عالقة. وكثيرا ما نقرأ عن امتناع عمال عن العمل، بسبب تأخر رواتبهم»، مقترحة أن «تتحرك الجهات المعنية المتمثلة في هيئة وجمعية حقوق الإنسان، لإصدار قانون يتضمن عقوبات على الشركات المخالفة، وأبرزها تأخر الرواتب». مختتمة بأن المسألة «تتطلب ردة فعل جادة، لا تحتمل الاستهتار في حقوق الغير.«

حقوق الإنسان لـ عكاظ: السلوك انتهاك لحقوق الطلاب

لجنة للتحقيق مع المعلم مشترط تقبيل الرأس مقابل 10 درجات

المصدر: جريدة عكاظ الاحد8 /7/1431 هـ20يونيو 2010 م العدد : 3289
.htm20100620356973/Con20100620http://www.okaz.com.sa/new/Issues/

تحركت وزارة التربية والتعليم ممثلة في إدارة تعليم الرياض أمس إثر نشر «عكاظ» تقريرا يبرز طلب معلم في مدرسة أهلية تقبيل رأسه وقدميه مقابل الحصول على عشر درجات إضافية وأسئلة اختبار الرياضيات، ووجهت إدارة التربية بتشكيل لجنة تضم مسؤولين ومختصين للتحقيق مع المعلم وتقصي الحقائق، واتخاذ إجراء حازم مع المعلم المخالف، وإدارة المدرسة التي شهدت الواقعة.

وتعهدت إدارة التربية والتعليم باتخاذ إجراء حازم وحاسم حيال المخالفة التي تتنافى ومسلك العملية التربوية والتعليمية، ونبهت بأن لجنة القضايا التربوية في قسم المتابعة في إدارة تعليم الرياض ستصدر ما يلزم حيال كل من تسبب بأضرار أو تعدى على حقوق الطلاب. «عكاظ» زارت أمس المدرسة الأهلية التي شهدت الواقعة، وتبين أن المعلم الوافد الذي يحمل جنسية سورية ويتولى تدريس مادة الرياضيات تغيب عن عمله لأسباب لم تكشف عنها إدارة المدرسة التي يعمل فيها المعلم.

من جهة أخرى، أكد نائب رئيس لجنة الشؤون التعليمية والبحث العلمي في مجلس الشورى الدكتور أحمد آل مفرح، أن تصرف المعلم غير لائق تربويا واجتماعيا، مستغربا وجود معلم يتحلى بمثل هذا السلوك ويتولى تدريس الطلاب، ووصف آل مفرح تصرف المعلم «بالجائر وغير المقبول تربويا وإنسانيا»، وزاد «في حالة خلوص نتائج التحقيق إلى إدانة المعلم فإن هذا الأمر يعكس غياب الاهتمام والمراعاة لمشاعر الطلاب في النواحي الاجتماعية والسلوكية والتربوية، مؤكدا أن هذا التصرف يعد عملا مشينا وسيكون هناك عقوبة رادعة تتمثل في العديد من الإجراءات، أبرزها إعفاؤه من التعليم ووضعه على القائمة السوداء لكيلا يتمكن مستقبلا من العمل في المملكة في أي مجال آخر».

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان وصفت على لسان مسؤول بارز فيها التصرف بأنه غير مقبول من معلم يفترض أن يكون قدوة ومرشدا للطلاب في أخلاقيات التعامل والآليات التي تحكم العلاقة بين الصغير والكبير، وأضاف أن هذا العمل الذي أقدم عليه المعلم يعد تجاوزا وانتهاكا لحقوق الطلاب، وطالبت الجمعية بالكشف على سلامة قواه العقلية، وتعهد المسؤول الذي تحدث لـ «عكاظ» أمس بمتابعة ملف القضية مع الجهات ذات العلاقة، مؤكدا في الوقت نفسه تمسك الجمعية بحقها في تطبيق النظام بحق المعلم الذي انتهك حرمة العملية التربوية والتعليمية، ولفت المسؤول أن جمعية حقوق الإنسان استقبلت بعض القضايا التي تتعلق بعلاقة الطالب بالمعلم أو علاقة المعلم بإدارة المدرسة أو علاقة الأسرة بالمدرسة، وخلص المسؤول إلى المطالبة بوضع مرشد لآلية التعامل بين المعلم والطالب بحيث تكون حقوق المعلم وحقوق الطالب واضحة للجميع ويحترمها.

وكانت «عكاظ» نشرت أمس تقريرا يبرز استغلال معلم وافد أزمة الامتحانات النهائية بمساومة طلابه في المرحلة المتوسطة، وإجبارهم تقبيل رأسه وقدميه مقابل تحسين نتائجهم في مادة الرياضيات وإعطائهم أسئلة الامتحان، مستغلا حاجة الطلاب للدرجات.

وخير معلم مادة الرياضيات، وهو سوري الجنسية (42 عاما)، طلابه في مدرسة أهلية في حي المصيف شمالي الرياض ما بين تقبيل رأسه للحصول على عشر درجات، وتقبيل قدميه للحصول على أسئلة الامتحان. ويقول لـ «عكاظ» عبد المحسن (13 سنة)، وهو أحد طلاب المعلم المتعسف، إن المعلم بدأ مساومته عن طريق لعبة تشجع على المساومة، إذ أبلغ طلابه بأن من يقبل رأسه سيحصل على عشر درجات، ومن يقبل قدميه يحصل على أسئلة الاختبارات. وأضاف «قبلت قدمي المعلم، وحدد مواقع الأسئلة التي سيقدمها لنا في أول أيام الامتحان، بينما قبل زميلي الآخر رأسه وقدميه للحصول على عشر درجات، وأسئلة الاختبار».

محرومون من لقمة حلال

المصدر: جريدة شمس الثلاثاء العدد 1622 / 21-06-2010
101011http://shms.pressera.com/html/story.php?id=

أجهضت صحيفة السوابق أحلام الكثير من الشباب المفرج عنهم، من أصحاب القضايا الخفيفة، بعدما استوفوا عقوبتهم، داخل السجون، وأعلنوا توبتهم عما اقترفوه من ذنب، أو جريمة،واعتبر عدد من المفرج عنهم أن استمرار وجود السابقة الأولى في سجلهم الوظيفي، جريمة تلاحقهم مدى الحياة، في وقت لا يزال إلغاء السابقة الأولى ينتظر الكثير من الإجراءات التي تفقدهم الوقت والفرص الوظيفية المحدودة، وربما تتداول الشركات ملفهم بصورة تحرمهم من العمل.

فتحت تصريحات المدير العام للسجون في السعودية اللواء الدكتور علي الحارثي، التي أعلن فيها قرب التخلص من صحيفة السوابق، بوابة الأمل في دخول الكثير من المفرج عنهم لميدان العمل العام، بعيدا عن ذنب السابقة الأولى، لكن أصبح مرور ستة شهور على عدم الإلغاء يشكل معاناة للمفرج عنهم، الذين اعتبروا أن مرور الشهور على عدم توظيفهم يشكل لهم ضغوطا نفسية ومادية لا تحتمل.

بعيدا عن الوظيفة

س. م ، 22 عاما، يتذكر أيام طيش الشباب، حيث دخل في مضاربة في المرحلة الثانوية مع بعض الزملاء، ليسقط فيها عدد من المصابين: «نقلوهم للمستشفى، وأوقفتنا الشرطة، وتسارعت وتيرة الصلح القبلي عن الحق الخاص، ليتم التنازل من الشاكين، لنخرج بعد الإيقاف، إلا أنه قيدت ضدي سابقة، لم أكتشفها إلا بعدما أنهيت المرحلة الثانوية، وتقدمت لوظيفة بشهادتي، لإنقاذ أسرتي من الحالة المادية التي تتعرض لها، فطلبوا مني صحيفة الأدلة الجنائية، وفجأة ظهرت السابقة، ليعتذر لي مدير الشركة ويتأسف على عدم توظيفي؛ لأنني من أصحاب السوابق، واعتبر الصحيفة السوداء حرمته وأسرته من العمل وتوفير لقمة العيش: «لم تكن جريمتي سرقة أو ما ينتهك حرمات المجتمع، ومع ذلك اعترفت بجريمتي في الاعتداء على الآخرين، لكنني لا أعرف الآن ماذا أفعل، وإلى متى أصبح مطاردا بهذه السابقة، التي تجردني من شبابي لأصبح عالة على الأسرة، فيما الواجب أن أنتشلهم من حالة العوز التي يعيشونها».

عقوبة متواصلة

وأصبح م.ع ، 25 عاما، لا يعرف الطريقة التي تخلصه من تلك الصحيفة، فالمجتمع ينظر له دائما على أنه مذنب، رغم أنه نال العقوبة الرادعة التي أوقف من أجلها، فضلا عن التوبة التي لا يعلم بأمرها سوى الله، معربا عن دهشته من توحيد الصحيفة لتشمل الجرائم الخطيرة والخفيفة: «كيف يساوون بين صحيفة سوابق لمجرم قاتل وآخر مهرب مخدرات، مع متشاجر أو سارق سرقة صغيرة! رغم أن الكثير من هؤلاء يخرجون من السجون تائبين، ونادمين، فمن يفتح لنا الأمل في الحياة المعتادة؟».

وأشار إلى أنه إذا استحال شطب السوابق فإن: «الأفضل إبقاؤها في حالات الجرائم الكبيرة فقط، وإلغاؤها في حال الجرائم الصغيرة.

حبيس السابقة

ويتحسر ع. ق ، 24 عاما، على أعوام الضياع التي أضاع فيها أجمل أعوام حياته مع رفاق السوء: «أعترف أنني زاملت بعض المتعاطين للمخدرات، لكنني لم أكن متعاطيا لأي نوع رغم ذلك سجنت وأخذت عقابي، لكن المستقبل ضاع من بين يدي» .

«حقوق الإنسان»: عدم توظيفهم يعيدهم للإجرام

حذرت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان من عواقب تعميم اشتراط صحيفة الأحوال الجنائية للتوظيف معتبرة أن الأمر يحرم أصحاب السوابق من حقهم في الاندماج في المجتمع .

وطالب رئيس الجمعية الدكتور مفلح القحطاني بدراسة الأمر بعناية بالغة للمحافظة على حقوق كل من المطالبين بالعمل وأصحاب العمل، إذ لا ينبغي أن يكون اشتراط صحيفة السوابق مبررا لحرمان من أخطأ في الماضي من حقه في الحصول على وظيفة، مشيرا إلى أن الجمعية تعمل للحيلولة دون اشتراط صحيفة سوابق في طلب الوظيفة العامة أو الخاصة: «لن نقبل أن يدمر الشباب بهذه الطريقة غير السلمية، والجمعية طلبت مرارا عدم تسجيل السابقة إلا بعد أن

يرتكب الفرد ثلاث قضايا أو أكثر، وكيف نطالب بدمج المفرج عنه في المجتمع ولا ننظر إلى معاناتهم من العواقب المتبعة غير المفيدة، وإذا لم يحسم الموضوع قريبا وعاجلا فسوف يكون لدينا في المستقبل آلاف من أصحاب السوابق لا يتم توظيفهم».

وأشار إلى أن الجمعية لا تطالب بإعفاء المتقدمين لوظائف حساسة من هذا الشرط: «لكن هذا لا يعني أن نستكثر على سجين سابق أن يطرق أبواب الشركات بحثا عن فرصة عمل ليتمكن من الاعتماد على نفسه». وذكر أن عواقب عدم منح أصحاب السوابق فرصة للتوبة والحصول على عمل شريف، قد تجبرهم على العودة إلى الإجرام أو الاحتيال في أبسط الأحوال

طالب برد اعتباره وإجراء تحقيق

الهيئة تتهم موظف صحة بالاختلاط في سوق عام بالرياض

المصدر: جريدة الرياض الأربعاء23-6- 2010
.html537578/article23/06/2010http://www.alriyadh.com/

الرياض – خالد بخش

طالب موظف في وزارة الصحة برد اعتباره وفتح تحقيق في تجاوزات موظف هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، الذي يعمل في مركز غرناطة التجاري بالرياض يومي الخميس والجمعة بالاسبوع الماضي، وذلك لايقافة واهانته امام المتسوقين واتهامة بالاختلاط مع زميلته في ساحة العرض امام العامة أثناء تأدية عمله الرسمي ضمن فعاليات حملة العنف والإيذاء الأسري التي نظمتها الشؤون الصحية بالرياض .

واوضح موظف الصحة الذي تحتفظ الجريدة باسمة أن موظف الهيئة تعمد مخالفة النظام لكونه لم يحمل بطاقة تعريف العمل التي نصت الأنظمة على إبرازها إثناء تأدية عمله وقام بتوجيه سيل من الشتائم والتهم غيرالمنطقية، كما قام بسحب جوال الموظف بالقوة وتفتيش محتوياته .

وعن تفاصيل القضية قال الموظف انه شارك في معرض توعوي رسمي في الدور الأرضي بمركز غرناطة التجاري بالرياض أمام عامة الناس فلا خلوة ولا اختلاط تحقق، إلا أنه تفاجأ بحضور مندوب الهيئة واتهمه بأنه يتحدث مع زميلته وانه سمع صوتهما من الدور الثاني المطل على معرضهم، وقال له (اجلس جنبها أحسن) وقد كررها مرارا، وأضاف أن عضو الهيئة قام بسحب بطاقة عملي وبطاقة الأحوال الرسمية واصطحبني بجولة أمام المتسوقين بشكل "استعراضي ومهين" لمدة قاربت الساعة حتى قام زميل لي من الشئون الصحية بكتابة تعهد خطي علي بعدم الاختلاط مرة أخرى وعدم تكرار تنظيم مثل هذه الفعاليات التوعوية ثم اطلقوا سراحي، ويضيف الموظف أنه في اليوم التالي جاء نفس موظف الهيئة، وسحب بطاقة عملي بتهمة عدم اداء الصلاة المغرب، وذلك بسبب عدم ترك المعرض خاليا حفاظا على محتوياته حتى يأتي زميلي، ومن ثم اذهب للصلاة التي رخص الله بها وقتا إضافيا لمن لديهم ظروف .

وطالب موظف الصحة تدخل الرئيس العام لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وجمعية حقوق الإنسان لوضع حد لهذه التجاوزات والتهم التي وجهت اليه، والتي تؤكد ضعف ثقافة موظف الهيئة وبعد فكره عن الأنظمة والقوانين والتعليمات الرسمية من خلال تأطير عمل الهيئة الميداني، بوضع لوائح وضوابط واضحة .

"الرياض" اتصلت بالمتحدث الرسمي لهيئة الرياض الذي اغلق الهاتف، وتم إرسال رسالة SMS على جواله وقد رد متجاوبا بان الهيئة لديها "ملاحظات حول الموظف" فتم الاكتفاء بتدوين إقراره، واخذ التعهد على الموظف نافيا التفاصيل التي تعرض لها الموظف، موضحا أنه بإمكانه التوجه للإدارة القانونية برئاسة الهيئة والتقدم بشكوى رسمية ليتم اخذ الاجراءات اللازمة في ذلك.

وموظف بالصحة يطالب برد اعتباره عقب اتهامه بـ الخلوة

المصدر: جريدة اليوم الأربعاء23يونيو 2010
1&G=768068&I=13522http://www.alyaum.com/issue/article.php?IN=

غازي القحطاني ـ الرياض

طالب موظف في وزارة الصحة برد اعتباره وفتح ملف التحقيق حول تجاوزات رجال هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر عقب اتهامه بالاختلاط أثناء تأدية عمله الرسمي ضمن فعاليات حملة العنف والإيذاء الأسري التي نظمتها الشؤون الصحية بمركز تجاري شرق الرياض.

وقال الموظف الذي فضل عدم ذكر اسمه : إن أحد موظفي الهيئة تعمد مخالفة النظام بعدم حمله بطاقة تعريف العمل التي نصت الأنظمة على إبرازها خلال تأدية عمله، وقام بتوجيه سيل من الشتائم والتهم غير المنطقية له. كما قام بسحب جوالي بالقوة وتفتيش محتوياته.

وبين أنه كان يشارك في معرض توعوي وإعلامي رسمي في الدور الأرضي أمام عامة الناس بعيدا عن أي خلوة أو اختلاط، غير انه تفاجأ بحضور مندوب الهيئة واتهمه بأنه يتحدث مع زميلته، وأنه سمع صوتهما من الدور الثاني الذى يطل على معرضهم.

وأضاف قائلا : لقد تم اصطحابي في جولة أمام المتسوقين بشكل "استعراضي ومهين" لمدة قاربت الساعة ونصف الساعة حتى قام مندوب الشئون الصحية بكتابة تعهد خطي بعدم الاختلاط مرة أخرى وعدم تكرار تنظيم مثل هذه الفعاليات.

وطالب الموظف بتدخل الرئيس العام لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وهيئة وجمعية حقوق الإنسان لوضع حد لهذه التجاوزات .

وقد أجرت "اليوم" عدة اتصالات بمسئولي "الهيئة" إلا أنها لم تتلق أي رد حول استفساراتها المتعلقة بالواقعة.

طالب برد اعتبار ووضع لوائح وضوابط ميدانية

الهيئة تتهم موظفا بالصحة بالاختلاط أثناء حملة توعوية في سوق عام

المصدر: جريدة الجزيرة الأربعاء23يونيو 2010
.htm7/ln20100623http://www.al-jazirah.com/

الجزيرة - ياسر المعارك

طالب موظف في وزارة الصحة برد اعتباره وفتح ملف التحقيق مع تجاوزات موظفي هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بعد أن تم إيقافه بتهمة الاختلاط أثناء تأدية عمله الرسمي ضمن فعاليات حملة العنف والإيذاء الأسري التي نظمتها الشؤون الصحية بمركز غرناطة التجاري شرق الرياض.

وقال الموظف: إن موظف الهيئة تعمد مخالفة النظام كونه لم يحمل بطاقة تعريف العمل التي نصت الأنظمة على إبرازها أثناء تأدية عمله وقام بتوجيه سيل من الشتائم والتهم غير المنطقية كما قام بسحب جوالي بالقوة وتفتيش محتوياته.

وعن تفاصيل القضية قال الموظف: إنه يشارك في معرض توعوي وإعلامي رسمي في الدور الأرضي أمام عامة الناس فلا خلوة ولا اختلاط تحقق إلا أنه تفاجأ بحضور مندوب الهيئة واتهمه بأنه يتحدث مع زميلته وأنه سمع صوتهما من الدور الثاني المطل على معرضهم وقال له: (اجلس جنبها أحسن). وقد كررها مرارا.

وأضاف: إن رجل الهيئة سحب بطاقة عملي وبطاقة الأحوال الرسمية وأخذني واصطحبني بجولة أمام المتسوقين بشكل «استعراضي ومهين» لمدة قاربت الساعة والنصف حتى قام مندوب الشؤون الصحية على كتابة تعهد خطي بعدم الاختلاط مرة أخرى وعدم تكرار تنظيم مثل هذه الفعاليات.

وتساءل الموظف صاحب الشكوى: ماذا سأفعل بعد هذا التعهد هل نشارك في توعية وتثقيف المجتمع بشكل منفرد في صحراء الربع الخالي بعيدا عن الاختلاط؟!

وأضاف أنه في اليوم التالي جاء موظف الهيئة وسحب بطاقة عمله بتهمة عدم تأدية الصلاة وذلك لعدم ترك المعرض وحيدا وحفاظا على محتوياته حتى يأتي زميله ومن ثم يذهب للصلاة التي أرخص الله بها وقتا إضافيا لمن لديهم ظروف فيما الهيئة لم تدرك ذلك!!

وطالب بتدخل الرئيس العام لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وجمعية حقوق الإنسان لوضع حد لهذه التجاوزات والتهم التي تنطلق من ثقافة وأيدلوجيات فكرية بعيدة عن الأنظمة والقوانين والتعليمات الرسمية من خلال تأطير عمل الهيئة الميداني بوضع لوائح وضوابط واضحة.

«الجزيرة» قامت بالاتصال بالمتحدث الرسمي بهيئة الرياض ورفض التحدث كما هو معتاد وتم إرسال رسالة SMS على جواله وقد رد متجاوبا بأن الهيئة لديها «ملاحظات» فتم الاكتفاء بتدوين إقراره والتعهد نافيا التفاصيل التي تعرض لها الموظف موضحا أنه بإمكانه التوجه للإدارة القانونية برئاسة الهيئة.

مؤسسة عكاظ للصحافة والنشر

9 أشهر من أجل معلومة!

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 1431/7/9 هـ21يونيو 2010 م العدد : 3289
.htm20100621357257/Con20100621http://www.okaz.com.sa/new/Issues/

حمود أبو طالب

الحمد لله أن جمعية حماية المستهلك استطاعت أن تقول شيئا يثبت أنها موجودة وليست وهما أو كيانا خياليا كما كنا نعتقد. والحمد لله أن الجمعية صعدت من مرتبة أضعف الإيمان في تغيير المنكرات الواقعة على المستهلك إلى مرتبة أعلى هي محاولة التغيير باللسان. فلأول مرة نسمع حديثا لرئيسها فيه شيء من التفصيل عن واحدة من القضايا الكثيرة التي تضغط على المستهلكين، رغم أن هناك قضايا أهم منها في ترتيب الأولويات للمواطنين المصنفين بأصحاب الدخل المحدود الذي لم يعد يكفيهم لتأمين أبسط الاحتياجات الأساسية للحياة، بينما يتكاثر أصحاب الدخل اللامحدود بشكل عشوائي لا يبرره منطق سوى أنه نتيجة تراكم ما يتم نهبه من الطبقة المنهكة ماديا، التي تتكاثر هي أيضا بشكل مقلق.
مشكلة أية جمعية أو هيئة تتبنى قضايا المجتمع وتحاول تثبيت حقوقه أو استعادتها في حال انتهاكها أنها تواجه بمقاومة شديدة حتى من بعض الأجهزة الحكومية التي يجب عليها التعاون أكثر من غيرها في القطاعات الأخرى، وإذا عدتم لبعض تقارير وتصريحات الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان ــ على سبيل المثال ــ ستجدون شكواها المتكررة من عدم تعاون إدارات ومؤسسات حكومية لتنفيذ قرارات تتعلق بحقوق أساسية للإنسان في وطنه. وحينما يكون الحال كذلك فلا غرابة أن تكون أجهزة القطاع الخاص أكثر تجاهلا لأية محاولة إنصاف للمواطن تقوم بها جهة أنشئت لتنهض بهذه المسؤولية.
مشكلة جمعية حماية المستهلك أنها حين أرادت البدء في إثبات وجودها، تورطت في الاصطدام بقوة عظمى هي كيان شركات الاتصالات، ربما لأنها اعتقدت أن هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات ستساعدها وتشد من أزرها، أو أنها لن تخذلها وتعيق مهمتها في أسوأ الأحوال. وربما ذلك ما جعلها تنبش ملف الشكاوى الموجود في الهيئة، والذي تضخم بوجود 18 ألف قضية على مدى ستة أعوام.. والحقيقة أن مطلب رئيس جمعية حماية المستهلك لم يكن كبيرا ولا صعبا، بل كان متواضعا جدا لا يزيد عن رغبته في أن توضح شركات الاتصالات الإجراءات المتبعة للتقدم بالشكوى بشكل تفصيلي وإمكانية تعيين متخصصين للتنسيق والمتابعة مع الجمعية بخصوص الشكاوى، لكن الشركات لم تأبه بهذا الطلب البسيط ولم تلتفت إليه، مما أجبر الجمعية على الاستعانة بهيئة الاتصالات التي وفرت بعض البيانات والمعلومات بعد عناء استمر تسعة أشهر!
إن قضية كهذه تؤكد ما ستواجهه هيئة حماية المستهلك إذا أرادت بالفعل تفكيك بعض الممارسات والتحالفات غير النزيهة ضد المستهلك، ولكن عليها ألا تستسلم، فإذا لم تستطع إنصاف المستهلك فلعلها على الأقل تفضح الجهات التي تستنزفه

دعوات للتوسع في فتح مزيد من وحدات حقوق الإنسان بأجهزة الدولة

على خلفية افتتاح شعبة حقوقية بالأمن العام

المصدر: جريدة الشرق الاوسط الخميس17 يونيو 2010
state=true&حقوق=&search574244&article=11524&issueno=43http://www.aawsat.com/details.asp?section=

دعت هيئة حقوق الإنسان الحكومية في السعودية، التي تتبع تنظيميا لرئيس مجلس الوزراء، إلى التوسع في فتح المزيد من الوحدات الخاصة بحقوق الإنسان في أجهزة الدولة، وذلك على خلفية افتتاح شعبة حقوقية جديدة في مديرية الأمن العام.

واتجهت السعودية، خلال السنوات الماضية، لتعزيز ثقافة حقوق الإنسان في مناحي الحياة كافة، حيث وافقت على إنشاء جمعية وهيئة تعنيان بهذا الأمر، وهو ما أهلها لعضوية المجلس العالمي لحقوق الإنسان للدورة الثانية على التوالي.

ولعل آخر التفاعلات الحكومية مع التوجهات الرسمية للقيادة السياسية في البلاد الخاصة بملف حقوق الإنسان، هو موافقة الأمير محمد بن نايف مساعد وزير الداخلية للشؤون الأمنية، على فتح شعبة لحقوق الإنسان في الأمن العام.

وأشادت هيئة حقوق الإنسان الحكومية، التي يترأسها الدكتور بندر العيبان، بهذه الخطوة. وقال العيبان في بيان صحافي وزع أمس، إنها تعكس اهتمام قيادة وزارة الداخلية، من أجل الحفاظ على حقوق المواطنين والمقيمين الذين يتعاملون مع أجهزة الوزارة المختلفة.

ودعا رئيس هيئة حقوق الإنسان الحكومية إلى فتح مزيد من وحدات حقوق الإنسان في جميع القطاعات، لكون ذلك سيسهم بشكل مباشر في تلافي أي تجاوزات، ومتابعتها، وإيجاد الحلول اللازمة لها إن وجدت، إضافة إلى الدور الكبير الذي ينتظر أن تقوم به تلك الأجهزة مع الهيئة في حماية حقوق الإنسان ونشر ثقافتها.

وأشار بندر العيبان إلى ما تشهده بلاده من اهتمام بحقوق الإنسان بافتتاح كثير من القطاعات الحكومية المختلفة لعدد من الإدارات والأقسام المختصة بحقوق الإنسان، كوزارة التربية والتعليم، ووزارة العدل، وهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، مبينا أن تلك الإدارات ستسهم في حماية حقوق الإنسان ونشر ثقافتها، التي أولاها خادم الحرمين الشريفين جل اهتمامه وعنايته من خلال الموافقة على برنامج نشر ثقافة حقوق الإنسان بالشراكة مع جميع القطاعات الحكومية والأهلية، إضافة إلى إصدار عدد من القوانين والأنظمة التي تعنى جميعها بحماية هذه الحقوق وتعزيزها.

حقوق الإنسان لـ عكاظ :

تكليف عامل بحراسة الموتى مخالفة صريحة

المصدر: جريدة عكاظ الخميس5 /1431/7 هـ 17يونيو 2010 م العدد : 3286
.htm20100617356592/Con20100617http://www.okaz.com.sa/new/Issues/

اعتبرت هيئة حقوق الإنسان تكليف عامل بحراسة ثلاجة الموتى في مستشفى نجران العام «مخالفة صريحة»، مطالبة بضرورة أن تكون المرافق العامة ملائمة لتلبية احتياجات المواطنين.

وتعهدت الهيئة في أول تعليق رسمي لها على تداعيات حادثة إطلاق النار داخل مستشفى نجران العام وما رصدته «عكاظ» من تجاوزات داخل المستشفيات العاملة في المنطقة، بمتابعة جميع الملاحظات التي رصدتها الصحيفة، والتزامها الكامل بعدم التهاون في متابعة تلك الملاحظات. («عكاظ» ــ1431/7/3 هـ).

وبحسب مصادر مطلعة، أصدر مدير عام الشؤون الصحية في منطقة نجران تعليمات إلى جميع مديري المستشفيات في المنطقة بالملاحظات الواردة في تقرير «عكاظ»، خصوصا عدم وجود كاميرات مراقبة وقلة الحراسات في الداخل.

محكمة الخميس تطلب إحضار عاضل بناته

المصدر: جريدة شمس الاربعاء العدد 1617 / 16-06-2010
100500http://shms.pressera.com/html/story.php?id=

أحالت المحكمة الشرعية في محافظة خميس مشيط أمس أوراق قضية الفتيات الثلاث اللاتي يتهمن والدهن بعضلهن وعدم تزويجهن للاستفادة من أسهمهن في الضمان الاجتماعي إلى الحقوق المدنية بخميس مشيط لإحضار المدعي والمدعى عليه وفق الأنظمة والتعليمات الخاصة بهذا الشأن لغيابهم أمس عن حضور الجلسة التي تم تحديدها في وقت سابق.

وكشفت مصادر أن الفتيات «أصغرهن تبلغ 35 عاما» كن يتأهبن للذهاب إلى المحكمة أمس إلا أن والدهن منعهن من ذلك رغبة في عدم مواصلتهن في الدعوى التي رفعنها ضده، فيما تتجه أنظار الفتيات حاليا إلى هيئة حقوق الإنسان ويسعين لمخاطبتها لرفع الظلم الواقع عليهن من جراء حبسهن في المنزل وحرمانهن من جميع حقوقهن بعد وفاة والدتهن منذ أربعة أعوام.

الشؤون الاجتماعية تستعد لإطلاق جمعية مجهولي النسب في الشرقية

المصدر: جريدة الحياة الخميس 17 يونيو 2010
153542http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/

كشف المدير العام للشؤون الاجتماعية في المنطقة الشرقية عبدالله آل عبد السلام، عن استعدادهم لإطلاق جمعية «نوعية» بمسمى «الجمعية الخيرية لرعاية مجهولي النسب»، مؤكدا أن الجمعية «سترى النور قريبا، وستعنى في الأطفال الذين لا يعرف آباؤهم»، مشيرا إلى أن الجمعية المزمع إطلاقها تضم «رجال أعمال وأعضاء عاملين وفاعلين في جمعيات خيرية في المنطقة»، متوقعا أن تتناوب الأدوار مع المؤسسة الخيرية لرعاية الأيتام. ولفت إلى أن فرع الوزارة يعمل حاليا على «إنشاء وحدات إرشادية في لجان التنمية المنتشرة في الأحياء، لتكون خط الدفاع الأول لمواجهة ما قد يؤثر في سلوك أبناء المجتمع المحلي.«

وأوضح آل عبد السلام، خلال رعايته أول من أمس، حفلة ختام البرامج والأنشطة في دار الملاحظة في الدمام، أن المنطقة بصدد «افتتاح دار ثانية للملاحظة، يكون مقرها حفر الباطن. فيما لا يزال المكان يقف عائقا أمام إنشاء دار للملاحظة في الأحساء»، مضيفا أن الوزارة «أعلنت عن رغبتها في استئجار مبنى يكون مقرا للأحدث. لكن أحدا لم يتقدم بعرض للوزارة.«

واستدرك أن «الأعداد قليلة جدا في دار ملاحظة الدمام». وعزا ذلك إلى البرامج التنموية، ولجان التنمية الاجتماعية، والجمعيات والمؤسسات الخيرية، التي اعتبرها» حصنا يحمي المجتمع من الانحرافات»، نافيا أن يرتفع العدد في فترة الصيف. وأبان أن «عددا من أولياء الأمور يودعون أبنائهم في دار التوجيه، أملا في مساعدتهم على حل بعض السلوكيات والانحرافات التي قد توقع الابن والأسرة في مشاكل مستقبلا.«

وأشار إلى أن دور الملاحظة «تحتضن برامج تدريبية وتأهيلية، لمن هم في دور الإيواء، بدعم من المؤسسات الحكومية و القطاع الخاص»، متمنيا أن تنعكس في مستقبل الأيام على «الأحداث، حتى يتمكنوا من الاستفادة منها». ولفت إلى أن الوزارة «تطبق برنامج الرعاية اللاحقة لما بعد خروجهم من الدور»، مستشهدا بعدد من الأيتام الذين ابتعثوا إلى خارج المملكة، للدراسة. ولوح آل عبد السلام، بإغلاق الجمعيات الخيرية» إذا لم تفعل الأنشطة، أو لم تطبق الأنظمة»، مستدركا أن «الشرقية متميزة بجمعياتها ومؤسساتها، إذ حصلت على المركز الأول في متابعة أنشطة اللجان الاجتماعية على مستوى المملكة. كما أن مركز التنمية الاجتماعية في الأحساء حصل على المركز الأول.«

بدوره، اعتبر مدير مكتب هيئة حقوق الإنسان في الشرقية إبراهيم عسيري، درا الملاحظة في الدمام، «من الجهات التي لم تسجل عليها ملاحظات سلبية». وقال: «قمنا بثلاث زيارات مفاجئة للدار، ضمن مجموعة من الجولات التي تنفذها الهيئة. ونعتزم أن نزورهم في الفترة المقبلة»، مؤكدا أن الهيئة «تدعم دار الملاحظة، وهي على تواصل مستمر معها»، مستدلا بالعلاقات التي تبنتها الدار مع عدد من الأحداث نتيجة «تدخل الهيئة في حل بعض الإشكالات في المعاملات الإدارية». ولفت إلى أن الهيئة «ستواصل زياراتها للمواقع المعنية كافة، لممارسة الدور الرقابي الذي يكفل لها النظام«، مضيفا أن الهيئة بصدد «افتتاح خمسة فروع جديدة في مناطق المملكة، ستضاف إلى الثلاثة الموجودة حاليا في الرياض والغربية والشرقية.«

برامج تدريبية

وترفيهية لأحداث الدمام

اختتمت دار الملاحظة في الدمام الأنشطة والبرامج للعام الدراسي الجاري. وأوضح مديرها عبد الرحمن المقبل، أن «الطلاب استفادوا من جملة من الأنشطة الثقافية التي نظمتها الدار، إذ أنشأت أربع حلق لتحفيظ القران الكريم. وتعزم فتح مثلها. وأقامت مسابقات ثقافية وندوات ومحاضرات ووزعت كتب توجيهية ومطويات ونشرات. وفي المجال الرياضي؛

نظمت ألعابا رياضية في كرة القدم والطائرة والتنس والسلة. أما في النشاط الفني؛ فأقامت دورات في الكهرباء والإلكترونيات والميكانيكا والخط والمجسمات الفنية». وأشار المقبل، إلى أن الطلاب التحقوا في دورات تدريبية في الحاسب الآلي واللغة الإنكليزية، وفي فن اختيار الأصدقاء، وطرق كسب الوالدين، وإدارة الوقت، وفن التعامل مع الآخرين والحوار

المتحدث الرسمي لسجون المملكة لـ اليوم:

التكييف في الإصلاحيات سيئ ونتعامل مع النزلاء بالعدل

المصدر: جريدة اليوم السبت19 يونيو 2010
1&G=766929&I=13518http://www.alyaum.com/issue/article.php?IN=

عبدالله الحسين – الأحساء

اعترف المتحدث الرسمي في سجون المملكة النقيب عبدالله بن سليمان بوجود ضعف في تكييف السجون وسيتم البت في موضوعه في أقرب فرصة، فيما نفى أن يكون هناك سوء تغذية، مؤكدا تقديم أفضل الوجبات للنزلاء من خلال لجنة تنفيذية تهتم بتوفير الغذاء المتكامل بأنواع مختلفة.

وقال: تم حل مشكلة السوبر ماركت والتجديد مع متعهد جديد لتوفير جميع مستلزمات البيع .. وعن منع المكالمات الهاتفية في سجن الأحساء اوضح أن كافة سجون المملكة متساوية في التعامل مع الحرص على التعامل مع الجميع بصورة واحدة .

اما عن حسم 15 بالمائة من محكومية الحاصلين على دورة الاشغال فقال: لا شك في أن الأمر قد صدر من المقام السامي وسيتم ايجاد لائحة نظامية حول حقوق السجناء بذلك، مبينا أن ادارة السجون تسعى لتوفير الخدمات اللوجستية لراحة السجين بكافة الوسائل الممكنة، كون هيئة حقوق الإنسان والجهات الرقابية متواجدة بشكل مستمر لخدمة السجناء

الناس مؤتمنون على أنسابهم فلماذا الطعن فيهم؟!

باحثون يحذرون من الطعن في أنساب الناس أو القدح فيهم

المصدر: جريدة الجزيرة الأحد20 يونيو 2010
.htm5/wo20100620http://www.al-jazirah.com/

باتت ظاهرة الخوض في أنساب الناس وإثبات نسبهم أو نفي نسبهم بدون مستندات علمية موضوعا مقلقا لكل مهتم بتاريخ هذا الوطن المعطاء، كونها تشغل المواطن عن دوره في المشهد الوطني إلى جوانب من شأنها تكريس التفرقة والنعرات والعصبية الجاهلية.

وقد استضاف الأستاذ عبد الله بن محمس آل عاصم مجموعة من الباحثين والمثقفين للحديث في هذا الموضوع المهم، حيث تحدث الحضور في جوانب مهمة في تاريخنا الوطني وتاريخ دولة الكويت الشقيقة بحكم وحدة اللغة والدين والنسب والأصول، حيث كان الضيف الرئيس في هذا الندوة الشيخ مثقال بن حواج بن حلاف من دولة الكويت الشقيقة، كما تحدث الشيخ حمد بن محمس محافظ الثقبة سابقا، ومحافظ عفيف سابقا الأستاذ عبد الله المنيع، والدكتور عثمان المنيع عضو مجلس هيئة حقوق الإنسان، والأستاذ جليل بن حلاف، والأستاذ نايف الوسمي عضو ملتقى الوراق وغيرهم.

فكانت أبرز محاور هذا الحوار المطول والتي من المهم أن تصل إلى القراء:

(1) أن الناس مؤتمنون على أنسابهم فإخراجهم من هذه القبيلة أو هذا الكيان لا يجوز بل إن الخوض في أنساب الناس بهذه الصورة مرفوض شرعا.

(2) وإن كان البحث في الأنساب مطلوب كعلم إلا أنه يجب أن لا يكون أداة لتصفية الحسابات بين الناس فيخرجوا أقواما أو يدخلوا في آخرين دون أي مستند علمي بل يكون الدافع الهوى أو حب الظهور والشهرة والردود بين الكتاب لأهداف غير شريفة.

الكرة في ملعب المرأة

المصدر: جريدة اليوم الأحد20 يونيو 2010
1&G=767019&I=13519http://www.alyaum.com/issue/article.php?IN=

أتيحت لي فرصة الالتحاق بورشة عمل بعنوان(آلية الاستقبال والاستماع للمرأة المعنفة) ضمن فاعلية ملتقى الامان للمرأة الذي اقيم في المنطقة الشرقية تحت رعاية صاحبة السمو الملكي الاميرة جواهر بنت نايف حرم صاحب السمو الملكي امير المنطقة الشرقية الامير محمد بن فهد في فندق المريديان في مدينة الخبر بتاريخ 1431/1/2 والورشة الاخرى بعنوان (دور الإعلام في تناول قضايا العنف ضد الاسرة بشكل عام والمرأة بشكل خاص) وكان لهيئة حقوق الانسان في المنطقة الشرقية دور بارز في حسن التنسيق واختيار الفئات المتنوعة في التخصص والمهام المنسجمة مع الموضوع والاهداف، حيث كانت تتضمن اطباء من وزارة الصحة في مختلف تخصصات الطب النفسي والطب الشرعي والنساء والولادة والاطفال ووزارة التربية والتعليم وادارة الارشاد الطلابي وادارة المتابعة وإدارة التدريب التربوي واعضاء هيئة حقوق الانسان في المملكة وإعلاميين في الصحافة المقروءة والمرئية والمسموعة. كان المدربون من دولة المغرب وتونس ولبنان واجمل ما كان في الورشة تبادل الثقافات والاحتكاك المعرفي والمهاري عن قرب ومن خلال الورشة تم التعرف على بداية الاهتمام بحقوق المرأة من بداية عام 1994، والتي اعلن عنها بشكل واضح وصريح، وفق المواثيق الدولية ووجدنا ان كل ما استمر الى عام 2009 موجود في ديننا الحنيف، ولكن بتراكم الاعراف والعادات والتقاليد التي من صنع البشر ادت الى ظهور الكثير من السلبيات والتجاوزات في حق المرأة.
ومن الاشياء الجميلة ولله الحمد التي تم ايضاحها ان جميعها مفعلة الى حد كبير في المملكة ولها آليات واضحة في تناولها في الوزارات وعلى وجه الخصوص وزارة الصحة والإشراف الاجتماعي بل من خلال المقارنة بيننا وبين الدول الاخرى، ولله الحمد تقوم الدولة بدعم كبير من خلال المؤسسات الحكومية لتفعيل دور المرأة ووضع آليات لحمايتها بينما الدول الاخرى تقوم المؤسسات الاجتماعية بدور كبير لدعم المرأة لكن ينقصهم دعم الدولة ونحن هنا في المملكة ينقصنا الدعم الاجتماعي.. فالمرأة في هذه السنوات في ظل عهد خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله حظيت باهتمام بارز مما جعل الجميع يتحدث ويشعر بالغيرة سواء على المستوى العربي أو العالمي فالكرة هنا في ملعب المرأة اما ان تقدر وتشعر بمسؤولية هذا التآزر وتقدم صورة مشرفة للمرأة السعودية المسلمة المتوازنة في شخصيتها امثال الدكتورة خولة الكريع وسميرة الصويغ وغيرهما الكثيرات في جميع المجالات او العكس. والمرأة صحيح انها برزت في وقت متأخر، لكنها تستطيع ان تضع هدفا كالهدف الذي وضعه اللاعب جدو في الدقائق الاخيرة في مباراته واستطاع ان يحصل على الفوز الكاسح لفريقه ووطنه. اقول لاخي الرجل: ان التنافسية هي التي تصنع الحماس وتجدد الطاقات وان جميع البحوث والدراسات اثبتت ان الذكاء للمرأة والرجل ليس بينهما فروق وان يكون احتواؤك لأختك السعودية المسلمة واحترام قدرتها وفكرها ما هو الا دلالة على مدى وعيك وثقافتك وعلمك والتزامك بدينك.
خديجة سعيد الهلالي ـ الخبر

لجنة التنمية تستضيف الملتقى النسائي السنوي الثاني

المصدر: جريدة الجزيرة الاثنين21يونيو 2010
.htm39/ln20100621http://www.al-jazirah.com/

تستضيف لجنة التنمية الاجتماعية الأهلية بالقطيف الملتقى النسائي السنوي الثاني تحت شعار (امراة رائدة.. مجتمع واعد)، الذي سيقام يوم الخميس التاسع عشر من الشهر الجاري ولمدة يومين. وأوضحت ل(الجزيرة) المشرفة على الملتقى إنعام العصفور أن الملتقى سوف يتضمن عددا من الموضوعات تقدمها كوكبة من المختصات في مجال حقوق الإنسان للحديث حول قضايا المرأة بين الواقع والطموح؛ حيث يستهل اليوم الأول بمحاضرة عن (دور المرأة الريادي في تنمية المجتمع) تلقيها الدكتورة هتون الفاسي, فيما تتناول الدكتورة رولى دشتي (مسيرة المرأة الكويتية أنموذجا)، و(حقوق المرأة.. رؤية إنسانية) تلقيها الدكتورة وجيهة البحارنة من البحرين. كما تسلط الدكتورة موزة المالكي، من دولة قطر، الضوء على آليات معرفة المرأة بحقها ودور الدورات التدريبية النفسية في ذلك. وتتناول الدكتورة نهاد الجشي، مستشارة في مجلس الشورى، فقرة بعنوان (تحت الضوء) وتتطرق إلى برنامج الأمان الأسري الوطني، و(رؤى في ثقافة حقوق المرأة) تتناولها منى الشافعي مسؤولة العلاقات العامة والإعلام لهيئة حقوق الإنسان بالمنطقة الشرقية مديرة القسم النسائي بجمعية سيهات للخدمات الاجتماعية

صفية الشناوي: العطلات تزيد معدلات التحرش بالأطفال

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء22 يونيو 2010
155284http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/

حذرت عضو هيئة حقوق الإنسان صفية الشناوي الأمهات من ترك أطفالهن من سن ست سنوات إلى 12 سنة مع أبناء العائلة المراهقين من دون رقابة. مشيرة في الوقت نفسه إلى أن الإجازة الصيفية تسجل عادة ارتفاع معدل قضايا التحرش الجنسي بالأطفال .

وقالت الشناوي في محاضرة «صيفنا آمن» التي نظمها القسم النسائي في مركز التنمية الاجتماعية في المدينة المنورة «أن غالبية حالات العنف الجسدي التي يتعرض لها الطفل من سن السادسة إلى 12 سنة هي التحرش الجنسي، موضحة أن من أقسى أنواع التحرش الجنسي هو الذي يقع من المحارم»، وأضافت: «ثقة الأسرة الزائدة في الأقارب والخدم القريبين للعائلة يمكن أن تشكل خطرا على الأطفال.«

وأفادت الشناوي أن التحرش الجنسي بالأطفال أوشك أن يكون ظاهرة في المجتمع.

وزادت: «هناك عوامل مشتركة في حدوث تلك المشكلة، إذ إن الضحية غالبا ما يبدأ في هذه السن مرحلة الانفصال والتحرر عن أمه، والتعرف على العالم الخارجي وتكوين صداقات مع أقرانه الأطفال ومن هنا يحصل الاعتداء»، مؤكدة أن الكارثة ليست في الاعتداء بحد ذاته وإنما في الأثر النفسي الذي يتركه اعتداء المحارم على الطفل، مبينة أن مستوى الذكاء لدى المعتدي في العادة يكون فوق المتوسط ، إذ يعرف كيف يصطاد ضحيته التي تكون بحاجة للحب والحنان اللذين افتقدتهما في أسرتها.

ديوان المظالم يرفض دعوى مفصولي مستشفى الملك عبد العزيز

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء1431/7/10 هـ22يونيو 2010 م العدد : 3291
.htm20100622357352/Con20100622http://www.okaz.com.sa/new/Issues/

فتح 163 من مفصولي مستشفى الملك عبد العزيز في محافظة جدة أمس، بابا جديدا للشكوى في إمارة منطقة مكة المكرمة، بعد أن رفض ديوان المظالم دعواهم ضد المستشفى.
وأوضحوا لـ «عكاظ» أن عقودهم مع الشركة المشغلة للمستشفى انتهت بتاريخ 2009/12/15، وجرى تمديدها مؤقتا لستة أشهر من جانب لجنة فحص العروض، مطالبين بحلول عاجلة لأزمتهم وتوظيفهم على برنامج التشغيل الذاتي. وأكدوا أن إدارة المستشفى رفعت في وقت سابق قوائم أسماء موظفي الشركة المشغلة لصحة المحافظة، لترشيحهم على وظائف التشغيل الذاتي، إلا أن الرد على طلب الإدارة لا يزال معلقا حتى الآن. من جهته، أكد مدير الشؤون الصحية في المحافظة الدكتور سامي باداوود أن الاستغناء عن هؤلاء الموظفين جاء بطلب من وزارة المالية كونهم غير تابعين للشؤون الصحية، وعقودهم على شركة تشغيل خاصة. وقالت حليمة مرزوق: «أعمل ناسخة تقارير لأكثر من خمسة أعوام في المستشفى، وفوجئت بقرار الاستغناء عن خدماتي طيلة هذه الأعوام، رغم أنني أعول أسرة وأعمل على تسديد التزاماتها ورسوم دراستي في الجامعة». ويرى عبد الله الشمري -وهو مسؤول حراسة لدى الشركة المشغلة في المستشفى- أن الاستغناء عن خدمات عشرات الموظفين دون تخطيط، يستدعي تدخلا من الجهات القانونية والحقوقية، رغم أن متوسط هؤلاء الموظفين لا يتجاوز الـ2000 ريال. وتعتقد فاطمة جهادي أن حالها النفسي سيسوء كثيرا بعد قرار الفصل، إذ لم تشفع شهادتها الجامعية للحصول على وظيفة لسد احتياجاتها وأسرتها، مضيفه أنها تعمل مدخلة بيانات منذ سبعة أعوام، ما يجعلها تقع في فخ الديون والأقساط الشهرية بعد هذا القرار.
وتقول سارة: «أنا يتيمة الأب وأعول أسرة كبيرة وراتبي لا يتجاوز الـ1750 ريالا، وهو راتب ضعيف مقارنة بمتطلبات الشراء الآن والأسعار المرتفعة، فيجب على هيئات حقوق الإنسان أن تنظر لحالنا وتتدخل في إبقائنا على وظائفنا». وتشير غادة الجيزاني إلى أنها تعمل مشرفة نظافة منذ ثلاثة أعوام، وليس لها دخل آخر غير الوظيفة في ظل تعهدها بالإيفاء بمتطلبات أسرتها وسداد مستحقات إيجار منزلها الشهرية

إنهاء حالة متاجرة بالبشر لمقيمة عربية بالرياض سوق عام

المصدر: جريدة الجزيرة الأربعاء23يونيو 2010
.htm2/lp20100623http://www.al-jazirah.com/

حسمت لجنة مكافحة الاتجار بالأشخاص حالة تعرض مقيمة عربية للمتاجرة بالبشر بمدينة الرياض من قبل أشخاص. وقد وجه رئيس هيئة حقوق الإنسان د. بندر العيبان بدراسة قضيتها دراسة شاملة من كافة النواحي القانونية والنفسية والظروف المحيطة بهذه القضية, وخلصت اللجنة وبصفة عاجلة إلى تقديم المساعدة اللازمة لها فترة بقائها بالمملكة، وقامت اللجنة المكلفة من قبل رئيس الهيئة بالالتقاء مع المرأة وتوضيح ما لها من حقوق كفلتها الأنظمة المرعية في المملكة، ومنحتها فرصة البقاء وتوفيق أوضاعها النظامية بما يمكنها من العمل في المملكة.
واتخذت الهيئة عددا من الإجراءات النظامية لإيجاد الحلول المناسبة لهذه القضية بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

أين قانون حقوق الإنسان يا هيئة؟

المصدر: جريدة الاقتصادية الأحد20 يونيو 2010
.html408798/article_20/06/2010http://www.aleqt.com/

د. عبد الله إبراهيم الفايز

بعد صدور موافقة خادم الحرمين الشريفين على برنامج نشر ثقافة حقوق الإنسان, الذي هو من أهم المبادرات التي نبحث عنها منذ عقود. وهي مباركة كريمة وإحدى أهم الركائز التي نص عليها تنظيم هيئة حقوق الإنسان الصادر بقرار مجلس الوزراء رقم 207 في8/8/1426 هـ, الذي يخول مجلس الهيئة بمهمة «وضع السياسة العامة لتنمية الوعي بحقوق الإنسان، واقتراح سبل العمل على نشر ثقافة حقوق الإنسان والتوعية بها, وذلك من خلال المؤسسات والأجهزة المختصة بالتعليم والتدريب والإعلام وغيرها», أرى أننا في الحقيقة إذا أردنا التوعية والنشر فإنه لا بد من وضع أسس لقانون حقوق الإنسان أو على الأقل أساسياته، الذي يحكم حقوق الناس فيما بينها وينظم تعاملاتهم اليومية. وأن يكون مقننا ليتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية. وهو مشروع أساس لا يمكن أن نحمي حقوق الإنسان دون وجود قانون وعقوبات واضحة ومحددة. وهي مهمة يجب أن تتم دراستها والاستفادة من تجارب من سبقونا. و«الهيئة» ــ كما أشارت ــ تتماشى مع سياسة ملك الإنسانية خادم الحرمين الشريفين الرامية إلى رعاية الإنسان وحماية حقوقه والمحافظة عليها من أجل تمكين المواطن والمقيم من التمتع بحياة كريمة وشريفة تتفق مع الشريعة الإسلامية. وهي استمرار لسياسة المملكة الثابتة منذ عهد المؤسس الملك عبد العزيز ــ طيب الله ثراه ــ حتى عهد خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز ــ حفظه الله ــ المتمثلة في تعزيز مبادئ العدل والمساواة وتعميقها بين أفراد المجتمع .

وكلنا نعرف الوطنية والإخلاص اللذين يتحلى بهما خادم الحرمين للوطن والمواطن ,فهو أول من بدأ بوضع أسس أو دستور الحكم وهيئة البيعة. وهي خطوة مهمة أعطت المجتمع الدولي الثقة الأكبر بالدولة, وفي الوقت نفسه ساعدت على توثيق الاستقرار الذي تعيشه المملكة, ما يعطيها ثقلها ومكانتها الدولية المتقدمة. واستمرارا لحكمة خادم الحرمين فهو يواصل ويستمر في ترسية الدستور الوطني لحفظ حقوق الإنسان المواطن .

حقوق الإنسان ــ والحمد لله ــ لدينا ونعرفها, لكنها غير موثقة أو مدونة, فقد كفلها الإسلام بين أفراد المجتمع, لكن ينقصنا بلورتها كقانون مدني ومن ثم التعريف بالأنظمة والتعليمات والإجراءات المتبعة في المملكة التي تحمي حقوق الإنسان وتفعيلها. القانون والعقوبات والتطبيق هما اللذان يخلقان الثقة ويساعدان على الحد من انتهاكات حقوق الإنسان. ويليها خطوة التحذير منها والعمل على توافق اللوائح والإجراءات والسلوك التنفيذي للمتعاملين مع الجمهور مع مبادئ حقوق الإنسان ومفاهيمها، والتعريف بالأساليب والوسائل التي تساعد على حماية هذه الحقوق .

يأتي الاهتمام بالإنسان وحقوقه في قمة ما توليه الدولة اهتمامها, وهو إحدى أولويات الخطط التنموية التي تنفق عليها مبالغ طائلة. إلا أن اهتمام الدولة بحقوق الإنسان المواطن يقابله أحيانا تهاون من بعض المواطنين أنفسهم وبعض المسؤولين ,الذين هم أصلا جزء من المواطنين الذين تريد بهم الدولة خيرا, فيتهاون أو يتقاعس بعض المسؤولين في تنفيذ الرسالة الملقاة على عواتقهم ويستهينون بقيمة إخوانهم المواطنين, وهي ما لا يرضى بها ولاة الأمر. أو كما وضعها إمام وخطيب الحرم المكي الشريف من ثقل الأمانة وأن هناك من ينتهزها دون أن يكون لديه أحقية أو كفاءة لها .هناك من ينتهزون الفرص لاحتلال مناصب تنفيذية أو قيادية ليسوا أهلا لها وبكل أنانية غير مبالين بالمنفعة العامة بينما هم يعلمون أن هناك من هو أجدر وأحق بتحقيق المنفعة العامة للمجتمع. إن أساسيات حقوق الإنسان تعني توفير الأنظمة للبيئة القانونية والاجتماعية لحفظ المعيشية المناسبة لاحتياجات المواطن في البيئة المحيطة به سواء في المنزل أو في الفراغات

العامة وبتوفير الراحة والأمان والهدوء والطمأنينة والرقي الحضاري في ظل وجود الخدمات الأساسية للحياة الحضرية. وهو هدف لن يتحقق إلا بتضافر جهود المواطن والدولة, كل في أداء واجباته .

وهي مربوطة بمفهوم الديموقراطية أو الحوار الوطني التي يطالب بها البعض دون أن يعرف أن لها أساسيات وآدابا وقواعد تنظم طريقة الحوار. وهي ما نراه اليوم في مشروع الحوار الوطني وحوار الأديان. إن الديمقراطية أساسها معرفة حدود الحريات وإن حرية كل مواطن تنتهي عندما تبدأ حرية الآخرين, فالحرية لا تعني أن تزعج الناس بصوت المذياع بحجة أنك حر في تصرفك بينما هذا الإزعاج يمس حرية الآخرين وحقوقهم. ودون وعينا بهذه المصطلحات الحضارية لا يمكننا المطالبة بأي منها .

وبنظرة عابرة إلى وضع الإنسان في البيئة الحضرية في مدننا نجد أن هناك من ينغص علينا الحلم الجميل في عدم احترامنا حقوق البعض. وأحيانا نكون نحن كمواطنين قد ظلمنا أنفسنا سواء كمسؤولين أو مواطنين في عدم احترام حقوقنا لبعضنا. والأمثلة على هذه الثقافة الأنانية كثيرة, منها :

*عدم احترامنا حقوق المواطن والقوانين, خاصة قوانين المرور وقطع الإشارات, من يقف عند إشارة المرور فجأة يجد من يقوم بتخطيه قادما من اليسار ليصف أمامه ودون احترام وبذلك يكون سرق منه حقه .

*استهتارنا بحقوق الآخرين عند تدليعنا أبناءنا, خاصة الطائشين بإعطائهم سيارات ليقتلوا خلق الله ويزهقوا أرواحهم .

*استهتار بعض المسؤولين بالتسيب في التعامل مع المراجعين وعدم قيامه بعمله الذي يأخذ عليه أجرا فيطلب منه تقاعسا أن يعود بعد يوم أو يومين .

*تهاون بعض القضاة بحقوق الإنسان في الحكم على بعض القضايا وتكلفة من له الحق ظلما بتعيين محام أو ركنه سنوات وتحميله مهمة إحضار الخصم .

*عدم تسديد الزكاة الفعلية وقروض صندوق التنمية العقاري والصناعي التي هي حقوق من مواطنين لإخوانهم المواطنين ينتظرون سنوات عديدة لقروضهم وبناء مساكن تؤويهم ,حيث يقدر المبلغ الذي لم يتم تسديده في الصندوقين بما يقارب 50 مليار ريال. وهي تكفي لبناء مدينة كاملة وتقضي على ظاهرة الفقر .. أين الوازع الديني؟

*النوافذ والسواتر على الجيران بسبب عدم مراعاتنا حرمة الجار وعورته.وهذه في مجمعها حقوق فرضها ديننا الإسلامي, وهي أساس الدين وليس من اختراع الغرب. نصلي خمس مرات في اليوم الواحد ونسمع ونتلو آيات الله التي تحثنا على احترام حقوق البعض وننسى ذلك حال خروجنا من المسجد! أين الدين المعاملة؟ وأين لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه؟ إن أفضل نعمة نمن بها على المواطن هي نعمة الوعي الحضاري لمعنى الحريات والإحساس بالمسؤولية واحترام حقوق الآخرين. وهي تختلف عن التعليم والانطباع الخاطئ بأن كل متعلم أو حاصل على شهادات علمية عليا يعتبر واعيا في سلوكياته مع إخوانه وأبناء فطرته ومجتمعه. وما زالت بعض العصبيات مخدوعة في أمرها. فكل مجموعة بيئية أو قبلية مهما بلغت من التخلف أو الجهل تعتقد أنها أفضل وأسمى من جيرانها ,وهذا هو عين التخلف الحضاري والديني. فمتى يعي المواطن تقدير النعم التي حباه الله إياها بدلا من النفاق الاجتماعي والإسراف والبذخ الذي يخالف تعاليم ديننا الحنيف .هذه الخصائص هي أساس الدين المعاملة .. فماذا تركنا لإخواننا المسلمين في أنحاء العالم الذين نعتقد أننا أفضل منهم؟

وهل نحن أحرار في عدم الاهتمام بتربية أبنائنا؟ وماذا أعددنا تخطيطيا لمستقبل أطفالنا الذين يعيشون ازدواجية حضرية: الأولى تربوية تحت توجيهات أب ممن شوهته سموم الطفرة. والأخرى اجتماعية مما يواجه الطفل خارج المنزل من عالم آخر فيه منعطفات خطيرة تجعله يقف مشدوها ومشتت التفكير كطفل غير قادر على تصور ما سيؤول إليه مستقبله بعد حرب العولمة وتأثيرها فيه كعماد للمستقبل. والله وحده أعلم بمتطلبات هذا النشء ومنقلبهم الحضري وما يخبئه المستقبل الغامض لهم. ومتى نخلص أبناءنا من سموم العمالة الأجنبية والخدم في منازلنا ومحنة السائق الأجنبي الذي غزا بيوتنا وأصبح يستحل خصوصياتنا وينشر أوباءه الخبيثة؟ وما يسببه من أمراض اجتماعية وتعذيب لنفسيات أطفالنا ستترك ترسباتها وعقدها النفسية لأبنائنا جيل المستقبل وإلى متى نقف ساكتين أمام هذه الظاهرة ونحاول أن نفهمها ونوليها العناية اللازمة؟ ومن يحفظ حقوق المواطنين الذين يعانون وسيعانون أكثر مستقبلا هذه المشكلات التي تقاعسنا في معالجتها؟

لقد كتبت في هذا المجال قبل أعوام وجاءت موافقة خادم الحرمين تحقيقا لحلمي, فقد أشرت «أصبح الأمر ملحا اليوم لإيجاد هيئة عليا للتوعية الحضارية والإسلامية الصحية وليست المبنية على القشور والكسل وعدم السعي للعلم وإعداد ما نستطيع من قوة لمواجهة الأعداء, لتضع الأسس الأولى لحقوق الإنسان وحرياته والتي هي أساس حقوق الإنسان والحوار الوطني, وأن تسير هذه التوعية في خط متواز مع المجهودات الأخرى التي يجب أن تقوم بها الدولة والمنزل والمدرسة لتوعية المواطن, وأنه من الأولى أن نحترم حقوق بعضنا بعضا قبل أن نطلب من الدولة أو الدول الأخرى احترام حقوقنا.«

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

مثقفات يتساءلن عما يمكن أن تقدمه المرأة كعضو في مجالس الأندية العيوني: اللائحة اعتراف بحقوق المرأة ودورها المغيب لسنوات طويلة

المصدر: جريدة الرياض الخميس17 -6- 2010
.html535607/article17/06/2010http://www.alriyadh.com/

على الرغم من الموافقة التي صدرت على اللائحة التي تتضمن أحقية المرأة المثقفة بالدخول كعضو في مجالس النوادي الأدبية والتي تعتبر قفزة كبيرة ستتيح للمرأة أن تسهم في وضع بصماتها في المشهد الثقافي والفكري إلا أن الكثيرات أبدين مخاوفهن من تلك المرحلة الجديدة والتي يرغبن بأن تكون واضحة وتشمل الكثير من مساحات الحرية التي تمكن " من تنتخب نفسها لعضوية مجلس النادي الأدبي " أن تظهر صوتها بالنقاش وبالاقتراح والموافقة والرفض وبأن لايكون ذلك التواجد من قبل " المثقفة " مجرد تابع أو شكل يحقق مفهوم مشاركة المرأة دون حقوق كما جاء ذلك في واقع تجربة اللجان النسائية التي سعدن المثقفات بها إلا أنها جاءت مخيبة للظنون حيث كانت ومازالت اللجان النسائية لاتحمل أي وجود للمرأة المثقفة في أحقيتها بالقرار بل إن واقعها خذل الكثيرات فتلك التجربة أبدت الكثيرات عدم رغبتهن في تبادل المقاعد بها بل رغبن بأن تكون تلك اللائحة وذلك القرار يحمل ملامح التجديد التي ستحول المرأة إلى عنصر فاعل لتضع بصماتها الثقافية من خلال موقعها فتقف بجوار الرجل لتكون شريكته في القرار مع وجود أمنيات بأن يكون إشراك المرأة المثقفة في عضوية مجلس النادي الأدبي قد يفتح أمامها سبل التحول من عضو إلى رئيس نادي يوما ما .....

د.إلياس: الكثير من الأندية جعلت المرأة « مجرد ديكور «

ترى فوزية العيوني رئيس اللجنة النسائية بنادي الشرقية بأن مسألة الانتخاب ودخول المرأة في عضوية مجالس الأندية يمثل مبدأ مهما وتلك تجربة جديرة بالمرأة أن تخوضها في أي مجال ، فالطموح الآن أن تدخل المرأة في عضوية مجلس البلدية وليس فقط الأندية الأدبية ، وصدور هذه اللائحة التي تتضمن أحقية المرأة بأن تكون عضوا في مجلس الأندية ماهو إلا اعتراف بحقوق المرأة ودورها المغيب لسنوات طويلة عن المشاركة حيث كان من المتوقع أن يحدث ذلك يوما ما فاللجان النسائية الموجودة ماهي إلا تحجيم لهذه الفجوة بين عقود سابقة وبين مايمكن أن يتحقق للمرأة في الوقت الراهن فكانت مرحلة انتقالية طبيعية، لذلك ليس بمستغرب أن تأتي هذه اللائحة محملة بهذه البشرى خاصة بأن اللائحة السابقة أشارت إلى ذلك، فالمواطن هنا لايشمل الرجل فقط بل يشمل الطرفين من الرجال والنساء، فالانتخاب الذي قد يحدث سيحقق لها أبعد من نقطة انتخابها كعضو، فليس هناك مايكشف عن مايمكن أن يحدث فقد يتيح لها ذلك أن تنتخب نفسها لتكون رئيس ناد وربما تصل إحدى النساء لذلك ، وربما ماستحققه المرأة في النادي الأدبي حينما تكون عضوا في مجلسه هو مايمكن لرجل أيضا أن يحققه إلا أنها ستتيح المجال للالتفات إلى المرأة وقضاياها أكثر، فالنوادي الأدبية منذ أن أنشئت وهي لاتحفل إلا بما يخص الرجل فوجود اللجان النسائية في المرحلة الأخيرة أدخل المرأة كعنصر رئيسي في أنشطة النادي وبأشكال عدة حتى ظهرت المرأة الشاعرة والمرأة الناقدة والاجتماعية أيضا والرجل لايمكن أن يتعرف على تلك الشخصيات بمفرده إلا أن اللجان قامت بتعريف المرأة في جميع مجالاتها وهذا مالايستطيع تقديمه الرجل لذلك وجودها في مجلس الإدارة هو أكثر ماسيتحقق للنادي من خلال تلاقح الأفكار بين الرجل والمرأة ليس فقط في أنشطة النادي بل على صعيد الاهتمامات المختلفة والمثرية، لذلك لابد أن تتصف من تنتخب من المثقفات بصفات الوعي والالتزام والإدارية الناجحة فليس كل أديب إداريا وليس كل إداري أديبا، فمحمد العلي شخصية كبيرة ولها ثقلها كمفكر في العالم العربي لكنه غير قادر على إدارة مؤتمر، فالإدارة هنا مهمة وتختلف من شخص لآخر ، كما لابد أن تكون تلك المرأة صاحبة رؤية وهدفا، وبأن لاتسمح لأحد بأن يعطل أهدافها ، أما من يحاول أن يلصق تهمة النزاعات بين المرأة وغيرها من السيدات بحجة الغيرة فإن من يقول ذلك فهو الفاشل، لأن المرأة تنجح في أي مجال لأنها تشعر بالثقة ولن تعامل شريكتها المرأة بالندية فمن يتعامل بذلك إنما هو يشعر بالنقص .

الشمري: المرأة التي تنتخب نفسها لعضوية المجلس لابد أن يكون لديها هم ثقافي و صوت مسموع

وتوضح رئيس اللجنة النسائية بالنادي الأدبي بجدة الدكتورة فاطمة إلياس بأن دخول المرأة كعضو في مجلس النادي الأدبي كان بالنسبة لأي مثقفة مطلب فالمرأة خاضت تجربة الانتخاب في الغرف التجارية وفي الجمعيات لكن وجودها كعضو في مجلس الأندية كان مطمعا بعيدا فهناك تشديدات وتعينات لعشر من أعضاء الأندية جميعهم كانوا من " الرجال " لذلك المرحلة المقبلة التي ستتضمن الانتخاب لها هو المدخل الوحيد لإثبات أحقية المرأة للمشاركة في إدارة النوادي الأدبية ، فمطالب المرأة المثقفة هنا لن تختلف كثيرا عن مطالب المثقف فالكثير من المفاهيم والأسس في الإدارة الثقافية أثارها المجتمع ومشاركة المجتمع في الحوار، فالمطلب هنا أن تكون المرأة في موضع القيادة ، أما الأجندة فلا تعتقد بأن يختلف عليها، فالمثقف بصفة عامة يحمل أهدافا يتفق معه فيها أي مثقف آخر فالثقافة دائما لابد أن تكون لصالح المجتمع ، متوقعة أن تغير كثيرا المثقفة من شأن الأندية الأدبية فالمرأة نصف المجتمع وبدون وجودها يفقد المجتمع الكثير من قيمه بل إن وجوده يكون أعرج وغير منطقي لذلك خطوة إشراكها في عضوية مجلس النادي الأدبي سيمكن الصورة بأن تستوي وتعتدل وتصبح مكتملة بوجودها فالمرأة يجب أن لاتكون تابعة فهناك الكثير من الأندية من جعلت المرأة " مجرد ديكور "فوجودها سيغير من تلك النظرة ، فالصفات التي لابد أن تتوفر فيمن تنتخب لعضوية المجلس يجب أن تنطلق من أسس اختيار المثقف فالانتخاب لابد أن لايأتي من تكتلات شللية تنتخب فلابد أن تكون هناك شفافية في ذلك الانتخاب، مشيرة إلى البشرى التي زفها إليهن " وزير الثقافة والإعلام الدكتور عبد العزيز الخوجة في أحد اللقاءات والتي تتضمن دخول المرأة المثقفة مرحلة جديدة من إشراكها ثقافيا في اللجان عن طريق التعيينات لتدخل المرأة في الجمعية العمومية، فالمجتمع لابد أن يشد من أزرها ويعينها في ذلك .

وتؤكد رئيس اللجنة النسائية بالنادي الأدبي بحائل عائشة الشمري بأن المرأة لاينقصها شيء حتى تدخل في عضوية مجالس الأندية فقد أثبتت جدارها في الكثير من الأماكن والمواقع فلن يحدث أي ضرر من وجودها كعضو في مجلس النادي ، فالمرأة المثقفة قبل دخولها في عضوية مجلس النادي حققت إضافة للنوادي الأدبية، والشيء الكثير فكيف في حين إذا أصبحت وتحولت إلى عنصر رئيسي وهام في مجلس النادي ، فالمرأة دخلت عضوا على صعيد مستويات كثيرة فقدمت الكثير فكيف حينما تكون تلك المؤسسة مؤسسة ثقافية فإنها حتما ستحقق الكثير في النادي الأدبي وتثري الحراك الثقافي بشكل فاعل فتغييب المرأة لم يكن بالأمر الإيجابي لها ، فالمرأة المثقفة حينما تصبح عضوا فإنها ستعمل على إنصاف شريكاتها الأخريات من المثقفات فتحقق لهن إنصافا فكريا وثقافيا لم يكن موجودا، متوقعة أن يكون هناك إصدارات ونشاطات كثيرة تخص المرأة المثقفة وإبرازها بما يتناسب مع طموحاتها ، فتلك العضوة لابد أن تحمل على عاتقها الهم الثقافي وربما من الضرورة أن تكون " أكاديمية " لأن المثقف الأكاديمي يحمل الكثير من الوعي المحاط بالثقافة والعلم فذلك أمر ضروري أن يكون فيمن تنتخب نفسها لعضوية مجلس النادي الأدبي كما لابد أن يكون لديها هم ثقافي ولديها صوت مسموع فالنشاط الثقافي يحدد جدارتها دون التقيد بجيل معين سواء كان من جيل القدماء أو الجديد، فالنشاط الثقافي _ برأيها _ هو من يحدد الاختيار .

التيسان: اللائحة لم تطلع عليها المثقفات ولا يعرفن تفاصيلها

وتشير " رئيس اللجنة النسائية بنادي نجران فاطمة التيسان بأن اللائحة التي وافقت عليها وزارة الثقافة والإعلام لم يطلع عليها المثقفات ولا يعرفن بتفاصيلها الكثيرة وكيف من الممكن أن تضع النقاط التي ستصب في مصلحة المرأة المثقفة وماهو مقدار الحرية التي ستمنح لها حتى تتحرك من خلالها في عضوية مجلس الإدارة ، فمن أكثر الأمور الأساسية التي لابد أن تفعل على يد عضو مجلس الإدارة مايخص أنشطة وفعاليات النساء فحينما تتحول إلى عضو فإن القرار سيكون بيدها وصوتها سيكون أقوى ومسموعا أكثر من ذي قبل فمطالباتها من حيث الإمكانيات أكبر ومساحة الحرية في اختيار الشخصيات ستكون أكثر جدوى فنشاطها سيكون فاعلا خاصة بأن الجهد المبذول مازال ليس بالمستوى المطلوب لأنه لايوجد مايمكن أن يمثل قوة لها فوجودها في المرحلة المقبلة لابد أن لايكون كعضو بل لابد أن تكون (كنجمة) فوجودها في النادي يعني الكثير حيث يحق لها أن تطالب بما تريده وتعبر عن رأيها عما يخص المثقفات فاللجان النسائية لم تستطع أن تحصل على تلك الاستقلالية ولم تحقق الكثير فقد كانت تفتقر إلى وجود لائحة تعتمد عليها اللجان النسائية فاللجنة مجرد تابعة لرئيس النادي فالأعضاء الذكور لهم سطوتهم أكثر من سطوة اللجان النسائية فحينما يكون هناك قرار يخرج من اللجنة النسائية فلابد من موافقة الأعضاء وذلك ماينبطق على نوع واختيار الضيوف وكذلك المخصصات المالية فاللجان النسائية لجان تابعة ولاتحمل صفة الرسمية التي تمكنها من التحرك بحرية وفي حالة وجدت اللائحة التي لاتحدد الضوابط في صفة مشاركة المرأة المثقفة كعضو فإنها ستحقق الكثير وستكون تلك العضوية فاعلة ولكن إذا كانت تلك العضوية مجرد اسم لوجود امرأة فإنها لن تحقق شيئا للمرأة فحينما يتاح للمرأة حضور نقاشات النادي لابد أن يحق لها أن تقترح وتقبل وتناقش وتطالب بحقوق اللجنة كاملة فالعضوية والصفة الرسمية لابد أن لاتكون ملحقة باللجنة بل لابد أن تنال من

خلالها المرأة الحرية الكاملة فتلك اللائحة لابد أن تكون محددة وموضحة لمدى ارتباطها بمجلس النادي بقسم الرجال متمنية أن لاتحمل تلك اللائحة مايصدم المرأة المثقفة.

دراسة تؤكد انخفاض جودة الخدمات الطبية في أطراف المملكة

المصدر: جريدة اليوم الخميس17 يونيو 2010
2&G=766423&I=13516http://www.alyaum.com/issue/article.php?IN=

أكدت ورقة عمل سعودية حديثة أن انخفاض مستوى جودة الخدمات الطبية المقدمة في المناطق الطرفية للمملكة تعد من ابرز التحديات التي تواجه وزارة الصحة .
وذكرت الورقة التي حملت عنوان "وزارة الصحة وحماية المستهلك والمستفيدين من الخدمات الصحية" وأعدها مدير إدارة المتابعة بالإدارة العامة لعلاقة المرضى الأخصائي يحيى بن محمد أبو حيد، تحديات أخرى منها عدم كفاءة عدد من مقدمي الخدمة الصحية، ونقص الأسرة إلى جانب عدم توافر الخدمات الطبية التخصصية في بعض المناطق.
وكانت ورقة العمل التي قدمت في ندوة "واقع حماية المستهلك في المملكة: رؤى وتجارب دولية" المنعقدة بمعهد الادارة العامة بالرياض أخيرا، ابرزت عددا من التحديات العامة التي تواجه وزارة الصحة، مثل ارتفاع تطلعات المواطن للخدمات الصحية مقارنة بدول العالم المتقدم، وارتفاع تكاليف الرعاية الصحية وما تتطلبه من ميزات عالية بالاضافة إلى المنافسة العالمية على القوى العاملة وارتفاع اجورها.
وأشارت الورقة إلى أن الادارة العامة لعلاقات المرضى ساهمت في تهيئة وتوفير الظروف الملائمة المحيطة بالمريض لترسيخ الالفة بين المريض والعاملين بالمرافق الصحية بالوزارة، وذلك باتاحة الفرصة للمرضى بالتعبير عن حاجتهم وملاحظاتهم وتلقي شكاواهم ومساعدتهم على التكيف مع الانظمة والتعليمات المتبعة بالمرافق الصحية بالوزارة لتعميق الروابط بين المريض ومقدمي الخدمة واستطاعت الادارة خلال الاشهر الستة من العام الحالي استقبال اكثر من 800 شكوى في كل مناطق المملكة.
واستعرضت الورقة عددا من الجهود التي تقوم بها وزارة الصحة لتطوير حماية المستهلك في المملكة في مجال الخدمات الصحية منها انشاء برامج رصد الأخطاء الطبية وتحليلها، وإنشاء اللجنة الطبية الشرعية التي تختص بالنظر في المطالبة بالحق الخاص نتيجة الخطأ الطبي، وإنشاء لجنة المخالفات الطبية التي تهتم بالنظر في المخالفات الناشئة عن تطبيق النظام المذكور، وانشاء برنامج المراجعات الإكلينيكية، وبرنامج تشغيل الاسرة غير المستخدمة، تشغيل وحدات الغسيل الكلوي، وانشاء غرفة طوارئ بالوزارة تعمل على مدار الساعة وتهدف إلى تسريع اجراءات حالة المرضى من منطقة إلى أخرى وتوفير السرير اللازم، إلى جانب انشاء برامج تحسين اداء غرف العمليات ويهدف إلى سد النقص الحاصل في غرفة العمليات من فنيين ومديرين.

بالغنيم: نتعاقد مع أجانب لإحجام السعوديين عن العمل في النائية

المصدر: جريدة الحياة الخميس 17 يونيو 2010
153606http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/

عزا وزير الزراعة الدكتور فهد بالغنيم، تعاقد وزارته مع أطباء بيطريين من دولتي مصر والسودان، على توفير كوادر طبية بيطرية وطنية بأعداد كبيرة، إلى «اتفاقات تعاون» وقعتها المملكة مع الدولتين، لاستقطاب «خبرات بيطرية متخصصة ذات مستوى عال وخبراء»، موضحا أن هذه الوظائف «تطرح للخريجين السعوديين أولا، وفي حال وجود النقص؛ يتم التعاقد مع غيرهم». وأشار إلى أن معظم هذه الوظائف تكون في «مناطق نائية، والمواطن لا يرغب في العمل فيها، إضافة إلى تدني رواتبها بالنسبة للسعوديين.«

وأشار بالغنيم، إلى سعي وزارته إلى «تحسين مستوى الرواتب، لاستقطاب المواطنين في هذه الوظائف، بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة»، مؤكدا أن الأهم من ذلك هو «اعتماد وظائف سنوية للبيطريين، تقديرا من الدولة لهم». وأكد أن وزارته «مسؤولة عن تعويض المزارعين الذين يتعرضون لكوارث طبيعية لا دخل لهم بها، مثل الصقيع والأمراض الأخرى». لكنه أخلى مسؤوليتها من شح المياه، الذي عزاه إلى «عدم استجابة بعض المزارعين للإرشادات الزراعية، التي أكدت عليها الوزارة، عبر زيارات عدة يقوم بها مهندسو الوزارة للمزارعين، يقدمون خلالها الأساليب الحديثة في الري.«

وقال: «إن نضوب المياه حدث نتيجة الهدر والري بالغمر، والممارسات الخاطئة في استخدام المياه»، داعيا جميع المزارعين إلى «الري بالترشيد، فهناك مناطق في المملكة توقفت عنها المياه تماما مشيرا إلى أن محطات المياه المعالجة ثلاثيا في الأحساء «ستحل الكثير من جوانب الأزمة، فقبل نهاية السنة الميلادية الحالية، سيتم الضخ من ثلاث محطات، هي العمران والهفوف والعيون»، مبينا أن الثانية «تضخ 110آلاف متر مكعب في اليوم الواحد، وستزاد إلى 20 ألفا مع نهاية هذه السنة.«

وأكد بالغنيم، أن المزارع الذي يتقيد في الأساليب الزراعية الحديثة «لن يتأثر بالترشيد، والخطط الموضوعة لا تضر في المحاصيل»، مضيفا أن «الحفاظ على المخزون المائي يتطلب وقف زراعة القمح والأعلاف الخضراء، لأنهما يستنزفان مياه ضخمة جدا .«ولفت إلى أن الأراضي غير المزروعة والقاحلة من المزروعات وليست مستثمرة هي «أملاك خاصة أهملها أصحابها. وأصبحت أراضي بور، غير منتفع بها.«

وكان وزير الزراعة، وقع أمس، عقد تنفيذ المرحلة الثانية من مشروع تحويل القنوات الري المكشوفة إلى مغلقة، بمبلغ 149.5 مليون ريال. وتشمل أعمال العقد تمديد أنابيب تتراوح أقطارها بين 250 إلى 1200 مليمتر، وبطول إجمالي يصل إلى 123 كيلومترا، وكذلك تركيب محابس آلية ونظام التحكم وأجهزة قياس كميات المياه. وتشمل المنطقة المخدومة في هذه المرحلة 3335 حيازة زراعية، على مساحة 1214 هكتارا. كما يشمل المشروع إنشاء محطات الضخ بقدرة تصريف 1800 متر مكعب في الساعة. وتبلغ مدة تنفيذ المشروع 36 شهرا.

كما ترأس بالغنيم، اجتماع مجلس إدارة هيئة الري والصرف في الأحساء، الذي اعتمد مشروع موازنة الهيئة للسنة المالية المقبلة، والتي تضمنت إدراج مشاريع جديدة لتعزيز مصادر المياه، وكذلك المراحل المتبقية من مشروع تحويل القنوات إلى أنابيب، وتغطية مصارف زراعية، ومشاريع إرشاد زراعي، وترشيد استخدامات المياه، والموافقة على ترسية أعمال الإشراف الهندسي على تنفيذ المرحلة الثانية من مشروع تحويل قنوات الري المفتوحة إلى أنابيب مغلقة.

وكشف بالغنيم، بعد الاجتماع، عن طرح مشروع نقل المياه المعالجة ثلاثيا من محطة الخبر إلى الأحساء قريبا، لدعم مصادر المياه والاستفادة منها. وأشار إلى أن الدراسات مستمرة من قبل الهيئة، لتغطية المنطقة بمشاريع تحويل قنوات الري المكشوفة إلى أنابيب مفتوحة في المراحل المقبلة، بعد أن تم تقسيم المنطقة إلى قطاعات عدة .ودعا المزارعين إلى ضرورة «التفاعل مع المشروع وأهدافه، بالتحول إلى نظم الري الحديثة في مزارعهم، ترشيدا للمياه

أزمة حفر الباطن تتواصل لليوم الخامس ... والأهالي يتجمهرون أمام مقر الشركة

المصدر: جريدة الحياة الخميس 17 يونيو 2010
153544http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/

دخلت «أزمة الكهرباء» في حفر الباطن، يومها الخامس، مكبدة أهالي المحافظة خسائر مالية متوالية. فبعد انقطاع الكهرباء المفاجئ في اليوم الأول، اتجه كثير من المواطنين الحانقين إلى مبنى الشركة، ليبلغوا أن سبب المشكلة «زيادة الأحمال»، وأن على الجميع «التكاتف، لتخفيف العبء، ريثما يتم إحضار مولدات احتياط من الجبيل.«

بيد أن تلك الوعود لم تتحقق، ليستمر مسلسل الانقطاع، في ظل أجواء شديدة الحرارة .وأظهر تقرير الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة، أمس، أن «شمال شرق المملكة – وهو الموقع الجغرافي لحفر الباطن - سيشهد موجة حر ترتفع خلالها درجة الحرارة .«ونصحت «الأرصاد»، المواطنين بـ «توخي الحذر.«

وعلى رغم التحذيرات، إلا أن أهالي حفر الباطن خرجوا من منازلهم، للشوارع، ليحتموا بمكيفات السيارات من حرارة الجو. فيما شهدت الشقق والفنادق التي تتوفر فيها مولدات كهربائية احتياط، كثافة من قبل المستأجرين، حتى أنها اكتظت بهم. ودفع سكان حفر الباطن الذين يقدر عددهم بنحو 500 ألف نسمة، ضريبة ارتفاع الحرارة، مع تعطل الكهرباء، ما حدا بالعشرات منهم للعودة إلى مقر شركة الكهرباء في حفر الباطن، مساء أول من أمس، مطالبين بـ «حل سريع». وأن يخاطبهم مسؤول، ويكاشفهم بسبب الأزمة .واستمر التجمهر أمام مقر الشركة، حتى قدوم دوريات الشرطة، التي طالبت الجميع بالانصراف.

ورصدت «الحياة» علامات الامتعاض بين المواطنين المتجمعين أمام المقر. وقال محمد السهلي: «انتظمنا في سداد الفواتير. وتقبلنا ارتفاعها، على أمل أن نتلقى خدمة توازي ما يتم اقتطاعه شهريا. لكن أن ندفع المال مقابل خدمة رديئة، فهذه سرقة، ويجب أن يحاسب المتسبب بها، أيا كان». وأضاف «بسبب الحر؛ يعاني أطفالي من ظهور بثور وحبوب وبقع في أجسادهم. وأوضح الطبيب الذي عاينهم، أنها بسبب ارتفاع درجة الحرارة، ما يسبب زيادة كثرة تعرق المنطقة، فينتج عنها حساسية تسبب هذه البقع». وأردف «تكبدنا خسائر كثيرة في الأيام الماضية، أبرزها تلف أجهزة التكييف والثلاجات، التي يتعطل فيها المولد بسبب تقطع الكهرباء، وضعفها وتذبذبها.«

فيما أوضح سلمان العنزي، أنه يسكن في إحدى الشقق منذ ثلاثة أيام، «مكرها ومضطرا»، لكن والده المسن مصاب بالربو. وأضاف «بيتي في حي العزيزية، ما يعني تكرار انقطاع الكهرباء، الذي يزيد عن سبع ساعات يوميا، ومن المخاطرة أن أبقى في منزلي، لذا استأجرت شقة حتى تنتهي هذه الأزمة.«

ولا تتجاوز آمال بندر الخالدي، أن «يخرج مسؤول شجاع في شركة الكهرباء، ويقول» الخطأ منا، وسنقوم بإصلاحه»، مضيفا أن «خادم الحرمين الشريفين يناشد شعبه أن يناصحوه ويقوموه. لكن مسؤولا صغيرا لا يلقى بالا لامتعاض 500 ألف نسمة، متجاهلا التجمع والتجمهر، وكأنه لا يعنيه في شيء». فيما أوضح خالد الصالح، أنه رفع أمس، برقية إلى خادم الحرمين الشريفين، مضيفا «لا يمكن السكوت على ما يجري في المدينة، وحتى لو صلح الحال خلال اليومين، فمن سيعوضنا عن تعطل أجهزتنا، ومن سيعوضنا عن خسائرنا المادية والبشرية». اللافت في الأمر، أن محال الأجهزة الكهربائية شهدت نفاذا للمكيفات الصحراوية التي تعمل بعد تعبئتها بالماء. ويتم تشغيلها على مولد كهرباء صغير. وأوضح مسؤول مبيعات في إحدى الشركات، أن «الطلب تزايد خلال اليومين على هذه النوعية من أجهزة التكييف، ما دفعنا إلى طلب كميات كبيرة من المصنع، كونها تلقى رواجا كبيرا هنا

إنشاء 7 دور للحماية الاجتماعية في المناطق

المصدر: جريدة عكاظ الخميس5 /7/ 1431 هـ 17يونيو 2010 م العدد : 3286
.htm20100617356443/Con20100617http://www.okaz.com.sa/new/Issues/

كشف مدير الإدارة العامة للحماية الاجتماعية في وزارة الشؤون الاجتماعية الدكتور محمد الحربي عن البدء في إنشاء سبع دور للحماية في عدد من مناطق المملكة، اعتمدت من جانب وزارة المالية.

وأوضح الحربي أثناء مشاركته أمس في ندوة التعامل مع حالات العنف والإيذاء ضد الأطفال في المنشآت الصحية، أنه جرى التنسيق بافتتاح أقسام حماية الجمعيات الخيرية، إذ تم توقيع اتفاقيات مع 10جمعيات، ودعمت بمبلغ 14 مليون ريال في تبوك، نجران، الباحة والإحساء.

وقال مدير الحماية الاجتماعية: «تجتهد الشؤون الاجتماعية لفتح دور جديدة في كل سنة مالية، في ظل العمل على إنشاء مجلس استشاري للحماية الاجتماعية قريبا».

وأضاف الحربي أن مجلس الشورى يدرس حاليا نظام الحد من الإيذاء ونظام حماية الطفل، بانتظار اعتماده قريبا، خصوصا أن تعريف العنف الأسري يمر بمرحلة مخاض كبيرة، في ظل اعتماد التعريف من سنوات طويلة دون اعتماد نظامها.

وأشار مدير الحماية الاجتماعية إلى أن الوزارة أنشأة الإدارة العامة للحماية الاجتماعية بقرار وزاري بتاريخ 1 / 3 / 1425 هـ، لخدمة الأطفال ما دون 18عاما، والمرأة تعد من الحالات المستضعفة، ويمكن للإدارة التدخل في حالات الإيذاء بالتنسيق الفوري مع الجهات ذات العلاقة كإمارات المناطق والمحاكم الشرعية وأقسام الشرطة.

ولفت الحربي إلى أن الوزارة لاحظت وجود عدة لجان عشوائية، مثل لجنة الاعتداء الأسري في مكة المكرمة، ولجنة الاعتداء على الطفل في المدينة المنورة، إذ تم الرفع لوزير الداخلية بطلب إنشاء لجان للحماية الاجتماعية في المناطق الـ 13 الرئيسية.

وأوضح مدير الحماية الاجتماعية أن العمل جار للتنسيق لتوسعة هذه المناطق لتصل إلى 17 منطقة تشهد كثافة سكانية، لتأمين الحماية الاجتماعية لها، خصوصا أن الداخلية وافقت على إنشائها أخيرا.

وأكد الحربي أن وزير الداخلية وافق على تشكيل لجنة لتحديد أدوار الجهات المعنية بالعنف الأسري، إذ تم الانتهاء من تحديد الأدوار ورفعت للوزارة لتعميمها على تلك الجهات.

3 جهات حكومية تحقق في سجن رجل أمن 3 أيام وتأجيل جراحته

المصدر: جريدة المدينة الخميس17 يونيو 2010
252831http://www.al-madina.com/node/

تحقق 3 جهات حكومية في شكوى رجل أمن بالطائف بعد إيقافه على خلفية شكاوى تقدم بها للجهات الثلاث يتهم فيها 3 من رجال شرطة الطائف بسرقة مبلغ مالي وطرده من مستشفى الملك عبدالعزيز التخصصي وحرمانه من العلاج وإجراء عملية جراحية عاجلة تم تأجيلها حتى خروجه من السجن. وكانت هيئة الرقابة والتحقيق وشرطة محافظة الطائف والشؤون الصحية بالطائف قد بدأت النظر في الشكوى المقدمة من قبل رجل الأمن سعد القرني -التي حصلت المدينة على نسخة منها- والتي يطالب فيها بتشكيل لجنة للنظر في حرمانه من إجراء عملية جراحية، كان بأمس الحاجة لها مستدلا على ذلك بأنه قام بإجرائها فور خروجه من إيقاف سجن المباحث الإدارية والتي تم إيقافه فيها لـ3 أيام وكذلك سرقة 2500 من قبل 3 أفراد من الشرطة –حسب ما جاء في الشكوى- وقال القرني في الشكوى التي تقدم بها: في احد الأيام بالشهر الجاري داهمني المرض وبعد جلوسي في احد أسرة الطوارئ بمستشفى الملك عبدالعزيز التخصصي أبلغت الطبيب المعالج (باكستاني الجنسية) بمرضي ولكن وللأسف بعد ساعتين من عدم الاهتمام بي، طلبت طبيب الجراحة نظرا لصعوبة حالتي والمعاناة التي كنت أتألم منها، وحاولت إيصال معاناتي للمراقب المناوب بالمستشفى لإنهائها كونه المسؤول حينها بالمستشفى، ولكني تفاجأت بأنه يتصل بالشرطة للقبض عليه دون سابق إنذار، وبين ما حدث بعدها بقوله: وبالفعل حضر جندي من شرطة السلامة وتم إركابي بالقوة داخل الجيب الخاص بالشرطة دون مراعاة للمعاناة التي كنت أعانيها ولم يهتموا بمرضي إطلاقا بل انطلقوا بي لمركز شرطة السلامة، وهناك تم إيقافي دون وجه حق. وأضاف القرني في شكواه بقوله: في منتصف الليلة طلب مني احد الأفراد مفتاح سيارتي بقصد تفتيش سيارتي وبعدها فقدت 2500 ريال رغم أنها مخبأة في مكان بالسيارة وعلمت فيما بعد أن التفتيش قام به 3 أفراد من الشرطة وهم المتهمون. وأشار إلى انه تم إيقافه بسجن المباحث الإدارية 3 أيام على خلفية ما حدث ثم تم ارساله إلى هيئة الرقابة والتحقيق وأمر بإطلاق سراحه. من جانبها بدأت شرطة الطائف التحقيق في الحادثة. وقال مصدر مطلع من شرطة الطائف للمدينة إن الشرطة بدأت التحقيق في حيثيات القضية، مبينا أن شكوى المواطن قيد النظر وسيتم البت فيها في القريب العاجل. فيما ألمح مصدر بهيئة الرقابة والتحقيق أن التحقيق سيكشف صدق رجل الأمن في الحادثة من عدمه، مبينا أن الرقابة تعمل على تقصي جميع المعلومات للبت في الحادثة ومخاطبة جهة رجل الأمن بها. على ذات الصعيد قامت "المدينة" بالاتصال بمدير مستشفى الملك عبدالعزيز التخصصي بالطائف الدكتور معتوق العصيمي ولكن تعذر الرد.

لم يسدد أجور الموظفين طوال 9 أشهر

مكتب العمل ينظر قضية مالك المستشفى الخاص

المصدر: جريدة عكاظ الخميس5 /7/ 1431 هـ 17يونيو 2010 م العدد : 3286
.htm20100617356605/Con20100617http://www.okaz.com.sa/new/Issues/

تجمع أمس أكثر من 600 من العاملين في مستشفى خاص أمام مكتب العمل في جدة، بينهم ثمانية سعوديين، لحضور جلسة دعواهم المرفوعة أمام الهيئة الابتدائية ضد مالك المستشفى الخاص للمطالبة بمستحقاتهم المالية المتأخرة منذ تسعة أشهر.

وتواجد العاملون من أطباء وفنيين وموظفين داخل أروقة مكتب العمل يرافقهم الوكيل الشرعي لعدد من الأطباء المستشار القانوني فيصل كسار، مبدين انزعاجهم من تأخر مالك المستشفى في دفع رواتبهم، وتعرض أسرهم للضرر المادي والمعنوي,وأوضح لـ «عكاظ» الوكيل الشرعي للأطباء فيصل كسار أن الهيئة أجلت الدعوى إلى 18 رجب الحالي للبت في القضية، مشيرا إلى أن جلسة الأمس شهدت إصرار وكيل المدعى عليه على عدم الالتفات لنصوص نظام العمل والعمال، واشتراطه إنهاء الدعوى وفق النظام الداخلي للمستشفى الخاص,وأضاف الكسار «بينت خلال الجلسة لأعضاء الهيئة مخالفة مالك المستشفى الصريحة لنظام العمل والعمال في المملكة، وامتناعه تسليم جوازات سفر للعاملين لتنفيذ توجيهات الإمارة التي أكدت على إلزام المدعى عليه بدفع رواتب العاملين كاملة».

وأشار الكسار إلى أن هذا الإجراء من مالك المستشفى الخاص غير قانوني، واصفا تصرفه «بالتعنت والإصرار على مخالفة الأنظمة والإساءة للوطن»,وأعد المستشار القانوني إخفاء مالك المستشفى لوحة الإغلاق التي وضعتها الشؤون الصحية في جدة على بوابات المستشفى الذي يملكه بسواتر عازلة وكتابته عبارة الإغلاق بهدف الصيانة، مخالفة أخرى تؤكد أن «من أمن العقوبة أساء الأدب»، بحسب تعبيره

ترافع إلكتروني لتسهيل المحاكمات وإرسال نتائج القضايا آليا

المصدر: جريدة المدينة الخميس17 يونيو 2010
252843http://www.al-madina.com/node/

كشف مصدر رفيع المستوى في وزارة العدل لـ"المدينة" عن أن الوزارة بدأت فعليا اولى خطواتها التطويرية لمرفق القضاء، المتعلقة بتفعيل نظام المحاكم الالكترونية وذلك بعد تسلمها تقارير الخبراء الاجانب (الامريكيين) مؤخرا في هذا الجانب . وأكد المصدر أن من اهم ما جاء في التقارير المستلمة تتركز على الأنظمة القضائية ، ومنها إدارة المحاكم، وتقنية المحاكم الإلكترونية. واضاف ان هناك مساعي وتطلعات حثيثة كتبت في تقارير الوزارة -وحصلت "المدينة" على نسخة منها- تعتبر اساس عمل الوزارة لتطوير العملية القضائية في المملكة ومنها ، سرعة إجراءات النظام الكترونيا (القضاء الإلكتروني) ، وتحديد مدة لإنهاء القضايا وإرسال نتيجة ذلك الكترونيا وآليا ، ومواقع الكترونية لكل محكمة ، الترافع الالكتروني لسهولة المحاكمة وأن يكون متقنا ومأمونا. ولعل أبرز ما ذكره المصدر ان تفعيل المحاكم الإلكترونية يعتبر أساس قيام وتحقيق النمو للحكومة الإلكترونية، وانجاز المعاملات القضائية بسرعة مما يوفر الكثير من الجهد وتقليل العبء وتخفيف الزحام في المحاكم، وتقليل التكلفة المادية على المدى البعيد، وأمن المعلومات والمحافظة على الثروة المعلوماتية القضائية. كما سيساهم في المستقبل في تمكين المراجعين من إفراغ الأراضي (على سبيل المثال) من أقرب كتابة عدل دون الحاجة إلى السفر إلى مدن أخرى

جدل حول "عنف شرعي" و"غير شرعي" في ندوة العنف الأسري

قرب صدور نظام عقوبات خاص بالأطباء الذين لا يبلغون عن حالات العنف

المصدر: جريدة الوطن الخميس17 يونيو 2010
3&CategoryID=7290http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=

أثارت عبارة "عنف شرعي وعنف غير شرعي" التي وردت في إحدى أوراق العمل في ندوة" آلية التعامل مع حالات العنف والإيذاء ضد الأطفال في المنشآت الصحية" أمس جدلا واسعا بين الحاضرين وتساءل أحد الحضور عما إذا كان هناك نوعان من العنف أحدهما شرعي وآخر غير شرعي.

وأورد استشاري طب الأطفال والأمراض المعدية وعضو فريق الحماية بالمديرية العامة للشؤون الصحية الدكتور عبدالله الجذيلي في ورقته بعنوان" آلية التعامل مع العنف ضد الأطفال في القطاع الصحي" في الندوة التي نظمتها الشؤون الصحي بالرياض أول من أمس تعريفا بأن العنف هو كل استخدام للقوة بطريقة غير شرعية من شخص بالغ في الأسرة ضد أفراد آخرين منها "ورد الحاضرون بأن هذا التعريف يتيح للآباء ممارسة العنف بحجة أنه عنف شرعي، فأجاب الدكتور الجذيلي أن القوة المقصودة في التعريف هي القوة الخارجة عن النظام والشرعية. ومع عدم اقتناع الحضور مطالبين بتغيير التعريف أجاب الجذيلي بأن هذا التعريف دولي ولا يمكن تغييره.

وتساءل عدد من الأطباء عن إذا ما كان العلاج الشعبي بالكي يعتبر عنفا يمارس ضد الأطفال وذلك في الحالات التي تتضرر من الكي وتصل لحالات حرجة تستدعي العلاج الطبي هل يتم الإبلاغ عنها كحالة عنف، أجاب رئيس فريق الحماية من العنف والإيذاء بصحة الرياض واستشاري الطب الشرعي الدكتور سعيد الغامدي أنه كثيرا ما تأتي حالات تصل لمرحلة خطيرة بسبب الكي والاعتقاد بأنه علاج وتحتاج لتوعية مكثفة للوقاية من ذلك, أما اعتباره أحد أنواع العنف الذي يمارس ضد الأطفال فذلك يعتمد على الحالة والوضع الصحي لها.

وأكد الجذيلي في ورقته على إلزامية التبليغ عن حالات العنف التي ترد إلى المستشفى حتى لو كان بالشك، وأشار إلى قرب صدور نظام عقوبات خاص بالأطباء الذين لا يبلغون عن حالات العنف، مبينا أن بعض الآباء يعتقدون أن أبناءهم ملكية شخصية لهم ويحق لهم إذاؤهم وللأسف إذا أحضر الزوج أو الأب أو الأخ المرأة أو الطفل المصابين للمستشفى يقول إنه حادث فيصدق فورا ولا يشكك في كلامه.

وأضاف أن حالات العف التي سجلت أخيرا تشير إلى تعرض 79% من الإناث للعنف بينما الذكور 21%، 87% سعوديا، 13 %غير سعوديين، فيما يحتل الزوج المرتبة الأولى في ممارسة العنف بنسبة 53% والخادمات 10% والأب 13%. وأضاف أن أغلب حالات الاعتداء الجنسي على الأطفال تكون من السائقين، كما أن المجتمع السعودي يمر بتغيرات كثيرة تقود للعنف أبرزها تزايد حالات الطلاق المستمرة، وكثرة الأبناء مع ازدياد الفقر .

من جهته، طالب الأكاديمي بكلية الملك فهد الأمنية وعضو لجنة الحماية الأسرية في الرياض العقيد الدكتور عبدالحكيم الحربي بإيجاد مظلة تعمل تحتها جميع الجهات المعنية بالعنف الأسري لمنع الازدواجية في العمل والوصول إلى نتائج وإحصاءات صحيحة يمكن من خلالها معرفة الوضع الحقيقي لحالات العنف.

وأكد الباحث في مركز أبحاث مكافحة الجريمة الدكتور محمد صقر في ورقته" الإعلام والعنف ضد الأطفال" وجود عنف ضد الأطفال وقال: إن الإيذاء بكافة أشكاله ضد الأطفال يحدث بصورة دائمة بنسبة 21% وأحيانا 24% على نصف العينة. وبين أن دراسة عن الظاهرة في المجتمع السعودي أجريت على عينة من الذكور في مناطق الرياض ومكة والدمام أشارت إلى أن الإيذاء النفسي هو الأكثر بنسبة 33%، يليه الإيذاء البدني 25%، والإهمال بنسبة 23.% وبينت دراسة أخرى عن ظاهرة إيذاء الأطفال في المجتمع أن الرياض هي المرتبة الأولى في إيذاء الأطفال تليها جدة ثم

مكة المكرمة وبعدها الطائف، ثم الدمام، فيما تتراوح أعمار الأطفال الذين تعرضوا للإيذاء من قبل الآباء من 7 إلى 12 سنة، وألقى باللوم على الإعلام في جعل المشاهد يعتاد على مظاهر العنف.
وردا على سؤال "الوطن" حول اكتشاف حالات العنف النفسي التي لا تبدو ظاهرة مثل حالات العنف الجسدي وآلية التعامل معها، قال الدكتور ماجد العيسى من برنامج الأمان الأسري الوطني أن حالات العنف النفسي هي الأكثر انتشارا ولكنها لا تكتشف إلا في وضع متأخر. وأشار إلى أن هناك حالات لا تصل للقطاع الصحي إلا بعد أن تظهر عليها مشكلات سلوكية تقودها إلى الانتحار أو التسبب في جريمة، ولا يصل منها إلا النذر اليسير، مما يصعب معها حصر الحالات.

الطب والقانون يوصي بزيادة دية الأخطاء الطبية

المصدر: جريدة الوطن الخميس17 يونيو 2010
5&CategoryID=7356http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=

أوصى منتدى الطب والقانون الذي اختتم أعماله أمس بالرياض بإعادة النظر في الدية المقدرة شرعا للنفس والمنافع والأعضاء والعمل على زيادتها، وإلزام القطاعات الصحية بتطبيق معايير الجودة وإنشاء سجل وطني لرصد حالات الأخطاء الطبية. ودعا المشاركون في المنتدى الذي رعاه وزير الصحة الدكتور عبدالله بن عبدالعزيز الربيعة إلى إعداد البرامج اللازمة للحد من الأخطاء الطبية، واستحداث نظام صحي علمي وتقني للإفصاح عن الأخطاء الطبية ورصدها في المنشآت الطبية .

الرياض: محمد العواجي
أوصى المشاركون في منتدى الطب والقانون الذي اختتم أعماله أمس بالرياض بتفعيل توصيات ندوة الأخطاء الطبية الأخيرة وإعادة النظر في الدية المقدرة شرعا للنفس والمنافع والأعضاء والعمل على زيادتها، وإلزام القطاعات الصحية بتطبيق معايير الجودة وإنشاء سجل وطني لرصد حالات الأخطاء الطبية، إضافة إلى شمول وثيقة التأمين لكافة المهن الصحية وعدم اقتصارها على الأطباء مع توحيد الرسوم والمدد النظامية ومبالغ التغطية في الوثيقة وضرورة إلمام المستفيدين من التأمين بحقوقهم والتزاماتهم تجاه مقدمي الخدمة .
ودعا المشاركون في المنتدى الذي رعاه وزير الصحة الدكتور عبدالله بن عبدالعزيز الربيعة إلى إعداد البرامج اللازمة للحد من الأخطاء الطبية، واستحداث نظام صحي علمي وتقني للإفصاح عن الأخطاء الطبية ورصدها في المنشآت الطبية لعلاجها وفق أسلوب علمي وإنشاء الإدارات المتخصصة في المستشفيات التي توضح للمريض تفاصيل أي حدث قد يعتقد بوجود خطأ طبي فيه إضافة إلى الاستمرار في عمل الندوات وورش العمل لرفع مستوى الوعي لدى الممارسين الصحيين بمبادئ سلامة الأداء الطبي، ورفع مستواهم للتعامل مع المرضى بطريقة مهنية واحترافية. كما أوصوا على ضرورة معرفة المريض والطبيب والممارس الصحي وأصحاب المنشآت الصحية لحقوقهم وواجباتهم القانونية والمهنية ونشر الثقافة الحقوقية لمنسوبي مختلف القطاعات الصحية بالوزارة أو الحرس الوطني أو الدفاع والأمن وكذلك منسوبي القطاع الخاص الصحي من القطاعات الطبية والإدارية، إلى جانب حث القضاة بالاعتماد على خبراتهم وعملهم الشرعي مع زملائهم الاستشاريين وذلك لتحديد التعويض وأحكامه عن الأضرار النفسية والمعنوية ليمثل جبرا حقيقيا للأضرار بمختلف أنواعها المادية والمعنوية والاقتصادية والاجتماعية، وضرورة إعادة النظر في الدية المقدرة شرعا للنفس والمنافع والأعضاء والعمل على زيادتها.
ودعت التوصيات إلى وجوب حصول جميع أعضاء الهيئة الصحية الشرعية ولجان المخالفات الصحية من ممثلي وزارات العدل والتعليم العالي والصحة من مختلف التخصصات على برامج تأهيل وتطوير دائم فيما يخص العلوم القانونية والطبية، وكذلك تأهيل مستشارين وخبراء ومحامين للتخصص في الأعمال القانونية والقضائية ذات العلاقة

بالعمل في المجال الطبي والصحي وتطبيق الأنظمة العدلية وبخاصة نظامي المحاماة والمرافعات في أعمال اللجان والمحاكم الإدارية، وزيادة عدد لجان الهيئات الصحية والشرعية ولجان المخالفات الصحية وتفرغ أعضائها وزيادة مخصصاتهم المالية وتزويدهم بالجهاز الإداري الداعم والفاعل لتمكين اللجان من إصدار القرارات في أوقات زمنية معقولة ومقبولة .

وأكد المشاركون خلال توصياتهم أهمية عمل شركات التأمين في صناعة التأمين في التأكيد على معايير الجودة والإتقان المصاحبة لتحقيق الأرباح.

من توصيات المنتدى

- شمول وثيقة التأمين لكافة المهن الصحية.
- الأخطاء الطبية في المملكة في حدها الأدنى المتعارف عليه عالميا.
- دعوة وسائل الإعلام إلى نشر الثقافة الطبية والصحية السليمة.
- تشجيع المتخصصين في الإسهام في مجال تخصصهم .
- عرض الحقائق والبعد عن المبالغات والمهاترات.
- تأهيل المحررين والمراسلين لتقصي الحقائق ونشرها .
- التعويض عن أي ضرر أو تشويه لسمعة ومكانة المتضررين من النشر

أكدوا لـ اليوم أن الوزارة تفاوضت معه ثم انقلبت عليه

معلمون ومعلمات يرفضون تهديدات التربية حول المتحدث الافتراضي

المصدر: جريدة اليوم الخميس17 يونيو 2010

1&G=766418&I=13516http://www.alyaum.com/issue/article.php?IN=

أوقعت ردة الفعل من وزارة التربية والتعليم باستعدادها في ملاحقة قانونية وإدارية لمعلم نصب نفسه متحدثا رسميا باسم 200معلم ومعلمة في "حرج بالغ" للوزارة أمام جموع المعلمين لفشلها في استمرار التواصل معه بعد ان اعترفت به ضمنا من خلال حوارات ومناقشات حول قضايا المعلمين والمعلمات."

وأكد عدد من المعلمين والمعلمات لـ"اليوم" أن هذه الخطوة تعتبر دليل فشل من وزارة التربية والتعليم في استمرار التواصل وبحث قضيتهم بشكل جدي.

ووصفوا هذا الإجراء بمحاولة للضغط على متحدثهم عبر سلطتهم الإدارية داخل الوزارة بالرغم من أنهم اعترفوا به في لقاءاتهم والتفاوضات التي سبق وتمت.

وذكروا أن متحدثهم الرسمي ليس فقط متحدثا فهو وكيل شرعي، يطالب بحقوقنا وفق الأنظمة والقوانين، وما تقوم به الوزارة من محاولة تشتيت الأذهان عن القضية إنما هي محاولة يائسة لن تثنينا عن مطالبنا ولن تزعزع ثقتنا بمتحدثنا ووكيلنا الشرعي ، من جهته شدد المشرف العام على الإعلام التربوي والمتحدث الرسمي بوزارة التربية والتعليم الدكتور فهد الطياش على أن هؤلاء المتحدثين هم في العالم "الافتراضي "وأنهم يفترضون أنهم متحدثون باسم المعلمين والمعلمات، وانطلقوا للحديث من خلال مناصبهم التي تقلدوها افتراضيا ، موضحا أن الوزارة لا تعترف بلفظ المتحدث الرسمي للمعلمين والمعلمات، ولم تقم بتعيين أي شخص للحديث باسمهم، وأن المعلمين والمعلمات موظفون تابعون للوزارة التي تضم إدارة عامة للإعلام، وبها متحدث رسمي، وأنشأت قسما في إدارة شؤون المعلمين يهتم بعلاقاتهم وتواصلهم ومعاملاتهم في الوزارة ، كما أن قضية المعلمين والمعلمات والخاصة بالمستويات تحت قبة القضاء ولا يجوز تناولها قبل صدور الحكم النهائي فيها.

و اللجنة الاعلامية: لسنا متحدثين رسميين ونرفض دعوات التهييج

المصدر: جريدة اليوم الخميس17 يونيو 2010
1&G=766421&I=13516http://www.alyaum.com/issue/article.php?IN=

أوضحت لجنة متابعة قضية المعلمين والمعلمات في مظالم منطقة مكة المكرمة أنها ضد التجمعات التي حث عليها من سموا أنفسهم بالمتحدثين الرسميين باسم 200 ألف معلم ومعلمة ، حيث أشارت في بيانها إلى أنها تشد من أزر وزارة التربية في الملاحقة القانونية والإدارية لمن ينهجون هذا التوجه بعدما أصدر أحد أولئك المتحدثين الافتراضيين بعض النداءات لمنسوبي ومنسوبات الوسط التعليمي والتربوي بالتجمع أمام مبنى الوزارة أو الغياب والتقاعس عن أداء العمل أو قدح وشكك في منهجية ومصداقية من استنكر منهم ذلك التوجه ، وأكدت اللجنة في بيانها أنها مع وزارة التربية في خندق واحد يهدف إلى تحقيق الأهداف العامة لسياسة التعليم ، لافتة إلى أنها تطالب بالمستويات الوظيفية عن طريق الجهات الرسمية مبينة أن الحقبة الماضية والمتمثلة بأربع سنوات لم تشهد أي تخط من قبل لجنة متابعة القضية للمراجع القانونية والنظامية في المطالبة بالحقوق الوظيفية ، نافية إيكالها أي شخص للحديث باسم المعلمين والمعلمات، وأنها لا تعترف بلفظ "المتحدث الرسمي"، وتدعو المعلمين والمعلمات لبذل قصارى جهدهم في أعمالهم، والالتزام بتوجيهات الوزارة ، وحذرت اللجنة في بيان لها أمس جميع المعلمين والمعلمات من الدعوات التي يتبناها مجهولون في أحد المواقع الإلكترونية للتقاعس عن العمل لقاء عدم عودة حقوقهم، وكذلك الدعوات التي تتضمن التجمع أمام الوزارة أو أي جهة أخرى ، مشددة على أنه يجب الفصل بين القضية الحقوقية للمعلمين والمعلمات والعمل اليومي التدريسي الذي يضطلعون به كأمانة يتحملونها، ورسالة سامية يؤدونها لتربية وتعليم الطلاب والطالبات ، من جهة أخرى أوضحت اللجنة الإعلامية لمعلمي ومعلمات المملكة في بيان آخر لها حول اتهامها بأنها تثير الرأي العام وتحدث بلبلة في صفوف منسوبي التعليم وتؤثر على مسيرة العملية التعليمية بأنها لم تؤسس إلا من أجل التنظيم الإعلامي لقضية المستويات ، جاء ذلك ردا على اعتزام وزارة التربية القيام بإجراءات قانونية وإدارية جديدة تسعى الوزارة لاتخاذها بحق بعض المعلمين والمعلمات الذين يخالفون تعليمات الوزارة، ويضطلعون بدور تجييش المعلمين والمعلمات، ويدعون للتقاعس عن العمل، والتجمع أمام مقر الوزارة أو بعض الجهات الحكومية ، حيث جاء ذلك التوجه عقب قيام أحد المعلمين بالظهور الإعلامي - قبل نحو أسبوعين - بمنصب " متحدثا رسميا لحقوق المعلمين والمعلمات " والذي أثار موجة استياء كبيرة جدا في الأوساط التعليمية والتربوية، خاصة بعد الكشف عن عدم حمله لأي مسوغ قانوني أو رسمي يخوله ليتحدث باسمهم جميعا أو أن يعطى صفة الرسمية ، حيث أكدت لجنة متابعة قضية مستويات المعلمين والمعلمات أن المعلم الذي نصب نفسه " متحدثا رسميا باسم المعلمين والمعلمات " لا يوجد له أي اسم في مستندات القضية ولا عقد الترافع فيها ، مشيرة إلى أنه استغل قضية المعلمين والمعلمات لإشهار موقع الكتروني تعود ملكيته له ! ، نافية أن تكون قد قامت بتوكيله بمهمة الحديث في وسائل الإعلام باسم المتحدث الرسمي أو غير ذلك.

لجنة شورية تناقش الصعوبات التي تواجه المرضى في المستشفيات الحكومية

المصدر: جريدة الحياة الخميس 17 يونيو 2010
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/153579

ناقشت لجنة الشؤون الصحية والبيئة - إحدى لجان مجلس الشورى المتخصصة - في اجتماع عقدته في الرياض أمس برئاسة عضو المجلس رئيس اللجنة الدكتور عبدالله بن زامل الدريس، أبرز الصعوبات التي تواجه المرضى في المستشفيات الحكومية وسبل معالجتها.

كما ناقشت اللجنة المرئيات والمقترحات التي تقدمت بها اللجان الفرعية المنبثقة عن اللجنة إثر درسها للتقريرين السنويين لوزارة الصحة ومستشفى الملك فيصل التخصصي ومركز الأبحاث وما تضمنه من توصيات.

ودرست اللجنة في اجتماعها بحضور عدد من المسؤولين في الجهات الحكومية ذات العلاقة بمسائل البيئة، التقرير السنوي للرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة، واستعرض الاجتماع عددا من المواضيع التي تتعلق بالشأن البيئي والوضع الراهن للرئاسة العامة وما حققته من إنجازات إلى جانب أبرز المعوقات التي تواجهها أمام قيامها بالمهام الموكلة إليها.

كما ناقش الاجتماع تقرير اللجنة الخاصة بتعديل الفقرة (ج) من (1-8) من الخطة الوطنية للاستجابة للطوارئ الإشعاعية والنووية، وما تضمنه من توصيات، تمهيدا لرفعه للهيئة العامة بالمجلس لإدراجه على جدول أعمال جلساته العادية المقبلة.

من جهة أخرى، اطلعت لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية إحدى اللجان المتخصصة بمجلس الشورى، في اجتماعها الذي عقدته في مقر المجلس برئاسة عضو المجلس رئيس اللجنة الشيخ عازب بن سعيد آل مسبل، على أهداف ومكونات مشروع الخطة الاستراتيجية لتطوير مرفق القضاء والتوثيق «عدل»، وذلك في حضور أعضاء فريق إدارة المشروع برئاسة وكيل وزارة العدل الشيخ حمد الصبيح، ومدير المشروع الدكتور عمر السويلم.

وقدم فريق إدارة المشروع خلال الاجتماع عرضا مرئيا للتعريف بمسيرة مشروع الخطة الاستراتيجية وأهم مخرجاتها، والتي تأتي ضمن مشروع الملك عبدالله بن عبدالعزيز لتطوير مرفق القضاء. ويهدف مشروع الخطة الاستراتيجية «عدل» إلى إعداد خطة استراتيجية لوزارة العدل بعيدة المدى للعشرين سنة المقبلة من 1430 إلى 1450هـ، بغية تطوير مرفق القضاء والتوثيق في جميع المجالات المتعلقة به، وإعداد خطة تنفيذية مرحلية للسنوات الخمس الأولى تشتمل على برامج ومشاريع ومبادرات عملية لتحقيق أهداف الخطة بعيدة المدى، مع وضع آليات للتنفيذ، كما يهدف إلى وضع آليات تساعد في إجراء عمليات المراقبة والمراجعة الدورية والتطوير للخطة الاستراتيجية.

وأجاب أعضاء فريق إدارة مشروع الخطة الاستراتيجية خلال الاجتماع عن تساؤلات أعضاء لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية.

الطفلة "لانا" تصاب بالعمى ووالدها يتهم المستشفى بالتقصير

صحة عسير: إحالة القضية للهيئة الشرعية للنظر في الحق الخاص

المصدر: جريدة الوطن الخميس17 يونيو 2010
5&CategoryID=7296http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=

طالب مواطن في منطقة عسير مستشفى أهليا في المنطقة تحتفظ "الوطن" باسمه بتعويض مالي قدره خمسة ملايين ريال بعد تسببه في فقدان كامل لبصر طفلته (لانا) نتيجة خطأ طبي ارتكبه احد أطباء العيون بالمستشفى عندما رفض الكشف عليها أثناء بقائها في الحضانة لأكثر من 34 يوما بحجة عطل الأجهزة لديه حيث تسببت زيادة نسبة الأوكسجين لدى الطفلة إلى إصابتها بعمى كامل , في الوقت الذي أحالت مديرية الشؤون الصحية القضية للهيئة الصحية والشرعية للنظر في الحق الخاص.

وقال المواطن أحمد بن سعيد الوادعي أن زوجته أدخلت قسم الولادة بالمستشفى بناء على تحويل من وزارة الصحة لعدم وجود سرير بمستشفى أبها العام , وأنجبت طفلتين توأم "لانا " و"لين" واللتين أدخلتا الحضانة بالمستشفى ومكثتا بها ما يقارب 34 يوم وعند خروجهما من الحضانة تم تحويلهما إلى عيادة العيون لإجراء الكشف الطبي الروتيني عليهما , لاسيما وانه لم يتم الكشف عليهما داخل الحضانة من قبل طبيب العيون وحتى طبيب الأذن بحجة عطل الأجهزة لديهما.

ويضيف الوادعي انه بعد شهر من خروج طفلتيه من المستشفى ساوره القلق على نظرهما لاسيما وان لديه تجربه سابقة مع ولده البكر الذي أصيب بشلل دماغي نتيجة الإهمال وتعرضه لزيادة كمية الأكسجين وبنفس الطريقة , حيث كانت المفاجأة بل الفاجعة عندما اخبره الأطباء في مستشفى المغربي للعيون بعسير بفقدان إحدى الطفلتين "لانا " لبصرها نتيجة انفصال في الشبكية وتحتاج إلى تدخل عاجل لعل وعسى أن يتم إنقاذها من العمى , وعلى الفور قام مستشفى عسير المركزي بتحويلها إلى مستشفى الملك خالد للعيون بالرياض حيث أكد له المدير التنفيذي للمستشفى أن الطفلة لا تبصر نتيجة انغلاق الشبكية من الدرجة الخامسة , وعزى ذلك إلى زيادة الأكسجين في الحضانة , وانعدام المتابعة من قبل طبيب العيون الذي كان بالإمكان تخفيفه الاصابة إلى حد بعيد.

وقال الوادعي انه ذهب بطفلته إلى العديد من المستشفيات والمراكز الطبية المتخصصة حيث أجمع الأطباء على نتيجة واحدة ولنفس السبب الذي أقره مستشفى الملك خالد للعيون , موضحا انه تقدم حينها بشكوى لوزير الصحة بضرورة فتح التحقيق فيما أصاب طفلته ومعاقبة من تسبب في إيذاء الطفلة وفقدانها لبصرها , وضرورة علاجها في المراكز الطبية المتخصصة على مستوى العالم , وإخضاع طفلته الأخرى لين للكشف والمتابعة حتى لايفجع بها الأخرى وتفقد إحدى حواسها.

وأكد الوادعي تكليفه لمحامي قانوني متخصص لتغريم المستشفى الذي تسبب في عمى طفلته خمسة ملايين ريال وعلاجها جراء ما تسبب فيه من معاناة جسدية للطفلة ونفسية لجميع أفراد الأسرة والتي تحولت فرحتهم بقدوم التوأمتين إلى كابوس، مطالبا بضرورة اشتراك العديد من الجهات الحكومية في الوقوف على شكواه المنظورة في الشؤون الصحية بعسير.

من جهته أوضح مدير عام الشؤون الصحية بمنطقة عسير الدكتور عبدالله بن محمد الوادعي بأن قضية المواطن احمد سعيد الوادعي تحظى باهتمام بالغ وتمت إحالتها للهيئة الصحية والشرعية للنظر في الحق الخاص وفقا للأنظمة والتعليمات المرعية في هذا الجانب بعد التحقيق في ملابسات القضية مع كل من تعامل مع الحالة.

وفيما يتعلق بالطفلة الأخرى "لين " أكد الوادعي صدور توجيه وزير الصحة الدكتور عبدالله الربيعة لمستشفى عسير المركزي لمتابعتها من قبل استشاري العيون , وتخضع الآن للمتابعة والكشف

تربوي يكشف غياب التنسيق بين التربية والشرطة بشأن قضايا العنف

المصدر: جريدة الحياة الخميس 17 يونيو 2010
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/153579

كشف مشرف تربوي عن عدم وجود تنسيق بين وزارة التربية والتعليم والشرطة في ما يختص بالتعامل مع قضايا العنف، «لا يسمح لرجال الشرطة تسلم أي طلاب إلا بشرطين أحدهما أن يكون بزي مدني لا الزى سكري والثاني إحضار خطاب رسمي ليصطحبه، مع ضرورة وجود أحد أقارب الطالب.«

ولفت المشرف التربوي في «تعليم الرياض» الدكتور فهد الطيار، خلال ورقة عمل قدمها أمس بعنوان: «دور المجتمع في حماية الطفل» ضمن فعاليات الدورة العلمية الثانية للتعامل مع حالات العنف والإيذاء ضد الأطفال في المنشآت الصحية التي تعقد على مدى يومين في فندق «الهولدي إن» بالرياض، إلى ضرورة تفاعل المؤسسات الإعلامية مع قضايا العنف من خلال طرحها في وسائل الإعلام، وتخصيص صفحات لها للتوعية بأضرارها وكيفة التعامل معها، «لما لها من دور كبير في حماية المجتمع.«

في المقابل، نبه استشاري الطب النفسي وطب الإدمان رئيس الجمعية السعودية للطب النفسي في المنطقة الوسطى الدكتور عبدالله الشرقي، إلى أهمية إيجاد تشريعات تلزم مرتكب العنف المدمن العلاج، ولا سيما أن المعالجة لا تزال تحتاج إلى تقنيين، إضافة إلى مساعدة ضحايا العنف بواسطة التقويم العلاجي لاحتمالية تعرضهم لارتكاب المزيد من حالات العنف، مع ضرورة البحث عن التشريعات في التعامل مع حالات الإدمان .

وذكر أن نسبة مرتكبي العنف المستخدمين للمخدرات بحسب دراسة أعدها أخيرا تتراوح بين 20 و 90 في المئة، فيما يعتقد 46 في المئه من ضحايا العنف أن مرتكبي العنف ضدهم كانوا تحت تأثير الكحول وقت ارتكاب الجريمة .

وأشارت الدراسة بحسب الشرقي إلى أن نسبة قابلية مدمني الكحول للقتل تتراوح بين 50 و 60 في المئة، والاعتداء غير الجنسي بين 40 و 50 في المئة، والاعتداءات الجنسية بين 25 و 50 في المئة، والاعتداءات في المنزل من 25 و 50 في المئة، والاعتداءات على الممتلكات 35 في المئة.

وأرجعت غالبية حالات العنف إلى التفكك الأسري أو التي يعاني أحد أفرادها من إدمان الكحول أو المخدرات، مشيرا إلى عدم وجود إحصاءات دقيقة للعنف .

من جهة أخرى، أكد رئيس فريق الحماية من العنف والإيذاء بصحة الرياض الدكتور سعيد الغامدي، ضرورة تطبيق المسعفين في متابعة حالات العنف للإجراءات القانونية والشرعية، «ومعرفة ما إذا تعرضت الحالة للعنف من خلال الفحص الأولي الذي يتم من خلال وجودهم في مكان الحادثة، لكون بعض الحالات تزول أثار العنف التي تقع على المعنف عن طريق الوسائل المستخدمة في ممارسة العنف، وهو ما يعوق تطبيق النظام داخل المحكمة لمعاقبة المعنف.«

كما أكد المدير العام للشؤون الصحية في منطقة الرياض الدكتور هشام ناظرة عدم تسجيل حالات تواطؤ من الكادر الصحي في مستشفيات الرياض في ما يختص بحالات العنف، مضيفا: «هدفنا الأساسي ألا نمارس العقاب ضد أحد، ولكن نسعى إلى تطوير الكادر الطبي من خلال منظومة متكاملة... ونحن نحرص على اكتشاف الحالة من خلال معايير معينة نسلط الضوء بواسطتها على النواحي المختلفة عبر تشخيص الحالة في ما إذا كانت عنفا أو تعنيفا .«

وحذر ناضرة خلال فعاليات الدورة العلمية الثانية للتعامل مع حالات العنف والإيذاء ضد الأطفال في المنشآت الصحية التي تعقد على مدى يومين في فندق الهولدي إن بالرياض، الأطباء من التواطؤ في عدم الإبلاغ عن حالات العنف داخل المنشآت الصحية، والمراكز الأولية، مؤكدا أن العقوبات ستطاول المخالفين من خلال الأدوات النظامية التي تمكن الإدارة من معاقبة هذا المتواطئ في إثبات حالات العنف.

تقارير سرية تجبر بلدي جدة على مناقشة الأمانة في جدوى خطط مكافحة الضنك

المصدر: جريدة الحياة الخميس 17 يونيو 2010
153537http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/

دخل أعضاء المجلس البلدي في محافظة جدة أمس، في مناقشة جادة مع مندوبين من الأمانة، بعد أن حصل المجلس على تقارير سرية تشير إلى ارتفاع في عدد الحالات المصابة بحمى الضنك بين سكان المحافظة إلى أكثر من 1657 مصابا .
وأكد رئيس المجلس البلدي في جدة حسين باعقيل أن التقارير التي وصلت إلى المجلس من جهات حكومية وصحية بينت خطورة ملف حمى الضنك الذي بات يشكل خطرا محدقا بأهالي المحافظة، مشيرا إلى أن بعض التقارير المقدمة من أمانة جدة وخلال فترات متقطعة من هذا العام سجلت ارتفاعا مخيفا في انتشار المرض وصلت في أحيان كثيرة إلى 150 إصابة خلال الأسبوع الواحد فقط، ما يسبب قلقا مستمرا يحتم على المجلس عقد اجتماع فوري لمناقشة هذه المشكلة.
ولفت إلى أن المجلس رأى ضرورة دعوة مندوبين ومشرفين يتبعون للحملة التي بدأت تنظيمها أمانة جدة منذ 21 محرم الماضي وحتى الأسبوع الجاري خلال فترة استمرت 23 أسبوعا، والخاصة بالقضاء على حمى الضنك للجلوس على طاولة النقاش مع أعضاء المجلس للتباحث والمفاهمة حول جدوى هذه الحملة وأبرز سلبياتها التي أدت إلى عدم إقصاء هذا المرض نهائيا، مشيرا إلى أن أعضاء المجلس أقروا اجتماع هذا الأسبوع لمناقشة هذه المشكلة، والتعرف على آخر المستجدات وطرح تصوراتهم لمواجهة هذا الخطر .
وألمح باعقيل إلى أن المجلس يدرس خلال اجتماعاته المتواصلة التي تعقد بشكل متواصل عددا من الملفات الساخنة التي تشغل اهتمامات سكان المحافظة، بدءا من تطورات مشروع تطوير قصر خزام والرويس، كما يطرح عددا من الحلول لفك الاختناقات المرورية التي تؤرق أحياء شرق الخط السريع.
وكانت ثلاثة ملفات رئيسة تصدرت نقاش الجلسة الأسبوعية الـ 68 التي عقدت أمس في مقر المجلس وسط جدة أمس بحضور رئيس المجلس ونائبه وجميع الأعضاء، إضافة إلى ممثلين عن أمانة جدة، واستمر النقاش ما يقارب ثلاث ساعات بهدف الخروج بتوصيات مهمة تسهم في وضع حلول جذرية للقضايا والمشكلات المطروحة.
وكشف المجلس بحثه خلال الاجتماع على المستجدات المتعلقة بمشروع تطوير قصر خزام والرويس اللذين يتصدران الأحياء الشعبية والتي يتم تطويرها في مدينة جدة ضمن الخطة الشاملة التي اعتمدتها الحكومة السعودية لتطوير الأحياء العشوائية بمنطقة مكة المكرمة والتي تحظى باهتمام كبير من أمير منطقة مكة المكرمة الأمير خالد الفيصل وتم الاطلاع على آخر المستجدات بشأن تعويض المواطنين والبرنامج الزمني للمشروع ومختلف الأمور.
وناقش المجلس الاختناقات المرورية الموجودة في تقاطع إشارة» البرجاس» بجوار عبارة حي السامر شرق الخط السريع وعدم وجود مداخل أو مخارج في التقاطع ما يضطر السكان للدخول من تحت «العبارة»، إضافة إلى أن إشارة الموقع تقع في منطقة شديدة الزحام بجوار مطاعم عدة، مع الإيعاز لمسؤولي الأمانة بأهمية تسهيل وانسيابية الحركة المرورية حول مشاريع الطرق التي يتم تنفيذها الآن، نظرا إلى ما تمثله هذه المشكلة من أرق وقلق لسكان حي السامر والأجواد والمنار.
وشدد المجلس على أهمية الملفات المطروحة وسعيه الدائم في جلساته العادية والاستثنائية إلى الخروج بتوصيات واقعية تلامس هموم ومشكلات المواطنين وتكون في الوقت نفسه عملية وقابلة للتطبيق.
وطرح باعقيل عددا من التوصيات التي أقرها المجلس خلال اجتماعه أمس، إذ أوصى المجلس بإعداد خطة متكاملة لمكافحة حمى الضنك في الأحياء الشعبية، والتدخل السريع لحل الاختناقات التي تعاني منها أحياء شرق جدة مع ضرورة اطلاع لجنة العمران في المجلس على المخطط العام المعتمد لتطوير منطقتي الرويس وخزام مع شركة جدة وإبداء مرئياتهم خلال ثلاثة أشهر

منتدى الأزمات يطالب بخلق ثقافة وطنية تحدد حقوق المواطن وواجباته

المصدر: جريدة الحياة الخميس 17 يونيو 2010
153530http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/

طالب مشاركون في المنتدى العالمي لإدارة الأزمات أمس، بضرورة إيجاد ثقافة وطنية يعي من خلالها المواطن حقوقه وواجباته، وأكد المحامي محمد بن أحمد الضبعان في الجلسة الختامية للمنتدى أن المجتمع بحاجة إلى ثقافة قانونية تعرف أفراده بالحقوق والواجبات، مشيرا إلى أن هذا يترتب عليه فوائد جمة يأتي في طليعتها خلق ثقافة وطنية، مشددا على أن وسائل الإعلام المختلفة مطالبة بالتركيز على مثل هذه الأمور.

وتناول المشارك في أمن المعلومات في جامعة الملك سعود الدكتور خالد بن سليمان الغثبر موضوع «اختراق المواقع الإلكترونية حال الأزمات... تشخيص وحلول»، متطرقا إلى أنواع الهجمات على المواقع الإلكترونية، ومستعرضا بعض الأمثلة في الاختراق والحرب الرقمية التي أصبحت أكثر وضوحا وتركيزا خلال الأزمات، كما تناول حلول تجنب مثل هذه الهجمات.

واستعرض الدكتور الغثبر حال الأمن في المواقع السعودية ودرس المواقع الإلكترونية السعودية ضمن أرشيف موقع «زون إتش» في الأعوام الماضية، وتناول كيفية استغلال المواقع الإلكترونية حال الأزمات.

أما الأستاذ المساعد في قسم علم الاجتماع في جامعة الملك عبدالعزيز الدكتورة فتحية بنت حسين القرشي فاستعرضت «دور الدراسات في تدارك الأزمات والكوارث»، وتحدثت عن الأبعاد المتعلقة بمفهوم الكوارث، وتوضيح دور الدراسات في مواجهتها، والعقبات التي تعترض الاستفادة من نتائج الدراسات في توقعها. فيما نوهت الدكتورة سعاد عبود بن عفيف إلى» دور جمعية اكتفاء في أزمة سيول جدة»، لاسيما جانب حصر الأضرار ومحاولة تقليل الخسائر بتقديم المعونات للمتضررين.

وفي نفس الإطار، تناولت العضو المؤسس لمجموعة «مواطنة» رشا نجيب حفظي مبادرة المجموعة في إنقاذ متضرري السيول، واختتمت الجلسة رئيسة مجلس إدارة جمعية حماية الأسرة الخيرية الدكتورة إنعام بنت حسن الربوعي باستعراض تجربة الجمعية في تغطية منطقة كيلو 14 الجنوبي والشمالي، من خلال خطة عمل بدأت باستقطاب المتطوعين للمشاركة، وسن القوانين والسياسات وتعريف المشاركين بمهمات العمل وتشكيل فريقه وشرح المسؤوليات والإمكانات وتحليل الموارد.

في المقابل، أوضح مستشار الأمين العام لبرنامج إعادة هيكلة القوى العاملة والجهاز التنفيذي الكـــويتي الدكتور صلاح عبدالقادر في ورقته «دور الموارد البشرية في التعامل مع الأزمات» أن تكرار وقوع الأزمات وتنوعها وتتابعها يعني ضعف آليات الإنذار المبكر لوقوع الأزمة، مؤكدا أن الأزمات لا تقع من تلقاء نفسها كما أنها لا تحدث فجأة إنما هي نتاج تداعيات وتراكمات وإهمال وتجاهل وغفلة وتبسيط للأمور، و أن كل هذا هو نتاج عدم تطبيق الأساليب العلمية الحديثة لاكتشافها قبل وقوعها وعدم التعلم من الأزمات الواقعية القديمة.

وفي نفس الجلسة، تناول البروفيسور أستاذ جامعة «بي إتش دبليوم» لإدارة الأعمال في سويسرا «ليستر ماسنجهام « موضوع «الاستراتيجيات الأمثل خلال الأزمات... تحليل الأزمة»، إذ تناول تنوع الأزمات لاسيما الأزمات البيئية وطريقة التعبير عن الإجهاد البيئي من دون تنبيه، وتطرق إلى الحاجات وقت الأزمات كالحاجة إلى المساعدة والنصيحة والدعم وفرض السيطرة والاستقرار والتدخل العاجل والحد من الضرر والاطمئنان والثبات والتنبؤ بالمستقبل والتأقلم وإعادة البناء وإيجاد حلول قوية.

أعقبه الحديث رئيس مجلس إدارة الجمعية السعودية للعلوم البيئية الدكتور أسعد بن سراج أبورزيزة عن «أسوأ الكوارث البيئية في الزمن المعاصر والمشكل الأخلاقي»، متطرقا إلى أن الحروب وما تخلفه من أسى ودمار هي أقسى الكوارث التي صنعها الإنسان في تاريخه، ملمحا إلى أن حروب القرنين الـ20 والـ21 جاءت مختلفة في النوع.

وأكد الدكتور أبورزيزة على أهمية العودة إلى الأخلاق البيئية من خلال احترام الإنسان بما هو إنسان له قيمة ذاتية أو جوهرية، يمتلك الإرادة وله أهداف، مشددا على ضرورة اعتناق أخلاق الأرض والنظر إلى الكائنات الحية الأخرى كشريك لنا يقاسمنا الأرض ويتعايش معنا عليها

الصحة تحتجز أكثر من مليونين لمشغل مستشفى الملك عبد العزيز

خطاب سري يكشف تداعيات فصل 163 موظفا

المصدر: جريدة عكاظ الجمعه6 /1431/7 هـ18يونيو 2010 م العدد : 3287
.htm20100618356623/Con20100618http://www.okaz.com.sa/new/Issues/

علمت «عكاظ» أن مديرية الشؤون الصحية في محافظة جدة، حذرت في وقت سابق عبر خطابات سرية وكيل وزارة الصحة المساعد للطب العلاجي في وزارة الصحة، من تأخر معالجة أوضاع 163 موظفا سعوديا في مستشفى الملك عبد العزيز في المحافظة، لما تقتضيه مصلحة المستشفى.

وجاء في خطاب صحة المحافظة بضرورة تعميد الشركة المشغلة لهؤلاء الموظفين بشكل رسمي وصرف مستحقاتها المالية على وجه السرعة، قبل أن تضطر الشركة لفصل عشرات الموظفين والموظفات دون أن تسلم الوزارة ما عليها من مبالغ مالية.

ونبه الخطاب السري إلى عدم تحمل المستشفى مسؤولية تداعيات تأخر صرف الوزارة لهذه الأموال ما يدفع الشركة المشغلة لفصل 163 موظفا من الشبان والفتيات.

وكشفت لـ «عكاظ» مصادر مطلعة، أن وزارة الصحة رفضت دفع أكثر من مليوني ريال كمستحقات مالية للشركة دون مبرر، ما دفع الشركة للرد بفصل هؤلاء الموظفين للضغط على الوزارة في هذا الشأن.

وأمام ذلك أبلغ «عكاظ» موظفون متضررون أن محاميا سيتولى الترافع في قضيتهم لاستعادة حقوقهم المالية والوظيفية، بالاستناد إلى المخالفات التي وقعت فيها الشركة المشغلة بحسب لوائح وزارة العمل والعمال.

في حين رفع هؤلاء الموظفون شكاوى عاجلة لوزير الصحة الدكتور عبد الله الربيعة؛ للمطالبة بتحويلهم لوظائف التشغيل الذاتي، لحاجة مستشفى الملك عبد العزيز لهذه الوظائف، أو إبقائهم على وظائفهم الحالية لدى الشركة.

وقالوا لـ «عكاظ»: «إن الكثير من هؤلاء الموظفين لديهم التزامات مالية كثيرة وظروف قاسية في حياتهم الأسرية، على رغم أن رواتبهم لا تتجاوز الـ1500 ريال، ويجب على الجهات المختصة التدخل لإنقاذ عشرات الشبان والفتيات من نتائج البطالة».

وأوضحوا في حديثهم، أن وزارة الصحة وعدت بتثبيتهم على برنامج التشغيل الذاتي قبل ثلاثة أعوام دون أن يطبق هذا القرار، في حين أخلت الشركة المشغلة للمستشفى مسؤوليتها عن إنهاء خدماتهم أو صرف مستحقاتهم المالية.

وأشاروا في الوقت ذاته إلى مقاضاة الشركة المشغلة لدى مكتب العمل والعمال، السبت المقبل، بعد حصولهم على الوثائق والمستندات كاملة التي تدعم قضيتهم أمام جهات الاختصاص

ارتفاع حالات الطلاق يدق ناقوس الخطر على الأسر السعودية

وزارة العدل والشؤون الاجتماعية مطالبة بوضع حلول لمنع تفكك المجتمع

المصدر: جريدة الرياض الجمعة18 -6- 2010
.html535868/article18/06/2010http://www.alriyadh.com/

أكدت صاحبة السمو الملكي الأميرة مضاوي بنت مشاري بن عبدالعزيز رئيسة المركز الاستشاري النسائي للتدريب القانوني أن الاحصائية الصادرة من وزارة العدل التي توضح أن عدد صكوك الطلاق في المملكة وصل إلى 28867 صك طلاق خلال عام واحد هو ناقوس خطر يجب أن تقف عنده الجهات المعنية من وزارة العدل ووزارة الشئون الاجتماعية والجهات الأخرى لمعرفة الأسباب المؤدية لتفاقم حالات الطلاق ومعالجتها فالاحصائيات تقول أن في كل ثلاث دقائق حالة طلاق في المملكة .

الأميرة مضاوي بنت مشاري: يجب التضحية من الطرفين والنظر إلى مستقبل الأسرة لا الفرد

وقالت الأميرة مضاوي في تصريح ل"الرياض" من وجهة نظري أن هناك عدة أسباب لارتفاع حالات الطلاق بالمملكة أهمها تدخل بعض الأهل في حل مشاكل الزوجين وللأسف لا يزيدها ذلك إلا تعقيدا ودخول المال أصبح في وقتنا هذا سلاحا ذا حدين، أما أن يكون خيرا على الأسرة أو وبالا عليها، حيث اطلعت على ما ذكره المستشار القانوني سعد الوهيبي وتناوله لهذه الجزئية وأنا اتفق معه في هذا الرأي لأن استقلالية المرأة المادية تجعلها تأمن جانب الإنفاق، وهذا أيضا إذا دخل بين الزوجين أصبح خطرا يهدد العلاقة الزوجية. وأضافت الأميرة مضاوي: انا ضد أن يفرض الزوج ضريبة على زوجته العاملة بحجة أنها تأخذ من وقت أسرتها لعملها، ولكن يمكن للزوجة المساهمة في أعباء الأسرة المالية برغبتها وإرادتها لأن المرأة حقها على زوجها هو الإنفاق بدون إسراف للمأكل والمشرب والملبس وقضاء حوائجها وإلا لماذا تكون القوامة للرجل كما أن شريعتنا الإسلامية الغراء قد أمرت بذلك .

وأضافت سموها بعض الأزواج يقومون بتبادل الأدوار كأن تقوم الزوجة بما يجب أن يقوم به الزوج كالإنفاق على الأطفال وسداد مصاريف التعليم في حالة طلب ذلك والذهاب والعودة مع الأبناء من وإلى المدرسة وقضاء حوائجهم من الأسواق وحتى السفر معهم بدون الزوج، وهذا يجعل الزوجة تفقد الحاجة إلى الزوج ولا تشعر بوجوده بجوارها أو حتى تأثيره في الأسرة وينعكس ذلك على الأطفال لفقدهم أهم عنصر وهو الأب إضافة لبعد الزوجين عن الالتزام بكتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم .

وقالت شريعتنا الإسلامية الغراء نظمت علاقة الزوج بزوجته والعكس ونظمت ذلك بشكل لا يمكن أن ينافسها فيه أي قانون وضعي، وبالتالي البعد عن هذه الشريعة هو بداية النهاية فلو التزم الزوج تجاه حقوق زوجته والزوجة تجاه حقوق زوجها لقلت النزاعات وانتهت المشاكل

وقالت الأميرة مضاوي العناد أحيانا بين الزوجين ينتج عنه ضرر جسيم لأبنائهم، وقد يصل إلى حد الألفاظ البذيئة أمام الأطفال وقد يصل للضرب مما يطبع في ذاكرتهم ويسبب لهم الأمراض النفسية التي لا تظهر إلا عند الكبر وهذا لا ينعكس فقط على الأسرة بل على المجتمع بأكمله لان هذا الطفل سوف يكون أحد أفراد المجتمع فيما بعد

وأضافت سموها في ختام تصريحها الواجب أن نتقي الله عز وجل في أسرنا وأن لا تكون نظرتنا أنانية ذاتية فقط ويجب أن تكون هناك تضحية من الطرفين والنظر إلى مستقبل الأسرة لا مستقبل الفرد

الجدير بالذكر ان وزارة العدل أعلنت في وقت سابق ان عدد صكوك الطلاق في المملكة بلغ في عام واحد فقط28867 صك طلاق بزيادة عن العام الذي سبقة ب 4000 صك.

إحالة 9 من سماسرة دعاوى الصكوك إلى الادعاء

العدل تتحرك لصد الدعاوى الكيدية

المصدر: جريدة عكاظ الجمعه6 /1431/7 هـ18يونيو 2010 م العدد : 3287
.htm20100618356621/Con20100618http://www.okaz.com.sa/new/Issues/

أحالت محكمة جدة تسعة من سماسرة دعاوى الصكوك إلى هيئة التحقيق والادعاء العام، إثر كشف تورطهم في ملاحقة مواطنين في شكاوى قضائية بدعوى ملكية عقاراتهم ومنازلهم بحجج استحكام وهمية، وذلك بهدف ابتزازهم والحصول منهم على مبالغ مالية مقابل وقف تلك الدعاوى. وعلمت «عكاظ» أن أروقة وزارة العدل تشهد حاليا تحركا للحد من تنامي ظاهرة الدعاوى الكيدية باعتبارها عبئا على الجهاز القضائي، خصوصا وأن قضاة تقدموا بمقترحات من شأنها ردع أصحاب هذه الدعاوى، من أبرزها فرض غرامات وعقوبات على المدعين، إضافة إلى تعيين رسوم مالية على إقامة الدعوى. وأكد القضاة في مقترحهم أن مجانية التقاضي في المحاكم السعودية سبب رئيس في ظهور الدعاوى الكيدية، فضلا عن خلو شروط الدعوى من توكيل محام.

وبين القضاة في مقترحاتهم، التي خرجت من واقع تعاملهم اليومي، أن عدد القضايا الكيدية في تزايد، مستشهدين بتجارب الدول المتقدمة في فرض رسوم تصل إلى خمسة في المائة من المبلغ الذي يطالب به الشاكي، إضافة إلى تبليغ الخصوم برسوم والتنفيذ أيضا.

واعتبرت المصادر أن مجانية التقاضي تعد أحد عناصر السهولة في الوصول إلى القضاء سبب الكم الهائل من القضايا التي تنظرها المحاكم لاسيما إذا أضيف لذلك عدم اشتراط توكيل محام، وبالتالي فليس هناك أية مبالغ مالية يصرفها مقدم الدعوى وحتى صحيفة الدعوى تقدم له مجانا.

واستبعدت المصادر أن تفرض وزارة العدل رسوما على التقاضي، لكنها تدرس حاليا مقترحات بفرض رسوم على المدعي وتغريمه إذا ثبت بطلان دعواه وثبت أنها دعوى كيدية، أو الحكم بتعويض المدعى عليه إذا ثبت تضرره من الدعوى.

وقالت مصادر قضائية في محكمة جدة، إن المحكمة اكتشفت سماسرة عقار يلاحقون قضائيا ملاك بعض العقارات في جدة مدعين في دعاوهم أن تلك العقارات مملوكة لهم بحجج استحكام بهدف ابتزاز أصحابها والوصول معهم إلى تسوية خارج أروقة المحاكم بالحصول على تعويض مادي مقابل التوقف عن السير في الدعوى.

وأحالت المحكمة السماسرة إلى هيئة التحقيق والادعاء العام للتحقيق معهم برفق لوائح اتهام بعد أن تبين أنهم مجموعة تدعي على الغير للحصول على تعويضات مالية.

وتضمنت المقترحات فرض إجراءات صارمة تقضي إلزام المحكوم عليه بشكل تلقائي بأتعاب المحامين لكلا الطرفين المدعي والمدعى عليه، وإسناد إجراءات التبليغ وتحضير الخصوم من المحاكم إلى شركات أهلية يلتزم المحكوم عليه بدفع نفقاتها، وتحميل المحكوم عليه نفقات رفع الدعوى إضافة لفرض غرامات على أصحاب الدعاوى الكيدية تدفع لبيت المال.

طالبة تبوك تؤكد مضايقة الجانية لها... وتلقيها تهديدات

المصدر: جريدة الحياة الجمعة18 يونيو 2010
153864http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/

أكدت الطالبة الجامعية في تبوك المعتدى عليها بـ «ماء نار» من زميلتها أنها تلقت تهديدات من الجانية في وقت سابق، لرفضها تكوين صداقة معها .
وأوضح مصدر أمني (فضل عدم ذكر اسمه) لـ«الحياة» أن الأجهزة الأمنية استمعت إلى أقوال المجني عليها في مستشفى الملك خالد بحضور زوجها، إذ قالت إن ماء النار أحدث إصابات في ظهرها وكتفها وبطنها، كون المعتدية ارتكبت فعلتها وهي خلفها، حتى لا تراها وتعرفها، مشيرا إلى أن الضحية ذكرت في أقوالها أن الجانية كانت تنظر إليها بنظرات مريبة جدا، وغير طبيعية، وتحاول التحرش بها، ما جعلها تنهرها وتبتعد عنها.
وأضاف: «المجني عليها أكدت أن الجانية سبق أن هددتها بالانتقام لرفضها التجاوب معها، وأنها لم تتعامل معها لا من قريب أو بعيد، وكانت تتجنبها تماما، ما أشعل الغل والكراهية في صدرها»، لافتا إلى أن المجني عليها متزوجة، ولديها أولاد، وحامل، ووصفت حروقها بالمتوسطة.
واتصلت «الحياة» بالناطق الإعلامي في منطقة تبوك العميد صالح الحربي الذي أكد أنه لم يطلع على ملف القضية بعد.
وكانت طالبة جامعية تدرس في تخصص الاقتصاد المنزلي في جامعة تبوك فاجأت زميلتها التي تدرس معها في القسم نفسه أول من أمس برش ماء النار على وجهها على مرأى من زميلاتهن أثناء مغادرة قاعة المحاضرات بعد الانتهاء من تأدية الاختبار

العمل تدعو إلى وضع حد لاستغلال مكاتب عمالة منزلية إندونيسية

المصدر: جريدة الحياة الجمعة18 يونيو 2010
153847http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/

دعا نائب وزير العمل الدكتور عبدالواحد الحميد وزير العمل الاندونيسي مهيمن اسكندر إلى وضع حد لما تمارسه مكاتب إندونيسية من تأخير إرسال العمالة المنزلية إلى السعودية.
وذكرت وزارة العمل في بيان أمس أن الحميد الذي يترأس وفد السعودية لاجتماعات مؤتمر العمل الدولي في دورته الـ 99 في جنيف، التقى على هامش الاجتماعات أمس وزير العمل الاندونيسي وحثه على معالجة القضايا العالقة ووضع حد لاستغلال مكاتب الإرسال، والتعجيل في إرسال العمالة المنزلية للحفاظ على مستوى التعاون الرفيع بين البلدين وعدم اضطرار مكاتب الاستقدام السعودية إلى البحث عن مصادر أخرى. وأشارت إلى أن الوزير الاندونيسي وعد بتنظيم عملية التوسط وإنهاء استغلال مكاتب الإرسال وحل المشكلات العالقة بين طرفي الاستقدام. وتطرقت إلى أن نائب وزير العمل شارك في اجتماع المجموعة الآسيوية الذي عقد على هامش اجتماعات المؤتمر الدولي، وجرى خلاله بحث آثار الأزمة المالية العالمية، وتأثيرها في دول المجموعة، إضافة إلى توطين الوظائف واستحداثها، ودور المجموعة الآسيوية في عمل منظمة العمل الدولية والإشادة بما قامت به حتى الآن في خدمة العمال وأسواق العمل

تجديد الخطاب الديني

المجتمع تجاوز صدمة التغيير بحثا عن الانفتاح المسؤول

المصدر: جريدة الرياض الجمعة18 -6- 2010
.html535827/article18/06/2010http://www.alriyadh.com/

يبدو أن هناك تحولا كبيرا في المجتمع الذي بدأ يصحو على متغيرات فكرية ودينية وثقافية، خلقت كما كبيرا من المفاجأة والصدمة لدى الأفراد بداخله، والذي أصبح يقف عند مفترق طرق ستغير من اتجاهاته ومساره، وكأن هناك رغبة لدى البعض بأن تغير هذه المرحلة "من الرؤية الحياتية" لدى الأفراد، إنما بدأ بشكل ملح على مستوى الرؤى والأفكار والاتجاهات الاجتماعية، فدار المجتمع بمفاجأته نحو "الخطاب الديني "الذي هو العنصر الأهم في تشكيله وفي تحديد انطلاقاته، حتى نشأ السجال بين المفكرين والمثقفين ممن يبحثون عن تفسير الخطاب الديني وتأمله -في المتغيرات وليس الثوابت-، بما يتناسب مع الرؤية الجديدة للعصر، وبين علماء الدين الذين مازالوا متمسكين بالموروث الديني تجاه هذه المتغيرات، رافضين كل ما وجد اختلاف عليه، وليرتبط الجانب السياسي بتلك المتغيرات ويكون موجها لها، فيسهم أيضا بخلق تلك الهزة المجتمعية التي وصفها البعض ب"الخلاقة"، حتى شهدت الأوساط الثقافية والاجتماعية والفكرية والدينية في الآونة الأخيرة تباينات حادة في الرؤى، دار حولها الكثير من الجدل والنقاش، فهل أسهم ذلك الجدل في جس نبض المجتمع في قبول التغيير وبالتالي يمكن تحديد توجهات المجتمع من خلال ذلك التخبط ؟، أم أن رغبة التجديد خاصة في الخطاب الديني والاجتماعي تجد ممانعة لدى البعض، فإلى أي مدى أسهمت تلك الممانعة في إثراء التجديد وخدمة المشروع الإصلاحي؟، وإلى أي مدى تحتاج تلك الرؤية الجديدة التي بدأت تتمدد في المجتمع، والتي تطال مستويات عدة سواء ثقافية أو دينية أو مجتمعية مزيدا من الدعم المجتمعي والمؤسسات الرسمية؟، جميعها أسئلة وضعت في دائرة المجتمع الذي مازال يقاوم التغيير والتجديد، لكنه يتوق في حقيقته لأن يتصدر المجتمعات الأخرى في ركب التطور، فكيف من الممكن أن يقرأ المفكرون والمختصون تلك التغيرات المتلاحقة في المجتمع في وسط ساحة الجدل والنقاش؟ .

أحكام الإسلام وقيمه أوسع للبشرية من «عزلة الرأي الواحد ..«وتغييب «فقه الواقع «

قابل للحوار

يقول الناقد "د.سعيد السريحي": إن ما يحدث في مجتمعنا يعتبر علامة واضحة على أننا نخطو باتجاه العالم، وإننا نلج أبواب التاريخ المعاصر للإنسان، ذلك أنه ما كان لنا أن نستمر في عزلتنا أطول مما حدث لنا، فنحن جزء من عالم يتغير، بل نحن جزء من عالم لم تعد تحول بينه حدود أو تقف دونه سلوك، مضيفا نحن جزء من عالم يتطور في مختلف جوانب الحياة، وقد اعتدنا خلال فترة أن يكون تواصلنا مع العالم في الاستفادة من الجانب المادي فيه والمتصل بمختلف جوانب التقنية، وقد آن لنا أن ندرك أن العالم ليس مجرد "سوبر ماركت" نختار منه ما نريد ونترك منه ما لا نريد، فانفتاحنا على العالم يعني أن نتأثر به وأن نعمل جاهدين على أن نكون ذات يوم مؤثرين فيه، لذلك علينا أن لا نستغرب كل ما يمكن أن نلاحظه من نقلات سريعة تتصل بمنظومة القيم والعادات والتقاليد في مجتمعنا، نقلات تؤدي إلى كثير من القلق والكثير من الحاجة إلى تبيان الطريق، وبصرف النظر عن اتفاقنا مع كثير مما يحدث واختلافنا حول كثير مما يحدث كذلك، فإن علينا أن نعلم أننا محتاجون إلى توضيح سبل التعامل مع كل ما حولنا دون أن نتوقف عند خطط الرفض والاستنكار والنفي، مشيرا إلى أن المشكلة تكمن في عدم تفريق القائمين على الخطاب الديني، بين مفهوم الخطاب باعتباره جهدا بشريا واجتهادا لتفهمه، ولا يفرقون بينه وبين النص المقدس المتمثل في القرآن الكريم والسنة النبوية، فحين نتحدث عن الخطاب الديني ونتحدث عن تجديده وعن نقده، فإنما نعني به النصوص الاجتهادية التي كتبها علماء حول النصوص الأساسية -وليس قطعا الثوابت- وقد علمنا السلف أن كلا يؤخذ منه ويرد عليه إلا صاحب القبس، بمعنى أن كل خطاب هو خطاب قابل للحوار حوله ونقده وإعادة تصحيحه، لذلك عليهم أن يتقبلوا فكرة الحوار والنقد دون أن يعني ذلك أي مساس بقدسية النص الديني المتمثل بالقرآن الكريم والسنة النبوية .

العميم: «الأكثرية» ينشدون الرؤية العصرية في فهم الدين وتطبيقه ..
تيسير وانفتاح
ويؤكد الصحفي والكاتب "علي العميم" أن السؤال وهو يتوخى إيجاد رؤية عصرية للخطاب الديني، يرى أن ذلك ممكن أن يتحقق من خلال مزيد من الدعم المجتمعي، ونستشف هنا افتراضا مفاده أن المجتمع السعودي بأكثريته ينشد الرؤية العصرية في فهم الدين وتطبيقه، وأنه يدعم هذا الأمر، لكن ما ينقصه هو مزيد من الدعم، ولو أن هذا الافتراض صحيح لما كنا أمام معضلة كبرى، وما كنا بحاجة إلى جهود حثيثة تبذل في تذليل تلك المعضلة والحد من أخطارها وتبعاتها الثقيلة؛ لأن جميع الناس متفقون على التيسير والانفتاح ونبذ الانغلاق، وبالتالي تصبح القضية التي يطرح السؤال حولها قضية زائفة، مستطردا لعلنا لا نختلف أن مجتمعنا الكريم والطيب كما غيره من المجتمعات العربية الإسلامية الأخرى وإن تباينت رقعة الانتشار، هو مناط تلك المعضلة وأسير قضاياها، وأن العقلاء من كل وسط ومن كل دين وفي كل أنحاء المعمورة، يتفقون على أن للدين بمبادئه الكبرى إن أحسن فهمها، دور بناء في خدمة قضايا الإنسان الاجتماعية والحياتية، لكن ليس المفهوم هنا علاقته بالقضايا التي نص عليها الاستفهام كالدخل والتعليم والصحة، وكأني بالسؤال يعترض دعوى غير صحيحة، وهي أن الخطاب الديني يهمل تلك القضايا، والحق أن الخطاب في خطه الرئيسي والمؤثر في مجتمعنا، لم يكن يزين للناس فضيلة الزهد أو يروج لجناية الإفراط، ولم يكن يمجد الأمية، ولم يكن يتنادى إلى إماتة الجسد والتفريط في حقوقه، إنه لم يرتكب مثل تلك الخبايا لسبب بسيط؛ هو أنها تتناقب على نحو صارخ مع صميم رسالة الإسلام وجوهر تعاميمه، مؤكدا على أن السؤال لا ينطوي على الإيمان بذلك الافتراض الذي أبرزته، لكن منطوقه قد يؤدي بنا إلى فهم خاطئ، ومع إيماننا بأن للدين دورا بناء في قضايا الإنسان بمختلف جوانبها، فإني أتحفظ على المبالغة في زج الدين وإقحامه أحيانا من دون أي داع أو مناسبة، وما ألمح إليه هنا هو من بين مقتضيات إعادة النظر في الخطاب الديني وشروط تأمله ومراجعته .
د.السريحي: استمرينا في عزلتنا أكثر مما يجب..وحان وقت التغيير
فقر وضعف
ويوضح "العميم" أن المتمعن في الخطاب الإسلامي الحركي وفيما يصطلح على تسميته في الكتاب الإسلامي، يلحظ أنه منذ نشأته الحديثة ومرورا بعقود رواجه، يفتقر إلى المدرسة الفنية والتراكم النقدي والمراجعة المنهجية ودون العلمية، ويلحظ أيضا أن المراجعة التي غلبت على مسيرته منذ مطلع السبعينيات الميلادية، هي مراجعة ذات طابع سياسي ثوري ومنزع زميت، ولاشك أن لهذا الفقر أو الضعف في هذا الجانب أسبابا ليس هنا مجال الخوض فيها، لكن لعل من المفيد أن أذكر بأن في الإطلاع على بعضها يمكننا من الوقوف على بواعث التطرف و"التزمت" والانغلاق، هذا إن غلبنا التفسير الثقافي على ماعدا من تفسيرات أخرى، ومما يستحق التبيان ونحن نصوغ ملاحظتينا، التنويه بأن الكتاب الموازي للكتاب الإسلامي وأعني به الكتاب العلماني في العالم العربي سواء أكان كتابا علميا أو "آبلوجيا"، كان يتعرض باستمرار للنقد الجذري والمراجعة الصارمة من قبل طائفته، وهذا من الأسباب التي جعلته كتابا تراكميا وليس كتابا كميا، وربما يرجع ذلك إلى كونه في الدرجة الأولى كتابا دنيويا وليس كتابا دينيا، وإن كنا نتوخى العدل والإنصاف في القضية التي تطرح علينا، أن نقر أن التيار الإسلامي في المناطق المختلفة من العالم الإسلامي وغير الإسلامي، شهد في السنوات المتأخرة في بعض أجنحته ميلا إلى الاستنارة والانفتاح، وضرب من المراجعة والنقد تتعدى ما هو سياسي ووقتي، وكان هذا المنزع فيما مضى من عقود، مرجعا أقلويا محاصرا بأكثرية من تيارات دينية متزمتة ومتطرفة، كما أن العدل والإنصاف يقتضي أن نقر بأن الأمور في المجتمع السعودي تحسنت في السنوات الأخيرة مقارنة مع سنوات خلت، متمنيا ألا يصدم البعض بقوله: إني لا أعرف كيف يتحقق لنا إيجاد رؤية عصرية للخطاب الديني؟، لكني من نفر يؤمنون بأن أسهل الطرق الموصلة إلى ذلك هو طريق المؤسسات الرسمية، فالمؤسسة الرسمية في العالم العربي هي بلا شك الطريق الموصل إلى التحديث، سواء كان تحديثا إسلاميا أو تحديثا لا يتناقض والإسلام .
د.الرباعي: «سلطة القرار» قادرة على ضبط التوجهات المخالفة
قيادات فكرية
ويتساءل الإعلامي والكاتب "د.علي الرباعي" من المسؤول عن تحديث توجهات المجتمع؟، أو من هي الشخصيات التي يمكن أن تحدد تلك التوجهات؟، فمن خلال التجارب الموجودة في المجتمع حتى الآن، ليس هناك قيادات فكرية يمكن أن تؤثر كثيرا فيه، فتوجد تحولات كبيرة داخله، لكنها تحولات جاءت من الإعلام والانفتاح الفضائي الذي حصل، والذي خلق مفاهيم جديدة ورؤى، حيث يعتبر جيل الشباب أكثر من تأثر بها، حتى أن الكثير من القيم والأعراف الموجودة في المجتمع أصبحت تأخذ منحى الشكلية لدى الجيل المنفتح على العالم التقني، وربما هناك من يرى أن اقتصاديات السوق هي من قادت تلك التحولات، فمع الأسف أصبحت حتى القيم قابلة للشراء والبيع وإلى العرض والطلب، لذلك فالمؤسسات الرسمية لديها القدرة الكبيرة في ضبط التوجهات بالقرار، فحتى الآن لم تتشكل القوة الثقافية والفكرية التي من الممكن أن

يثق فيها المجتمع، ويجعل التحولات تابعة لرؤى المثقفين والمفكرين، ليرسموا هذه الملامح والتحولات والمجتمع يتجاوب معها، فالمجتمع يعيش فوضى "خلاقة"، ونتمنى أن تكون التحولات من خلال هذه الفترة موضوعية، فلا ندخل في أنفاق مظلمة ومسارات تشوه وجهه، فمن المهم أن يكون للمجتمع ملامحه الخاصة به ضمن رؤيته، فهي التي يمكن أن تعبر عن ثقافته بشكل إيجابي، مضيفا الخطاب الديني لا يمكن أن يكون معرقلا لعربة التقدم، بقدر ما هو الفهم الخاطئ لذلك الخطاب،أو ربما سلوكيات بعض "المتدينين"، حتى وأن دعوا بأنهم من الممكن أن يضعوا "فتوى" تحمل التوجه الديني؛ لأن الدين أرحب وأوسع للبشرية، فالإنسان كلما كان على تماس مع الدين كان أكثر انفتاحا واتساعا على العالم؛ لأن الدين لو لم يكن بذلك القدر من الاتساع في مضمونه لما وصل إلى الناس في مختلف أنحاء العالم، فالذين يحاولون عرقلة الحضارة لديهم فهم خاطئ، كما أنهم يستغلون الدين لمصالحهم الشخصية، ويوظفون بعض الطقوس بشكل سلبي وغير متوافق مع الرؤية الدينية ولا مع الطبيعة البشرية .

خطاب جديد

ويؤكد المحامي والقاضي السابق "عبد العزيز القاسم" أن كثيرا ما تتراكم في الخطاب الديني كلاما في العقائد وأصول الفقه، اجتهادات لم تعد صالحة للفترة الزمنية الراهنة، إما لتغير الظروف أو لخطأ في اجتهادات سابقة، أو لتأثيرات سياسية واجتماعية أنشأت الأفكار، موضحا أنه لابد أن تخضع هذه التراكمات السلبية في الخطاب الديني للفحص من جديد في ظل تغير الظروف، أو تحسن التعليم إلى آخره من الأسباب، لينشأ عن هذا الفحص تغيير في الاجتهادات أو الأولويات، وليظهر خطاب جديد، يستلهم و يستوحي مبادئ الشريعة كتابا أو سنة، حيث إن الدور الأساسي لهذا التجديد هو إعادة الأمة إلى ما تقتضيه الشريعة بعد إزالة الإضافات التي تراكمت نتيجة لظروف انتهت، مما يؤدي إلى استصلاح الحياة العامة للأمة، وإصلاح ما اندثر من قيمها الأساسية، فعلى سبيل المثال لو رأينا اليوم ما يسود في كثير من التعاملات التجارية من خديعة وغش واستغلال، فإنها تستدعي إعادة ما حثت عليه الشريعة من مكارم الأخلاق في المعاملات، ولو أخذنا ما ينتشر في المجتمع من جور عند الاختلاف، فإن من التجديد العمل على العودة إلى ما كانت عليه سيرة النبي صلى الله عليه وسلم، وخلقه العظيم مع مخالفيه، وهكذا في مختلف شؤوننا الاجتماعية من حقوق الإنسان، وحقوق المرأة، وإتقان الأعمال، مشيرا إلى أنه بهذا التجديد تعود الأمة إلى تفعيل دينها في حياتها وفقا لاحتياجاتها التي "انخرم" منها قليل أو كثير بسبب مرحلة سابقة، فالممانعة طبيعة بشرية في مختلف جوانب الحياة إداريا أو فكريا، لكن لها في كثير من الأحيان آثارها الإيجابية، وربما كان على رأس تلك الإيجابيات التدقيق في دعوات التجديد الديني وتمحيصها علميا ومنهجيا، ومنها حماية الاجتماع السياسي و الثقافي من الانكسارات العنيفة .

تيارات مرتبطة

وترى الكاتبة "حصة آل الشيخ" أن بداية خروج التفسير للخطاب الديني كانت منطلقة من فئة واحدة وتيار وفكر واحد، إلى أن تعددت الرؤى إلى تيارات متعددة ترتبط بالواقع والحداثة والعولمة والمطالبة، وهي نقطة الفصل والخصام والتي تندرج تحت "الفوضى الخلاقة"، فالكثير أصبح يطالب بأن يكون تفسير الخطاب الديني ليس حكرا على رجال الدين، بل تتدخل التيارات المرتبطة بالمفكرين للخطاب الإسلامي، فالمجتمع مازال في حالة "الصدمة"، وما يحدث فيه من اضطرابات يعتبر من الأمور الإيجابية، لذلك لابد أن تدعم المؤسسات الرسمية ذلك، فتنوع التفسير سيؤدي إلى دخول "تيارت أخرى" قد تثري المجتمع برؤاها، فالتيارات الدينية لها السلطة الكبيرة على مستويات متعددة في المجتمع، لذلك لابد من إعادة النظر وتأمل الخطاب بما يتناسب مع الحداثة، عن طريق قبوله لها بشكل جزئي، فهناك قبول لمنتجات الحضارة المادية كالطيارة والسيارة، على الرغم من أن المنتج المادي مرتبط بالفكر ومدى قبول الحداثة، مشيرة إلى أنه لابد أن نتجاوز الأزمة والتي من أهمها الانتصار على الذات التقليدية والموروثة، لنصبح موعودين بولادة وعي ديني جديد يتشكل ويتناول الخطاب بطريقة حرة، فعلاقة الإنسان بربة مباشرة تحتاج إلى تفكر وتدبر، والحاجة إلى ذلك ملحة، ولابد من التأكيد على احترام الإنسان كفرد لديه القدرة على صنع سعادته، عن طريق الحرص على تحقيق قيمه الكبرى مثل الحرية والعدالة والخير والحق.

في قراءة بيانات وزارة العمل للموسمين الأخيرين
القطاع الخاص يطرد 147ألف مواطن ومواطنة ويستقدم 821ألف غير سعودي!! في ظل تداعيات الأزمة المالية

المصدر: جريدة الرياض الجمعة18 -6- 2010
.html535963/article18/06/2010http://www.alriyadh.com/

الرياض – فهد الثنيان

أظهرت أحدث البيانات الصادرة عن وزارة العمل أن نحو 147.6 ألف عامل وعاملة من المواطنين العاملين في القطاع الخاص بالمملكة فقدوا وظائفهم خلال عام 2009م، وفي المقابل زاد صافي استقدام القطاع الخاص من الخارج خلال نفس الفترة بنحو 821.2 ألف عامل أجنبي. حيث انخفض حجم العمالة المواطنة في القطاع الخاص من 829.1 ألف عامل بنهاية عام 2008م إلى نحو 681.5 ألف عامل، بنسبة انخفاض سنوية بلغت 17.8 في المائة، في مقابل ارتفاعها بالنسبة للعمالة غير السعودية من نحو 5.4 ملايين عامل بنهاية عام2008 م إلى أكثر من 6.2 ملايين عامل، بنسبة ارتفاع سنوية بلغت 15.2 في المائة .

وقال ل "الرياض" عبدالحميد العمري عضو جمعية الاقتصاد السعودية أن البيانات الصادرة عن وزارة العمل تشير إلى أن الانخفاض الأكبر لمن فقدوا العمل حسب جنس العمالة السعودية في جانب الذكور، والذين فقدوا أكثر من 144.5 ألف وظيفة خلال العام الماضي، أي ما يشكل 97.9 في المائة من إجمالي الوظائف المفقودة، فيما جاءت الوظائف المفقودة بالنسبة للإناث بنحو 3 آلاف وظيفة فقط، أي بما لا يتجاوز نسبة 2.1 في المائة من الإجمالي .

العمري ل « الرياض »: عدم وجود حد أدنى للأجور شكل تحديا اقتصاديا أمام تزايد العمالة الوافدة

وتابع أما في جانب الزيادة التي حصلت عليها العمالة غير السعودية خلال العام فقد تركزت بصورة أكبر في جانب الذكور غير السعوديين، الذين زادت وظائفهم بأكثر من 823.7 ألف وظيفة، فيما فقدت الإناث من غير السعوديات نحو 2.6 ألف وظيفة فقط .

وأشار إلى انخفاض نسبة السعودة في القطاع الخاص من 13.3 في المائة خلال عام2008 م إلى نحو 9.9 في المائة فقط بنهاية 2009م .

واستكمل انه بالنظر في قيمة الفاتورة السنوية لأجور العمالة في القطاع الخاص، فقد ترتب على تلك التغييرات الكبيرة في السوق انخفاض قيمة فاتورة الأجور السنوية المدفوعة للعمالة السعودية من 35.8 مليار ريال سنويا خلال عام 2008م، إلى أقل من 25.7 مليار ريال سنويا خلال عام 2009م، بنسبة انخفاض سنوية بلغت 28.4 في المائة !

حقائق الأرقام أثبتت أن القطاع الخاص أخل بالتزاماته بسياسات السعودة برغم الدعم الحكومي للمناخ الاقتصادي

وأردف في المقابل بالنسبة للعمالة غير السعودية فانه على الرغم من ارتفاع أعدادها بنسبة 15.2 في المائة، إلا أن فاتورة أجورها السنوية قد انخفضت من نحو 65.2 مليار ريال سنويا خلال عام 2008م، إلى أكثر من 57 مليار ريال سنويا، أي أنها انخفضت بنسبة سنوية بلغت 12.5 في المائة .

ولفت إلى أن التغيرات في قيمة فاتورة الأجور السنوية للعمالة في القطاع الخاص تضمنت انخفاضا في متوسط الأجور الشهرية لكل من العمالة السعودية وغير السعودية؛ حيث انخفض المتوسط العام للأجور الشهرية بالنسبة للعمالة السعودية بنسبة 12.9 في المائة من 3601.55 ريال شهريا إلى 3137.39 ريال شهريا، كما انخفض المتوسط العام للأجور الشهرية بالنسبة للعمالة غير السعودية بنسبة 24.1 في المائة من 1006.95 ريال شهريا إلى 764.77 ريال شهريا فقط .

ووفقا لتفاصيل تلك البيانات الحديثة الصادرة عن وزارة العمل، فقد أظهرت تلك البيانات حسب المستوى التعليمي للعاملين في القطاع الخاص أن أكبر شريحة فقدت وظائفها من العمالة المواطنة جاءت شريحة حملة الثانوية العامة، حيث فقد ما

يقارب 47.6 ألف مواطن ومواطنة وظائفهم خلال 2009م (47.1 ألف من الذكور، و 460 من الإناث(، وشكلت نسبتهم من فاقدي الوظائف نحو 32.2 في المائة من الإجمالي .
واستكمل تلاهم شريحة القادرين على القراءة والكتابة بنحو 34 ألف مواطن ومواطنة، شكلوا نسبة 23 في المائة من الإجمالي، وحل حملة الشهادة المتوسطة في المرتبة الثالثة بنحو 27.4 ألف مواطن ومواطنة، شكلوا نسبة 18.6 في المائة من الإجمالي. في المقابل، جاءت الزيادة الأكبر في استقدام القطاع الخاص من العمالة غير السعودية لصالح شريحة القادرين على القراءة والكتابة الذين زاد عددهم خلال 2009م بنحو 571.3 ألف عامل، أي ما نسبته 69.6 في المائة من الإجمالي. تلتها شريحة العمالة الأمية التي زاد عددهم بنحو 127.8 ألف عامل، أي بما نسبته 15.6 في المائة من الإجمالي،
وأفاد العمري إلى أن حملة الشهادة الثانوية من العمالة غير السعودية قد حلوا في المرتبة الثالثة بنحو 47.6 ألف عامل، أي ما نسبته 5.8 في المائة من إجمالي الزيادة لصالح العمالة المستقدمة من الخارج وفقا للتصنيف المبني حسب المستوى التعليمي .وكما يلاحظ فإن الزيادة الأكبر جاءت في جانب المستويات التعليمية ذاتها التي كانت الأكثر فقدا للعمالة المواطنة .
أما على مستوى تصنيف البيانات حسب المهن الرئيسة، فقد جاء أكثر من فقدوا أعمالهم خلال 2009م في المهن المتعلقة بالخدمات، حيث وصل عددهم إلى نحو 45.6 ألف مواطن ومواطنة، شكلوا نحو 30.9 في المائة من الإجمالي. تلاهم في المرتبة الثانية العاملين في المهن الهندسية الأساسية المساعدة بنحو 25.5 ألف مواطن ومواطنة، وبنسبة 17.3 في المائة من الإجمالي، وجاء العاملون في المهن الكتابية في المرتبة الثالثة بنحو 20.8 ألف مواطن ومواطنة، وبنسبة 14.1 في المائة من الإجمالي. وحل في المرتبة الرابعة العاملون في مهن البيع بنحو 17.1 ألف مواطن ومواطنة، وبنسبة 11.6 في المائة من الإجمالي .
واسترسل في المقابل، جاءت الزيادة الأكبر في استقدام القطاع الخاص من العمالة غير السعودية لصالح المهن الهندسية الأساسية المساعدة، الذي زاد فيها عدد العاملين غير السعوديين خلال 2009م بنحو 430 ألف عامل، أي ما نسبته 52.4 في المائة من الإجمالي. تلاه المهن المتعلقة بالخدمات التي زاد فيها العمال غير السعوديين بنحو 257.4 ألف عامل، أي بما نسبته 31.3 في المائة من الإجمالي، وحلت مهن الفنيين في المواضيع العلمية والفنية والإنسانية في المرتبة الثالثة على مستوى الزيادة في استقدام العمالة من الخارج بنحو 35.5 ألف عامل، أي ما نسبته 4.3 في المائة من إجمالي الزيادة لصالح العمالة المستقدمة من الخارج على مستوى تصنيف المهن. وكما يلاحظ هنا أيضا أن الزيادة الأكبر جاءت في جانب المهن ذاتها التي كانت الأكثر فقدا للعمالة المواطنة .
وأكد العمري أنه على مستوى تصنيف البيانات حسب النشاط الاقتصادي الرئيس، فقد جاء أكثر من فقدوا أعمالهم خلال 2009م في نشاط تجارة الجملة والتجزئة، حيث وصل عددهم إلى نحو 44 ألف مواطن ومواطنة، شكلوا نحو 29.8 في المائة من الإجمالي. تلاهم في المرتبة الثانية العاملون في نشاط التشييد والبناء بنحو 43.5 ألف مواطن ومواطنة، وبنسبة 29.5 في المائة من الإجمالي. وحل في المرتبة الثالثة العاملون في نشاط الصناعات التحويلية بنحو 17.7 ألف مواطن ومواطنة، وبنسبة 12 في المائة من الإجمالي .
وقال: إن الزيادة الأكبر جاءت في استقدام القطاع الخاص من العمالة غير السعودية لصالح نشاط التشييد والبناء، الذي زاد فيه عدد العاملين الأجانب خلال 2009م بنحو 405.3 ألف عامل، أي ما نسبته 49.4 في المائة من الإجمالي. تلاه نشاط تجارة الجملة والتجزئة الذي زاد فيه العمال غير السعوديين بنحو 169.9 ألف عامل، أي بما نسبته 20.7 في المائة من الإجمالي، وحل نشاط الصناعات التحويلية في المرتبة الثالثة على مستوى الزيادة في استقدام العمالة من الخارج بنحو 87 ألف عامل، أي ما نسبته 10.6 في المائة من إجمالي الزيادة لصالح العمالة المستقدمة من الخارج. وكما يلاحظ هنا أيضا أن الزيادة الأكبر جاءت في الأنشطة ذاتها التي كانت الأكثر فقدا للعمالة المواطنة .
وألمح العمري إلى أن الإحصاءات أعلاه تكشف عن عدد من الاختلالات الهيكلية في سوق العمل السعودية، مما يستوجب اتخاذ العديد من السياسات العاجلة تجاه أكثر القضايا الحيوية والتنموية والتي أتت ضمن أولى أولويات خطط التنمية السعودية، أضافه إلى كونها تمس مستويات الرفاهية الاجتماعية التي وضعتها تلك الخطط التنموية نصب عينها طوال العقود الأربعة الماضية، وجاءت نصا صريحا ضمن الأهداف العامة للخطة التنموية الأخيرة، حيث أوضحت استهداف رفع مستوى المعيشة، وتحسين نوعية الحياة، وتوفير فرص العمل للمواطنين، وذلك من خلال تسريع عملية التنمية، ورفع معدلات النمو الاقتصادي، والتوسع الكمي والنوعي في الخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية .

وكذلك تنمية القوى البشرية ورفع كفاءتها، وزيادة مشاركتها، لتلبية متطلبات الاقتصاد الوطني. كما وضعتها في أولى استراتيجياتها التنموية حيث نصت على زيادة إسهام القوى العاملة الوطنية في القطاعات التنموية، والاهتمام بتأهيلها وتدريبها لتحسين إنتاجيتها ورفع كفاءة أدائها، والاستمرار في إحلال العمالة الوطنية محل الوافدة والاهتمام أضافه إلى الاهتمام بشؤون المرأة وتطوير قدراتها، وإزالة المعوقات أمام مشاركتها في النشاطات التنموية في إطار ما تقضي به القيم والتعاليم الإسلامية .

وشدد على وجوب أن تأخذ السياسات الاقتصادية في اعتبارها التحديات الجسيمة الكامنة في سوق العمل السعودية؛ كعدم وجود حد أدنى للأجور بصورة عامة والذي يساهم في رفع تكلفة العمالة غير السعودية المستقدمة من الخارج، وهو الأمر الذي بدا واضحا حسب تلك البيانات بانخفاض متوسط الأجور الشهرية للعمالة المستقدمة بنسبة فاقت 24.1 في المائة، إلى أن وصل متوسط الأجور الشهرية للعمالة الوافدة لنحو 764.77 ريالا شهريا، وهو ما يتعذر على المواطن أيا كان أن يقبل به في مواجهة أعباء المعيشة الباهظة والمتزايدة في الوقت الراهن .

كما طالب العمري بضرورة فرض المزيد من الرقابة والمتابعة على مختلف مؤسسات وشركات القطاع الخاص، في مجال التزامها بسياسات وضوابط السعودة، والتي كما يبدو من الإحصاءات الفعلية أعلاه أن القطاع الخاص قد وجد مساحات رحبة جدا في اتخاذ ما يحلو له من قرارات وسياسات دون أدنى اعتبار لأي سياسات تتعلق بالسعودة، رغم الدعم اللامحدود الذي وجده ويجده على الدوم من الحكومة، بالاضافه إلى العديد من الامتيازات التي يحظى بها سواء عبر سهولة التمويل من صناديق التنمية أو عبر إرساء عقودها السخية أو عبر المناخ الاستثماري المنافس إلى حد بعيد الذي وفرته الدولة له

التربية: لا تحسين لأوضاع المعلمين والمعلمات

المصدر: جريدة المدينة الجمعة18 يونيو 2010

252928http://www.al-madina.com/node/

اكد مصدر مسؤول في وزارة التربية والتعليم لـ "المدينة" انه لن يتم فتح باب تحسين اوضاع المعلمين والمعلمات بعد ان وصلت القضية الى اروقة المحاكم وتم الفصل فيها نهائيا، مشيرا الى ان الوزارة لاتعترف بما يطلق عليها "لجنة معلمي ومعلمات المملكة" التي تتحدث باسم 200 الف معلم ومعلمة مشيرا الى ان المعلمين والمعلمات لديهم مراجع رسمية وفي حالة وجود اي شكوى او خلاف فإن التسلسل الاداري معروف لدى الجميع. واضاف ان الوزارة تتابع باهتمام مثل هذه الامور وترفض تماما الحديث باسم المعلمين والمعلمات. واوضح ان اللجنة التي كانت تتحدث باسم 200 الف معلم ومعلمة اتضح عدم صحة ذلك من خلال المرافعات التي تمت في ديوان المظالم حيث اتضح ان عدد الاشخاص فقط 89 معلما قاموا بإعطاء وكالات للترافع في ديوان المظالم. وحول مطالب المعلمين والمعلمات قال ان المطالبات غير صحيحة حيث ان الاف الموظفين والموظفات من غير المعلمين والمعلمات تم تعيينهم على البند 105 او بند الساعات ولم تحتسب لهم الخدمة كون انظمة الخدمة المدنية والتأمينات الاجتماعية لاتجيز ذلك لعدم حسم مستحقات التقاعد منها وبالتالي فإن الوزارة غير معنية بهذا الامر كون الانظمة ذاتها لاتسمح بذلك.

دمج المعوقين في المدارس العامة خطوة إيجابية تحتاج إلى بعض التعديل

تأهيل المعلم وإعداد الطلاب وتعديل البنية الإنشائية أهم التغييرات المطلوبة

المصدر: جريدة الرياض الجمعة18 -6- 2010
.html535574/article17/06/2010http://www.alriyadh.com/

حسب دراسة قام بها الدكتور ناصر الموسى وفريق عمل عن دمج ذوي "القدرات الخاصة" في التعليم العام، فإن نسبة الدمج بين الطلاب تبلغ 93.5%، والطالبات بنسبة65.5% ، من إجمالي طلاب وطالبات التربية الخاصة، وبعد إعلان مدينة الرياض صديقة للمعوق، التقت "الرياض" ببعض طلاب وطالبات "الدمج" وأهاليهم؛ لتقييم التجربة، وإظهار ايجابياتها وسلبياتها، أملا في تطوير التجربة وحسن الاستفادة منها ..

تأهيل المعلم

بداية التقينا مع "أسماء العلي"- طالبة جامعية- مارست فترة التدريب العملي بمدرسة تضم بين صفوفها طالبات من ذوات "القدرات الخاصة" دون أن تعلم وتؤكد عدم أهليتها على الشرح لمثل هذه الفئة، وتقول: "تفاجأت خلال وقت الحصة ببطء استيعابها الشديد وعدم مبالاتها بي وبالدرس، مما لفت انتباهي وأثارني لأستخدم أسلوب القسوة معها، وعندما لم أر منها أية تجاوب لجأت للمرشدة الطلابية التي أكدت لي أنها من ذوات القدرات الخاصة، مما ألجمني عن إكمال الحديث، فأنا غير مؤهلة لتعليمهم ولم يدرج لنا بمواد الجامعة كيفية التعامل معهم ولم يمهد لي من قبل المدرسة المستضيفة بوجود ذوي القدرات الخاصة، مما أشعرني بتأنيب الضمير والإحساس بعدم العطاء خلال فترة تدريبي وربكة في محاولة إيصال المعلومة لدى الطالبات .

تأهيل الطالبات

وتقول والدة الطفلة "نورة" في الصف الخامس: لقد سعدت كثيرا بدمج ابنتي مع طالبات المدارس العامة في البداية، ولكني بعدها بدأت أواجه أمور تذليل الصعوبات التي تواجهها يوميا من عدم مناسبة المكان، سواء الفصل الدراسي أو دورات المياه ونظرة الصغيرات لها؛ بسبب قلة الوعي وعدم كفاية الوقت لاستيعابها للدرس، بالإضافة إلى عدم أهلية المعلمات لكيفية التعامل مع صعوبات التعلم، وتطالب "أم نورة" من وزارة التربية والتعليم بتهيئة البيئة المناسبة للطالبات المعوقات وتذليل الصعوبات التي قد يواجهنها في بيئة المدرسة .

نشاط وطني

من جهة أخرى تشكر الأستاذة "فوزية الأخضر" صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبدالعزيز أمير منطقة الرياض على جعله الرياض صديقة للمعوق، استجابة منه للأمر الإلهي بعدم التمييز بين البشر، وأن التمييز لا يتم إلا وفق معيار التقوى، كما أن جميع المنظمات العالمية والمتمثلة بمؤتمر داكار العالمي الذي نادى بالتربية الشاملة أو التربية للجميع والمنعقد في السنغال عام 2000م، والذي ألزم بتحقيق أهداف وغايات التعليم للجميع بالنسبة لكل مواطن, وكل مجتمع، كما أكدت الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والصادرة من هيئة الأمم المتحدة على عدم التمييز بين الفئات وغيرهم في المجتمع وقد صادقت ووقعت المملكة على هذه الاتفاقية .

وشددت "فوزية" على ضرورة توسيع وتحسين الرعاية والتربية على نحو شامل في مرحلة الطفولة المبكرة، ومتابعة الأنشطة الوطنية في مجال التعليم للجميع، ووضع التقارير المنتظمة عنها وإعداد استراتيجيات لتطوير عمليات تحقيق أهداف التعليم للجميع، مشيرة إلى أنه يجب أن يتعلم التلميذ المعوق مع أقرانه الأسوياء في الصف العادي داخل المدرسة

العادية (حكومية أو خاصة) كل الوقت، ويشاركهم في الأنشطة المدرسية سواء كانت رياضية أو فنية أو ترفيهية أو مباريات رياضية أو تنظيمات كشفية أو اجتماعية أو رحلات أو غيرها من أنشطة مشتركة، ويعلمهم مدرس فصل أو مدرسين مواد علمية مختلفة مع توافر أخصائيين في مجالات تأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة والعلاج الطبيعي والوظيفي وأخصائيي عيوب الكلام والتخاطب والتربية الرياضية والأخصائيين النفسيين والاجتماعيين وغيرهم ممن يكونون فريق العمل المساند لمعلم أو معلمي الصف، مع ضرورة الإحساس بالمسؤولية اتجاههم، مؤكدة على أن قضية الإعاقة ليست قضية فردية، بل هي قضية مجتمع بأكمله، وتحتاج إلى استنفار تام من جميع المؤسسات والقطاعات العامة والخاصة للتقليل والحد من آثار الإعاقة السلبية؛ لأن تأهيل وتدريب الطفل ذي الحاجة الخاصة للتكيف مع مجتمعه يعتبر غير كاف في ميدان التربية الخاصة الحديثة، حيث إنه يجب تكييف البيئة الطبيعية لتلبي احتياجاته ومتطلباته حتى يكون هناك تفاعل مستمر بين الطرفين .

وأشارت إلى أن أهم آثار الدمج النفسية والاجتماعية من رفع الوصمة الاجتماعية لهؤلاء بالقصور والعجز وإبعادهم عن الشعور بالدونية، وأنهم أقل قيمة وقدرة من غير التغلب على إحساسهم بالألم النفسي والشعور بالخجل والعار نحو ذاتهم، كما سيساهم فعليا في رفع معنويات أسرهم نحو الابن المعوق عندما يشعرون بأن طفلهم عادي وطبيعي، وأن ما لديه هو فقط احتياجات خاصة .

الدمج إيجابي

من جانبها تقول رئيسة وحدة صعوبات التعلم بالإدارة العامة للتربية الخاصة الأستاذة فردوس أبو القاسم أن الدمج هو تعليم ذوي القدرات الخاصة في مدارس التعليم العام "المدارس العادية"، وإعدادهم للعمل في المجتمع، وحتى تنجح عملية الدمج لا بد من تقسيم المعوقين وذوي القدرات الخاصة إلى فئات لها خصائص متعددة ومعاملة مختلفة؛ لأنه يوجد منهم من تكون إعاقتها بسيطة أو متوسطة أو شديدة ومنهم من تكون مهارتها في التواصل جيدة أو ضعيفة، مؤكدة على أن من أهم عناصر نجاح عملية الدمج الذي قد يكون دمجا مكانيا,أو كليا أو جزئيا هو إفساح المجال للأشخاص ذوي القدرات الخاصة للمشاركة الإيجابية في مختلف قطاعات المجتمع، حيث ينظر إلى الدمج على أنه عملية منظمة والاهتمام بتوفير المكان الأكثر ملاءمة للطالب .

وأضافت: حتى تنجح عملية الدمج لا بد من استحداث فصول ملحقة في المدرسة العادية لإتاحة الفرصة أمام المعوقين للتعامل مع أقرانهم العاديين, وتوفير غرف المصادر بالمدرسة العادية، حيث يمكن للطفل ذي الاحتياجات التربوية الخاصة أن يتلقى فيها مساعدة خاصة من قبل اختصاصيين كلما دعت الحاجة إلى ذلك, وتوفير الخدمات المساندة من وسائل تعليمية أو أجهزة تعويضية أو إعداد برامج خاصة وإعداد هيئة التدريس وإعداد المناهج والبرامج التربوية، وتهيئة البيئة المدرسية المناسبة وضرورة تهيئة الهيئة الإدارية والمعلمات

العمل تطالب إندونيسيا بوضع حد لاستغلال مكاتب الاستقدام

المصدر: جريدة المدينة الجمعة18 يونيو 2010

252950http://www.al-madina.com/node/

اجتمع نائب وزير العمل رئيس وفد المملكة لاجتماعات مؤتمر العمل الدولي في دورته 99 الدكتور عبدالواحد بن خالد الحميد على هامش الاجتماعات امس في جنيف مع وزير العمل الاندونيسي السيد مهيمن اسكندر. وحث الدكتور الحميد وزير العمل الاندونيسي على معالجة القضايا العالقة ووضع حد للاستغلال من مكاتب الإرسال والتعجيل في إرسال العمالة المنزلية للحفاظ على مستوى التعاون الرفيع بين البلدين وعدم اضطرار مكاتب الاستقدام السعودية إلى البحث عن مصادر أخرى. ووعد الوزير الاندونيسي بتنظيم عملية التوسط والحد من استغلال مكاتب الإرسال وحل المشاكل العالقة بين طرفي الاستقدام. من جهة أخرى شارك نائب وزير العمل رئيس وفد المملكة الدكتور عبدالواحد الحميد ووكيل الوزارة للتخطيط والتطوير في اجتماع المجموعة الأسيوية الذي عقد على هامش اجتماعات المؤتمر الدولي امس. وجرى خلال الاجتماع بحث آثار الأزمة المالية العالمية، وتأثيرها على دول المجموعة إضافة إلى الاجتماع على توطين الوظائف واستحداثها، كما تم بحث دور المجموعة الأسيوية في عمل منظمة العمل الدولية والإشادة بما قامت به حتى الآن في خدمة العمال وأسواق العمل.

بعد الخلاف بين الدوريات الأمنية والهلال الأحمر

نقل المرضى النفسيين يثير الارتباك ويضع المبلغ في حرج

المصدر: جريدة اليوم الجمعة18 يونيو 2010
2&G=766620&I=13517http://www.alyaum.com/issue/article.php?IN=

من القفزة النوعية في أسلوب التعامل مع المريض النفسي وعلاجه بأساليب متطورة فإن هناك مشكلة لا تزال موجودة فالمريض النفسي قد يلام على مرضه وقد يعتقد أنه ضعيف أو كسول أو غير مسئول وفي رأي الكثيرين المريض النفسي ليس جديرا بالاهتمام مقارنة بالمريض الذي يعاني مرضا عضويا. فلذا يقصى عن العمل والحياة الاجتماعية وحتى الأسرية في بعض الأحيان. وقد يشارك المسئولون في هذا التفكير فيهملون إعطاء الخدمات المتعلقة بالمريض نصيبها من المال والاهتمام.

فعند نقل المريض النفسي المتهيج من منزله إلى أحد مستشفيات الصحة النفسية فإن المبلغ أو ذويه يحتارون كثيرا في من هي الجهة الناقلة وكيف يكون ذلك فعند إبلاغ جمعية الهلال الأحمر يذكرون أن ذلك من اختصاص الشرطة لكون المريض النفسي سيقاوم فريق الهلال الأحمر فقد يكون يحمل سلاحا أو سكينا أو غير ذلك والذي يخشى من ارتكابه فعلا جنائيا والشرطة تذكر أن ذلك خارج عن اختصاصهم .

طلب المساعدة

وقد تحدث لنا والد احد المرضى النفسيين والذي رغب بعدم ذكر اسمه "م.ع" لدي احد ابنائي مصاب بمرض نفسي وأصيب بتهيج ومقاومة أخوته داخل المنزل وبالاتصال على الشرطة ذكروا لي أنه من اختصاص الهلال الاحمر وبالاتصال على الهلال الاحمر ذكرت له أن حالته متهيجة مما دعاه الى التوضيح لي بأنه لا بد واحدث الفوضى والمشاكل داخل المنزل ولا استطيع السيطرة عليه والجهات المعنية تطلب التنسيق مما دعاني الى طلب المساعدة من جيراني وتم اخذه والذهاب به الى مستشفى الصحة النفسية لذا لا بد من ايجاد الحلول في مثل هذه الحالات والاهتمام بهذه الشريحة من المجتمع.

الجهة الناقلة

وقد توصلت اللجنة المشكلة من وزارة الصحة ووزارة الداخلية والهلال الأحمر إلى توضيح مهام كل جهة بالتفصيل ليصبح الهلال الأحمر الجهة الناقلة حيث يباشر نقل المرضى النفسيين من أي موقع إلى مستشفى الصحة النفسية أو الأمل برفقة ذويه وفي حال عدم تواجد ذويه يتم نقل المريض كحالة استثنائية، ويتم استدعاء الجهة الأمنية عند مقاومة المريض المتهيج الخطر الذي يحمل سلاحا أو سكينا والذي يخشى من ارتكابه جناية وفي حالة السيطرة على وضعه دون حدوث أي اعتداء منه على الغير فيتم تسليمه للجهة الناقلة بالموقع.

ويكمن دور وزارة الصحة في استقبال أي مريض متهيج من الجهة الناقلة أو الامنية في مستشفيات الصحة النفسية والامل.

وقد اوضح الناطق الاعلامي لشرطة المنطقة الشرقية المكلف الملازم اول محمد شار الشهري أنه في حال ورود بلاغ عن أي حالة جنائية او قد تصل الى الجنائية فإن الشرطة تباشر على الفور دون تأخير

المحكمة الإدارية تطلب من مواطن التقدم بـ دعويين للفصل في تظلمه على شرطة الباحة

المصدر: جريدة الحياة الجمعة18 يونيو 2010
153914http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/

طـــلبت المحكمة الإدارية (ديوان المظالم) في منطقة مكة المكرمة خلال جلسة عقدت أخيرا من مواطن رفع دعوتين قضائيتين منفصلتين ضد شرطة محـــــافظة الباحة بدلا من دعوى واحدة، بحيث تتـــعلق الأولى بطلب تعويضه جراء ســـجنه لفترة تصل إلى شهرين، والأخرى ترتبط باسترجاع مبالغ مالية تصل إلى 60 ألف ريال، تم التحفظ عليها خلال عملية القبض عليه على خلفية اتهامه بالتورط في قضية «اختلاس» ثبتت براءته منها.

وقال مصدر مطلع لـ«الحياة»: «إن الخطوة تأتي بهدف التسريع في إنهاء القضية، حيث إن القاضي حدد الأسبوع المقبل موعدا للنظر في الدعوى الأولى المتعلقة بالتعويض عن السجن، إذ يتوقع أن تسجل الجلسة المقبلة إصدار حكم نهائي»، مشيرا إلى أن المواطن وافق على هذه الفكرة، بعد أن أبلغه ناظر القضية بأن هذا الحل سيسرع من إنهاء النظر في مطالبه.

وأضاف المصدر: «أن الناظر طالب المدعي ضد شرطة محافظة الباحة برفع دعوى أخـــرى تـــتعلق بقضـــية المبالغ المالية التي تم التحـــفظ عليها خلال عمـــلية القبض عليه، إذا رغب في ذلك»، كاشفا اتجاه المدعي إلى البدء في إعداد لائحة الدعوى المتعلقة بهذا الشق.

وكانت المحكمة الإدارية قد أجلت الجلسة التي كانت مقررة الثلثاء الماضي بسبب غياب ممثل الأمـــن العام عن حضور الجلسة، وحدد رئيس الدائرة الإدارية الـ 14 حمد الأزيبي جلسة منتصف الشهر الجاري.

وجـــاءت هذه الجلسة بعد تأجيـــلها في وقت سابق أيضا بســـبب تقديم المواطن مـــذكرته الجوابية بـ «خط يده»، إذ طلبت المحكمة منه تقديمـــها «مطبوعة»، عوضا عن تلك التي صحبها معه إلى مقر المحكمة «مكتوبة» بخط اليد.

وتأتي القضية المرفوعة ضد (الطرف الثاني) شرطة الباحة على خلفية اتهامها لـ(الطرف الأول) المواطن بالتورط في قضية «اختلاس»، ثبـتت براءته منها، مما دعا المواطن إلى تقديم دعوى قضائية يتظلم فيها من سجنه مدة شهرين، وأخذ مال كان بحوزته، إضافة إلى التحقيق مع زوجـــته من دون إخباره، ما دفعها إلى طلب الطلاق منه.

يذكر أن الأجهزة الأمنية في منطـــقة الباحة ألقت القبض على المواطن علي الزيلعي الذي يعمل في أحد محال الـــذهب، بتهمة اختلاس 114 ألف ريال، و66 غراما من الذهـــب، وأحيـلت قضيته إلى المحـــكمة، الـــتي رفضت الدعـــوى، بحسب ما أوضحه الصك الشرعي (حصلت «الحياة» على نسخة منه)

وحدات الإرشاد تتعامل مع 33 ألف حالة طلابية غالبيتها تربوية ونفسية

المصدر: جريدة الحياة الجمعة18 يونيو 2010
153909http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/

كشف مشرف الوحدات الإرشادية بوزارة التربية والتعليم عبد العزيز الناصر، أن وحدات الخدمات الإرشادية، تعاملت خلال السنوات العشر الماضية، مع أكثر 33 ألف حالة، بين نفسية واجتماعية وسلوكية وصحية وتربوية وعقلية. وقال: «إن جميع هذه الحالات تصب في خدمة الطلاب، والرفع من مستواهم، وكذلك تخفيف الأعباء على العاملين في المدارس، من خلال معالجة سلوكيات الطلاب.«

وأشار الناصر، أول من أمس، خلال اختتام فعاليات ورشة «حوسبة أعمال الوحدات الإرشادية في إدارات التربية والتعليم»، التي استضافتها الأحساء على مدى يومين، إلى أن ما يحال إلى وحدات الخدمات الإرشادية «ليست قضايا، وإنما حالات اجتماعية، مثل الطلاق بين الأبوين، أو الفقر، أو غيرها ما يؤثر على عدم تكيف الطالب مع المدرسة نتيجة لهذه الأمور، أو نفسية مثل القلق والتوتر وغيرها، التي تؤثر على المدرسة، أو على تعامل الطالب مع زملائه»، مضيفا أن هذه الحالات «تنعكس على الطالب بدرجة الأولى، وقد تكون أسبابها إما ذاتية من الطالب، أو اجتماعية ترجع إلى المدرسة، وإلى الوالدين والمحيطين». وأبان أن أغلب هذه الحالات هي «حالات تربوية، مثل تأخر دراسي، أو صعوبات تعلم، أو بطء في التعلم، وغيرها. وهناك حالات أخرى نفسية واجتماعية، تؤثر في سير الطالب الدراسي.«

وأضاف أن «حالة أي طالب هي خاصة به وولي أمره في الدرجة الأولى. ويتم التعامل معها وفق طواعية هذا الطالب وولي أمره. وقد تكون حالة أسرية. ونوجه في بعض الحالات، الأسرة لكيفية التعامل مع هذا الطالب. وقد نصل من خلال هذه الحالة إلى حالات أخرى تؤثر فيها، مثل الأخوان والأخوات، أو حتى الزوجة. وربما يحال بعض أولياء الأمور إلى دورات تدريبية، أو جلسات إرشادية للاختصاصي مع ولي الأمر»، معتبرا أن الجانب المهم هو «تقبل ولي الأمر للحلول»، مستدركا أن «بعض الحالات تأتي متأخرة. علما بأن نسبة النجاح مع المترددين على الوحدة الإرشادية كبيرة جدا. ولكن قد تتعرقل بعض الحالات نتيجة لبعض العوامل، ومنها: عدم تطبيق الخطة العلاجية من قبل الأهل أو المدرسة، وذلك من خلال عدم وجود المرشد المتخصص. كما قد تتعرقل الخطة العلاجية من خلال المعلم، لعدم تنفيذه لبنود هذه الخطة.«

وأوضح مشرف الوحدات الإرشادية في الإدارة العامة للتوجيه والإرشاد ناصر الناصر، أن ورشة العمل التي تعقد في الأحساء، لحوسبة أعمال الوحدات الإرشادية في إدارات التربية والتعليم، تأتي ضمن «الخطة المركزية لبرامج الإدارة العامة للتوجيه والإرشاد»، مبينا أنها «ضمت مجموعة من البرامج، التي تهدف إلى تطوير آلية التعامل الإداري داخل وحدة الخدمات الإرشادية، وتخفيف الأعباء على العاملين في الوحدة، من خلال برنامج حاسوبي يتعامل مع جميع العمليات التي تجري في وحدة الخدمات الإرشادية، ابتداء من إحالة الحالة من المدرسة، وانتهائنا إلى رفعها إلى الوزارة، وأيضا تبادل الخبرات بين وحدات الخدمات الإرشادية في إدارات التربية والتعليم»، مبينا أن الورشة شاركت فيها سبع إدارات تربية والتعليم في المملكة، هي: الرياض، وجدة، والأحساء، وجازان، ومحايل عسير، ومكة المكرمة، ورجال ألمع

اليمنيون الأكثر زواجا من السعوديات والرياض الأولى في طلاق الأجنبيات

المصدر: جريدة اليوم الجمعة18 يونيو 2010
3&G=766706&I=13517http://www.alyaum.com/issue/article.php?IN=

علي الشهري ـ الدمام

كشفت وزارة العدل أن عدد عقود الزواج التي أصدرتها محاكم المملكة لسعوديين تزوجوا من غير سعوديات بلغ 2141 بنسبة 1.5بالمائة من إجمالي عقود الزواج وكانت أعلى جنسية هي اليمنية بعدد 1017 عقدا تليها الجنسية السورية 164 عقدا ثم الباكستانية 145 عقدا ثم الفلسطينية 104 عقود زواج. وقد بلغ عدد عقود زواج الأجانب من سعوديات 1944 عقدا بنسبة 1.4بالمائة من إجمالي عقود الزواج، وكانت أعلى جنسية هي اليمنية بعدد 419 عقدا تليها الجنسية الكويتية بعدد 407 عقود، ثم القطرية 193 عقدا، ثم السورية 176 عقدا.

وبلغ إجمالي حالات طلاق السعوديين المتزوجين من غير السعوديات 555 حالة بنسبة 2بالمائة، وكانت أعلى جنسية اليمنية بعدد 115 تليها السورية 111، ثم المصرية 78، ثم الباكستانية 30 حالة. وقد بلغ عدد حالات الطلاق في الرياض 217 حالة، وفي مكة المكرمة 147، وفي عسير 7 حالات، وفي المنطقة الشرقية 47، وفي المدينة المنورة 58 ، وفي القصيم 39، وفي جازان 4 حالات، و 4 حالات في تبوك، و 7 حالات في حائل، و 4 حالات في نجران، و 6 حالات في الباحة، وحالتين في الجوف، و 7 حالات في الحدود الشمالية.

كما كان للسعوديات المتزوجات من أجانب نصيب من حالات الطلاق، حيث بلغ عدد هذه الحالات 2342 حالة بنسبة 8.1 بالمائة من إجمالي صكوك الطلاق، وكانت أعلى نسبة هي اليمنية بعدد 510 حالات، تليها الباكستانية بعدد 212، ثم الفلسطينية بعدد 171، ثم المصرية بعدد 155 صك طلاق. وقد بلغ عدد حالات الطلاق في الرياض 4 حالات، و 53 حالة في مكة المكرمة، وحالتين في عسير ، و 38 حالة في المنطقة الشرقية، و 11 حالة في المدينة المنورة، وحالة واحدة في القصيم، وحالتين في جازان، وحالة واحدة في تبوك، وحالة واحدة في حائل، و 7 حالات في نجران ، وحالة واحدة في الباحة، وحالتين في الحدود الشمالية، وقد بلغ مجموع حالات طلاق سعوديات من أجانب في المملكة 123 حالة .

اتفق عليها المشاركون في ندوة الحماية بالرياض

7 توصيات عملية تحمي أطفالنا من العنف والإيذاء الأسري

المصدر: جريدة الجزيرة الجمعة18 يونيو 2010
d.htm20/ln20100618http://www.al-jazirah.com/

أوضح الدكتور عبد الله بن عبد العزيز الجذيلي استشاري طب الأطفال والأمراض المعدية ونائب رئيس فريق الحماية من العنف والإيذاء الأسري بصحة الرياض أن المشاركين في ندوة التعامل مع حالات العنف والإيذاء ضد الأطفال بالمنشآت الصحية التي نظمتها المديرية العامة للشؤون الصحية بمنطقة الرياض لمدة يومين في فندق الهوليداي ان القصر بالرياض أوصوا في نهاية أعمال الندوة العلمية بالعديد من التوصيات المهمة التي من شانها تسهم - بإذن الله - في رفع مستوى الخدمة المقدمة للحافظ على أطفالنا من أي أنواع العنف والإيذاء الأسري ومن أهمها إنشاء دليل تعاوني بين الصحة والتعليم لإرشاد الأسر والطلاب والطالبات بالخطوات المتبعة عند حدوث حالات عنف بالمدارس وعقد دورات تثقيفية وتعريفية من قبل وزارة الصحة للجان الحماية بالمستشفيات والتواصل معها لتذليل العوائق وتوجيه مركز الحماية الاجتماعية بالشؤون الاجتماعية بضرورة تفعيل خط (1919) على مدار الساعة ومخاطبة الجهات المعنية لتوفير موظفي وموظفات للقيام بذلك ومطالبة التوصية بتوحيد الجهود بين الجهات ذات العلاقة في الصحة والشؤون الاجتماعية والداخلية والتربية والتعليم كل فيما يخصه لحماية الطفل من العنف والإيذاء، إضافة إلى تثقيف الوالدين لأطفالهم بمواجهة ما قد يتعرضون له من افراد المجتمع سواء أقارب أو أغراب لاحتواء المشكلة والسيطرة عليها قبل استفحالها إلى جانب التأكيد على لجان الحماية بالمنشآت الصحية تعبئة استمارة العنف بشكل واف وكامل بحيث لا يهضم حق الطفل المعنف واتباع آلية التعامل مع حالات العنف والإيذاء حسب التعاميم الموزعة على اللجان وإلزامية التبليغ من قبل الممارس الصحي عن حالات العنف وعدم إهمالهم حسب ما ورد بالتعاميم الملزمة بذلك.

تأمين طبي إلزامي لزوار المملكة والمواطنين المسافرين للخارج

المصدر: جريدة المدينة الجمعة18 يونيو 2010
252923http://www.al-madina.com/node/

تلقى مجلس الضمان الصحي تعليمات من الجهات العليا بدراسة الزام الزائرين للمملكة بضرورة الحصول على تأمين صحي ورفع مايتم التوصل اليه بحسب الاجراءات المتبعة. صرح بذلك مصدر مطلع لـ "المدينة"، وقال إن وزارة الخارجية تقوم حاليا بالتنسيق مع وزارة الصحة بدراسة كيفية علاج حالات الطوارئ التي تحدث للمواطنين في الخارج والتي لايغطيها التأمين الصحي حيث سيتم وضع ضوابط خاصة لهذا الامر. واشار المصدر الى ان جميع السعوديين الذين يرغبون في مغادرة المملكة الى اي دولة سيتم الزامهم قريبا باحضار تأمين صحي قبل السماح لهم بالسفر بحيث يغطي التأمين الفترة اللازمة التي سيقضيها الشخص خارج البلاد وسيكون الامر الزاميا وليس اختياريا كون العديد من دول العالم تطلب التامين على القادمين اليها. من جهة اخرى تلقت وزارة الثقافة والاعلام ووزارة الصحة تعليمات الجهات العليا بقيام الوزارتين بالتعريف بالمستوى المتقدم للخدمات الصحية في المملكة ومخاطر البحث عن جهات لا تتوافر فيها خدمات طبية جيدة وذلك من خلال الاستمرار في انتاج وتقديم البرامج الاذاعية والتلفزيونية عن الخدمات الصحية المتقدمة في المملكة والتخطيط لاعداد برامج تبرز المستوى المتقدم للخدمات التخصصية ومراكزها واعداد برامج توضح بعض الممارسات الطبية في الخارج التي لا تستند الى مرجع علمي ولاتلتزم باخلاقيات المهنة مع ما ينتج عن ذلك من مضاعفات ومشكلات صحية قد تعرض حياة المريض للخطر. تجدر الاشارة الى ان هناك الاف المواطنين وقعوا ضحية ادعاءات مراكز طبية في الخارج تدعي علاج العديد من الامراض المستعصية مما كبدهم ملايين الريالات، اضافة الى رجوعهم الى الوطن وهم في حالات تستدعي بقاءهم طويلا في المستشفيات، وكذلك تعرض البعض للوفاة نتيجة اخطاء فادحة وقعت لهم اثناء العلاج في الخارج.

تحت شعار معنا نحو طفولة آمنة

الجراح يشارك فريق الحماية من العنف بصحة الرياض

المصدر: جريدة الرياض السبت19 -6- 2010
.html536161/article19/06/2010http://www.alriyadh.com/

ساهم الفنان يوسف الجراح في كلمته التي ارتجلها مساء امس الاول (الخميس (بمركز غرناطة التجاري في انجاح ايصال الرسالة التوعوية للاسر الخاصة بحماية الاطفال من العنف والايذاء الاسري والتي قاربت من مستوى تفكير واستيعاب الاطفال مما جذبهم للحضور الى مقر الحفل الذي نظمة فريق الحماية من العنف والايذاء الاسري بالمديرية العامة للشؤون الصحية بمنطقة الرياض يومي الخميس والجمعة نهاية الاسبوع المنصرم تحت شعار "معنا نحو طفولة آمنة" والذي شارك في تقديم فقراته احدى الفرق الترفيهية للاطفال، وقد صاحب البرنامج الترفيهي معرض لفريق الحماية من العنف قدم فيه معلومات وصورا لبعض حالات العنف والهدايا العينية للزوار والاطفال والرد على الاسئلة والاستفسارات عن آلية الاتصال والتواصل مع فريق الحماية، في حين شارك القسم النسائي بالمديرية العامة للشؤون الصحية بتوزيع عدد من الكتيبات والنشرات التثقيفية وتقديم بعض الوجبات الصحية الخفيفة للاطفال، بالاضافة الى عرض مجسمات لبعض حالات العنف، كما شارك المركز الوطني للامان الاسري بتوزيع الكتيبات التوعوية والشرح للزوار عن دور المركز في حماية الطفل والرد على الاسئلة والاستفسارات.. وقد ساهم مركز الامير سلمان الخيري لامراض الكلى في تقديم شرح واف عما يقدمة المركز للحالات المرضية وتوزيع الكتيبات ودور المركز في علاج الحالات وتوزيع الهدايا على الزوار .

أولياء أمور 5 محكومين بـ حد الحرابة يتجهون لاستئناف الحكم ضد أبنائهم

المصدر: جريدة الحياة السبت19 يونيو 2010
154309http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/

تسلم أول من أمس أولياء أمور خمسة أشخاص، مدانين بجريمة قتل، صك الحكم بـ «حد الحرابة»، بعد نحو سنتين من انتظاره. وقالوا إنهم سيستأنفون الحكم الذي وصفوه بـ«الصدمة»، في الوقت الذي أشار فيه المحامي أحمد السديري إلى أنه «لابد من توافر العديد من الأمور للحكم بالحرابة، وهي لا نراها موجودة في تفاصيل القضية.«

وفي رد على استفسار لـ«الحياة» من رئيس المحكمة الكبرى في محافظة القطيف فؤاد الماجد قال: «لا أذكر القضية.«

كما رفض القاضي الشيخ سعد المهنى أحد الموقعين على صك الحكم الحديث لـ«الحياة «مطالبا بـ«الرجوع إلى المرجعية في المحكمة.«

وباطلاع المحامي أحمد السديري على صك الحكم (حصلت «الحياة» على نسخة منه)، الذي صدر بتاريخ 12- 6 – 1430 هـ، وتسلمه أولياء أمورهم يوم الاربعاء الماضي، أكد أن «لا بد من أن تتوفر للحكم بالحرابة العديد من الأمور، التي لا نراها موجودة، منها المجاهرة بالمعصية والبغي، فيما قام الخمسة بارتكاب جريمتهم ليلا، أيضا قاموا بنقل المجني عليه إلى المستشفى، بعد إصابته بحالة إغماء، ومن هنا يتضح لدينا أمران :نقله للمستشفى، ومحاولة إنقاذه، وهو ما ينفي تهمة القتل العمد، ومحاولتهم إسكاته، دليل على خوفهم، إذن لم يجاهروا بما فعلوا، وإنما الوفاة، وبحسب التفاصيل المذكورة في صك الحكم، نتيجة إهمال من جانب المستشفى»، مضيفا «من شروط الحرابة ترويع الآمنين، وإرباك النظام العام، مع المجاهرة، سواء كان في نطاق العمران، أو المناطق النائية، فيما لم تتوافر كل تلك الشروط.«

وأوضح أن «الجرم الذي قاموا به، يعتبر نصبا واحتيالا، بدليل ارتدائهم ملابس نسائية بغرض السرقة، وعلى القاضي أن يحكم فيه تعزيرا على المتهمين، ولا تنطبق شروط الحرابة على تفاصيل القضية.«

ومر عامان ونصف العام على قضيتهم، وطوال تلك السنوات، كانوا في انتظار الحكم، إلا أنهم صدموا من الحكم الذي أصدرته المحكمة الكبرى في محافظة القطيف قبل عشرة أيام، ليكون الحكم حد الحرابة لخمسة أشخاص في قضيه واحدة، من بينهم شقيقان.

وأثار الحكم استغراب واستنكار أسر الشبان الخمسة، وذكروا «أن التفاصيل التي نشرت في بداية القضية قبل عامين ونصف، لم تكن صحيحة، وغير دقيقة» على حد تعبيرهم. وقال أولياء الأمور عن الحادثة، نقلا عن أبنائهم إن «القصة بدأت ببلوتوث، أرسله المجني عليه على هاتف أحد المتهمين في أحد المجمعات التجارية، ليقوم بالاتصال به ومكالمته على انه فتاة، ولم تتعد مكالمتين فقط، إلا أن الطرف الآخر لم يتوقف عن الاتصال، والخطأ الذي ارتكبه الخمسة هو استدراج المجني عليه، بغرض السرقة ليس أكثر». وقال شقيق أحد المتهمين لـ«الحياة» إنه «تم الاتفاق بين المجني عليه وأحد الشبان الخمسة على الحضور إلى القطيف، ليلتقي بالفتاة الوهمية، ليفاجأ في النهاية بأنهم خمسة شبان، وما فعلوه به هو سحبه إلى الكرسي الخلفي في السيارة، إلا انه أصيب بحالة إغماء، وقاموا بنقله إلى مستوصف قريب، ومنعهم الزحام الشديد من النزول، فما كان منهم إلا نقله إلى أحد المستشفيات الخاصة القريبة، ووضعه عند باب الطوارئ، ومن ثم الاتصال بالمستشفى لإخباره بوجود شخص متعب أمام باب الطوارئ، إلا أنهم لم يتفاعلوا مع الاتصال، واعتبروه تلاعبا، فما كان منهم إلا الاتصال بالشرطة، لإخبارهم عن وجود مريض أمام باب المستشفى، ولم يتحركوا من المستشفى إلا بعد وصول الشرطة.«

وأشار إلى أنهم «باتوا ليلتهم قلقين، واتصلوا بالمستشفى للاطمئنان إلا أن أحدا ما أخبرهم بعدم وجود شخص بهذا الاسم، وتأكدوا من خلال الأدوية الموجودة في سيارته من أنه شخص مريض، وهذا ما أدى إلى حالة الإغماء، وأكدوا أنهم لم يتعرضوا له بالضرب، وأكد المستشفى أنه لا توجد على جسده أية آثار تدل على تعرضه للعنف»، وقال: «هذه هي المرة الأولى التي يدخلون فيها الشرطة، والمرة الأولى التي يتعرضون فيها للسجن، أو يرتكبون جرما»، مؤكدا «لقد تم تجاهل الكثير من الأمور، منها السبب الذي حضر من أجله المتوفى، أيضا إسعافهم له، مع الاتصال بالشرطة، وعودتهم

للاطمئنان عليه«، وأضاف «نحن لا نبرئهم مما فعلوه، ولن نقول بأنهم لم يخطئوا، ولكن لم نتوقع أن يصل الحكم إلى حد الحرابة، فيما لم يكن لديهم أي سلاح، وكانوا طوال الطريق يتأكدون من انه حي ولا زال يتنفس، حتى وصلوا إلى المستشفى، فيما لم يكن ضمن اعترافاتهم، شروعهم في ارتكاب أي جريمة سابقة، وأي عمل مماثل.«

وبدوره، أوضح المحامي والمستشار القانوني خالد الشهراني أن «عرف حد الحرابة عند الحنابلة: التعرض للناس بالسلاح في الصحراء أو في البنيان، فيغصبونهم المال مجاهرة لا سرقة، والحرابة بمعنى قطع الطريق، تحدث بخروج جماعة مسلحة لإحداث الفوضى وسفك الدماء وسلب الأموال وهتك الأعراض، وإهلاك الحرث والنسل، كما تحدث بخروج جماعة تتحقق بخروج فرد واحد له سلطته وجبروته»، مضيفا «اشترط الفقهاء لحد الحرابة أن يكون الجاني مكلفا يعني بالغ عاقل وان يحمل سلاحا، ويمكن أن يكون السلاح عصا أو حجرا، وان يقع التعدي خارج العمران، كالصحراء مثلا وأن يجاهر بذلك. ويري بعض الفقهاء انه إذا كان الإرهاب داخل العمران مع إمكان الاستغاثة، لم تكن حرابة وألحقها بعضهم بالحرابة لعموم الآية، ولأنه ترويع للآمنين في أي مكان، ولو أخذ المال سرا كان سرقة، فالحرابة تقوم على المجاهرة وعدم الخوف»، مؤكدا «ولو لم تتحقق هذه الشروط في حد الحرابة أمكن للقاضي أن يحكم بالتعزير، والتعزيز عند أبي حنيفة قد يصل إلى القتل.«

وقال: «العقوبات الموجودة في الآية مرتبة كما هو مذكور في الآية الكريمة، فكل عقوبة على قدر الجريمة، فإن كان القتل مع أخذ مال، فالعقوبة قتل وصلب، وإن كان القتل بدون أخذ مال، فالعقوبة القتل فقط، وإن كان أخذ مال دون قتل، فالعقوبة تقطيع الأيدي والأرجل، وإذا كان إرهابا دون قتل ولا أخذ مال، فالعقوبة النفي وقال مالك، العقوبة مخيرة وللقاضي أن يحكم بما يشاء فيها

إصابة نزيل في حريق جنائي بسجن بدر

المصدر: جريدة الوطن السبت19 يونيو 2010

5&CategoryID=7611http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=

تسبب حريق جنائي نشب في دورات مياه بسجن محافظة بدر في إصابة أحد النزلاء بإصابات نقل على إثرها إلى المستشفى. وأكدت مصادر لـ "الوطن" أن أحد النزلاء أشعل النار في بطانية؛ مما أدى إلى احتراق جزء من باب دورات المياه وتعرض النزيل لإصابات طفيفة .

وقال الناطق الإعلامي لمديرية الدفاع المدني بالمدينة المنورة الرائد خالد مبارك الجهني إن أربع فرق من الدفاع المدني باشرت الحادث، وتم إخلاء العنبر الذي وقع فيه الحريق، والسيطرة عليه قبل انتشاره، مضيفا أن الحريق أسفر عن إصابة نزيل نقل إلى المستشفى، فيما سلم الحادث لشرطة بدر لاستكمال التحقيقات.

من جانب آخر، اقتحم مجهولون - يعتقد أنهم طلاب - فجر أمس مدرسة ابن القيم المتوسطة بحي المقيبرة بمهد الذهب، ودخلوا إلى غرفتي المدير والوكيل، وكسروا الخزانة، ثم أشعلوا النار فيها باستعمال مواد كيميائية.

وقال الناطق الإعلامي لمديرية الدفاع المدني بالمنطقة إن ثلاث فرق من الدفاع المدني باشرت الحادث وتمت السيطرة عليه قبل انتشاره إلى باقي أجزاء المدرسة، حيث اقتصر على غرفة مدير المدرسة، وغرفة الوكيل. وقال إن الجناة استعملوا مواد كيميائية في الحادث. وسلم الحادث إلى شرطة المهد لاستكمال التحقيقات.

خريجو كلية المعلمين يتجمعون في بحر جدة: لم يعد أمامنا ملجأ سواه

المصدر: جريدة الحياة السبت19 يونيو 2010
154336http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/

أخرجت مأساة البطالة خريجين من كلية المعلمين عن طورهم، فأم عشرات منهم ظهر أمس (الجمعة) كورنيش جدة، ورفعوا لافتات تحكي معاناتهم المستمرة منذ تخرجهم عام1428 /1427 هـ، مهددين بالاعتصام على شاطئ البحر حتى إنهاء وزارة التربية والتعليم مأساتهم .

وقال مغرم الغامدي، وهو أحد الخريجين الذين التقتهم «الحياة» شارحا معاناته وزملائه: «قتلنا نفسيا، والله لا أملك إلا 13 ريالا، وكثير من زملائي لا يملكون ريالا واحدا». وأضاف: «أقسم أن زميلا لنا طلق زوجته لأنه لم يستطع توفير لقمة العيش.«

وأوضح الغامدي أن اختبار «القياس» لم يكن مشروطا عليهم في السابق، وزاد: «دفع كل واحد منا 200 ريال لأداء الاختبار وكانت نسبتي 49 من 50 ومع ذلك لم أقبل، فهل يصلح صاحب الخمسين للتدريس، ولا أصلح أنا؟.«

وأشار إلى أن الوزارات باتت تتقاذف معاناتهم - على حد تعبيره - فوزارة الخدمة المدنية تقول إن تعيين هذه الدفعة في يد وزارة التربية، ثم صدر قرار مفاجئ بإحالة الموضوع إلى وزارة التعليم العالي، موضحا: «لا نعلم أين نذهب، ضعنا بين وزارات التعليم العالي والتربية والخدمة المدنية، وأصبحنا كرة يتقاذفها الجميع، ولم نجد أمامنا إلا البحر.«

وأضاف: «نحن - خريجي دفعة 27 – 1428هـ - لا نطلب إلا مساواتنا بزملاء لنا تخرجوا وتعينوا وهم لم يجتازوا القياس، لماذا هذا الظلم وهذه التفرقة؟ هناك أشخاص لم يجتازوا القياس في اختصاصات كالرياضيات واللغة الإنكليزية وغيرهما، وعينوا قبل شهور عدة ونحن من الدفعة نفسها ولم نعين.«

ويقول سعود الجحدلي: «أريد حلا عاجلا، فقد تركت زوجتي في بيت أهلها وقلت لن أعود إلا مع التعيين وإلا فلن أعود أبدا، وسأظل أمام البحر أرمي فيه همي، وقد أرمي نفسي فيه ذات يوم لأن الظروف تخنقني ولا أجد متنفسا.«

وشكا زميلهم عبدالله سعد القرشي من الأفكار السيئة التي تراوده بسبب سوء الحال والضغط النفسي الذي يعيشه، وقال: «أنا متزوج ولي أطفال، وأحيانا عندما تغلق الأبواب في وجهي أجد الشيطان يلوح لي بفكرة الانتحار، فليس أمامي إلا الموت فهو أفضل من أن أموت آلاف المرات وأنا أرى أسرتي أمامي ولا أستطيع أن أسد حاجاتها.«

الأميرة عادلة تفتتح ندوة عن مكافحة العنف الأسري بالطائف

المصدر: جريدة المدينة السبت19 يونيو 2010
253266http://www.al-madina.com/node/

تفتتح صاحبة السمو الملكي الأميرة عادلة بنت عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود، نائب رئيس برنامج الأمان الأسري الوطني اليوم، فعاليات الندوة العلمية (دور المؤسسات القضائية والأمنية لمكافحة العنف الأسري) التي تستضيفها الغرفة التجارية الصناعية بمحافظة الطائف، وينظمها برنامج الأمان الأسري الوطني بالتعاون مع مركز القانون السعودي للتدريب في فندق إنتركونتيننتال الطائف. ويحاضر في الندوة التي تعد التاسعة في سلسلة اللقاءات الخاصة بدور المؤسسات القضائية والأمنية في مكافحة العنف الأسري كل من الشيخ عبدالرحمن محمد الدخيل القاضي بالمحكمة العامة بالطائف، والعقيد يوسف بن حمود الغريبي من شرطة محافظة الطائف، ورئيس لجنة الحماية الاجتماعية بالطائف حسين محمد العبادي وماجد محمد الخديدي من هيئة التحقيق والادعاء العام بمحافظة الطائف.

جازان: مراجعو مستشفى الملك فهد يتفاجأون بـ انتهاء صلاحية محاليل التغذية!

المصدر: جريدة الحياة السبت19 يونيو 2010
154232http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/

تفاجأ مواطنون يراجعون مستشفى الملك فهد في جازان بانتهاء صلاحية المحاليل المغذية المقدمة لهم، إذ إنهم لاحظوها أكثر من مرة تقدم للمرضى، ما اعتبروه إهمالا لصحتهم، مطالبين بمعاقبة المسؤولين عن تلك الأخطاء التي قد تعرض المرضى لأزمات صحية أخرى غير التي يتعالجون منها.وقال أحمد جبران (مرافق مع والده) لـ«الحياة» :«أشار إلي أحد المرضى في الغرفة التي يرقد فيها والدي في مستشفى الملك فهد في جازان بانتهاء تاريخ صلاحية المحلول الخاص به، ما دفعني للتأكد من تاريخ المحلول الخاص بوالدي، لأتفاجأ بانتهائه منذ سبعة أشهر، وعندما أخطرنا مشرف الطابق بالحادثة بادر على الفور باستبدالها بأخرى ذات تاريخ صلاحية جديد»، مشيرا إلى أنه لا توجد متابعة جيدة للمستشفى، كون مستوى النظافة منخفضا، وانقطاع المياه متكررا، والتكييف على درجة رديئة.

وذكر المريض محمد زكري أنه لاحظ وعاء المحلول بالصدفة، «وعندما ثارت شكوكي حول عدم صلاحيته استعنت بأحد الزوار في الغرفة ليتأكد من تاريخ انتهائه، ووجدته غير صالح»، لافتا إلى أن مشرف الطابق بادر بسحب جميع المحاليل المغذية واستبدلها في وقت قياسي.

واستغرب المواطن عبدالله القرني من وجود محاليل طبية تقدم للمرضى منتهية الصلاحية، وطاقم طبي ومراقبين ومشرفين لا يكشفون عن الأدوية ومدى صلاحيتها، مؤكدا أنه في حال ثبت إهمال صحة المرضى سيرفع دعوى سريعة لجهات الاختصاص لمحاسبة المتسببين.

من جانبه، أوضح الصيدلي أحمد باسحمة أن المحلول يتم تركيبه في الدم مباشرة، وصلاحية المحاليل (المغذيات) لها مدة انتهاء، وإذا انتهت بفترة بسيطة يقل مفعولها بنسبة 10 في المئة، أما في حال تجاوزها ستة أشهر فتنخفض فعاليتها بنسبة 50 في المئة، مشيرا إلى أنها قد تسبب بعض المشكلات الصحية للمريض.

وكانت وزارة الصحة أصدرت أخيرا لائحة من 14 بندا لحفظ حقوق المرضى تمت صياغتها من لجان متخصصة طبيا وعلميا وقانونيا، منها ضرورة الحفاظ على ستر عورة المريض، وإعطاؤه جميع المعلومات المتعلقة بمرضه وطرق الاتصال به، وحقه في الحصول على رأي آخر، لتلافي التقصير الذي يقع من بعض الأطباء والممارسين الصحيين، والعناية المتكاملة اللازمة لحاله الصحية ومعاملته معاملة حسنة .

صولان لـ:«&»

ادعاءاتهم «غير صحيحة «

أكد مدير مستشفى الملك فهد في جازان الدكتور يحيى صولان أنه لا توجد محاليل تغذية منتهية الصلاحية، معتبرا جميع تلك الادعاءات من المواطنين لا صحة لها.

وأضاف: «قمنا بجولة على جميع أجنحة المستشفى، ولم نجد أي محاليل صلاحيتها منتهية، وهذا مستحيل حدوثه في مستشفى الملك فهد.«

وعن الصور التي تثبت انتهاء صلاحية المحاليل المغذية (حصلت «الحياة» عليها(، أوضح أن مستشفى الملك فهد كبير، وله أعداء كثر، إذ إن من الأولى بمكتشف تلك الحالات إن حدثت فعلا أن يزوره في مكتبه ليخبره بما حصل.

إطلاق سراح كاتب عدل وسكرتير وزير سابق ورجل أعمال من الموقوفين بقضية أرض ثول

المصدر: جريدة المدينة السبت19 يونيو 2010
253274http://www.al-madina.com/node/

كشفت مصادر مطلعة بديوان المظالم بالرياض لـ» المدينة « أن الدائرة الجزائية الثالثة بالديوان أطلقت الاسبوع الماضي سراح ثلاثة من المتهمين في قضية تزوير الصك العقاري لأراض بثول شمال جدة وهم (كاتب عدل، وسكرتير لوزير سابق، ورجل أعمال) بالكفالة الحضورية، ويتبقى تحت التوقيف ثلاثة كتاب عدل واثنان من كتاب الضبط يعملون بكتابة العدل الأولى بجدة وقاض يعمل بمحكمة جنوب المملكة وخمسة من رجال الأعمال، بعد أن تم القبض عليهم وإيقافهم في جدة بتاريخ 1429/2/3هـ، فيما سمح ناظر القضية لذويهم بزيارتهم ليوم واحد مطلع كل أسبوع، منذ بداية الشهر الجاري. وأكدت المصادر على أن التهم الموجهة إلى الموقوفين تشمل (استغلال النفوذ الوظيفي والتزوير والفساد المالي والإداري) ، ملمحا إلى بداية ظهور قرائن تدل على براءة اثنين من كتاب العدل إضافة إلى مجموعة من المتهمين، مشيرا أن هذا الصك أفرغ بين المتهمين أربع مرات بيد أن محاولاتهم باءت بالفشل، مبينا أن محاكمتهم فردية كلا على حدة وليست جماعية، وتحت حراسة أمنية مشددة وحضور من قبل أهاليهم. وبينت مصادر (المدينة) أنهم أحيلوا للمحاكمة بعد تحقيقات موسعة استمرت لأكثر من 26 شهرا، وأوضحت أنه تم نقلهم من محافظة جدة إلى الرياض لمحاكمتهم فيها، وعقدت أول جلسة لمحاكمتهم يوم الاثنين 1431/4/27هـ ، تلتها ثلاث جلسات كان آخرها يوم 1431/6/16هـ إلا أن الدائرة ناظرة القضية طلبت التأجيل إلى يوم 17 من الشهر الجاري. أيضا بينت أن محاكمتهم تأتي على خلفية قيامهم بتزوير صك عقاري لأراض مساحتها ما يقارب مليوني متر مربع، مجاورة لجامعة الملك عبدالله بثول يبلغ ثمنها 600 مليون ريال، وأردف المصدر أن صك أرض ثول المؤرخ بعام 1350هـ يعود إلى ورثة يبلغ عددهم ما يقارب من 128 وارثا في الأرض ذاتها.

جدة: مدير الأوقاف يطالب الشؤون الإسلامية بـ ردع موظف

المصدر: جريدة الحياة السبت19 يونيو 2010
154266http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/

سجلت «الحياة» طلبا رسميا تقدم به مدير الأوقاف والمساجد في محافظة جدة فهيد البرقي إلى وزير الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد صالح بن عبدالعزيز آل الشيخ، يتضمن المطالبة بردع أحد الموظفين لمنعه من التشهير به في وسائل الإعلام .وقال البرقي في خطابه «السري» الذي (حصلت «الحياة» على نسخة منه) وجاء على خلفية ما نشر في وسائل الإعلام بخصوص ما دار في الجلسة القضائية الأخيرة للنظر في دعوى الموظف ضد وزارة الشؤون الإسلامية: «إن الموظف كرر هذه الإساءة مرارا من دون احترام الوزارة التي ينتسب إليها ولو أخذ على يده منذ المرة الأولى لما تمادى بهذه الصفة التي لا تسيء لي بمفردي، مؤكدا في الوقت نفسه أن القضية انتهت بعدم ثبوت ادعاءاته بل وحكم عليه شرعا بـ«العقوبة.«

وأضاف: «إن الموظف (م .ج) تحتفظ «الحياة» باسمه أصر على تشويه سمعة الوزارة والمسؤولين فيها، إضافة إلى نشر معلومات غير دقيقة عن أوقاف جدة، ولم يكتف بذلك بل استغل اللائحة التي تقدم بها محامي الإدارة للقاضي في ديوان المظالم خلال الجلسة التي عقدت الشهر الماضي للتشهير والإساءة بنا مرة أخرى.

وكانت وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد في محافظة جدة طلبت أخيرا من المحكمة الإدارية في منطقة مكة المكرمة رد دعوى الموظف، مستندة في طلبها على أنه (الموظف) يعمل في أطهر بقعة في العالم (مكة المكرمة) ويتسلم رواتبه مثل بقية الموظفين.

وقال ممثل الوزارة في مذكرته الجوابية التي قدمها إلى المحكمة: إن القصاصات الورقية التي أرفقها الموظف في دعواه (استدل بها الموظف على وجود تجاوزات في فرع الوزارة) لا تشير إلى وجود أي تجاوزات، إذ إن القصاصة الأولى التي حوت عبارة نصها» :حولت في حسابك خمسة آلاف ريال» تشير إلى عادة المدير العام للأوقاف في محافظة جدة فهيد البرقي في مساعدة كل من يطرق بابه.

وأوضح أنه عند تسلم المدير العام للأوقاف «الحالي» مهمات العمل بالإدارة، تبين له أن الموظف (الشاكي) يتلاعب بحقوق الغير وثبت قيامه بتسليم مبالغ مالية لأشخاص آخرين غير المستفيدين وتم التنبيه على المذكور بعدم تكرار ذلك من قبل المدير فناصبه العداء، وهنا بدأت المشكلات التي تسبب فيها الموظف بإشغال المدير العام والمسؤولين برفع شكاواه الكيدية بين حين وآخر، إضافة إلى صدور إنذارات عدة بحقه .

وقال الموظف في وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف في جدة: «أعمل موظفا في وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد في إدارة الأوقاف والمساجد في جدة منذ 13 عاما، وتمت ترقيتي بقرار وزاري من المرتبة السادسة إلى السابعة بمسمى رئيس قسم الاستثمار بنفس الإدارة التي أعمل فيها.«

وسبق أن أصدرت المحكمة الجزئية في محافظة جدة حكما يقضي بسجن الموظف في فرع وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد في محافظة جدة مدة شهرين وجلده» علنا» 60 جلدة مفرقة مع أخذ التعهد عليه بعدم التعرض لـ «مديره العام» بقول أو فعل يسيء له مستقبلا

78 ٪ من خريجات الجامعات السعودية عاطلات مع سبق الإصرار -4-

المصدر: جريدة المدينة السبت19 يونيو 2010
253224http://www.al-madina.com/node/

"مسكينة هي المرأة في بلادنا" .. هذا ليس رأينا ولكن رأي الارقام والاحصائيات التي تشير الى ان المرأة رغم انها رقم لا يستهان به الا انها لم تحصل على حقها في التوظيف بعد ، وربما لأن معظم الوظائف المتاحة في القطاع الخاص لازالت "ذكورية" . تقول الارقام ان قوة العمل في المملكة تصل الى 4 ملايين فرد ، يمثل النساء 15.5 % منهم فقط . اما عدد العاطلين الاجمالي 448 ألف عاطل ، تصل نسبة النساء بينهم الى 22.9 % . اما المصيبة الاعظم فهي ان 78 % من الحاصلات على شهادة البكالوريوس عاطلات حسبما اكدت مصلحة الاحصاءات العامة والمعلومات. صدمات متعددة لازالت تتلقيها النساء الراغبات في العمل ، اخرها تصريح وزارة العمل على لسان نائبها حينما قال إن الوزارة تعرضت إلى التهديدات والاتهامات والانتقادات لمنع تنفيذ القرار 120 الخاص بالسماح للمرأة بالعمل في البيع بالأسواق، وحوربت من قبل المجتمع. وأشار الى أن رجال الأعمال كانوا أكثر محاربة للقرار، زاعمين أنه يؤدي إلى تكاليف إضافية على الدولة، وأن الوزارة لو فرضت القرار سينتج عن ذلك إشكالات اجتماعية وأن المنتجات النسائية لن تكون متاحة في الأسواق وان المرأة التي ستعمل في هذا المجال معرضة للمخاطر. اذا ماذا تفعل النساء لكي يحصلن على فرصة عمل ، فها هي وزارة العمل تضع الكرة في ملعب المجتمع ، وهذا المجتمع لازال يمارس القساوة على توظيف النساء ، فان عملت ممرضة لاحقتها العيون وتطاولت عليها الشائعات ، وان اتجهت الى السوق اصبحت عرضة للمعاكسات والغزل غير العفيف .. فماذا تفعل الخريجات وقد اصبحن قاب قوسين او ادنى من اليأس . في البداية تقول سامية فرساني (خريجة من جامعة الملك عبد العزيز تخصص علم اجتماع) إن عدم فتح التخصصات الجديدة بالكليات والأكاديميات ساعد على تكدس الفتيات في التخصصات التقليدية وكانت النتيجة خريجات من أقسام معينة وتقليدية كالتاريخ وعلم الاجتماع بأعداد هائلة وأماكن غير شاغرة للعمل في حين أن هناك مجالات أكثر احتياجا وفرصا وظيفية اكبر ولكنها غير متاحة . مثلا في جامعة الملك عبد العزيز هناك تخصص العلاقات العامة وله شعبية واسعة فلا توجد مؤسسة أو جامعة سواء بالقطاع الخاص أو الحكومي بلا علاقات عامة ومع ذلك الاقبال على هذا التخصص ضعيف . اما مها الجحدلي (طالبة إعلام على وشك التخرج) فقالت إن بطالة الفتيات عائق لا يمكن أن تتجاوزه أي فتاة إلا بالطموح أو الدعم من الأسرة أو المجتمع فتعددت أسباب البطالة بعدم التحصيل العلمي الجيد أو الخبرات المطلوبة في أكثر الجهات الوظيفية ونرى أن أغلب الوظائف تكون شاغرة لمن يمتلكن الخبرة وتفشي الواسطة يقتل الكفاءة وأن الفتاة التي لا يوجد لديها دعم يتمثل بتواجد شخصية مسئولة تدعمها هنا يكون طريقها نحو دائرة البطالة مؤكدا . واضافت : تختلف الاسباب المؤدية إلى البطالة من فتاة لأخرى بأسباب اجتماعية كرفض المجتمع لكثير من المهن التي من الممكن أن تمارسها الفتاة أو أسرة ترى عدم ضرورة التعليم والبحث عن الوظيفة لابنتهم أو جهات رسمية تطلب أعلى المستويات وأكفى الخبرات وكل هذه المشكلات هي التي تعيق الفتاة وتجد صعوبة لتنمية ذاتها بأن تتجاوز البطالة وتحلم بشي يشغلها عن المكوث بالبيت والهروب من الأفكار السوداوية التي تقتل حلمها وخوفها من أن تبقى داخل حصارها في ضل تتعدد المشاكل والسلبيات بالبطالة والتي يكون حلها في العمل وإشغال الوقت بما يفيد حتى تنعكس ايجابيات الفتاة وتظهر إبداعاتها . فرص عمل قليلة جدا بينما تقول عنبرين محمد رياض عبد الحفيظ (طالبة بجامعة دار الحكمة) أن الفرص الوظيفية قليلة جدا والسبب هو أن كل مكان وخصوصا القطاع الخاص لا يقبل توظيف الطالبات السعوديات خوفا من أن الفتاة حين تتغير حالتها الاجتماعية وتتزوج ستترك الوظيفة حتما ، وتشير الى أن الفتاة عندما تقدم السيرة الذاتية عبر الايميل لا يأخذون طلبها للوظيفة بجدية مع انه يأتيهم الكثير من الطلبات في اليوم الواحد والتي لا ينظر لها بعين الاعتبار بسبب عدم الجدية بالتقديم من قبل الطلاب ، كما أن الجامعات في شطر الطالبات ليس لديها تخصصات كثيرة ومتاحة كما التخصصات عند الطلاب في

مجالات متنوعة ولديهم فرص أكثر للوظيفة . وبدورها تؤكد عبير الجهني (خريجة كلية الآداب قسم لغة عربية) : هناك خريجات بنسبة متزايدة في كل عام يحصلن على شهادات البكالوريوس لمجرد إكمال الدراسة وفكرة العمل تكون مؤجلة دوما لديهن .. وعادة ما تكون الفتاة السعودية مرفهة لا تحتاج للعمل لكي تحقق مستوى معيشيا معينا إلا من أرادت أن تثبت وجودها وتحقق شيئا وبصمة بالمجتمع وهن يمثلن النسبة الأقل. وتقول لطفيه بارك (أستاذ مشارك في كلية الاقتصاد المنزلي) أنه بطبيعة عملي كأستاذة في كلية يهمني أن أبحث عن قضية البطالة لدى الفتيات والتي غالبا ما يكون سببها من الفتيات أنفسهن بعدم تواضعهن بقبول الوظائف البسيطة بينما تكون هذه الوظائف من نصيب العمالة الأجنبية وأن كثيرا ما قيل عن الفتاة السعودية في أنها غير مؤهلة فمثلا عدم التزامها بالوقت وحرصها على المناسبات الاجتماعية وهو ما تفضله الفتاة السعودية عن العمل عادة كما يعرف فحين تعرض هذه الفتاة لمنصب معين في شغل وظيفة بسيطة مثلا تتواضع الأجنبية للعمل بها بينما احتمال قبول الفتاة السعودية لهذه الوظيفة ضئيل جدا مع الأجنبية الأمر الذي جعل الفتاة المقيمة أكثر استقطابا وطلبا من قبل الجهات التي تهتم بتوظيف الفتيات وخصوصا القطاع الخاص ، كما أن العمل الميداني والعمل التطوعي هو السبيل الوحيد لاكتساب خبرة وتجعل لديهن الكفاءة الأجدر التي تخولها للالتحاق بالعمل الوظيفي بغض النظر عن حجمه والهروب من البطالة التي تقتل تنميتها لنفسها ولمجتمعها ..

مواطن يستغل اسم صديقه 19 عاما

طلب مساعدة الضمان فاكتشف أنه مدير مؤسسة

المصدر: جريدة عكاظ السبت7 /7/1431 هـ 19يونيو 2010 م العدد : 3288
.htm20100619356822/Con20100619http://www.okaz.com.sa/new/Issues/

قضت الدائرة الجزئية في ديوان المظالم في جدة أخيرا، بالسجن لمدة عام مع وقف التنفيذ ودفع غرامة مالية بقيمة ألف ريال، في حق مواطن استغل اسم صديقه بتعيينه مديرا على أحد فروع مؤسساته التجارية في جدة دون إذنه.

وبدأت فصول القضية بعد أن تقدم مواطن ستيني يعول أسرة مكونة من 12 فردا؛ للحصول على مخصص الإعانة من الضمان الاجتماعي، غير أنهم أبلغوه بعدم أحقيته أخذ أية مساعدات مالية لكونه مسجلا في نظام التأمينات الاجتماعية، ما يعني أنه موظف في القطاع الخاص.

وفي حديثه لـ«عكاظ» يؤكد المواطن (م . ع) أنه لم يسبق له العمل في القطاع الخاص ولا الحكومي، وأنه يعيش مع أسرته ظروفا مادية صعبة، جعلته يلجأ إلى طلب المساعدة من الضمان الاجتماعي، قبل أن يفاجأ عند مراجعته للتأمينات الاجتماعية بأنه مسجل لديهم منذ 19 سنة مديرا لمؤسسة تخص «صديقه ورفيق دربه».

واتهم المواطن صديقه (ش . ع) بأنه استغل ثقته به وتسليمه مستنداته الرسمية التي كان يسعى من خلالها إلى مساعدته في الحصول على مساعدات مالية من أهل الخير، وذكر بأنه «لم يكن مني إلا أن واجهت صديقي بذلك فأنكر تصرفه، ما دعاني إلى أن أقدم شكوى في حقه متظلما من تصرفه في استغلال اسمي وتعييني مديرا على مؤسسته دون علمي أو إذني، رغم معاناتي المادية طيلة السنوات الماضية.

ويضيف المواطن (م . ع): رغم عدم قناعتي بالحكم على الصديق الذي خان صداقتي وحرمني الاستفادة من مساعدة الضمان الاجتماعي، إلا أن الحكم لحقه إيقاف تنفيذ العقوبة بحق خصمي نظرا لكبر سنه، فمن يعيد إلى حقوقي التي سلبها رجل الأعمال.

والدة لانا تتهم طليقها باختطاف ابنتهما من جدة إلى المدينة والجهات الأمنية تلاحقه

المصدر: جريدة المدينة السبت19 يونيو 2010
253272http://www.al-madina.com/node/

تلاحق الجهات الامنية بالمدينة المنورة زوجا ثلاثينيا بعد ان سجلت طليقته بلاغا ضده بقسم شرطة السلامة بجدة وقسم شرطة العقيق بالمدينة على خلفية قيامه باختطاف ابنتها البالغة من العمر 3 سنوات مع خادمتها والهروب بهما الى المدينة!! وكان الزوج قد استغل زيارة ابنته " لانا "التي التقى بها بمنزل خالته في جدة مع الخادمة ويغادر بالطفلة والخادمة الى المدينة دون ان يشعر أحد بذلك ويختفي عن الانظار لتبقى والدة الطفلة وبقية اسرتها في حالة قلق دائم حتى تأكدوا من مغادرة الاب بابنته الى المدينة مما دفع الأم الى تسجيل بلاغ بقسم شرطة السلامة بجدة التى سجلت إفادات الامن معتبرة هروب الزوج بالخادمة جنحة وأنه سيتم تعميم البلاغ عنه وتزويد شرطة المدينة بالبلاغ لاعادة الطفلة والخادمة ,وتعود التفاصيل كما ترويها جدة الطفلة لانا وتقول : إن حفيدتها تعاني من حالة نفسية سيئة ولديها شعور بالخوف نتيجة ما تعانيه من المشاكل المحيطة بها وقالت : إنها اتصلت بوالد لانا تبلغه بان ابنته لديها وانها على استعداد ان توصلها اليه اذا كان يريد لقاءها والسلام عليها كونه أبا ولا يجوز حرمانه من ابنته مهما كانت الاسباب وبالفعل حضر والد لانا الى جدة وعندما وصل الى منزل احد اقاربه ارسلت الخادمة بالطفلة مع السائق وبقيت معه بضع ساعات حتى مساء يوم الاربعاء وطلبت منه ان يعيدها مع الخادمة والسائق وبعد برهة تلقت اتصالا من السائق يبلغها بأن الاب غادر بطفلته بسرعة عالية وبرفقة الخادمة وإحدى قريباته واتصلت عليه ـ تقول الجدة ـ لاستكشف الامر ورد بقوله انه في طريقه للتنزه مع طفلته وشددت عليه ان يعيدها في وقت مبكر حتى تخلد الطفلة الى نومها كالعادة الا ان المفاجأة اننا بعد مدة من الزمن بدأنا في الاتصال على والد لانا واقفل هاتفه وبقينا في قلق شديد حتى تأكدنا من انه هرب بالخادمة والطفلة الى المدينة , ولم يكن امامنا الا ان سجلنا بلاغا ضد الأب الهارب بقسم شرطة السلامة, وتكمل الجدة روايتها فتقول: فيما غادر جد "لانا" لوالدتها وخالها جدة متجهين الى المدينة للبحث عن الاب الهارب سجلوا البلاغ لدى ضابط التحقيق بالقسم ليجري ضابط القسم اتصالاته بأسرة الزوج الهارب ويطلب حضور الاب للقسم ، حضر والد الزوج مصطحبا الخادمة التي سلمها للقسم وتسلمها جد الطفلة فيما اختفى الاب وطفلته !! ولم يتمكن رجال الامن من الوصول اليه ليصدر تعميم البحث والتحري عن الزوج المختفي فيما أكد والده انه هرب من المنزل ولا يعرف وجهته التي اتجه اليها. من جانبه قال جد الطفلة " لانا " لـ (المدينة) انه تفاجأ باحضار الخادمة دون الطفلة وأبدى استغرابه من التهاون وعدم الجدية في احضار الطفلة التي لم تتجاوز بعد الثالثة من عمرها وقال: إنه كان من المفترض ان يتم احضار الطفلة وتسليمها لمن يكون قادرا على رعايتها سواء والدتها او جدتها حتى تجد الرعاية المناسبة كونها لاتزال في مرحلة الطفولة التي تحتاج الى رعاية أكبر. على ذات الصعيد قال العقيد مسحن بن صالح الردادي المتحدث الاعلامي بشرطة المدينة المنورة: إن قسم شرطة العقيق تفاعلوا مع القضية كجانب إنساني قبل كل شئ وانه تم اتخاذ الاجراءات النظامية في مثل هذه الحالات وأفاد ان جد الطفلة لأبيها أحضر الخادمة وتم تسليمها نظاميا لجد الطفلة لأمها كونها الكفيل وبالنسبة للطفلة تم التأكد من وجودها لدى والدها وهو طليق والدة الطفلة وموجودة بمنزل جدها لأبيها وبناء عليه تم أخذ تعهد خطي من قبل جد الطفلة لأبيها لاعادة الطفلة الى والدتها , وأقر الجد للأب بالتعهد وفي حالة عدم التجاوب سيتم اتخاذ الاجراءات القانونية والنظامية في ذلك , وأشار الى انه اذا كان هناك خلاف بين الأم والاب فان على الاب التوجه للجهات الرسمية للمطالبه بحقه ، أما الطفلة فسيتم إعادتها إلى وضعها السابق ووضعها لما كانت عليه

مؤتمر دولي يوصي بعدم إجبار العمالة على كشف نقص المناعة

المصدر: جريدة الحياة الأحد20 يونيو 2010
154644http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/

شدد نائب وزير العمل الدكتور عبدالواحد الحميد على صعوبة تطبيق التوصية التي أوصى بها مؤتمر العمل الدولي الذي اختتم أعماله أمس في جنيف، ونص على عدم إجبار العامل عند استقدامه بإجراء الكشف الطبي عن مرض نقص المناعة المكتسبة «الإيدز.«

وقال في حديث إلى «الحياة»: «يهمنا سلامة المجتمع في الدرجة الأولى من الأمراض الخطيرة والمميتة مع مراعاة خصوصية الناس وتعاطفنا معهم، وهناك شراكة مع دول مجلس التعاون الخليجي مع الوزارة في قضية ضرورة الكشف على الأمراض المعدية قبل دخول العامل للدولة»، مشيرا إلى أن المملكة عضو في منظمة العمل الدولية يحق لها طرح آرائها والاستماع إلى توصيات الدول الأخرى.

من جانبه، أكد رئيس اللجنة الوطنية للاستقدام سعد البداح لـ «الحياة»، أنه لا بد من اجتياز العامل لاختبار الفحص عن مرض الايدز، وفي حال وجود الفيروس يستبعد فورا .

وكانت توصيات مؤتمر العمل الدولي الذي شاركت فيه 15 دولة منها المملكة، أنه ينبغي لكل دولة عضو إجبار العمالة إلى اختبار الكشف عن مرض نقص المناعة، أو الإفصاح عن وضعه الصحي بالنسبة إلى المرض، وعدم وجود تمييز أو وصم ضد العمال، ولا سيما الباحثين عن عمل والمتقدمين إلى وظيفة على أساس إصابتهم أو شبه إصابتهم بالإيدز، إضافة إلى حصولهم وأسرهم على سبل الوقاية والعلاج والرعاية والدعم.

العثيم: حملة "كلانا" تعزز من قيمة العمل الإنساني

المصدر: جريدة الوطن الأحد20 يونيو 2010
5&CategoryID=7841http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=

أوضح رئيس مجلس إدارة شركة العثيم عبد الله بن صالح العثيم، أن إطلاق جمعية الأمير فهد بن سلمان الخيرية لرعاية مرضى الفشل الكلوي لحملة "كلانا"، مشروع الشراكة لبرنامج رعاية غسيل مرضى الفشل الكلوي للمحتاجين، يعتبر بادرة طيبة وسنة حسنة تعزز من قيمة العمل الخيري الإنساني، وتمنح الفرصة لقطاعات المجتمع المختلفة من شركات ومؤسسات وخيرين للمشاركة في هذا العمل الخير، ودفعه لتحقيق غاياته المنشودة في معالجة مرضى الكلى .

وقال العثيم، إن هذه الشراكة تمثل دافعا قويا لبرامج الجمعية النوعية وتضاعف من إسهاماتها لخدمة مرضى الكلى، وستضيف إلى رصيدها الخيري والإنساني المزيد من التوهج والحضور كمؤسسة خيرية رائدة أصبحت محل احترام وتقدير المجتمع بأسره.

وأكد العثيم أن رعاية أمير منطقة الرياض رئيس مجلس إدارة جمعية الأمير فهد بن سلمان الخيرية لرعاية مرضى الفشل الكلوي صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبد العزيز لمشروع الشراكة، تعكس الاهتمام الكبير الذي توليه حكومة خادم الحرمين الشريفين أيدها الله لدعم مشاريع العطاء الخيري والإنساني.

برنامج أكاديمي يعزز تواصل هيئة الأمر بالمعروف مع الوافدين

المصدر: جريدة الحياة الأحد20 يونيو 2010
154616http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/

علمت «الحياة» أن جامعة الملك عبدالعزيز تعكف حاليا على درس إطلاق برنامج أو دبلوم في اللغة الإنكليزية يستهدف تطوير مهارات أعضاء هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، خصوصا الفرق الميدانية، بحيث يركز على دعم مهاراتهم اللغوية لتعزيز آليات التواصل المناسب مع الوافدين في السعودية.
وأوضح المشرف العام على كرسي الأمير سلطان لدراسات الشباب وقضايا الحسبة في جامعة الملك عبدالعزيز الدكتور نوح بن يحيى الشهري، أن مشروع البرنامج اللغوي الذي يندرج تحت المسمى العلمي «الدبلوم» هو إحدى الأفكار التي تهدف إلى التركيز على أن يستفيد جهاز الهيئة من البرامج البحثية والاستشارية التي تقدمها الجامعة، من خلال عمادتها وإداراتها المختلفة، ويتولى الكرسي التنسيق لذلك وتذليل المعوقات التي قد تواجهها.
وأضاف: «نتجت الفكرة من إحدى ورش العمل التي عقدها الكرسي الأسبوع الماضي ضمن أنشطته التي تهدف إلى تحديد الحاجات الفعلية المتعلقة بالدراسات البحثية والبرامج التدريبية لمنسوبي الهيئة، وتابع: «في ضوء هذه الحلقة سيتم وضع الخطة البحثية والتدريبية الخاصة لمنسوبي الهيئة، وستعكف اللجنة العلمية على الأخذ بمقترحات هذه الحلقة وصياغة التوصيات والأفكار التي ستكون منطلقا للعمل في السنة المقبلة .«وأشار المشرف على الكرسي، إلى أن إحدى التوصيات المهمة أقرت بتوفير منح خاصة ببعض أعضاء الهيئة للدراسات العليا في الجامعة، بما يخدم أعمالهم ومهماتهم الميدانية لرفع مستوى الأداء الأكاديمي لهم كبرنامج الماجستير في التوجيه والإرشاد، والإدارة العامة، وغيرها، ملمحا إلى اهتمام الكرسي بالبرامج التدريبية المقدمة للأعضاء الميدانيين للهيئة على أن تكون الأولوية للبرامج في الجوانب الآتية: «برنامج الجوانب النظامية للعمل الميداني، وبرنامج الجوانب الشرعية للعمل الميداني، برامج مهارية وإدارية .«
وأفاد أن الكرسي يهدف إلى توظيف البحث العلمي في تشخيص مشكلات الشبان الفكرية والسلوكية المتعلقة بقضايا الحسبة وإعداد المحتسب والبرامج الوقائية والعلاجية، وتطوير أداء القائمين على جهاز الحسبة للتواصل الإيجابي معهم، وذلك من خلال عمل الأبحاث والدراسات ودعمها وعقد شراكات بحثية تعمل على درس الآلية والأنظمة التي تتعلق بذلك

القبض على مواطن تهجم على ممرضة في جازان

المصدر: جريدة المدينة الأحد20 يونيو 2010
253351http://www.al-madina.com/node/

قبضت الجهات الأمنية في جازان على مواطن اعتدى على ممرضة فلبينية أثناء عملها في إحدى القرى الحدودية ولازال التحقيق جاريا معه لمعرفة أسباب الاعتداء. وكان المواطن اعتدى على الممرضة بقرية الحثيرة التابعة لمركز الموسم عندما كانت تقوم بعملها مع فريق حملة لتطعيم أطفال المركز ضد الحصبة ، حيث فوجئت عند دخولها احد المنازل لتطعيم الأطفال ضد الحصبة بتهجم المواطن عليها مما جعلها تستغيث . وقام السائق والجيران بإنقاذها وتم إبلاغ الجهات الأمنية التي انتقلت إلى الموقع . وأوضح مصدر امني انه تم التعرف على شخصية المتهم وجرى البحث المكثف عنه من قبل الجهات الأمنية حتى تم القبض عليه، وقد تم نقل الممرضة التي أصيبت بكدمات خفيفة إلى مستشفى الموسم للاطمئنان على صحتها. وقد تم إطلاع مندوب من القنصلية الفلبينيه على تفاصيل القضية. واكد المتحدث الإعلامي بصحة جازان جبريل القبي انه تم التهجم على الممرضة أثناء أداء عملها في المنزل عندما كانت تقوم بتطعيم الأطفال ضد مرض الحصبة ، و لم تصب الممرضة بأي أذى ، وتم القبض على المواطن ولا تزال الشرطة تتحفظ عليه لاستكمال تحقيقاتها

الشرق الأوسط
ASHARQ AL-AWSAT
جريدة العرب الدولية

اختتام برنامج مهارات الضبط الجنائي وفق الأنظمة السعودية

نظمته عمادة تطوير المهارات بجامعة الملك سعود

المصدر: جريدة الشرق الاوسط الأحد20 يونيو 2010
state=true&حقوق=&search574767&article=11527&issueno=43http://www.aawsat.com/details.asp?section=

اختتم برنامج «مهارات الضبط الجنائي وفق الأنظمة في المملكة العربية السعودية»، الذي نظمته عمادة تطوير المهارات بجامعة الملك سعود بالتعاون مع الرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لمنسوبيها من رؤساء الهيئات والمراكز، والآمرين المناوبين، ومديري القضايا وموظفيها المعنيين بتدقيق إجراءات الضبط، ومشرفي الفترات، وأعضاء الهيئة، وذلك وفق اتفاقية التعاون الموقعة مع الجامعة بعد أن استمر عشرة أيام في مقر العمادة.

وأوضح مدير عام التطوير الإداري بالرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، الدكتور عبد العزيز التويجري، أن هذا البرنامج، الذي حاضر فيه مدير الإدارة القانونية بالرئاسة الدكتور خالد بن عبد الله الشافي، والمساعد بكلية الملك فهد الأمنية الدكتور فيصل بن عبد العزيز اليوسف، كان نوعيا وفريدا من نوعه وفق المناهج والآلية والأساليب التي اتبعت فيه، وهو يترجم التوجه القوي والمنهجية التي اختطها الرئيس العام الشيخ عبد العزيز بن حمين الحمين للنهوض بالعمل الميداني الذي يعتبر عملا محوريا بالنسبة للرئاسة.

وبين الدكتور عبد العزيز التويجري أن البرنامج يعد نقطة انطلاق لتدريب فعال إبداعي في موضوع يرتكز على تنمية الجوانب النظامية المتعلقة بالعمل الجنائي الميداني، ليكفل التدريب في هذا الباب صحة العمل وسلامة الإجراءات، ومطابقتها للأنظمة، الأمر الذي ينعكس على جودة الأداء في الجملة.

وأشار إلى أن البرنامج يستمد أهميته من ارتباطه بتنمية واستثمار العنصر البشري في جهاز الهيئة الذي يمثل الركيزة الأساسية في العمل الميداني، كما يرتبط بمهارة تدخل مع أساس حقوق الإنسان وحريته وواجباته التي كفلتها الشريعة الإسلامية، وحقوق وخصائص المجتمعات الإنسانية، ويستهدف إتقان الجوانب النظامية التي تضبط تنفيذ تلك المهارة وقيام المؤسسات الحكومية بها على خير وجه.

وأفاد مدير عام التطوير الإداري بالرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أن البرنامج سيزيد من الحصيلة العلمية للمشاركين، مبينا أن البرنامج يهدف إلى تنمية مهارات المتدربين على تطبيق أعمال الضبط الجنائي بفعالية طبقا للأصول النظامية، وإكساب المتدربين المعارف العلمية ذات الصلة بالجوانب الموضوعية للأنظمة المتعلقة بالعمل الجنائي الميداني، والمعرفة النظامية لقواعد وأسس الإجراءات الجنائية حسب اختصاصهم، مع تنمية مهارات المتدربين على تطبيق الأنظمة المتعلقة بالعمل الميداني الجنائي، وتنمية قدرات المتدربين على القيام بالإجراءات الجنائية وفق الأنظمة واللوائح.

وبين التويجري أن الدراسة في البرنامج استخدمت المحاضرات التدريبية، ودراسة الحالة، والمناقشات الجماعية، وورش العمل، وتمثيل الأدوار، والعصف الذهني. كما اشتملت على إعداد بحوث قصيرة، وملخصات حول موضوعات البرنامج، وجمع المقالات ذات الصلة، وحل التمرينات والتطبيقات، وإعداد السيناريوهات لمشكلات ميدانية وتصورات لحلها، وإعداد تقارير علمية حول الموضوع. واستخدمت في التدريب العروض الإلكترونية، والنماذج والصور، والسبورة الورقية، والسبورة الإلكترونية.

حملة توعوية لدعم الأسر الفقيرة في أحياء جدة

المصدر: جريدة الحياة الأحد20 يونيو 2010
154619http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/

أقرت إمارة منطقة مكة المكرمة أخيرا، تنفيذ حملة توعوية شاملة لدعم الأسر الفقيرة، بالتعاون مع عدد من الأجهزة الحكومية، إذ تشمل جميع أحياء محافظة جدة، وتستمر لمدة تصل إلى 15 يوما اعتبارا من منتصف شوال المقبل.
وتأتي هذه الخطوة، بعد أن تلقت الإمارة خطابا صادرا عن وزير الشؤون الاجتماعية الدكتور يوسف بن أحمد العثيمين (حصلت «الحياة» على نسخة منه) يتضمن عزم وكالة الوزارة للرعاية والتنمية الاجتماعية تنفيذ حملة توعوية في محافظة جدة، تستهدف الأسر الفقيرة في أحياء جدة والتي يصل عددها إلى أكثر من 40 حيا بعضها شعبي.
وقال مصدر مطلع لـ «الحياة»: إن الحملة الشاملة التي ستنفذ بمشاركة عدد من الجهات الحكومية تهدف إلى تكثيف برامج التوعية والتثقيف لاستنهاض الهمم وتلمس حاجات الأسر الفقيرة والأرامل والأيتام والمعوقين وغيرهم من أصحاب الحاجات التي ستشملهم حملة التوعية، مشيرا إلى أن هذه الحالات ستشمل الإعانات والخدمات التي وفرتها الدولة لأمثالهم بالتعاون مع وزارة الشؤون الاجتماعية في منطقة مكة المكرمة. وأضاف» :سيتم توزيع سلات غذائية للمحتاجين في محافظة جدة.«
وأكد المصدر أن الحملة تهدف كذلك إلى تحديد الأسر التي تستحق المساعدة والتي يصل عددها إلى 13 ألف أسرة (بحسب آخر إحصاء قدمه المستودع الخيري في محافظة جدة(، مفيدا أن الجهات المشاركة في الحملة هي: محافظة جدة، وإدارة التربية والتعليم للبنين والبنات في محافظة جدة، والشؤون الصحية في منطقة مكة المكرمة، والشؤون الاجتماعية، والشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، والإدارة العامة لشؤون الزراعة، والرئاسة العامة للرعاية الشباب، وشرطة منطقة مكة المكرمة .
يذكر أن المستودع الخيري بجدة أطلق حملته السنوية للبحث الميداني قبل أيام، لدرس حاجات أكثر من تسعة آلاف أسرة محتاجة مسجلة في سجلات المستودع، وأربعة آلاف أسرة جديدة تقطن مختلف أحياء محافظة جدة.

مسؤولة أممية: المرأة تتعرض لعوامل خطيرة تهددها بالإيدز

المصدر: جريدة المدينة الأحد20 يونيو 2010
253367http://www.al-madina.com/node/

قالت الدكتورة خديجة معلي منسقة البرنامج الإقليمي للايدز في الدول العربية ومستشارة سياسات الايدز على هامش الندوة التي عقدتها الجمعية السعودية لمرضى الايدز تحت عنوان (الريادة لتحسين سلوكيات الشباب) والتي عقدت امس الاول أن المرأة تتعرض لعوامل خطيرة فسيولوجية وغير فسيولوجية تهددها بخطر الإصابة بفيروس الايدز، ولخصت الاسباب الفسيولوجية في أن مساحة الأغشية في الجهاز التناسلي للمرأة ضعيفة وهذا يعرضها أكثر لخطر الإصابة بالإضافة إلى تركيز الفيروس في السائل المهبلي أكثر من السائل المنوي. أما في ما يختص بالأسباب غير الفسيولوجية فهي أن قوة المرأة على التفاوض فيما يختص بطلبها من شريكها استخدام وسائل الحماية اقل بكثير من الرجل وبالتالي حماية نفسها بالإضافة إلى الضغوطات الاجتماعية التي تتعرض لها المرأة في حال الإصابة يمنعها من الإفصاح عن إصابتها خوفا من الوصم. من جانبها اشارت الدكتورة سناء فلمبان رئيسة مجلس إدارة الجمعية السعودية لمرضى الايدز: ان المسؤولية الآن لم تعد تقع على عاتق إداريي الجمعية بعد جلسات المشاركة في الندوة وأضافت التزم بالاستمرار في الدورات الداخلية التي تقيمها الجمعية التي بدأت بعنوان (المتعايشين مع المرض) بالإضافة إلى المسؤولية في ان استطيع

تأهيل المصابين بالفيروس بالدخول في المجتمع وعيشهم حالهم كحال أي شخص طبيعي في المجتمع وتوفير فرص العمل والدورات التأهيلية اللازمة لهم داخل وخارج المملكة.

حماية المستهلك تواجه هيئة الاتصالات

المصدر: جريدة الوطن الأحد20 يونيو 2010
5&CategoryID=7794http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=

صارح رئيس جمعية حماية المستهلك الدكتور محمد الحمد هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات وشركات الاتصالات بالعديد من الشكاوى والمطالبات، في مقدمتها ضرورة تجاوب الشركات مع شكاوى المشتركين ووضع آلية محددة تمكنهم من متابعة شكاواهم، وأسباب اتخاذها قرار إيقاف خدمة التجوال الدولي.
وأكد الحميد في مؤتمر صحفي بالرياض أمس أن عدد الشكاوى المرفوعة في الهيئة على مزودي الخدمة بلغت 18 ألف قضية منذ 6 أعوام، 70% منها تمحورت حول نقل الأرقام بين مزودي الخدمة.
وقوبلت مطالبة الحمد لشركات الاتصالات بتوضيح الإجراءات المتبعة للتقدم بالشكوى بالتكتم.

واجه رئيس جمعية حماية المستهلك الدكتور محمد الحمد هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات وشركات الاتصالات بالعديد من المطالبات، تركزت حول ضرورة تجاوب الشركات مع شكاوى المشتركين ووضع آلية محددة تمكنهم من متابعة شكواهم، وأسباب اتخاذها قرار إيقاف خدمة التجوال الدولي، مؤكدا أن عدد الشكاوى المرفوعة في الهيئة على مزودي الخدمة بلغت 18 ألف قضية منذ 6 أعوام، 70% منها تمحورت حول نقل الأرقام بين مزودي الخدمة.
وقوبلت مطالبة الحمد لشركات الاتصالات بتوضيح الإجراءات المتبعة للتقدم بالشكوى بشكل تفصيلي وإمكانية تعيين متخصصين للتنسيق والمتابعة مع الجمعية بخصوص الشكاوى، بالتكتم من قبل تلك الشركات بعد أن أكد الحمد أن الجمعية لم تتلق ردا من أي من الشركات .
جاء ذلك في مؤتمر صحفي عقده رئيس جمعية حماية المستهلك أمس، لإطلاق بيان عن شركات الاتصالات وهيئة الاتصالات وتقنية المعلومات، وتوضيح الإجراءات الواجب اتباعها من قبل المواطن لتقديم شكوى ضد أحد مزودي الخدمة بالمملكة .
وبالنسبة لقرار خدمة التجوال، قال إن الشركات ردت بأن الموضوع معروض أمام القضاء، ويتعذر تزويد أي جهة بأي مستندات عن هذا الموضوع .
وطالب الحمد هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات بضرورة التجاوب مع شكاوى المشتركين لدى الشركات المقدمة لخدمة الاتصالات والإنترنت بالمملكة وضرورة وضع آلية محددة تمكن المشتركين من متابعة شكواهم، مشيرا إلى أن الجمعية على أتم الاستعداد للتدخل لحل مشاكل المشتركين في حال لم تقم الهيئة باتخاذ أي إجراء مشدد.
وشدد الحمد خلال المؤتمر على ضرورة أن تعمل الهيئة على نشر خدمات الاتصالات والمعلومات في المناطق غير المربحة للشركات المقدمة للخدمة عن طريق الصندوق الذي أقر منذ إنشاء الهيئة والذي يستقطع جزءا من أرباح الشركات وتدعمه الدولة. وقال "الصندوق لا ينقصه في الوقت الحالي الأموال، وإنما ينقصه التفعيل من قبل الهيئة"، متوقعا أن يتم التفعيل خلال هذا العام.
وأكد الحمد أن الهيئة مسؤولة نظاما عن توفير الخدمة لأي تجمع للمواطنين أينما كانوا، مبينا أن الجميع بات يلمس تحسنا في جودة الخدمات المقدمة في قطاع الاتصالات بفضل تحرير القطاع وإشعال المنافسة فيه مما ساهم في تمتع المواطنين بعروض مناسبة من كافة الشركات المقدمة للخدمة.
وبين الحمد أن جمعيته هدفت من إصدار البيان إلى توضيح آلية تقديم الشكاوى إلى مزودي الخدمة بعد أن أجرت استبيانا تبين لها من خلاله أن المواطن يجهل كيفية تقديم شكوى، كما لاحظت الجمعية أن نسبة كبيرة من المشتركين لديهم مشاكل مع مزودي الخدمة، موضحا أن الجمعية اجتمعت مع نائب محافظ هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات للشؤون القانونية لبحث آلية تقديم الشكاوى من قبل المستفيدين من خدمات شركات الاتصالات، البالغ عددهم أكثر من 45 مليون مشترك.
وتساءل الحمد عن قيام بعض شركات الاتصالات بالمملكة برفض تحويل هواتف بعض المشتركين من مفوتر إلى مسبق

الدفع، وقال "خاطبنا هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات بخصوص وجود سند نظامي يمنع شركات الاتصالات من تحويل الخطوط المفوترة إلى خطوط مسبقة الدفع، إلا أن الهيئة ردت بعدم وجود أي نص نظامي سواء في نظام الاتصالات أو اللوائح المنبثقة عنه يمنع المشترك من تحويل خدمة الهاتف المفوتر إلى مسبق الدفع."

وطرح الحمد حزمة مطالبات موجهة إلى هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات ومزودي الخدمة بالمملكة، مشيرا إلى أن الجمعية طلبت إفادة من الهيئة عن قرارها إيقاف خدمة التجوال الدولي المجاني وإلزام جميع مشغلي الهواتف المحمولة بتنفيذ ذلك القرار خصوصا أن القرار في مصلحة المستهلك بالدرجة الأولى.

وقال إن رد الهيئة جاء "بأنه فيما يخص تزويد الجمعية بنص قرار الهيئة بإيقاف خدمة التجوال الدولي المجاني والحيثيات التي بني عليها القرار، فإن الموضوع معروض أمام القضاء، وفي هذه الحالة يتعذر تزويد أي جهة بأي مستندات عن هذا الموضوع."

وشدد الحمد على أن الجمعية خاطبت شركات الاتصالات بالمملكة طالبة إحاطة الجمعية بالإجراءات المتبعة للتقدم بالشكوى بشكل تفصيلي والأسباب التي تحول دون تغطية باقي مدن ومحافظات المملكة وإمكانية إيجاد إدارات متخصصة أو تعيين متخصصين للتنسيق والمتابعة مع الجمعية بخصوص الشكاوى ومتابعتها، إلا أن الجمعية لم تتلق ردا من أي من الشركات .

وكشف الحمد عن تعرض جمعيته لمعاناة في سبيل القيام بأهدافها والمتمثلة في العناية بشؤون المستهلكين ورعاية مصالحهم والمحافظة على حقوقهم والدفاع عنها، وتبني قضاياهم لدى الجهات العامة والخاصة.

وقال الحمد "الجمعية قضت قرابة الـ 9 أشهر لجمع البيانات والمعلومات حول كيفية تقديم المواطن المتضرر لشكوى ضد أحد مزودي الخدمة، وإن الجمعية لم تستوف البيانات إلا بعد مخاطبتها هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات التي وفرتها للجمعية بعد عناء من قبل مزودي الخدمة الذين لم يوضحوا النقاط للجمعية.

وشدد الحمد على أن اللوائح التنفيذية شددت على عدم جواز أن يقوم مقدم الخدمة بقطع الاتصالات أو تغيير أي من الخدمات المقدمة للمستخدم خلال الوقت الذي تقوم فيه الهيئة ببحث الشكوى المقدمة من قبل ذلك المستخدم دون قرار من الهيئة يسمح لهم بذلك، وإرفاق صورة من هوية مقدم الشكوى للهيئة مع الشكوى.

وأبدى الحمد خلال المؤتمر استياءه من عدم تشغيل خدمة هاتف المستهلك المجاني التابع للجمعية على الرقم 199000 حتى الآن لأسباب فنية، رغم استعداد الجمعية لإتاحة هذه الخدمة وتلقي الاستفسارات والشكاوى عبره.

آلية تقديم الشكوى إلى الهيئة

•تقديم المتضرر شكوى مكتوبة برقم وتاريخ لمزودي الخدمة وذلك عبر عناوينهم .

•أن تكون الشكوى مكتوبة من صاحب المصلحة أو بموجب وكالة شرعية .

•الانتظار لمدة 15 يوما كحد أدنى على تقديم الشكوى سواء تم الرد على الشكوى بحل غير مرض للمستهلك أو لم يتم الرد .

•يجب أن يتضمن الطلب المكتوب للهيئة حلا وتسوية جميع النقاط، وتوضيح موضوع الخلاف والوقائع والحلول المطلوبة كما نصت عليها المادتان 59 و 72 من اللائحة التنفيذية لنظام الهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات

الحقباني: دراسة مدتها 3 سنوات لتشخيص ظاهرة المخدرات في المملكة

المصدر: جريدة المدينة الأحد20 يونيو 2010
253349http://www.al-madina.com/node/

كشف الأمين العام للجنة الوطنية لمكافحة المخدرات الدكتور مفرج الحقباني أن هناك دراسة، ستطبق بالتعاون مع وزارة الصحة على مجمعات الأمل، كجزء من مشروع وطني موسع يهدف لتشخيص ظاهرة المخدرات على مستوى المملكة. ويستمر تنفيذ الدراسة لمدة 3 سنوات على ان تاتي على ظاهرة الإدمان، كجزء من هذا المشروع الهام، موضحا ان الهدف منها الكشف عن العوامل التي أدت بالمدمن إلى تعاطي المخدرات، ومعرفة العوامل التي تبقيه في دائرة الإدمان، والعوامل التي تسهم في حدوث النكسة والعود للتعاطي. وبناء على ما ستكشفه هذه الدراسة من نتائج، سيتم توجيه المسوح الوطنية الأوسع، لبحث عوامل الخطورة التي تهيئ الشباب للتعاطي، وعوامل الخطورة التي تدفع بالمراهقين والمقبوض عليهم لتعاطي المخدرات. جاء ذلك خلال توقيع عقد شراكة لتمويل أول دراسة لظاهرة الإدمان في المجتمع السعودي، وذلك بين المركز الوطني لابحاث الشباب بجامعة الملك سعود وبرنامج الدكتور ناصر الرشيد للوقاية من المخدرات، في مقر الأمانة بمدينة الرياض مؤخرا. وأوضح أن هذه الدراسة سيشارك فيها نخبة من الباحثين في مجال علم النفس وطب الإدمان والاجتماع وبحوث الشباب، من ذوي الخبرة والتخصصات المرتبطة بموضوع البحث. من جانبه أكد رئيس فريق البحث الدكتور سعيد السريحة، أن هذه الدراسة تأتي على غرار البحوث المتخصصة في تشخيص عوامل التعاطي وعوامل الانتظام في التعاطي وعوامل العودة إليه، للكشف عن المتغيرات الاجتماعية والصحية والنفسية والاقتصادية، في إطار ما يعرف بأنموذج تفاعلية عوامل الخطورة التي تؤدي إلى التعاطي والاستمرار، بهدف موضحا ان المدة الزمنية المتوقعة لهذه الدراسة تصل لمدة سنة وستسهم نتائجها في تصميم برامج الحماية والتثقيف، وتوجيه الخدمات العلاجية وخدمات الدعم والتأهيل النفسي والمهني والسلوكي والاجتماعي الموجه للمتعاطين في المؤسسات العلاجية، كما يتوقع لها أن تسهم في بناء الوعي لدى الشباب عن المخاطر التي تحدثها ظاهرة المخدرات محليا على الصحة النفسية والعقلية.وأوضح ان هذه الدراسة تأتي بتوجيهات بمباركة من قبل صاحب السمو الملكي النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية ورئيس اللجنة الوطنية لمكافحة المخدرات، والذي وجه بإجراء دراسات موسعة ومعمقة لكشف أسباب تعاطي المخدرات في المجتمع السعودي. وتمت المبادرة السريعة من قبل معالي مدير جامعة الملك سعود الدكتور عبدالله العثمان، بتمويلها، من قبل المركز الوطني لأبحاث الشباب و برنامج الدكتور ناصر الرشيد للوقاية من المخدرات الذي يندرج تحت منظومة كراسي البحث العلمي في الجامعة. من جهته أوضح أمين عام المركز الوطني لأبحاث الشباب الدكتور صالح النصار، أن دعم هذا المشروع العلمي يأتي انطلاقا من رسالة المركز المتمثلة في المساهمة الفاعلة في الأبحاث المتعلقة بالشباب وتقديم الاستشارات العلمية والبحثية بأعلى مستويات الحرفية والمهنية، ودراسة قضايا وظواهر الشباب للرقي بمستواهم للمشاركة بفعالية في التنمية

خلاف إلكتروني بين المعلمين يهدد بنسف قضية المستويات

المصدر: جريدة الحياة الأحد20 يونيو 2010
154662http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/

باتـــت قضية المعلمين والمعلمات، في الحصول على حقوقهم الوظيفية، مهددة بالإجهاض بأيديهم، بعد انشقاق واضح بين القائمين على القضية. وجاءت تأكيدات وزارة التربية الأخيرة بـ«ملاحقة المتحدثين الافتراضيين باسم المعلمين والمعلمات» لتزيد من تبادل الاتهامات فيما بينهم.

ويعود الخلاف، الذي كان خفيا بين القائمين على القضية، إلى العام 2007، بعد انقسام نتيجة إطلاق التهم، والتشكيك داخل المنتدى الإلكتروني المخصص للقضية. وقال مصدر في اللجنة لـ«الحياة»: «إن أكبر قضية اتضح فيها الخلاف، حين التقى اثنان من المعلمين خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبد العزيز، وعرضا عليه مشكلة المعلمين، لتدخل القضية منعطف الاختلاف، في نسب الفضل في هذا الإنجاز إلى أحدهما دون الآخر، فقررت مجموعة منهم إنشاء موقع رديف للموقع الأساس «منتدى معلمي ومعلمات المملكة». كما أطلقوا موقعا مشابها تحت مسمى «ملتقى معلمي ومعلمات المملكة .«وتولى القائمون على الموقعين تزويد المعلمين بآخر تطورات القضية، من دون أن يشعر عدد كبير من المعلمين، بالخلاف الحاصل.«

بيد ان الأسبوع الماضي، شهد ظهور حملة شتم وقذف وتشهير عريضة في أحد مواقع المعلمين والمعلمات على شبكة الإنترنت، طالت معلمين بأسمائهم الصريحة، وهو ما اعتبره مقربون من ملف القضية «تهديدا حقيقيا»، لمصير قضية المستويات الوظيفية، الذي يعني أكثر من مئتي ألف معلم ومعلمة. وجاءت موجة الشتائم والقذف بين الطرفين، بعد اعتزام وزارة التربية والتعليم، القيام بإجراءات قانونية وإدارية جديدة، تسعى لاتخاذها في حق «معلمين ومعلمات يخالفون تعليمات الوزارة، ويضطلعون بدور تجييش المعلمين والمعلمات. ويدعون إلى التقاعس عن العمل، والتجمع أمام مقر الوزارة، أو بعض الجهات الحكومية». وأشار مقرب من القضية في منتدى معلمي ومعلمات المملكة، لـ«الحياة»، إلى أن أحد الأعضاء «استغل منصبه الافتراضي، ومساحة الانترنت المفتوحة، في إصدار بيانات تحريضية ضد أسماء صريحة، مروجا اتهامات خطرة وسبابا وتجريحا، وهجوما على الأعراض بعبارات بذيئة، لا تليق في مجتمع المعلمين والمعلمات، مزعزعا المكانة الاجتماعية للمعلم والمعلمة، ومشوها بذلك الصورة الحسنة التي رسمتها أطياف المجتمع كافة عن تلك الشريحة المهمة، حتى وصفهم بـ«الأبقار» بحسب قوله. وأضاف أن» وزارة التربية ستوفر عناء البحث عن أولئك المطلوبين، لتقديمهم إلى التحقيق، بعد أن روجوا السباب والقذف والتشهير.«

وأشار مشاركون في إدارة موقع «ملتقى المعلمين والمعلمات في المملكة»، إلى أنهم تعرضوا إلى «تجن واضح»، واتهامهم بأمور «ليست موجودة أصلا، قام بها أحد المعلمين، مستغلا مساحة الإنترنت الشاسعة في التأليب والكذب، وجعل منها قاعدة لبث سمومه وتصفية حساباته الشخصية». وأضافوا في إعلان بثوه عبر الموقع، أنهم سيقومون برفع دعوى قضائية، بعد التنسيق مع محام من داخل الموقع، تكفل برفعها «لملاحقة من يسمم أفكار ونظرة الرأي العام والمجتمع نحو المعلم والمعلمة». وكانت وزارة التربية والتعليم، أعلنت الأسبوع الماضي، عن البدء في إجراءات الملاحقة القانونية والإدارية» لمجموعة من المجيشين للمعلمين والمعلمات»، الذين أسمتهم بـ «المتحدثين الافتراضيين». وأوضح المشرف العام على الإعلام التربوي الناطق الإعلامي في وزارة التربية والتعليم الدكتور فهد الطياش، أن الوزارة «لا تعترف بلفظ الناطق الإعلامي للمعلمين والمعلمات. ولم تقم بتعيين أي شخص للحديث باسمهم»، لافتا إلى أنه سيتم اتخاذ الإجراءات القانونية في حقهم

المظالم ينظر في قضية المعلمين ضد التربية... مرة أخرى

المصدر: جريدة الحياة الأحد20 يونيو 2010
154668http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/

تجاوب رئيس ديوان المظالم مع شكوى المعلمين والمعلمات بإحالة قضيتهم إلى الدائرة الثامنة من محكمة الاستئناف للنظر فيها مرة أخرى، بعد أن رفضها الديوان أخيرا، الأمر الذي دفع المعلمين لرفع التماسات إلى خادم الحرمين الشريفين لإعادة النظر في قضيتهم.
وأوضح مفوض المعلمين والمعلمات المتحدث الرسمي باسمهم عبدالله الشريف لـ» الحياة» أن معظم المعلمين والمعلمات عينتهم الوزارة على مستوى أقل من المنصوص عليه في نظام الخدمة المدنية، ما أفقدهم مبالغ مالية من رواتبهم، إذ بعد تحسين مستوياتهم في العام الماضي لم يمنحوا الدرجة المستحقة حتى الآن، مشيرا إلى أن زملاءه الذين باشروا في سلك التعليم في هذا العام يتقاضون نفس رواتب زملائهم الذين سبقوهم بأربعة أعوام في العمل.
وأضاف: «المعلمون والمعلمات استنكروا رواج إشاعات أطلقت من مصادر مجهولة بدعوتهم إلى الغياب، والحث على التقاعس في العمل من أجل عودة الحقوق، وهذه المزاعم غير حقيقية، ولا يمكن تصديقها، ويهدف مطلقوها إلى تشويه صورة المعلم والمعلمة عموما»، لافتا إلى أن المعلمين والمعلمات على قدر كبير من المسؤولية والانضباط المهني، ويعتبرون قدوة حسنة، وحاملي رسالة سامية، ولا يمكن أن تقبل مثل هذه الأفكار بينهم مطلقا.
وأشار إلى أن متابعتهم للقضية في موقعهم الإلكتروني تأتي من خلال ملف كامل تم رفعه للقضاء عن طريق محامي القضية، مؤكدا أنهم سيقاضون مروجي الإشاعات المسيئة إلى مهنة التعليم.
يذكر أن المعلمين والمعلمات في مناطق عدة رفعوا شكاوى ضد وزارة التربية والتعليم للمطالبة بمستوياتهم المستحقة ودرجاتهم الوظيفية، بيد أن خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز أمر بإعطائهم المستويات المستحقة في العام الماضي، لكن الوزارة لم تمنحهم الدرجة المستحقة بل منحتهم الدرجة الأقرب للراتب، ما أحدث تساوي دفعات عدة في الرواتب

السجون تسخر طاقاتها لتوفير أجواء دراسية مثالية.. النقيب العزاز: 1214سجينا و153 سجينة يدخلون امتحانات العام الدراسي الحالي

المصدر: جريدة الجزيرة الأحد20 يونيو 2010
d.htm123/ln20100620http://www.al-jazirah.com/

أكد الناطق الإعلامي باسم المديرية العامة للسجون النقيب عبدالله بن سليمان العزاز بأن الاستعدادات لموسم الامتحانات الدراسية قد اكتملت في جميع إدارات سجون المناطق بالتنسيق مع إدارات التعليم بوزارة التربية والتعليم وتم تسخير كل الإمكانات لتوفير الأجواء المناسبة للطلبة الدارسين من السجناء والسجينات في هذه المناطق والذين سوف يتقدمون لامتحان الفصل الدراسي الثاني للعام 1430-1431هـ في جميع المراحل الدراسية رجالا ونساء حيث يبلغ عدد الدارسين والذين يؤدون الامتحان في كافة المراحل الدراسية 3052 دارسا ودارسة منهم 723 طالبا في المرحلة التعليمية للكبار ومحو الأمية و962 طالبا للمرحلة المتوسطة و1214 للمرحلة الثانوية و153طالبة للتعليم النسوي. وقال النقيب العزاز إن المديرية العامة للسجون لا تألو جهدا في تسخير جهودها في توفير كافة الوسائل التي تمكن الدارسين من المساجين أداء الإمتحانات في سهولة ويسر، مشيرا أن التعليم من ضمن البرامج الإصلاحية التي تؤكد عليه المديرية العامة للسجون، كما تتمنى لجميع الطلاب من النزلاء والنزيلات التوفيق وجني ثمار جهودهم.

مواطن وأولاده الـ 6 يسكنون خيمة لا تقيهم الحر ولسعات الثعابين

المصدر: جريدة الحياة الأحد20 يونيو 2010
154666http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/

وجد أحمد مبارك المطيري، نفسه وأولاده الستة، في الشارع، بعد أن أخرجوا قبل نحو شهر، من منزلهم الآيل للسقوط في مدينة الدمام. ونصبت العائلة خيمة على الكورنيش، ليسكنوا فيها، فيما باءت محاولاته في الحصول على سكن، يقيه الحر والرطوبة، بالفشل .بعد أن رفضت جمعيات خيرية مساعدته، وتفاقمت معاناته المادية، فهو لا يملك وظيفة، أو بطاقة هوية وطنية.

وأخلى المطيري منزله في حي الخليج في الدمام، بأمر من البلدية، بعد أن أدرجت البيت ضمن المنازل «الآيلة للسقوط». ومنحته مهلة ثلاثة أيام. ويقول: «سكنت في المنزل نحو 13 سنة، واخترت السكن فيه لانخفاض إيجاره»، مضيفا «كنت أعمل في جمع العلب الفارغة والصناديق الورقية، وحينها كنت قادرا على دفع الإيجار، الذي لا يتجاوز 800 ريال في الشهر». كما شمل طلب الإخلاء، منزل شقيقه، الذي يسكن الآن في شقة مستأجرة، لمدة ستة أشهر. لكن المطيري يردف «بعد شهر سيواجه المشكلة ذاتها، لعدم تمكنه من دفع الإيجار لبقية السنة.«

وسكنت أسرة المطيري، لمدة يومين في شقة مفروشة، بعد ان تعهدت جمعية خيرية بدفع الإيجار، بيد أنها لم تدفع شيئا، ما اضطره إلى بيع بعض مقتنياته لدفع الكلفة، ليخرجوا منها إلى الكورنيش. ولا يخفي تلقيه عروضا من محسنين لإسكانهم في شقق مفروشة. ويقول: «رفضت تلك العروض، فلدي أطفال، ولا أريد أن أتسبب في مشكلة مع المؤجر. كما أن جمعية خيرية عرضت علي مساعدة موقتة، على أن تدفع إيجار ستة أشهر .لكنني رفضت ذلك، فإلى أين أذهب بعدها؟«

ويتكدس أولاد المطيري، داخل الخيمة البعيدة نسبيا عن المساكن، والتي لا تقيهم الحرارة والرطوبة المرتفعتين في المنطقة الشرقية هذه الأيام، ويلجأون إلى حمام عمومي في الكورنيش، لقضاء الحاجة، أو الاستحمام. كما لا يوجد في خيمتهم أي مصدر للكهرباء، وينامون على قطع من السجاد المهترئ. ويقول: «أجلب الماء من المسجد القريب منا، واشتري ثلجا لتبريده. كما أقوم بغسل ملابسي وملابس الأطفال بيدي». ولا نطبخ في الخيمة، إذ لا نملك حتى اسطوانة غاز، لذلك نأكل الجبن والخبز فقط.«

وتسببت الحرارة في تقرحات واحمرار في جلد أفراد الأسرة. ويوضح «كلنا نواجه المشكلة ذاتها، فأصغر أبنائي تسلخ جلده، ما جعلني أتركه مع أختي، التي تعيش في منزل مكون من غرفة واحدة، مع ثمانية من أطفالها، إضافة إلى والدي»، مضيفا «لا استطيع ترك أبنائي معها، لضيق منزلها. كما لا أستطيع تركهم مع أخي، للسبب ذاته، فلديه سبعة أولاد، وبعضهم كبار. وتعاني إحدى بناتي من مرض الربو. وإذا جاء الغبار، أنقلها إلى بيت أختي». وبحث الأب عن منزل يتمكن من دفع إيجاره، إلا أن إيجار أغلب المنازل يتجاوز 18 ألف ريال. كما أن المنخفض منها لا يصلح سوى سكنا للعزاب. ويشير إلى عدم قدرته على العمل في جمع العلب أو الصناديق الورقية، إذ «لا أستطيع ترك أبنائي وحدهم».

وكان آخر وظيفة التحق بها هي رجل أمن في مجمع تجاري، لكنهم فصلوه لعدم وجود بطاقة هوية لديه، مبينا أن «معاملة الحصول على بطاقة الهوية، مضى عليها أكثر من 30 عاما. وكان والدي يسعى للحصول عليها، وبعدها سعينا نحن. وإلى الآن لم نحصل عليها، على رغم الوعود»، مؤكدا «نحن سعوديون أبا عن جد، وقبل أن ننتقل إلى الدمام، كنا نعيش قريبا من حفر الباطن.«

وأدى عدم الحصول على بطاقة هوية، إلى حرمان أولاد المطيري من دخول المدرسة .وتبلغ أكبر بناته 13 سنة، فيما أصغرهم أربع سنوات، ويقول: «وعدنا فاعل خير، أن يساعدنا في إدخالهم العام المقبل، ونحن ننتظر». ويزداد خوفه، مع اشتداد الحر والرطوبة، لزيادة الثعابين والحشرات، فقد قتل ثعبانين كانا متجهين صوب الخيمة .ويأمل في تدخل جهات خيرية وإمارة الشرقية، لأن «وضعنا لا يرضى به أحد، وإذا لم يكن من أجلي، فمن أجل أطفالي، الذين لهم الحق في العيش بحياة كريمة.«

الرياض في مكتب شؤون الخادمات..

فوضى وبلاغات هروب.. وحقوق المواطن ضائعة!

المصدر: جريدة الرياض الأحد20 -6- 2010
.html536485/article20/06/2010http://www.alriyadh.com/

الرياض، تحقيق - مناحي الشيباني

تذمر عدد من مراجعي مكتب شؤون الخادمات بحي النفل شمال الرياض من آلية التنظيم والإجراءات المتخذة لحل مشكلة "هروب الخادمات"، ممن قاموا باستقدامهن، وقالوا: إن الفوضى مستمرة وحقوق الكفيل ضائعة .!

وأكد عدد كبير ممن التقتهم "الرياض" أمام المكتب أنهم تكبدوا الكثير من الخسائر المادية في استقدام خادماتهم، وانتظارهم الطويل إلى حين قدومهن، وفي النهاية يهربن دون أن يحمي حقوقهم أحد!، مشيرين إلى أن جميع الإجراءات والأنظمة التي يمارسها المكتب في التعامل مع الخادمة الهاربة ليست في صالح المواطن. وقالوا إننا أصبحنا نعيش في حيرة صعبة ومعاناة لا تقدر بثمن؛ بسبب آليه العمل في المكتب، وسوء الاستقبال والتنظيم، والروائح الكريهة، وتكدس الخادمات في الممرات، واختلاط القادمات الجدد من المطار بالهاربات من كفلائهن، وتشجيع بعضهن على سلوك الهرب!، كما أبدى المراجعون انزعاجهم بعدم إبلاغ المكتب لهم عن وجود مكفولاتهم داخل غرف المكتب لفترات طويلة تصل لأشهر، حيث لا يعلمون عن وجودهن إلا عن طريق سفارة بلدانهن، كما أبدوا مخاوفهم من تأجير خادماتهم الهاربات لمواطنين آخرين أو نقل كفالتهن دون علمهم، مؤكدين على أن ذلك لا يخدم القضية، بل يزيد في تفاقمها .

معاناة مستمرة

في البداية شرح المواطن "هيازي أحمد البارقي" معاناته - من أمام بوابة مكتب شؤون الخادمات بحي النفل -، وقال: هربت خادمتي بعد ثلاثة أشهر من العمل لدي، وعندما قدمت" بلاغ هروب" لم أعرف بتواجدها هنا إلا عن طريق السفارة، حيث أن المكتب لا يوجد فيه صورة للخادمات المحتجزات، كما يتم تسجيل أسمائهن بطريقة خاطئة، أو أن الخادمات أنفسهن يقمن بإعطاء معلومات خاطئة للموظف المسؤول، مشيرا إلى تكدس المراجعين والخادمات في الممرات يعد مشهدا غير حضاري .

وقال إن المكتب لم يتصل به طيلة فترة بقاء خادمته في المكتب، وهو ما يعد انتقادا صريحا في عدم الاهتمام بمعاناة المواطن، وضرورة إبلاغه عن هروب خادمته ووجودها لديهم، مؤكدا على أنه طيلة مراجعتي للمكتب لإنهاء معاملة خادمتي الهاربة وجدت أن جميع الأنظمة لا تصب في صالح المواطن، بل ضده تماما، رغم تكبده الكثير من الخسائر المادية، مطالبا بوضع شرط جزائي على مكاتب الاستقدام، وأن تتحمل مسؤولياتها في هذا الجانب .

من المسؤول؟

من جانبه أكد المواطن "سعود بن محمد السهلي" على "هضم حق المواطن"، وقال: إن خادمته هربت بعد سرقتها لمنزلة، وقام بالإبلاغ عنها في المكتب، لكنه لم يلمس أي تحسن في قضيته، فلا يزال يتكبد عناء المراجعة يوميا دون أن يجد سوى إجابه انتظر لا جديد، متسائلا: من المسؤول؟، وأين أذهب؟، ومن يتحمل خسارتي السابقة؟، وما هو دور المكتب إذا لم ينصفني؟، وهل دوره محصور في الإيواء فقط دون تقديم حلول تخفف من معاناة المواطن .!

تكدس الخادمات

"الرياض" شدها المواطن "عبدالله البيشان" الذي كان يضع "شماغه" على أنفه، واقتربنا منه وسألناه عن تصرفه، وقال: بسبب روائح المبنى، وتدني مستوى الصيانة والنظافة، وتكدس الخادمات بين المراجعين في الممرات .

وأضاف: أراجع المكتب بسبب هروب خادمتي، لكني ألمس مثل غيري معاناة المراجعين هنا، وعدم وجود آلية تضمن حقوقهم .

إجراءات الاستعارة

أما المواطن "غنام القحطاني"، فقال: قمت بطلب إعارة خادمة من المكتب لظروفي الخاصة، ولكن معاناتي مع الانتظار امتدت أكثر من شهرين، مطالبا بوجود آلية لنظام الاستعارة، حيث أنها تخضع لاعتبارات شخصية -على حد تعبيره .-

حقوق ضائعة
فيما تزداد معاناة المواطن "رحيم نفاع المطيري" من مراجعة مكتب شؤون الخادمات، وقال: لقد خسرت أكثر من اثني عشر ألف ريال، وبعد هروب خادمتي وتسليم نفسها للسفارة، وإعادتها عن طريق السفارة إلى المكتب طالبوني بتسفيرها دون النظر لما تحملته من خسائر، فحقوق المواطن ضائعة، والمكتب هنا لا يوجد لدية آلية معينة لخدمة المواطن ففوضى النظام واضحة .!
وقال "محمد الدوسري" عندما رفضت خادمتي العمل قمت بإرسالها من مقر إقامتي في وادي الدواسر عن طريق مكتب النقل الجماعي، وبقيت في موقف النقل الجماعي لمدة يومين، ولم يتسلمها المكتب، والآن أنا أتكلف عناء المراجعة والخادمة موقوفة بالداخل دون فائدة أو تدخل من المكتب .!
ما دور مكتب الشرطة؟
أما "فلاح غزاي العتيبي"، فقال: قدمت خادمتي مباشرة من المطار إلى مكتب شؤون الخادمات، وبقيت فترة طويلة دون علمي، والمكتب لم يقم بابلاغي، وتساءل عن دور مكتب شرطة الرياض داخل مكتب شؤون الخادمات؟، مشيرا إلى انه يجهل دور الشرطة في مثل هذه القضايا ومتابعتها والاتصال على الكفلاء، خاصة إذا كان مكتب شؤون الخادمات لا يهتم بالاتصال .
لا تعليق !
"الرياض" حاولت نقل معاناة المواطنين للمسؤولين في مكتب شؤون الخادمات، لكن جميع محاولاتنا باءت بالفشل؛ بحجة وجود المدير خارج الإدارة في مهمة عمل، وتعذر نائبه التعليق على معاناة المواطنين واستفساراتهم في غياب المدير

الحياة

الهدلق: 2000 متعاطف مع القاعدة في السجون... والمعلمون المعتقلون 400

المصدر: جريدة الحياة الأحد20 يونيو 2010
154706http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/

قال مسؤول أمني سعودي أمس (السبت) إن نحو 25 ممن أفرج عنهم من سجن القاعدة البحرية الأميركية في خليج غوانتانامو (جنوب كوبا) عادوا إلى التشدد بعد إخضاعهم لبرنامج إعادة التأهيل والمناصحة. وأوضح أن 2000 معلم منعوا من التدريس بسبب آرائهم المتطرفة خلال السنوات الخمس الماضية، كما أن هناك 400 معلم، و2000 متعاطف مع» القاعدة» رهن الاحتجاز.
وكانت السعودية استعادت نحو 120 سجينا تم إخضاعهم بعد استعادتهم لبرنامج المناصحة تمهيدا لاعادة دمجهم في المجتمع. وذكر مدير إدارة الأمن الفكري في وزارة الداخلية عبدالرحمن الهدلق - في تصريحات أوردتها وكالة «رويترز» أمس - ان «من معتقلي غوانتانامو المفرج عنهم من ذهبوا إلى اليمن حيث يتخذ تنظيم «القاعدة في جزيرة العرب» مقرا فيما أعيد آخرون إلى السجون أو قتلوا بعد حضورهم جلسات المناصحة.
وعزا الهدلق عودة المعتقلين السابقين إلى الفكر الضال والعمليات التخريبية إلى العلاقات الشخصية الوطيدة بينهم وإلى الأساليب «الخشنة» التي تتخذها الولايات المتحدة. وقال إن هذين العاملين يفسران رجوع 20 في المئة من سجناء غوانتانامو السابقين إلى الإرهاب، مقارنة بعودة 9.5 في المئة من المتشددين السابقين الذين التحقوا ببرنامج المناصحة.
وأضاف الهدلق: «هؤلاء الذين لم يسجنوا في غوانتانامو لم يعانوا تعذيبا من قبل. التعذيب هو أخطر عوامل التشدد. ستنتج عددا أكبر من المتطرفين إذا مارست التعذيب». وتمسك مدير الأمن الفكري السعودي بأن برنامج المناصحة لا يزال يمثل نجاحا. وأضاف: «لا شك في أنه ترك تأثيرا». وكشف الهدلق أن السعودية لا تزال تحتجز أكثر من ألفي شخص من المتعاطفين مع «القاعدة». وقال إن نحو ألفي معلم منهم منعوا من التدريس بسبب آرائهم المتطرفة خلال السنوات الخمس الماضية، فيما يخضع 400 معلم للاحتجاز. وذكر الهدلق أن السعودية تنوي إنشاء 5 مراكز إضافية للرعاية وإعادة التأهيل يتسع كل منها لـ 250 شخصا

مستشفى الصحة النفسية في بلجرشي.. مبنى متهالك ونزلاء ينتظرون ساعة الهروب

المصدر: جريدة المدينة الأحد20 يونيو 2010
253361http://www.al-madina.com/node/

لا يزال مستشفى الصحة النفسية في محافظة بلجرشي بالباحة ينتظر نظرة عطف وشفقة من وزارة الصحة التي استأجرت له مبنى منذ 25 عاما ونسيت أن تؤسس مبنى خاصا؛ ليظل الوضع هكذا من ربع قرن.. مبنى متهالك وقلة كوادر ونقص كبير في حراس المستشفى، ما يفاقم الوضع ويهدد بهرب بعض المرضى الذين يشكون ايضا ضيق الغرف والمبنى بصفة عامة، وان الكثير منهم ظل سنوات طويلة دون ان يسأل عنهم احد خاصة اسرهم التي تخلت عنهم. وقال عدد من زوار المستشفى لـ "المدينة" ان المبنى متهالك والممرات ضيقة الى جانب قلتها، بالاضافة الى سوء التهوية وقلة عدد الغرف، مطالبين بانشاء مبنى جديد للمستشفى بمواصفات حديثة. وهناك مشكلات اخرى لا يراها سوى مدير المستشفى نفسه، حيث يؤكد ان المستشفى بحاجة الى انشاء مركز للادمان، خاصة مع تزايد حالات الادمان لعدم وجود برامج مخصصة لهذه الفئة، الى جانب نقص الكادر الطبي والتمريضي، ونقص الحراسات الامنية المتخصصة في التعامل مع حالات العنف والهروب؛ فالمفترض مع سعة 100 سرير ان يوجد 40 حارس امن الا ان في هذا المستشفى لا يوجد سوى 12 رجل أمن. وتساءل: كيف يتم التعامل مع الهاربين واصحاب العنف؟ "المدينة" زارت مستشفى الصحة النفسية في بلجرشي وخرجت بهذه اللقاءات... يقول عبدالله احمد: إن هناك مشكلات في المبنى من ناحية ضيق الغرف وعدم وجود ممرات كبيرة وان الوزارة مطالبة بتوفير مبنى اخر بدلا من هذا المتهالك الذي انتهى زمنه. أما صالح الغامدي فقال ان المبنى يظل عائقا امام أي تطوير للمستشفى، حيث يوجد العديد من المراجعين وكذلك المرضى والزوار الذين يندهشون من سوء حالة المستشفى. بينما يؤكد سعيد الزهراني ان بعد المستشفى ارهق الكثير من الاسر وخصوصا التي ليس لديها مواصلات او وسيلة نقل. من جانبه قال فهد الزهراني انه منذ عام 1406 هـ وحتى هذا اليوم لازال مستشفى الصحة النفسية يقبع في مبان مستأجرة لا تؤدي الغرض المطلوب وهو خدمة النزلاء؛ فضيق المكان لا يساعد على البقاء في هذه المباني ونتمنى من المسؤولين في وزارة الصحة الالتفات الى الصحة النفسية ونزلائها الذين لا حول لهم ولاقوة سوى المكوث في ضيق الغرف والممرات. مشكلات النزلاء "المدينة" التقت عددا من نزلاء المستشفى.. يقول علي الزهراني انه يعاني مرض اعصاب منذ 4 سنوات بسبب تناوله علاجا من احد المستشفيات الخاصة والذي اثر عليه وحرم من الوظيفة والصحة وهو يستغرب كيف يسلم دواء بطريقة خاطئة. وأشار إلى أنه ليس عليه إلا الاستسلام بقضاء الله، فانا اعاني من حالة نفسية حيث تدهورت صحتي. ويقول احد النزلاء الذي حاول الانتحار انه ارتكب اخطاء عديدة وهو في تحت تأثير المسكر ويعلن توبته ولكن بعد ان ضاع شبابه ومستقبله. فيما يقول احد النزلاء القدامى انه مل من الجلوس داخل المستشفى ويريد الخروج باسرع وقت ولكن صحته لا تستدعي الخروج. واشار الى ان ضيق المكان اثر سلبا على حالتهم النفسية، بالاضافة الى ضيق في الغرف وتكدس في الصالة وسوء تهوية. وعلى الجانب الآخر يقول مدير خدمات المرضى بالمستشفى احمد مقنع الغامدي ان الزيارة مفتوحة للجميع، الا في بعض الحلات والتي يعانون حالة تهيج تمنع زيارتهم، فهم عزل بعيد عن بقية النزلاء اما النساء فلا يسمح لزيارتهن الا الاب او الام او الاخ وغيرهم من الاقارب يمنع زيارتهن للاحتياطات امنية. ويضيف انه تم توظيف البعض منهم والذين نرى فيهم تحسن في حالاتهم الصحية حيث نقوم بتوظيفهم حراس امن وهو برغبة منهم وكذلك هو نوع من التأهيل والتحفيز. أرض جديدة للمستشفى وأوضح مدير المستشفى الدكتور سلطان مشرف الغامدي ان هناك معوقات كثيرة تواجه المستشفى ومنها المبنى؛ فمنذ تم افتتاح المستشفى وهو في مبنى مستأجر، وقد طالبنا منذ سنوات بانشاء مستشفى حكومي بسعة سريرية اكبر وهو العائق الاكبر الذي يقف امامنا؛ فمهما نعمل فلا نجد اكثر امانا من المباني الحكومية ولم ينشأ أي مبنى جديد حتى يتم استلامه. ويشير الى ان هناك عدة معوقات يواجهها المستشفى منها ضيق السعة السريرية وكذلك عدم تعاون الاهالي في اخراج النزلاء، و من المؤسف أن هناك حالات تنكر لها الأهل والأقارب منذ سنوات طويلة، مما كان له السبب في زيادة حالتهم النفسية كما ينقص المستشفى وجود مركز للادمان، فهناك تزايد في حالات الادمان لعدم وجود برامج مخصصة لهذه الفئة ولعدم

وجود مراكز للادمان. واضاف ان هناك نقصا في الكادر الطبي والتمريضي حيث يقارب 50 % ومن مقترح الوزارة لإعداد القوى البشرية لتشغيل مستشفى بنفس السعة السريرية لدينا، كما اننا نعاني عدم توفر استشاريين اطباء واستشاريين علم نفس سريري واستشاريين خدمة اجتماعية. كذلك نقص الحراسات الامنية المتخصصة في التعامل مع حالات العنف والهروب؛ فالمفترض مع سعة مائة سرير وجود 40 حارس امن الا ان في هذا المستشفى لايوجد سوى 12 رجل امن وهذه تعد لنا مشكلة كبيرة جدا فكيف يتم التعامل مع الهاربين واصحاب العنف ولكن ولله الحمد نادرا ما تحدث حالات هروب او عنف كذلك عدم وجود نقطة امنية بالقرب من المستشفى، كما ينقص المستشفى قسم عيادة علاج الاطفال للامراض النفسية ودعمهم بكل الامكانيات. وأشار إلى طريقة التعامل مع المرضى، وقال انه يتم حسب معايير الصحة ولا يسمح بأي مظهر من مظاهر سوء معاملة المرضى بل اننا نحرص على ان يأخذ المريض حقه من الرعاية.. فالمريض أولا هو شعاره وشعارنا ايضا، كما يجب الأخذ في الاعتبار طبيعة بعض المرضى المرتادين لمستشفيات الصحة النفسية والذين يعانون من نوبات هياج أو عدوانية يتم التعامل معهم بالطرق الموصى بها طبيا من استخدام غرف العزل المحكمة وحتى استخدام القيود الطبية، وذلك لحماية المريض والآخرين من أي اذى محتمل والذي قد يعتبره الآخرون نوعا من انواع اساءة المعاملة، بل يتم أخذ أي شكوى بعين الاعتبار والتحقيق فيها ومحاسبة المقصر إن اتضح ان هناك قصورا من النواحي الفنية او الخدمية. وبالنسبة للميزانية قال انها لا تشكل ازمة حيث ان ميزانية وزارة الصحة لها نصيب الأسد من الميزانية العامة وبذلك نلحظ بأن الملزمة الطبية والأدوية متوفرة بشكل كاف في المستشفى ولكن مشكلة الكوادر هي التي تشكل الأزمة. 8 أطباء متخصصين اما مدير خدمات المرضى بالمستشفى احمد مقنع الغامدي فقال: ان المستشفى يهدف إلي علاج الأمراض النفسية والعصبية والعقلية و علاج حالات الإدمان ويشتمل على العيادات الخارجية وورشة العلاج بالعمل، إضافة إلى المختبرات والأشعة والأقسام الفنية المساعدة والمساندة ويحتوي المستشفى على خدمات متكاملة، وقد تم افتتاحه عام 1406هـ و يراجع المستشفى يوميا ما يقارب 160 شخصا ما بين جديد ومتردد ويوجد ثمانية اطباء متخصصين، كما تم ايجاد قسم للترفيه وللثقافة وكذلك عمل رحلات خارجية للتنزه. المستشفى يستقبل جميع الحالات النفسية والتي تاتي طواعية والبعض منها ياتي عن طريق الجهات الامنية ويوجد دوران لاقسام الرجال والباغ عددهم 57 والنساء دور واحد وعددهن 20 وتفتح لهم زيارة الأقارب والاطلاع عليهم الا ان البعض لا يقوم بزيارة مريضهم الا نادرا. ---- الغامدي: تخصيص أرض لإنشاء مبنى جديد كشف مدير الشؤون الصحية بمنطقة الباحة الدكتور عبدالحميد الغامدي انه تم تخصيص أرض لإنشاء مبنى لمستشفى الصحة النفسية بمنطقة الباحة والمشروع مدرج ضمن قائمة أولويات مشاريع المنطقة التي تم رفعها لمقام وزارة الصحة، ويمكننا التأكيد على أنه لم يسقط من ذاكرة صحة الباحة، وهذا ما أكده مدير عام الصحة النفسية والاجتماعية بالوزارة ضمن فعاليات اللقاء السادس لمشرفي الخدمات النفسية والاجتماعية المنعقد بمحافظة الاحساء بأن مستشفى الصحة النفسية بمنطقة الباحة ضمن أولويات وزارة الصحة ويأتي بعد مستشفى العاصمة المقدسة، وأن متابعته مستمرة ضمن إطار خطة تطوير الخدمات النفسية والاجتماعية التي يتم رفعها إلى الوزارة كل ستة أشهر. ---- 18 ألف مريض نفسي في الباحة معظمهم نساء كشفت احصائيات صادرة عن ادارة الشؤون الصحية في الباحة ان هناك اكثر من 18 الف مريض نفسي بالمنطقة اكثرهم من النساء. وقال الباحث عبدالله القنوت الزهراني اخصائي نفسي في دراسة قام بها حول الصحة النفسية للفرد ان هناك زيادة في نسبة الاضطرابات النفسية وان الظروف الصعبة والأحوال المعيشية القاسية والهموم التي يعانيها الأفراد في مجتمعاتنا، التي وفي كثير من الأحيان تفوق قدرات ومصادر وإمكانات الأفراد والمؤسسات، فإنها تؤدي إلى ظهور الأعراض الفسيولوجية والنفسية والتي بدورها تؤثر سلبا في فاعلية أداء الأفراد وإنتاجيتهم، وارتفاع التكاليف العلاجية التي تتحملها المؤسسات.

التعليم المهني.. الحلم الضائع لكل العاطلين - 5-

المصدر: جريدة المدينة الأحد20 يونيو 2010
253363http://www.al-madina.com/node/

مع اتساع حجم البطالة اعتقد الجميع ان التعليم التقني والمهني بمثابة الحلم الذي اصبح حقيقة لانتشال العاطلين من متاعبهم واتجه اعداد كبيرة الى الكليات والمعاهد التقنية الا ان الحلم سرعان ما تحول الى سراب ولم تحل المشكلة بل زاد عدد العاطلين وهو ما يعنى وجود خلل في مناهج التعليم . والغريب والعجيب انه في عام 2008 اعلن محافظ المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني عن وجود 200 ألف وظيفة في في مختلف التخصصات الفنية ونفى وجود خريجين عاطلين بين خريجي هذه الكليات والمعاهد، وتعهد بتوظيف الجميع الا ان ذلك لم يتحقق . بل واكد المحافظ نفسه مؤخرا إن الشاب يتخرج اليوم ويلتحق بالعمل ويستلم راتبا على سبيل المثال «1500» ريال، ويطالب بأربعة آلاف»، متسائلا: على أي أساس يطالب بهذا الراتب؟. وأضاف «لا نقول لدينا بطالة بل نقول لدينا عدم الجدية في العمل». ورغم أن كليات التقنية في المملكة يزيد عددها عن 50 كلية ويلتحق بها أكثر من 60 ألف طالب كل عام، إلا أن بعض الأكاديميين والباحثين المهتمين بشؤون التعليم يرون أن هذا العدد الكبير من الكليات وما ينفق عليها من ميزانيات تتضاعف سنويا، ليسا مؤشرين على نجاح الهدف من إقامتها بدليل تسرب بعض الملتحقين بها وبطالة خريجيها ، حيث تشير بعض التقارير الى أن حوالي 50% من الخريجين يعدون من العاطلين وإن تسرب الملتحقين في برامج كليات التقنية وصلت لأكثر من 65% من إجمالي اعداد الطلاب الملتحقين على مدار السنوات السبع الماضية حسب إحصاءات المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني . يقول فواز بن محمد المالكي (تخصص قوى كهربائية) : انه تخرج منذ عام ولم يحصل على وظيفة في مجال تخصصه حيث تقدم بأوراقه إلى العديد من الجهات الحكومية والخاصة ولكن كل المحاولات بات بالفشل . واضاف : درسنا أكثر من 17 مادة والعملية منها 8 فقط وقد لاحظت على بعض المواد ان منهجها النظري مختلف عن العملي وبعض الدروس مكرره. اما خالد يحي العسيري فقال : تقدمت الى بعض المؤسسات والكل كان يقول " هات ملفك وسنتصل بك" .. ولم يتصل احد منذ عام حتى الان وانا في الانتظار . واضاف : درسنا موادا متنوعة في تخصص الادارة المكتبية واستفدنا من الكثير من المهارات ولكن نلحظ ان المناهج غير متجدده فكنا نتمى ان تكون المناهج مطوره وتواكب التقنية والعصر التقني الحديث . بينما قال احمد اليامي (متخرج من قسم الميكانيكا تخصص انتاج) ان العقدة اصابته من هذا التخصص لانه عندما يتقدم الى الوظيفة لايعرفون مامعنى انتاج الا بعد شرح وجهد جهيد واقنعهم ان هذ التخصص هو من ضمن تخصص الميكانيكا ويركز على المخارط والتروس والفرائز وغيرها . ويشير المتخرج عبدالله بن على الشهري الى ان الشركات الكبيرة تعتمد على المحسوبية والحكومية على الواسطات . وقال ان تخصصه كهرباء وانه درس خلال عامين موادا متنوعة في هذا المجال ولكن كان يامل ان تكون المواد كلها عملى ولا يتم التركيز على النظري. اما المهندس حمد بن محمد القاسم (ماجستير هندسة ميكانيكية ورئيس قسم السيارات بتقنية الطائف) فقال انه لابد من إجراء مسح شامل للعاطلين عن العمل تشارك فيه الوزارات و الإدارات المعنية والتي يتم من خلاله حصر جميع الباحثين عن العمل وتدوين المعلومات المتعلقة بمؤهلاتهم وخبراتهم ورغباتهم وتخصصاتهم وغيرها بصورة شاملة لتحديد الوظائف التي تتناسب وإمكانياتهم،مع إجراء مسح شامل للوظائف التي يشغلها الأجانب في القطاع الخاص ومتطلبات هذه الوظائف من مؤهلات وخبرات. من جهته قال عميد الكلية التقنية بالطائف محمد بن على العمري ان التدريب التقني والمهني هو الأمل الباقي لمن يريد الاستفادة منة ولدية توجه حقيقي للعمل الإنتاجي , وهو يحظى بإقبال كبير من الجنسين ولكن الخلل يكمن في توجه المتدربين للعمل في القطاع الإنتاجي الذي يعتمد على الربحية وفي وجود فوارق شاسعة في الأجور بين أنظمة العمل في القطاع العام والخاص مما يجعل أكثر الخريجين يفضلون العمل في القطاع العام لذلك المؤسسة معنية بالتدريب والتأهيل للعمل, وتوفير الفرص الوظيفية تتم عن طريق الجهات المعنية بالتوظيف في القطاعات العامة والخاصة . ---- اكاديميون يطالبون بزيادة القروض المقدمة للخريجين طالب اكاديميون بزيادة حجم القروض المقدمة لخريجي الكليات التقنية للخروج من دائرة البطالة . و وخظران الزهراني وكيل عمادة البحث العلمي بجامعة الملك سعود عددا من الحلول لبطالة خريجي الكليات التقنية منها : تغيير النظرة الاجتماعية السلبية للمهن والحرف من خلال دفع رواتب معقولة للعاملين بالمهن التي يمارسها سعوديون .. وإلزام المصانع والشركات الوطنية بتدريب خريجي التقنية وتوظيف من تثبت جدارته وبمرتبات معقولة وليس فتات كما تفعل الشركات مع العمالة الوافدة . كما دعا

الى زيادة القروض المقدمة لخريجي كليات التقنية للبدء بمشاريع ناجحة والكف عن الحديث عن قروض مثل 25 و50 إلف وحتى 100 ألف ريال فهذه لا تقدم شيئا البتة . من جهته قال الدكتور عصام العمار استاذ بجامعة الملك سعود الى انه يجب ضم الكليات التقنية إلى مظلة التعليم العالي مثل كليات المعلمين والكليات الصحية وكليات البنات ، ويجب العمل على تغيير سياساتها المنهجية بما يكفل حصول خريجيها على فرص وظيفية مناسبة في القطاع الخاص الذي يشترط إجادة اللغة الانجليزية والحاسب الآلي . وأرى أن يكون للقطاع الخاص دور في اختيار التخصصات المناسبة في الكليات التقنية والمناهج التي تحتاجها بما يتواءم مع متطلبات احتياجاتها بدلا من تخصصات لا تعود بالنفع الواضح الى سوق العمل السعودي . اما الدكتور عبدالرحمن عسيري استاذ علم الاجتماع بجامعة الامام فيشير الى ان الشركات ترفض توظيف المواطن لانها تعتبر ذلك مكلف ماليا والدور الان على القطاع الخاص حيث يجب عليه يجب عليه استقطاب الشباب من المتخرجين فهي اكثر جهة ممكن تستقبلهم ولكن الرواتب الضعيفة لاتجدي المواطن ولو وجد مواطن يعمل فهو محارب القطاع الخاص يفضل الوافد على المواطن لانه اقل تكلفة مالية كرواتب واوافد يعمل في أي مجال و جميع التاهيل في كليات التقنية موجه للقطاع الخاص ولكن للاسف القطاع الخاص الى الان لم يتقبل فكرة السعودة. ---- اعضاء الشورى : السعودة بـ"القوة" لتوظيف خريجي الكليات التقنية قال عدد من اعضاء الشورى لـ «المدينة» اننا مام اشكالية كبيرة جدا لا يستطيع التعليم الفني ولا وزارة العمل ان تحل هذه المعضلة ، فنحن بجاحة الى اعادة النظر الى اسلوبنا في معالجة السعودة يجب ان نفرض من خلال الانظمة والتشريعات بتوظيف خريجي التقنية بما يوازي رواتب الوظائف الحكومية خاصة في ظل التضخم وفي ظل ارتفاع مستوى المعيشة ونريد ان تحول من فرض نسبة هلى المؤسسات الى سعودة شريحة كبيرة من الوظائف . يقول الدكتور على الخضيري عضو مجلس الشورى : انا متفائل للخريجين الكليات اتقنية والمعاهد التدريب حتى على المستوى البعيد والحاجة ماسة لهم في المستقبل ومع كثرة الشباب وكذلك مع كثلرة اخريجين من الجامعات سيتجه الشباب بعد فترة الى مجال التدريب التقني والمهني وهذا يحتاج الى تشجيع من القطاع الخاص ومن الدولة ايضا لاجاد فرص عمل فتاذا لم يكن هناك فرص عمل سيتكدس الخريجون سواء من التدريب التقني او التعليم العالي ... اما عضو الشورى سليمان الزايدي فقال انه من المهم ايجاد ورش عمل وبرامج مهنية في التعليم الابتدائي حتى ينشا حب المهنة والتعلق بها وممارستها ويتخصص فيها مستقبلا مع نمو عمر الشاب وفي ظني اننا في حاجة لاعادة فلسفة التدريب التقني والمهني بشكل عام والبدء في توفير حب المهنة عند طلاب التعليم العام والابتدائي على وجه الخصوص ولايجاد ورش فنية تقنية اوليه يمارس فيها الطلاب المهنة ويكتشفوا فيها المعلمون والمدربون المهارات والمواهب اليدوية والذهنية وبالتالي طالب نفسة يصقل موهبته من خلال هذة الورش ولا يستنكر في المستقبل من الالتحاق بهذة الكليات والمعاهد التى اقل مايقال عنها اليوم بين الاسر السعودية انها مهن لا تليق بالابناء ,,, اما الدكتور عبدالعزيز الثنيان عضو مجلس الشوري قال ان المستقبل واعد في مجال التدريب التقني والمهني وهو مجال واسع ورحب وبالتالي انصح الشباب به وانصح بالتوسع في هذا النوع من التعليم فهو ذو قاعدة كبيرة في البلد ومستقبله الصناعي كبير جدا ولهذا فالتوسع في البرامج مطلوب والاخوة في التعليم الفني يدركون ذلك واكرر دعوة الشباب السعودي للالتحاق بهذة البرامج واشار الى ان سبب الاحجام عن الالتحقاق بالكليات التقنية والمعهاد المهنية عدم الوعي بوضعها المستقبلي وشريحة اخري تريد العمل المالوف السهل واخرون يتخوفون من عدم وجود عمل بعد التخرج ولكن نجد ان العمل هو في تلك المجالات ومشكلة البطالة مشكلة عامة من اسبابها عدم الجدية في العمل عند الكثير من الشباب والا الكليات تعد الشباب لسوق العمل. واوضح الدكتور خليل المعيقل عضو مجلس الشورى : نستقدم اكثر من مليون ونصف المليون وافد سنويا وهذه المعادلة تجعل الشاب او الشابة لا يقبلون حتى على الفرص المتاحة في القطاع الخاص لان ضعف المردود المالي لهذه الوظائف لا يجعلهم يحرصون على الانخراط في الوظائف فالقطاع الخاص غير جاد في عملية التوظيف ربما يريد نسبة السعودة فقط او ربما يريد ان يحقق نسبة تسمح له من استقدام وافدين برواتب متدنية. ---- الطامي: مناهجنا تتناسب مع سوق العمل قال مدير عام الادارة العامة التدريب الاهلى بالموسسة العامة للتدريب التقني والمهني الدكتور مبارك بن محمد الطامي ان الذي يتلقاه المنتسبون في الكليات والمعاهد التقنية يتماشى مع سوق العمل بنسبة كبيرة وما ينقص يتم تعلمه من خلال التدريب الممارسة الفعلية في سوق العمل ، لكن القضية لا تتعلق بنوعية ما يتلقاه الشباب من تدريب في الكليات والمعاهد التقنية وهل يتماشى مع سوق العمل بل هي مسألة أخرى .. ، ثم دعنا نطرح سؤال في قلب الإجابة : هل العمالة الوافدة التي يحتضنها سوق العمل مدربة ومؤهلة ؟ .. الإجابة أن معظم العمالة التي يحتضنها سوق العمل ليست مدربة بل أن معظمها أمية لا تقرأ ولا تكتب ناهيك عن أنها تلقت تدريبا فنيا أو تقنيا في بلادها لكنها تتعلم في سوق العمل لدينا . واختم هنا بإشارة في سؤال ... لماذا ينجح السعوديون خريجي الكليات والمعاهد الفنية في الكثير من المؤسسات والشركات الكبيرة في القطاع الخاص ويبدعون ولا يتواجدون في بقية مؤسسات القطاع الخاص الأخرى. ----- الغفيص

: خطوات جادة لتلبية احتياجات سوق العمل قال محافظ المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني الدكتور علي بن ناصر الغفيص ان الموسسة اتخذت مجموعة من الخطوات لتلبية احتياجات سوق العمل من الايدى العاملة المدربة ومن ابرز تلك الخطوات الاستمرار في اعداد المعايير المهنية في مستويات وتخصصات فنية متعددة . واشار الى أن النمو السكاني يشكل ضغطا غير مسبوق على سوق العمل السعودي و أن سوق العمل بالمملكة تتطلب توفير حوالي 4 ملايين فرصة عمل حتى عام 2020 . واكد الحاجة لهذا العدد من الوظائف لمواجهة تصاعد معدلات النمو السكاني في المملكة مستندا إلى تقديرات واقعية مصدرها وزارة العمل ومصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات . واشار الى وصول عدد المتدربين في الوحدات التدريبة الحكومية118707 متدربا ومتدربة كما وصل في الوحدات التدريبة الاهلية الى 114018 متدربا ومتدرة بالاضافة الى تشغيل 30 مشروعا جديدا للكليات التقنية ومعاهد التدريب المهني الصناعي والمقرات التشغيلية للمعاهد العليا التقنية للبنات

حلقة علمية تبحث قضايا الشباب والحسبة

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء8 /7/ 1431 هـ20يونيو 2010 م العدد : 3289
.htm20100620356974/Con20100620http://www.okaz.com.sa/new/Issues/

نظم كرسي الأمير سلطان بن عبدالعزيز لأبحاث الشباب وقضايا الحسبة في جامعة الملك عبدالعزيز أمس حلقة نقاش حول تحديد الاحتياجات التدريبية والبحثية لمنسوبي هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، واستهدفت الحلقة رؤساء ونواب وأعضاء المراكز لهيئة محافظة جدة.

وتطرقت الحلقة إلى بحث توثيق العلاقة بين فريق الكرسي والعاملين في جهاز الهيئة لما يخدم أهداف الكرسي والتعرف على الاحتياجات البحثية والتدريبية لمنسوبي الهيئة من خلال أوراق عمل نحو الاحتياجات البحثية التدريبية لمنسوبي الهيئة قدمها مساعد مدير هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في محافظة جدة سعود العبيدي، ومجالات التعاون بين الكرسي والهيئة قدمها عضو اللجنة العلمية في الكرسي الدكتور مسعود القحطاني، فيما قدم عميد البحث العلمي في الجامعة الدكتور يوسف التركي الفرص المتاحة في الجامعة لتطوير الهيئة ومنسوبيها.

وأدار حلقة النقاش عضو اللجنة العلمية بالكرسي الدكتور سليمان بن عبدالله الحبس بمشاركة نحو 30 من منسوبي الهيئة وأعضاء من الجامعة، إضافة إلى الفريق العلمي في الكرسي.

وأوضح المشرف على الكرسي الدكتور نوح بن يحيى الشهري أن الحلقة تأتي ضمن أنشطة الكرسي التي تهدف إلى تحديد الاحتياجات الفعلية المتعلقة بالدراسات البحثية والبرامج التدريبية لمنسوبي الهيئة وعلى ضوء هذه الحلقة سيتم وضع الخطة البحثية والتدريبية الخاصة لمنسوبي الهيئة، وستعكف اللجنة العلمية على الأخذ بمقترحات هذه الحلقة وصياغة التوصيات والأفكار التي ستكون منطلقا للعمل.

بهدف إكساب اليتيم صفات الشخصية السوية
برنامج لتطوير المهارات السلوكية لأيتام المؤسسات الإيوائية بالشرقية لمدة خمس سنوات

المصدر: جريدة الرياض الأحد20 -6- 2010
.html536421/article20/06/2010http://www.alriyadh.com/

شرع معهد دائرة الأمل بالمنطقة الشرقية بإشراف وزارة الشؤون الاجتماعية مساء أول أمس في البرنامج التطويري للمهارات السلوكية والأول من نوعه على مستوى المملكة والذي يختص بأيتام المؤسسات الإيوائية بالمنطقة الشرقية، وذلك في مقر المعهد بمحافظة الخبر تحت رعاية وزير الشؤون الاجتماعية الدكتور يوسف العثيمين وبحضور رئيس الغرفة التجارية بالشرقية الأستاذ عبد الرحمن الراشد و مدير العلاقات الحكومية بارامكو جمعه الدوسري ومدير قسم المسؤولية الاجتماعية يعرب الثنيان والشيخ عبد العزيز الجبر وعدد من المسئولين ورجال الأعمال بالمنطقة، حيث قدم مدير العلاقات العامة والإعلام بمكتب الدعوة والإرشاد بالخبر عبدالله الرشيد شرحا وافيا عن برامج المعهد وأهدافه للضيوف .

وعن أهداف وبرامج معهد الأمل أوضحت مديرة المعهد سارة الربيعة ان المعهد يهدف الى تأهيل الأيتام الذين يقطنون داخل مراكز الإيواء على مهارات الحياة من خلال البرامج المقدمة لهم كبرنامج تقدير الذات وبرنامج التعليم التعاوني وبرنامج الأصدقاء والعديد من البرامج التي اختيرت بعناية لما يحتاجه هؤلاء الأطفال الأيتام .

وزادت الربيعة بأن معهد الأمل يقدم برامج تربوية ونفسية ذات أنشطة هادفة ومدروسة لتنمية وتطوير المهارات المتنوعة اللازمة ليتم انخراط الأيتام في المجتمع، ويهدف الى المساهمة في إكساب اليتيم صفات الشخصية السوية كالثقة بالنفس والفخر ليصبحوا أفرادا ناضجين ومنتجين في المجتمع، كما يهدف الى المساهمة في معالجة وتقويم الخلل الذي يحصل للأيتام المقيمين في الدور الإيوائية أثناء نموهم النفسي والإدراكي وتعزيز تقدير الذات في داخلهم .

وعلى صعيد البرامج ذكرت سارة الربيعة أن هناك برامج متنوعة منها برنامج الأم الصغيرة الذي يهدف الى تأهيل الفتيات ليصبحن الحاضنات لأخواتهن الأيتام، وإيجاد مربية جيدة داخل دار الإيواء، بالإضافة الى برنامج صناع المستقبل الذي يهدف الى مساعدتهم في التخطيط والتطوير لمستقبلهم .

وعن آلية اختيار الأطفال من دور الإيواء قالت إن ذلك يتم من خلال اخذ جميع الأطفال من سن الخامسة الى 12 سنة عدا ذوي الاحتياجات الخاصة .

وأشارت في ختام حديثها إلى أن المعهد يضم حاليا 44 طفلا من سن الخامسة وحتى 12 سنة من عدة دور (كدار الحضانة الاجتماعية ودار سلطان للأشبال)، حيث تم احتضان هؤلاء الأطفال من دور الإيواء لتدريبهم في مقر المعهد، مؤكدة أن البرنامج يستمر لمدة خمس سنوات بخمسة مستويات بحيث يقدم كل سنة خطة برامج جديدة تخدم الفئة العمرية ثم يقوم هولاء المدربون بتقديم برامج لزملائهم في دور الإيواء بعد اجتيازهم التدريب

الشركة المشغلة لمسبح مدينة الملك فهد الساحلية لـ عكاظ:

الدفاع المدني لا يرصد الأخطاء إلا بعد وقوع الحوادث

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء8 /7/ 1431 هـ20يونيو 2010 م العدد : 3289
.htm20100620356988/Con20100620http://www.okaz.com.sa/new/Issues/

انتقد مصدر في الشركة المشغلة لمسابح مدينة الملك فهد الساحلية (فضل عدم الكشف عن اسمه) تقرير الدفاع المدني في جدة الذي حمل شركته أخيرا مسؤولية غرق الطالب (ماجد) بادعاء عدم توافر وسائل السلامة.

وتساءل في حديث لـ «عكاظ»: «أين كان مسؤولو الدفاع المدني منذ 27 عاما (الفترة منذ تسلم الشركة للمسبح من رعاية الشباب) ولماذا لم تسجل هذه الملاحظات إلا بعد غرق الطالب، ولماذا لم يكشف الدفاع المدني ولو لمرة واحدة على المسابح للتأكد من توافر أدوات السلامة، ومطالبتنا باستيفاء الشروط، ومعاقبتنا في حال عدم الوفاء بها»، معتبرا أن الدفاع المدني شريك في تحمل مسؤولية غرق الطفل؛ لأنه «لا يتحرك ولا يرصد الأخطاء إلا بعد وقوع الحوادث»، بحسب رأي المصدر.

كما أشرك معلمي المدرسة اللذين كانا مكلفين بمرافقة الطلاب في الرحلة الترفيهية في تحمل المسؤولية، حيث ذكر بأنهما ذهبا لتناول وجبة الإفطار في البوفيه المجاور للمسبح، ولم يتنبها لتسلل عدد من الطلاب إلى المسبح الذي أغلقه موظفو الشركة المشغلة بعد مغادرة الطلاب تزامنا مع فترة راحتهم، وأفاد أن الشركة أطلعت والد الطفل الغريق على تقرير مصور بكاميرات داخل المسبح يثبت أن غرق الطفل كان في تمام الساعة 11 و 6 دقائق، وهو الوقت الذي صادف عدم تواجد المنقذ المتخصص، حيث ذهب هو الآخر للراحة ولم يعلم بعودة الطلاب إلى المسبح بعد إغلاقه.

وأكد المصدر أن الشركة لا تتهرب من المسؤولية، ولكن «حفظا لحقوقنا وجب وضع النقاط على الحروف إيضاحا للحقيقة؛ لأن مسابح المدينة لم تشهد مثل هذه الحادثة طوال 27 عاما»، وذكر أن الشركة أبلغت والد الطالب التزامها دفع مبلغ 60 ألف ريال كمساعدة منها، وليس كما ذكر والد الطالب من أنها نصف الدية والتي لا تدفع إلا بحكم شرعي من قبل القضاء، إلا أن الوالد رفض العرض وطالب بتحويل القضية إلى المحكمة.

وأشارت «عكاظ» في خبر نشرته أمس إلى تقرير صدر عن الدفاع المدني حمل فيه مسؤولية غرق الطالب ماجد باسعيد الذي قضى أثناء رحلة مدرسية في مسابح مدينة الملك فهد الساحلية جنوب محافظة جدة في الـ26 من ربيع الآخر الماضي، على إدارة المدرسة التي اكتفت بإسناد مهمة الإشراف على الطلاب في الرحلة إلى معلمين اثنين فقط، إضافة إلى الشركة المشغلة للمسابح التي قصرت في توفير وسائل السلامة، بحسب تقرير الدفاع المدني.

قالت: لا أريد زوجا ينافسني فيه أصدقاء الظلام

زوجة تعنف زوجها بسبب تصفحه الفيسبوك على سرير النوم

المصدر: جريدة الرياض الأحد20 -6- 2010
.html536316/article20/06/2010http://www.alriyadh.com/

القطيف - منير النمر

اضطرت إحدى الزوجات في القطيف لضرب زوجها على سرير النوم بعد أن كرر عادته التي وصفتها ب "السيئة جدا" في تصفح الموقع العالمي الشهير "الفيسبوك"، وهو على سرير النوم، وقام الزوج بالتصفح من طريق هاتفه النقال، مما اثار غضب زوجته المفرط .

والزوجة التي طلبت الطلاق قالت ل "الرياض": "لم أستطع التحمل أكثر، فاضطررت لضربه". وتابعت "إن زوجي يقضي نحو خمس ساعات يوميا على الفيسبوك ولا يتذكر أن له زوجه وعائلة يجب الجلوس معهما بنفس الوقت في الحد الأدنى، مضيفة "إنه يجلس في مجلس مع أصدقائه، ويأخذ معه جهاز الحاسب المحمول ولا يعود للمنزل إلا في وقت متأخر، ثم يكرر التصفح عبر هاتفه النقال، وهذا حول حياتنا إلى آليين لا مشاعر عندنا"، مشيرة إلى أنها لا تريد زوجا ينافسه فيها أصدقاء وصديقات الفيسبوك .

من جانب آخر شدد مختصون نفسيون على أن "الفيسبوك" أصبح ظاهرة تؤثر سلبا على نفسيات بعض الذين لا يجيدون التعامل مع التكنولوجيا، إذ أنه يمثل حالة إدمان لبعض الرجال والنساء، ما يؤثر على حياتهم الأسرية أو الاجتماعية أو المهنية، وبخاصة أن بعض متصفحي الفيسبوك يقضون الساعات الطوال، الأمر المسبب لخصومات يستحقونها نظير التأخر أو الغياب عن العمل في اليوم التالي، وهو ما يؤثر على العائلة التي يعيلونها، ما يعني أن تأثيرات الإدمان على الإنترنت في شكل عام لا تقتصر على الفرد، بل تمتد لتطال العائلة في مجالات عدة .

يشار إلى أن موقع الفيسبوك الشهير يسمح للشخص المتصفح بتشكيل مجموعة لا متناهية من الأصدقاء ضمن نظام إلكتروني معقد جدا، إذ يستطيع الشخص أن يقبل أو يضيف شخصا، فيكون بمقدوره مصادقة أصدقائه أو أصدقاء أصدقائه الذين لا يعرفهم الشخص الأساسي، وهو ما يعتبره علماء الاجتماع طفرة في بناء العلاقات الاجتماعية التي لم يشهد التاريخ مثيلا لها.

اليتم وقسوة الزوج جعلاها مشردة

مها تعيش متنقلة كخادمة في المنازل بلا مأوى

المصدر: جريدة الرياض الأحد20 -6- 2010
.html536450/article20/06/2010http://www.alriyadh.com/

منذ أربع سنوات (ومها) تتردد على المستشفيات ليلا عن طريق الطوارئ لتتمكن من النوم داخل استراحة النساء والكل المتواجد بها من بقايا الطعام أو ما تقدمه لها الممرضات شفقة ورحمة! وفي الصباح تبدأ رحلتها الشاقة في البحث عن عمل وفقت مرات قليلة وأحبطت كثيرا ظروفها القاسية أجبرتها على قبول أي مهنة تأكل منها المهم أنها تصون نفسها وكرامتها .. تنبهت لها إحدى المحسنات فاستقبلتها في منزلها أصبحت مها تعمل كخادمة في منزل تلك السيدة ومنازل صديقاتها مقابل توفير المأوى والمأكل ، فلا يعرف لها أقارب حيث قضت طفولتها بدار الأيتام بعد وفاة والدها ورحيل والدتها غير السعودية إلى بلدها.. وعندما بلغت التاسعة عشرة من العمر تزوجت عن طريق الدار لتصبح أما لثلاثة ابناء ولكن قسوة الحياة عادت لتحرمها الأسرة حيث اساء زوجها معاملتها وقام بطردها وحرمانها من رؤيتهم .

وقد ذكرت "للرياض" إحدى السيدات التي سبق وأن عملت لديها مها بأنها امرأة على قدر عال من الأخلاق والجدية في العمل بالرغم مما تعانيه من إنهاك نفسي وجسدي وصعوبات واضحة في النطق .. ولكنها حالة مؤلمة نتمنى أن تكفل لها كرامة المواطن وأن تأخذ حقها كإحدى الحالات المحتاجة التي تقوم الدولة - أيدها الله - بكفالتها ورعايتها .

كما تواصلت معنا إحدى السيدات الفاضلات واوصلتنا بمها التي لجأت "للرياض" لنشر معاناتها فهي كما تذكر لم تحصل على صك الطلاق بعد لتتمكن من التقديم على الضمان الاجتماعي لمساعدتها كما أن غياب الرجل في حياتها أخر معاملتها في المحكمة !! هي بكل رجاء تناشد أصحاب المسؤولية في إنجاز معاملتها وتتطلع إلى كرم المحسنين بتوفير المأوى ولم شملها مع أبنائها . لمزيد من الاستفسار يمكن الاتصال على0599009447

18٪ من المجتمع لا يعرفون لمن يتطوعون..

الأميرة نورة: نريد الخروج من نفق الجمعيات الخيرية وصولا لتحقيق المشاركة الاجتماعية

المصدر: جريدة الجزيرة الأحد20 يونيو 2010
d.htm120/ln20100620http://www.al-jazirah.com/

كشفت نتائج توصل لها فريق مبادرة نادي (لبيه) التطوعي حول المجالات التي يفضل المتطوعون الانخراط فيها، ومنح أوقاتهم من خلالها، حيث تبين أن 65% ممن شملتهم الإحصائية يفضلون المشاركة في دعم أنشطة الجمعيات الخيرية، بينما ذكر 17% من المشاركين أنهم يفضلون المشاركة في الأنشطة الدينية على وجه الخصوص، فيما كشفت النتائج أن 18% ليس أمامهم وجهة محددة يفضلون خدمتها.

ودعت الأميرة نورة بنت عبدالله بن محمد آل سعود، رئيس مجلس إدارة شركة ديرتي الغالية الشركة الداعمة لنادي لبيه التطوعي، إلى التوسع في قنوات التطوع، والخروج من نفق الجمعيات الخيرية وصولا لتحقيق المشاركة الاجتماعية في كل المحافل الاجتماعية. وعلقت الأميرة نورة بنت عبدالله، وهي صاحبة فكرة إنشاء نادي لبيه التطوعي، أن النتائج تعكس طبيعة الثقافة السائدة حول مفهوم التطوع من جهة، وندرة القنوات الحكومية والأهلية التي تبادر بطلب متطوعين لإشراكهم في برامجها. في المقابل، أكدت هديل بوقري المشرف العام على نادي لبيه التطوعي، أن هناك أكثر من خطوة في اتجاه تصحيح بعض المفاهيم التطوعية داخل المجتمع السعودي، والاستفادة من الخبرات التراكمية لبعض الدول ممن لها تجارب رفيعة في المجال. وأثنت بوقري على تجاوب المشاركين في الاستبيان الخاص بقنوات التطوع وممارساته، وهم 1400 شخص يمثلون الشريحة العمرية بين 16 إلى 45 عاما، ومن مختلف المستويات التعليمية.

ارتفاع إصابات الضنك بجدة إلى 1657 حالة والأمانة تضع خطة شاملة للمكافحة

المصدر: جريدة المدينة الاثنين21يونيو 2010
253488http://www.al-madina.com/node/

تعتزم أمانة محافظة جدة وضع خطة شاملة لبرنامج حمى الضنك تتضمن الميزانية والبرامج التوعوية والمكافحة الميدانية خلال الشهرين المقبلين، وذلك في ظل ارتفاع حالات الإصابة مؤخرا رغم انخفاض معدلاتها خلال الاسبوعين الماضيين.
واوضح حسين باعقيل رئيس المجلس البلدي لـ «المدينة» ان ارتفاع حالات الإصابات بحمى الضنك في مدينة جدة خلال الاشهر الماضية، اقلق المجلس البلدي، حيث بلغ عددها منذ بداية العام الحالي والى الاسبوع الماضي 1657 حالة مؤكدة، لافتا إلى أنه تم الاجتماع مع أمانة جدة اكثر من مرة لمناقشة هذه المسألة. وكشف باعقيل ان المجلس طالب الامانة بوضع خطة عاجلة تشمل ما تم انجازة كل اسبوع في مجال المكافحة وعدد الاصابات وعرضها على المجلس البلدي، إضافة إلى خطة أخرى متكاملة وشاملة تتضمن الميزانية التي تحتاجها الامانة للتصدي لهذا المرض بالاضافة الى البرامج التوعوية والمكافحة خلال الشهرين المقبلين وتقديمها للمجلس ومن ثم مناقشتها خلال الاجتماع الشهري والمصادقة عليها ورفعها إلى الوزارة لاعتمادها. وبرر مصدر في الأمانة ارتفاع الاصابات المؤكدة لمرض حمى الضنك خلال الاشهر الماضية الى ما خلفته كارثة السيول وظهور المستنقعات وتخزين المياه بشكل خاطئ من قبل السكان خاصة في أحياء جنوب جدة.
واضاف أن الامانة بدأت في تكثيف عمليات ردم المستنقعات وتجفيفها لأن خطورتها تتمثل في أنها أماكن توالد للبعوض المسبب لحمى الضنك، مشيرا إلى أن أعمال الردم تعتمد على رصد المستنقعات ومن ثم تحديد مواقعها وبياناتها سواء كانت مائية أو مواقع يحتمل ظهور المياه بها

تأديب 1157 موظفا في مستشفيات القصيم

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 1431/7/9 هـ21يونيو 2010 م العدد : 3289
.htm20100621357156/Con20100621http://www.okaz.com.sa/new/Issues/

أوضح مدير إدارة المتابعة في صحة القصيم صالح السويل أن ما يقارب 1157 قرارا تأديبيا صدر بحق موظفين مخالفين خلال الستة أشهر الماضية، عبر 512 جولة نفذت من جانب إدارة المتابعة لمستشفيات المنطقة ومراكزها الصحية..
وقال السويل: « هذه الجولات من أجل الإطلاع على سير العمل والتأكد من سلامته وأن الخدمة المقدمة للمواطنين هي على الوجه المطلوب، مع رصد الملاحظات والعمل على تلافيها مستقبلا».
وأشار مدير المتابعة إلى تغيب 503 موظفين وتأخر 654 آخرين عن أوقات الدوام الرسمي، إذ جرى التعامل مع هذه المخالفات وفق ما جاء في نصوص أنظمة وزارة الخدمة المدنية وتأديب الموظفين,ولفت السويل أن عدد الشكاوى الواردة للإدارة بشأن الأخطاء الطبية بلغت نحو 78 شكوى، شكلت لأجلها لجان فنية إختصاصية لدراستها والتحقيق في ملابساتها، بناء على نظام مزاولة المهن الصحية الصادر بالمرسوم الملكي,وأضاف مدير المتابعة إلى أن إدارته شاركت في أكثر من 100 لجنة مع إدارات مختلفة تتبع للشؤون الصحية، للتحقيق في مخالفات ناتجة عن مخالفة تطبيق النظام مثل إدارة الرخص الطبية، الصيدلة،الطب الوقائي، إدارة طب الأسنان,وأوضح السويل أن العمل جار لتطوير موقع الإدارة وتهيئته ليتناسب وحجم أعمالها ، بدعم ومتابعة مدير عام الشؤون الصحية في المنطقة الدكتور صلاح الخراز لتذليل العوائق والصعوبات التي تواجه هذه الإدارات لتؤدي العمل على الوجه المأمول منها

لن يحررون شيكات بدون رصيد.. السجن اعتبارا من 24 شعبان

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 1431/7/9 هـ21يونيو 2010 م العدد : 3289
.htm20100621357169/Con20100621http://www.okaz.com.sa/new/Issues/

علمت «عكاظ» من مصادر مطلعة أن هيئة التحقيق والادعاء العام ستبدأ اعتبارا من 24 رجب الجاري تنفيذ قرار مجلس الوزراء الخاص بإيقاف محرري الشيكات بدون رصيد.

وأفادت المصادر أن دوائر التحقيق بقضايا المال في الهيئة ستتولى النظر في جرائم الشيكات وتوجيه التهم لمحرر الشيك قبل إحالته «بقرار اتهام إلى لجان الفصل في الأوراق التجارية في وزارة التجارة كإجراء مؤقت لحين تكوين المحاكم التجارية».

وأوضحت المصادر نفسها أن هيئة التحقيق والادعاء العام قد تكتفي بإحالة أوراق قضايا الشيكات مرفق بقرار الاتهام دون إيفاد المدعي العام أوحضوره أمام لجان الفصل في منازعات الأوراق التجارية، «إذ تتحفظ الهيئة على إرسال المدعي العام على اعتبار أنه أعلى درجة من الجهة التي ستصدر الحكم والمتمثلة في المستشارين القانونيين أعضاء لجنة الفصل في المنازعات».

وقالت المصادر إن التعديلات بشأن معالجة ظاهرة الشيكات المرتجعة لعدم وجود رصيد كاف بلغت إلى هيئة التحقيق والادعاء العام ووزارة التجارة والصناعة، وتضمنت قرار صاحب السمو الملكي النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية بإضافة جرائم الشيكات المرتجعة من الجرائم الموجبة للتوقيف. وبحسب المصادر، فإن الجرائم الموجبة للتوقيف والتي وافق عليها مجلس الوزراء هي: إذا سحب شيك لا يكون له مقابل وفاء قائم وقابل للسحب أو يكون له مقابل وفاء أقل من قيمة الشيك، إذا استرد بعد إعطاء الشيك مقابل الوفاء أو بعضه بحيث أصبح الباقي لا يفي بقيمة الشيك، إذا أمر المسحوب عليه بعدم دفع قيمة الشيك.

كذلك في حال تعمد تحرير الشيك أو التوقيع عليه بصورة تمنع صرفه، وإذا ظهر أو سلم شيكا وهو يعلم أنه ليس له مقابل يفي بقيمته أو أنه غير قابل للصرف، وإذا تلقى المستفيد أو الحامل شيكا لا يوجد له مقابل وفاء كاف لدفع قيمته ما لم يقم الساحب بسداد قيمته، أو في حالة الصلح أو التنازل بين الأطراف. وبينت المصادر أن تلقي البلاغات وشكاوى الشيكات «ابتداء» سيكون من قبل رجال الضبط الجنائي (الشرطة)، بوصفها جريمة جنائية، وتتخذ في شأنها ـــ بعد التحقق من إرفاق ورقة الاعتراض المقدمة من البنك (المسحوب عليه) وسماع أقوال ساحب الشيك ـــ الإجراءات الجزائية. ولفتت المصادر إلى أنه في هذه الحالة تتولى هيئة التحقيق والادعاء العام التحقيق في جرائم الشيكات ورفع الدعوى العامة (الحق العام) أمام مكاتب الفصل في منازعات الأوراق التجارية، وذلك وفقا لنظام هيئة التحقيق والادعاء العام ونظام الإجراءات الجزائية.

وأفادت أن مكاتب الفصل في منازعات الأوراق التجارية أنيط بها إصدار الأحكام خلال 30 يوما من تاريخ إحالة القضية إليها، مع تشديد العقوبات على مرتكبي جرائم الشيكات، وخصوصا إيقاع عقوبة السجن والتشهير في الصحف اليومية الصادرة في منطقة مرتكب الجريمة.

كما تتولى مكاتب الفصل في منازعات الأوراق التجارية النظر في جواز إعفاء ساحب الشيك من عقوبة السجن أو إيقاف تنفيذها، وذلك في حالة سداد قيمة الشيك، أو في حالة الصلح أو التنازل بين الأطراف. وخلصت مصادر «عكاظ» إلى أنه في حال عاد الجاني إلى ارتكاب أي من هذه الجرائم خلال ثلاثة أعوام من تاريخ الحكم عليه في أي منها تكون العقوبة السجن مدة لا تزيد على خمس سنوات وغرامة لا تزيد على 100 ألف ريال.

من جهة أخرى، علمت «عكاظ» أن وزير التجارة أجرى تعديلا في المادتين (3و 6) من نظام الأوراق التجارية، بحيث تعدل المادة الثالثة ويصبح نصها «تكون القرارت الصادرة عن جهات مكاتب الفصل في منازعات الأوراق التجارية

مشمولة بالنفاذ المعجل بغير كفالة، ويجب أن تبين ذلك في قراراتها، ولا يترتب على المعرضة أو التظلم وقف قراراتها، ويجوز للجنة القانونية بناء على طلب ذي الشأن وبعد تقديم ضمان بنكي أو شيك مصرفي مصدق أن تأمر مؤقتا بوقف النفاذ المعجل إلى حين البت في المعارضة أو التظلم بحسب الأحوال

الأمن يتدخل لإخراج طالب ماجستير من قاعة الاختبار بجامعة الملك عبدالعزيز

المصدر: جريدة المدينة الاثنين21يونيو 2010
253516http://www.al-madina.com/node/

تصاعدت حدة الخلاف بين طالب ماجستير بجامعة الملك عبدالعزيز بجده واستاذه بعد تدخل أمن الجامعة لاخراج الطالب من قاعة الاختبارات. وتعود جذور القضية والخلاف بين الطرفين الى قبل عدة اسابيع حينما رفع طالب دراسات عليا (تحتفظ المدينة باسمه) دعوى قضائية امام المحكمة الجزئية بمحافظة جدة ضد استاذ جامعي اتهمه فيها بالتلفظ عليه وشتمه امام زملائه وهدده بالرسوب وحرمانه من شهادة الماجستير ويطالب بالاقتصاص منه وأخذ حقه .. ومن خلاله تم توجيه خطاب المحكمة الى جامعة الملك عبدالعزيز لحضور الاستاذ الجامعي والذي هو على وشك التقاعد الان حيث اتهم بصحيفة الدعوى المقدمة من الخصم انه وصفه بـ (قليل الادب) وتم تحديد مطلع شهر رجب للاستماع للاقوال الا ان تبعات هذه الشكوى تجددت ايام الاختبارات باخراج الطالب من القاعة بواسطة رجال امن الجامعة. وتفيد مصادر «المدينة» ان الطالب بصدد رفع دعوى ثانية في المحكمه ضد نفس الاستاذ الجامعي بدعوى الاساءة التي لحقت به من جراء اخراجه بهذه الصورة امام زملائه واستغلال المنصب لاخراج الطالب من القاعة دون مسوغات نظامية وتحويل القضية المنظورة في المحاكم واقحامها في الجانب الاداري.

إحالة قضية لانا إلى محكمة المدينة للبت في حضانتها

المصدر: جريدة المدينة الاثنين21يونيو 2010
253549http://www.al-madina.com/node/

توصلت الجهات الامنية في منطقة المدينة المنورة الى الأب الذي قام باصطحاب طفلته "لانا" البالغة 3 سنوات بعد اخذها من امها في مدينة جدة واحضارها الى المدينة المنورة، حيث تمكنت من معرفة مقر إقامة الاب والذي كان يقطن عند والده مما اجبر الجهات الامنية بالزام جد الطفلة لأبيها باحضار ابنه لدى مركز شرطة العقيق وبناء على ذلك تم احضار ابي الطفلة وتسجيل افادته لدى المركز ومن ثم تم ارسال كل من اب الطفلة وجد الطفلة لامها الى محكمة المدينة المنورة وذلك للبت في موضوع الحضانة حسب الاختصاص حيث سيتم اصدار صك حضانة الطفلة من قبل المحكمة لاحد الطرفين وسوف يتم تزويد ادارة الحقوق المدنية لانفاذ ما جاء بصك الحكم. فيما لا زالت الطفلة تقطن بمعية ابيها لدى جدها بالمدينة المنورة وهي البنت الوحيدة لدى الاب. الجدير بالذكر ان القضية تعود الى قبل عدة ايام بعد ان تقدمت ام الطفلة ببلاغ في مركز شرطة السلامة بمحافظة جدة تفيد عن قيام الاب باختطاف ابنتها والذهاب بها الى المدينة المنورة وبرفقتهم خادمتها. كما تقدمت بنفس البلاغ الى مركز شرطة العقيق بالمدينة المنورة والذي بدوره توصل الى الاب والطفلة واحال الطرفين الى محكمة المدينة، فيما سلمت الخادمة الى جد الطفلة من امها

الشؤون الاجتماعية تدافع اليوم عن مبررات رفض الترخيص لجمعية قانونية

المصدر: جريدة الوطن الاثنين21يونيو 2010
5&CategoryID=8028http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=

تدافع وزارة الشؤون الاجتماعية أمام المحكمة الإدارية بديوان المظالم اليوم عن قرارها برفض الترخيص بإنشاء جمعية خيرية لتقديم المساندة القانونية للمحتاجين .وفيما يرى ممثل مؤسسي الجمعية المحامي عبدالله الناصري أن مبررات الوزارة في الرفض" مخالفة لأنظمة الدولة والاتفاقيات الدولية"، ترى الوزارة أن تعثر مشروع الترخيص يعود لوجود عدد من الإشكالات حوله ومنها أن المدعي ممثل المحامين الـ 24 خالف إجراءات وقواعد التقاضي أمام ديوان المظالم، وأن الوكالات المقدمة من المدعي لشخصين ولائحة الجمعيات تعطي الحق لعشرين شخصا فأكثر، وأن التقاضي أمام الجهات القضائية مجاني ولكل فرد اللجوء إلى القضاء دون الحاجة لمحام، فضلا عن كون "الشؤون الاجتماعية" غير مختصة بمثل هذه التراخيص.

تدافع وزارة الشؤون الاجتماعية أمام المحكمة الإدارية بديوان المظالم اليوم عن قرارها برفض الترخيص بإنشاء جمعية خيرية لتقديم المساندة القانونية للمحتاجين، وذلك بمبررات رآها ممثل مؤسسي الجمعية المحامي عبدالله الناصري مخالفة لأنظمة الدولة والاتفاقيات الدولية، وذلك ردا على دعوى أقامها 25 محاميا مؤسسا لهذه الجمعية ضد" الشؤون الاجتماعية" بدعوى تعطيلها الترخيص الخاص بمزاولتهم لنشاطهم لمدة خمس سنوات، لتقديم العون القانوني لمن يحتاج له من الفئات المحتاجة داخل المجتمع، بشرط أن يكون استقبالها عبر قنوات الأجهزة الرسمية، لدرجة طالت وامتدت إلى أن وافت المنية أحد المحامين المؤسسين، واعتذر آخر لظروف انشغاله.

وكان مصدر مسؤول في وزارة الشؤون الاجتماعية قد أشار في وقت سابق لـ "الوطن" إلى تعثر مشروع ترخيص الجمعية، لوجود عدد من الإشكالات حوله .

وفيما يستعد ممثل المحامين وممثل" الشؤون الاجتماعية" لاستكمال مسار الدعوى، في الجلسة الخامسة صباح اليوم أمام الدائرة الثامنة بـ"المظالم"، رصدت "الوطن" تبريرات رفض الوزارة المقدمة ضمن مذكرة جوابية للدائرة الإدارية الثامنة، والتي تتمثل في أن المدعي ممثل المحامين الـ 24 خالف إجراءات وقواعد التقاضي أمام ديوان المظالم، وأن الوكالات المقدمة من المدعي لشخصين ولائحة الجمعيات تعطي الحق لعشرين شخصا فأكثر، وأن التقاضي أمام الجهات القضائية مجاني ولكل فرد اللجوء إلى القضاء دون الحاجة لمحام، فضلا عن كون "الشؤون الاجتماعية" غير مختصة بمثل هذه التراخيص؛ مبررة حصر المادة الثانية من لائحة الجمعيات والمؤسسات الخيرية لاختصاص "الشؤون" بالنواحي الاجتماعية والتعليمية والثقافية والصحية فقط التي تدخل تحت الخدمات الإنسانية.

من جانبه، أشار ممثل المحامين المحامي عبدالله الناصري لـ"الوطن" إلى عدم تضمين مذكرة "الشؤون الاجتماعية" لبيان واف بأسباب الرفض، معقبا بأن الدفع في هذه الحالة "يكون مجرد كلام إنشائي غير منتج ولا أثر له، ولا يستوجب منا التعقيب والرد، وهو جدير بالإهمال."

وانتقد الناصري الخلط الذي وقعت فيه "الشؤون الاجتماعية"، في دفعها بافتقار الوكالات المقدمة في دعوى المحامين للحد الأدنى المطلوب وزعمها لاقتصار الوكالات على شخصين، في حين تشترط لائحة الجمعيات حدا أدنى لا يقل عن 20 شخصا. وقال إنها "خلطت بين شروط التقدم لوزارة الشئون الاجتماعية بطلب تأسيس جمعية خيرية وفقا للنظام، مع شروط التقدم للمحكمة الإدارية بدعوى إلغاء قرار إداري"، موضحا أن هذه الدعوى تحكمها قواعد المرافعات أمام ديوان المظالم. وأكد أنه من الثابت أن المدعي ومعه بقية طالبي التأسيس سبق لهم التقدم للمدعى عليها بالملف المطلوب

المستوفي لكافة الاشتراطات قبل خمس سنوات وتحديدا في 19 جمادى الآخرة 1426، متضمنا وثيقة تشتمل على توقيعات لـ 25 محاميا أبدوا رغبتهم جميعا في المشاركة بتأسيس الجمعية .وأوضح الناصري أن الملف المطلوب قدم بناء على طلب من جهة الإدارة المدعى عليها بموجب خطابها الموقع بتاريخ 24 صفر 1426 المتضمن التنبيه على طالبي التأسيس باستكمال الإجراءات اللازمة. وأضاف الناصري أن استكمال شروط "الشؤون الاجتماعية "يترتب للمؤسسين حق مكفول بموجب نظام الجمعيات الخيرية ويتعين على الوزارة الوفاء به، من خلال صدور قرار كاشف بالموافقة على إنشاء الجمعية.

وأكد الناصري ثبوت امتناع "الشؤون الاجتماعية" عن إصدار قرار بتأسيس الجمعية رغم اكتمال أوراق التأسيس دون إبداء الأسباب، ويتحقق امتناعها بموجب قرار سلبي نتج عن فوات المدة، التي يجب على جهة الإدارة الرد خلالها، موضحا أنه بموجب قواعد المرافعات أمام ديوان المظالم وما استقر عليه القضاء الإداري، يحق لجميع المتضررين أو أي منهم الاعتراض على هذا القرار السلبي المتعلق بتأسيس الجمعية، ويحكم الدعوى في هذه الحالة تحقق شروط الصفة والمصلحة، مؤكدا توافرهما للمدعين.

وردا على رفض "الشؤون الاجتماعية" الترخيص بالجمعية بحجة مجانية التقاضي وعدم حاجة الأفراد إلى الاستعانة بمحامين، أكد الناصري أن الوزارة تخالف بهذه الحجة توجه الدولة والجهات التنظيمية التي أصدرت نظام المحاماة وأنشأت لها إدارة تابعة بوزارة العدل، ورخصت لمئات المحامين في المملكة، إلى جانب مخالفة اتفاقيات دولية وقعت عليها المملكة وتستوجب توكيل محام عن كل متهم، وتضمن لكل منهم حدا أدنى من الحقوق على رأسها حقه في توكيل محام يدافع عنه ويعرض وجهة نظره.

وعلق الناصري على تحجج "الشؤون الاجتماعية" بذلك، بأنه" يقدم صورة سلبية عن الدولة ونظرتها لحقوق الإنسان" وهو تبرير لا يصادف حقا للوزارة، مؤكدا أنه ليس من شأنها رفض تأسيس جمعية للمساندة القانونية استنادا إلى مجانية التقاضي، لأن المساندة القانونية حق من حقوق الإنسان مكفول بموجب النظام الأساسي للحكم، ومكفول بموجب أنظمة المحاماة والإجراءات الجزائية.

ورد الناصري على ادعاء "الشؤون الاجتماعية" بعدم اختصاصها بإصدار التراخيص، مؤكدا أن الوزارة مختصة نظاما بالترخيص للجمعية؛ مرجعا ذلك إلى أن طبيعة نشاط الجمعية الخيرية لتقديم المساندة القانونية يدخل في صميم "الخدمات الإنسانية

تغريم طبيب بنجران 25 ألفا لتسببه في بتر يد طفلة

المصدر: جريدة الوطن الاثنين21يونيو 2010

5&CategoryID=8049http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=

أصدرت الهيئة الطبية الشرعية بمنطقة عسير قرارا بتغريم طبيب تعامل مع حالة طفلة بترت يدها مبلغ 25 ألف ريال وذلك في خطابها رقم 431/280 الذي وجهته الهيئة للمديرية العامة للشؤون الصحية بمنطقة نجران على خلفية خطأ طبي تسبب في بتر اليد اليمنى للطفلة "أصالة."

وأوضح والد الطفلة محمد علي آل معمر لـ"الوطن" أمس أنه تلقى اتصالا هاتفيا من إدارة المتابعة بصحة نجران وأبلغ بالحكم.

وأشار آل معمر إلى رفضه الحكم حيث سيتقدم اليوم بشكوى اعتراض وتظلم أمام ديوان المظالم، وأبدى استغرابه من عدم استبعاد الطبيب المدان، والتباين الكبير بين مقدار الحكم وحجم الضرر الذي أفقد ابنته أحد أعضائها ومعاناتها الحركية مدى الحياة.

وتعود تفاصيل الحادثة التي انفردت "الوطن" بنشر تفاصيلها' إلى 19 /6/ 1430 في العدد 3178 تحت عنوان "إصابة مولودة بالشلل في مستشفى الولادة بنجران" بعد أن توقف الدم في اليد اليمنى "الكف والساعد"، وأدخلت على إثره مستشفى الملك خالد الجامعي بالرياض وتم بتر يدها اليمنى بسبب إيصال خاطئ للمغذي في يدها بمستشفى نجران

بعد أن اشتكتهم سيدة بكسر بابها وترويعها

إدانة أعضاء بـ هيئة نجران بالإنذار والنقل وكف اليد

المصدر: جريدة اليوم الاثنين21يونيو 2010
1&G=767529&I=13520http://www.alyaum.com/issue/article.php?IN=

لم يجد فرع هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بنجران مخرجا بعد ارتكاب خطأ بحق مواطنة ومداهمة منزلها ليلا وكسر باب منزلها وترويع أطفالها إلا معاقبة أفراده بالإنذار والنقل وكف اليد عن ممارسة العمل الميداني وإلزامهم بحضور دورة تأهيلية في مهارات الضبط الجنائي.وتعود القضية حسبما بثته هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أمس خلال مؤتمر صحفي إلى أنه مساء يوم الأحد الموافق23/6/1431 هـ خرجت دورية سرية مكونة من عضوين لتعقب أحد المشتبه فيهم ورصد تحركاته لضبطه متلبسا بجرمه ـ الذي تحفظت الهيئة على معلومات القضية لمصلحة أطرافها ـ وأثناء متابعته غير مساره وقام بالدخول للمنزل الذي تم دخول "الهيئة" إليه ولم يواصل سيره إلى المكان الذي تم التحري عنه لضبطه متلبسا بجرمه كما كان متوقعا، حيث يرجح أنه اكتشف متابعة الدورية السرية له وكان المنزل الذي دخله مكونا من عدد من الشقق وغير محاط بالبنيان من جميع الجهات الأربع. كما أن الباب الخارجي غير مغلق عندها قامت فرقة التحري السرية بطلب المساعدة في الموقع وترجح لديهم تعقب أثر المتهم خشية أن يلحق الضرر بنفسه أو بالآخرين وغاب عنهم وجود هامش زمني بين وصول المساندة ودخول المنزل حيث تمكن المتهم من الفرار خلالها. كما غاب عنهم احتمال هرب المتهم من الجهة المقابلة لوجود الدورية السرية، وقام أعضاء الهيئة بعد وصول المساندة بدخول المنزل وكان الباب الخارجي مفتوحا، بينما كان الباب الذي ينفذ لمدخل العمارة مغلقا، وبدفع الباب انفتح الباب ولم يكسر ولحق به ضرر يسير ودخل أعضاء الهيئة إلى درج العمارة الذي يستخدمه الساكنون للوصول إلى شققهم وبالصعود وجد أن المنفذ العلوي مغلق من الأعلى بوجود ملحق مسكون عندها تيقن أعضاء الهيئة أن المتهم لابد أن يكون هرب إلى خارج العمارة فقاموا بالانسحاب واكتفوا بهذا القدر ولم يقم أعضاء الهيئة بدخول شقة من الشقق ولم يتعدوا حرم أي من السكان، فضلا عن كسر شيء من أبواب الشقق والدخول، ورغم ما ذكر آنفا إلا أن اللجنة المكونة من التحقيق في الحادثة بعد شكوى المواطنة رأت أن دورية الهيئة لم تتقن عملية الضبط وأن فرقة التحري لم تتعامل مع جميع الاحتمالات الممكنة في القضية، وبالتالي هم يتحملون مسؤولية ما تسببوا فيه من الإساءة لسكان العمارة، لتغليب مصلحة المواطن في هذا الجانب والانحياز لصفه. فالمواطنون في هذه القضية غير معنيين بجميع الخلفيات التي لدى فرقة التحري السرية لاسيما مع فقدهم أثر المتهم. وقد تم ايقاع العقوبات التالية على المخطئين : توجيه الانذار والنقل وكف اليد عن العمل الميداني، حيث سيتم إيقاع العقوبات حسب المسؤولية عن التقصير في هذه القضية بجميع العقوبات أو بعضها. كما سيخضع الجميع لدورة تأهيلية في مهارات الضبط الجنائي.

وقال المدير العام بفرع الرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بنجران : إننا في هذا المقام نبدي أسفنا لما سببته هذه القضية من إزعاج أو أذى غير مقصود، ونعتذر للجميع عما بدر من إخواننا أعضاء الهيئة بدافع الحرص على حفظ الأعراض وتتبع المفسدين. كما نقدر ونتفهم أن طبيعة مثل هذه الأزمات قد تحمل على الاحتداد في المواقف وتحميل الأمور أكبر من حجمها الحقيقي التي تم التوصل إليها، ونؤكد أننا حريصون على حفظ حقوق كل أبناء هذا الوطن الغالي بنفس القدر الذي نحرص فيه على حفظ حقوق أعضائنا .

وكانت امرأة قد تقدمت بشكوى مفادها أن مجموعة من أعضاء الهيئة قاموا بمداهمة منزلها ليلا وكسر بابه، وقد طالبت برد اعتبارها وحفظ حقوقها جراء الإساءة لها

التوعية من التحرش في برنامج الأمير محمد بن فهد

المصدر: جريدة اليوم الاثنين21يونيو 2010
3&G=767539&I=13520http://www.alyaum.com/issue/article.php?IN=

اليوم ـ الدمام
أقام المكتب النسوي ببرنامج الأمير محمد بن فهد لتنمية الشباب الأسبوع الماضى محاضرة بعنوان "حمايتي . حقي"بمقر برنامج الأمير محمد بن فهد لتنمية الشباب بالدمام. وألقت المحاضرة الأخصائية الاجتماعية أمل الدوخي . واستهدفت المحاضرة فئة الأمهات والمربيات والطالبات، بغرض التوعية بمفهوم التحرش وكيفية الوقاية منه، إلى جانب تثقيف وتوعية الأمهات والمربيات بخطر التحرش ، والآلية المستخدمة في التعامل مع الحالات . وبدأت المحاضرة بالتعريف بمفهوم التحرش وأنواعه، ثم أوضحت الاختصاصية الفرق بين تحرش الأقارب والغرباء، وتخللت المحاضرة دراسة تضمنت بعض الإحصائيات إضافة إلى نماذج من قصص واقعية وفيلم عن التحرش. ثم شرحت الدوخي أسباب التحرش وأساليبه وكيفية حماية النفس والجسد والوقاية منه، وتحدثت كذلك عن العلاج الأمثل للتحرش .
ومن جانب آخر تناولت الدوخي موضوع التحرش من الناحية الدينية والقوانين التشريعية للحد من التحرش، والإجراءات والتدابير المقترحة للحد من التحرش في المجتمع .

جازان: ستة بلايين ريال لبناء مساكن للنازحين

المصدر: جريدة الحياة الاثنين21 يونيو 2010
155002http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/

خصصت السعودية ستة بلايين ريال لبناء نحو ستة آلاف منزل للنازحين من المناطق الواقعة على حدود اليمن بعد الحرب على المتسللين المسلحين، وذلك إنفاذا لتوجيهات خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز بإنشاء مشروع إسكان النازحين في منطقة جازان. وشهد أمير منطقة جازان الأمير محمد بن ناصر بن عبدالعزيز مساء أول من أمس مراسم توقيع عقود تنفيذ مشروع إسكان النازحين الذي تنفذه مؤسسة الملك عبدالله بن عبدالعزيز لوالديه للإسكان التنموي في خمسة مواقع في منطقة جازان، في حضور وزير الشؤون الاجتماعية المشرف العام على مشروع إسكان النازحين في جازان الدكتور يوسف بن أحمد العثيمين.
وشملت العقود الموقعة تنفيذ ستة آلاف وحدة سكنية و31 مسجدا و35 مدرسة للبنين والبنات وخمسة مراكز صحية موزعة على الحصمة والخارش وروان والسهي ورمادا، وتوفير مرافق البنية التحتية كافة من الطرق والأرصفة وخدمات الكهرباء وشبكات المياه والصرف الصحي والحدائق العامة بقيمة إجمالية بلغت ستة بلايين ريال، بحسب وكالة الأنباء السعودية.
وكانت مؤسسة الملك عبدالله بن عبدالعزيز لوالديه للإسكان التنموي أنهت جميع أعمال الدراسات والتصاميم لكل المواقع التي سينفذ بها المشروع.

نساء فقيرات وقعن ضحايا الزواج الفاشل ودفعن الثمن غاليا..السداد أو السجن!

أشباه الرجال يتاجرون ب المسيار الطلاق بمبلغ وقدره!

المصدر: جريدة الرياض الاثنين21-6- 2010
.html536638/article21/06/2010http://www.alriyadh.com/

عنيزة، تحقيق- نوال العيسى

فتيات في عمر الزهور أجبرتهن ظروف الحياة على قبول "زواج المسيار"، والخضوع لشهوة الرجل الأنانية أحيانا، والعيش على وهم لم ولن يستمر طويلا، مهما كانت المغريات..بل إن الأمر تحول إلى مزايدات وتجارة، فحين تطلب المرأة الطلاق والخلاص من هذا "الزواج الفاشل" تتفاجأ برد الزوج "أطلقك بمبلغ وقدره"، أو أنه يضع رقما للمهر في عقد الزواج ولم تتسلم المرأة ربعه، ثم إذا طلبت الخلع أو الطلاق حصل على المبلغ كاملا، وترك المرأة الفقيرة تعاني الأمرين.. فقر وطلاق .!

في هذا التحقيق نتناول "زواج المسيار" كمشروع استغلال وظلم للمرأة، ونروي بعض القصص والآراء حوله؛ لبيان كم عانت المرأة في مجتمعنا من هذا الزواج ..

الضحية الأولى

وهي أغرب وأصعب حالة انفصال لهذا الزواج وأشدها إيلاما..الشابة "فاطمة.خ" من مدينة الرياض، شابة في العقد الثالث..بعد طلاقها من زوجها الأول لم يأوها سوى منزل متهالك في أحد الأحياء القديمة بالرياض، لديها ستة من الأبناء، وجدت نفسها مضطرة لزواج المسيار لتحسين وضعها المادي، حيث تسكن منزلا بلاسقف، واتفقت مع زوجها عند عقد النكاح على الخروج معه لساعات خلال النهار في أحد الفنادق، واشترط الزوج عليها استعمال موانع الحمل، وأن تجتهد بأن لا تحمل منه، وأنه سيغيب عنها ويعود متى شاء، وعليها أن تتوقع الانفصال في أي لحظة، وبعد الدخول بها وفي ليلة الزفاف يتفاجأ الزوج باتصال من زوجته الأولى، فارتبك وتبدلت أحواله، فأعاد زوجة المسيار من الغد إلى منزلها، وتركها شهرا كاملا؛ معللا ذلك بالبحث عن شقة، حيث نصح مأذون الأنكحة بالابتعاد عن الفنادق .

فاطمة اشتكى عليها في المحكمة وحكم له القاضي بالطلاق ودفع نصف المهر 35 ألف ريال !

عاد يطلبها للخروج معه بعد خمسة أشهر وكانت مريضة، واعتذرت عن الخروج على أن يعود إليها في الغد لتخرج معه ليجدها فرصة للخلاص منها، ولكنه رفع دعوى كيدية في المحكمة أن الزوجة لا تريده، كما أخفى أن زواجهما في الأساس مسيار كي يتمكن من استرداد مهره، رغم أن مأذون الأنكحة على علم بحقيقة الأمر، واستدعتها المحكمة العامة بالرياض، وكانت الجلسة الأولى، تبعتها جلسات أصر فيها الزوج على رأيه، وأصرت الزوجة على أن تبقى في ذمة زوجها شريطة أن تبيت في منزلها مع أولادها، والزوج يرفض ذلك رغم اتفاقهما قبل الزواج، وكل ذلك ليرغمها على طلب الطلاق بنفسها لكي تعيد له المهر، ولكنها ظلت تقاوم من أجل أن تبقى على ذمته، خاصة أنها قد اشترطت مصروفا شهريا من زوجها 2000 ريال، وهو ماجعلها تقبل بهذا الزواج، ووافقها الزوج الذي نقض ماتعاهدا عليه بعد الزواج، ثم كان الخبر الصاعقة، القاضي حكم بطلاق الزوجة منه، وقال لها: (خلعتك من زوجك وعليك دفع 35 ألف ريال) وهو نصف المهر وذلك مراعاة لظروفك الصعبة، والسؤال: هل يعقل أن هذا الزوج دفع مبلغ سبعين ألف ريال .

شعرت الزوجة بمرارة الظلم فهي لاتريد الطلاق، فلا مال لديها لتعيد مهر طليقها، وبكت أمام القاضي لينظر في أمرها فهي لاتريد الانفصال، ولكن القاضي أصر على أن يطلقها؛ وعلل ذلك أن قضيتهما يجب الفصل فيها ولا يود أن تبقى معلقة، ومن الأفضل أن يطلقها منه، وتطالبها الحقوق المدنية الآن في تدبير المهر أو السجن، رغم الظروف المعيشية

الصعبة التي تعيشها، حيث تعيش في منزل موحش بلا سقف، ولكنها أرادت البحث عمن ينقذها مما هي فيه وقد توخت في هذا الزواج الخير، ولكن "أشباه الرجال تنكروا، واستفردوا بالنساء الفقيرات .!"

وقال المحامي صالح بن ناصر القحطاني الذي وقف على القضية ان هذه دعوى كيدية راحت ضحيتها الزوجة ظلما وجورا، فالزوج لم يقر بأن الزواج مسيار، وعليه إما أن يمسكها بالمعروف أو يسرحها (دون عوض .(

الضحية الثانية

"آمال" -عمرها 24سنة- ضحية أخرى، تزوجته بعدما أغراها وأغرى أسرتها بالمال، وأنجبت منه طفلا، وبعد سنة كان مصيرها الطلاق؛ معللا عدم الانسجام فيما بينهما، حيث الفترة الزمنية القصيرة التي يقضيانها معا، واعترفت أنها كانت مقبلة على هذا النوع من الزواج لتهتني بالمال والرفاهية ولم تر لوعوده واقعا، فلا سفريات كما وعدها، وتعترف بأنها كانت مشتتة فلا تعرف متى سيأتي ومتى سيرحل؟، ولم تكن بينهما سوى المفاجآت وطفل أشبه باليتيم .!

الضحية الثالثة

"وصايف" ظهر رقم جوالها لدى زوجها "المسياري"، حيث كان من سوء حظها يتواجد مع زوجته الأولى، فغضب منها، وطلقها فورا؛ بحجة أنها خالفت الاتفاق بينهما، وهو ألا تتصل عليه ولاتبحث عنه وإنما هو من يطلبها، والنهاية عادت إلى بيت أهلها بعد أن قضى منها شهوته، ونزوته الأنانية، ليكون الطلاق بتعجل وبدون وعي، وكأنه مبيت لأتفه الأسباب .!

نتيجة متوقعة

وعلق الشيخ ابراهيم بن حمد الجطيلي -إمام وخطيب أحد الجوامع بعنيزة- قائلا ":هذا ماكنت أخشاه.. وماتلك النتيجة التي آلمتني وتلك الضحايا إلا أحد الأسباب التي جعلت من الشيخ ابن باز -رحمه الله- يبطل هذا الزواج؛ حتى وإن كان العقد صحيحا؛ لأنه لم يشهر زواجه لدى الأهل والأقارب، وغالبا ماتنتهي تلك الزيجات بالفشل، وماهذه النماذج إلا نتيجة لتلك الزيجات، ورغم اني عقدت أكثر من زواج من هذا النوع، إلا أنني لم ولن أرضى عنها، ولست مؤيدا لها، لذلك إن لم نتحر عن الحالة الاجتماعية للزوج، والأسباب المقنعة للزواج فمن الأولى عدم القبول، فكيف لزوج أن يطلب من زوجته عدم الحمل؟، أليس لتلك الزوجة مشاعر حالها حال النساء، وكيف لها أن تقبل بذلك الشخص؟، فما هو إلا رجل أراد أن يشبع غريزته ليس إلا"، مشيرا إلى أن من الأسباب التي تجعل الزوج يقدم على هذا النوع من الزواج هو خوض تجربة جديدة، أو أنه يريد الابتعاد عن مسئولياته لدى الزوجة الأولى، أو تأديبها، فيفشل زواجه من الثانية، ولهذا كرهت هذا النوع من الزواج.

الداخلية تعفي أصحاب العمل من كلفة نقل جثامين مكفوليهم الهاربين

المصدر: جريدة الحياة الاثنين21 يونيو 2010

154993http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/

أعفت وزارة الداخلية صاحب العمل السعودي من دفع كلفة نقل مكفوله الهارب إلى بلده في حال وفاته، شريطة الإبلاغ عن هروبه، وإخلاء مسؤوليته تجاهه.وأوضح تعميم صادر عن وزير الداخلية إلى إمارات المناطق (حصلت «الحياة» على نسخة منه) أن اللجنة المشكلة من وزارات الداخلية والخارجية والصحة بشأن العامل الوافد المتوفى من حيث تحمل الدولة الرسوم المستحقة عليه بموجب نظام الإقامة وتعديلاته، وعدم إلزام صاحب العمل بتحمل كلفة ترحيل جثمان العامل الهارب في وفاته إذا بلغ عن هروبه، وإخلاء مسؤوليته تجاهه.

وأضاف: «الأمر السامي الكريم وافق على عدم إلزام صاحب العمل بكلفة ترحيل جثمان مكفوله الهارب استنادا لقرار مجلس الوزراء في 2-5-1427، في حال إبلاغ الجهة المختصة بهروب العامل قبل وفاته، واستنادا على ما ورد في فتوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والافتاء لعام 1405 المتضمنة عدم جواز تكليف بيت مال المسلمين بنقل جثمان العامل الهارب في حال رفض ذووه، وتطبيق الإجراءات المتعلقة بترحيل أو دفن جثث المتوفين الأجانب من إمارات المناطق على العمالة المتوفاة التي سبق الإبلاغ عن هروبها من كفلائها، وسرعة التنسيق مع سفارات بلدانهم في المملكة عن طريق وزارة الخارجية، لمعرفة ما قرره ذووهم حيال دفنهم أو ترحيلهم على حسابهم الخاص.«

استقالات جماعية في صحة الليث بسبب التهميش وسحب الصلاحيات

المصدر: جريدة المدينة الاثنين21يونيو 2010
253522http://www.al-madina.com/node/

شهدت الشؤون الصحية في محافظة الليث عددا من الاستقالات الجماعية بسبب التهميش وسحب الصلاحيات، حيث تقدم مدير مستشفى الليث ومدير المراكز الصحية في المحافظة باستقالتهما تحت مبرر ان الشؤون الصحية في جدة سحبت البساط من تحت اقدامهما بعد سلسلة من تقليص الصلاحيات والتهميش الذي مورس ضدهما من قبل مديرية الشؤون الصحية بجدة. وجاءت استقالة مدير المراكز الصحية حسن الجبيري على خلفية قيام مديرية الشؤون الصحية في جدة برفض استقلالية المراكز الصحية بميزانية خاصة وإصدار قرار بتبعيتها لصحة جدة، اضافة الى نقض الأخيرة قرار المدير بنقل مدير مركز صحي الشواق بناء على بعض المخالفات الطبية، حيث أعادته إلى منصبه السابق وإلغاء القرار دون الرجوع لمديره المباشر وهو مدير صحة الليث. وقال الجبيري إن استقالته جاءت بسبب ما يعانيه من تهميش وسحب لصلاحياته كمدير كان آخرها قيام الشؤون الصحية بإلغاء قرارات نقل مدير مركز صحي لغيابه المتكرر (يداوم يومين في الاسبوع) وعدم انضباطه. ثم اعقبت صحة جدة بنقل 5 موظفين على ملاك صحة الليث إلى جدة، بالهاتف ودون خطاب رسمي، وعدم تسديد عجزهم الامر الذي ساهم في خلخلة المراكز ونقص الموظفين والفنيين من الصيادلة. وأكد ان هناك عجزا في سيارات الاسعاف حيث إن مركزيين صحيين بلا اسعاف وإن كانت هناك وفرة في عدد الاطباء. وتساءل: ماذا ينتظر المسؤول اذا لم يكن في يده تغيير ولا تطوير لدرجة انه لا يملك تغيير كفرة سيارة إسعاف الا بالرجوع الى المديرية في جدة بعد عدة خطابات وبضعة أيام؟!. وعن توجهه حاليا بعد خروجه من ادارة المراكز قال: سأعود موظفا في مستشفى الليث العام وفي أي قسم يختاره المدير، قدمت ما استطعت والحمد لله. من جهة اخرى باشر مدير مستشفى الليث العام الجديد عمله يوم امس الاول طبيب الاسنان سعيد ابراهيم القوزي، وذلك على خلفية إعفاء مدير المستشفى السابق طارق العيافي والذي ظل مديرا لمستشفى الليث العام 6 أعوام وجاء طلب اعفائه من الشؤون الصحية بجدة بناء على نقص الكادر الطبي وعدم تعويضه باطباء نقلوا الى خارج المحافظة وتعطل جهاز الاشعة المقطعية. وقال مصدر طبي في مستشفى الليث العام ان الاعفاء صدر بطلب شخصي من المدير بسبب عدم تسلم المدير مركز الطوارئ الجديد والذي يعاني من عيوب فنية وخلل في المقاييس وعدم تشغيل غرفة العمليات الا ساعات محدودة وعدم وجود تكييف في اقسام الطوارئ. من جهتها قالت نهى دشاش مساعد مدير الشؤون الصحية في جدة للمراكز الصحية ان الصلاحيات ليست من عندنا وانما هي من عند الوزير واعفاءات مسؤولي الصحة بالليث ليست قضية رأي عام.

محتسبون يتجمعون أمام التربية اعتراضا على دمج طلاب الصفوف الأولية

المصدر: جريدة الوطن الاثنين21يونيو 2010
5&CategoryID=8017http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=

وصف بيان لوزارة التربية والتعليم الذي صدر فجأة أمس، لقاء نائب وزير التربية والتعليم فيصل بن معمر ونائب الوزير لشؤون تعليم البنين الدكتور خالد السبتي بمجموعة من المعترضين على بعض برامج الوزارة وخططها التطويرية بأنه يأتي في إطار تنفيذ التوجيهات الكريمة بالالتقاء بالمواطنين والاطلاع على المطالب، في الوقت الذي لم يعلق فيه ابن معمر على تفاصيل اللقاء مكتفيا بالقول: لا تعليق.

وكان العشرات من المحتسبين تجمعوا أمس، يتقدمهم عضو بلدي الرياض الدكتور مسفر البواردي، والدكتور يوسف الأحمد أمام مقر الوزارة، لإيضاح تصورهم بأن الاختلاط لا يتماشى مع نظام الدولة ولا الشريعة الاسلامية، إضافة إلى أن زيارة نائبة الوزير لمدارس البنين خطوة غير مقبولة وغير صائبة، ولا يمكن أن يكون ذلك ضمن برنامج الوزارة، ويتعارض مع تعاليم الشريعة وتوجيهات ولي الأمر الذي أكد مرارا على عدم وجود اختلاط.

واجتمع ممثلوهم مع ابن معمر نحو ساعة بعد صلاة الظهر في الوقت الذي استلم مكتب النائب الخطابات التي حملها البعض، وطلب منهم جميعا أن يكتبوا أسماءهم وأرقام هوياتهم المدنية. وقال البواردي في اتصال مع "الوطن": إن طلباتنا تلخصت في إيقاف دمج طلاب الصفوف الأولية، وزيارة نائبة الوزير لمدارس البنين في الزلفي.

وأوضح مصدر في الوزارة لـ"الوطن" أن للجميع الحق في تقديم مقترحاتهم، وأن مسؤولي الوزارة على استعداد لاستقبال كل مواطن لديه ملاحظات أو مقترحات، مؤكدا أنه لا يمكن أن تتضمن مشاريع الوزارة أو برامجها ما يتعارض مع الشريعة الإسلامية في أصولها النقية بأي شكل .

وكان التجمع الذي لفت الأنظار استدعى تواجد عدد من الدوريات الأمنية تحسبا لأي شغب أو تعديات، إلا أن المتجمعين غادروا الوزارة بهدوء، على شكل مجموعات متفرقة بعد انتهاء اللقاء. كما ساهم رجال الأمن في تنظيم وجود المحتسبين حيث وجهوهم للاصطفاف أمام مكتب نائب الوزير، بينما سمح لممثلين عنهم بدخول مكتب نائب الوزير والالتقاء به وطرح طلباتهم.

وكان البيان اقتصر على الخطوط العامة مركزا على أنه جرى استعراض "البرامج التطويرية التي شرعت في تنفيذها الوزارة على مستوى البيئة المدرسية بكافة عناصرها، والتي ستسهم في تحقيق الرؤية الطموحة لخادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز وسمو ولي العهد صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبد العزيز وسمو النائب الثاني صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبد العزيز للنهوض بالعملية التربوية والتعليمية."

وأضاف البيان أن ابن معمر وجه بدراسة المقترحات المقدمة والإفادة منها، مشيرا إلى أن هذا اللقاء يأتي في إطار تنفيذ التوجيهات الكريمة بالالتقاء بالمواطنين والاطلاع على المطالب والعمل على تلبية الاحتياجات بما يحقق الارتقاء بالخدمات المقدمة للمواطنين وبما يتفق مع السياسة العامة للدولة. وأوضح أن الوزارة وبتوجيه من الوزير الأمير فيصل بن عبد الله بن محمد تسعى لتحقيق نقلة تعليمية ملموسة، وأن ملاحظات ومقترحات الميدان التربوي تأتي متممة لجهود الوزارة وداعمة لبرامجها المختلفة، ومحققة لاستراتيجية العمل المشترك.

إنشاء أول سجن نموذجي على مستوى الشرقية

المصدر: جريدة الوطن الاثنين21يونيو 2010
5&CategoryID=7979http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=

كشف مدير إدارة السجون بالمنطقة الشرقية العميد عبد الله بن علي البوشي عن إنشاء سجن نموذجي يعد الأول على مستوى المنطقة. وقال البوشي إن السجن يحتوي على العديد من العنابر والقاعات والمراكز الخاصة، بما في ذلك إتاحة الفرصة للنزيلات لممارسة الحرف اليدوية والمشغولات، إضافة إلى قاعات تدريبية وتعليمية. كما كشف عن افتتاح أربعة معاهد متخصصة داخل السجون في المنطقة بالتعاون مع المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني. وأكد البوشي أن النزلاء والنزيلات يلتحقون ببرامج مهنية وتعليمية أعدتها إدارة السجون تعود عليهم بالنفع بعد انقضاء محكومياتهم، بهدف تأمين عودة السجين إلى مجتمعه نافعا وصالحا وقادرا على ممارسة حرفة أو مهنة تعينه على الوقوف من جديد .
وأشار إلى أن إدارة السجون في الشرقية أطلقت أكثر من 212 سجينا من المواطنين والمقيمين في عدد من قضايا الحق العام تنفيذا لأمر خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز بمناسبة عودة صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبد العزيز من رحلته العلاجية مشفيا معافى.

الأميرة عادلة تفتتح ندوة دور المؤسسات القضائية والأمنية في مكافحة العنف الأسري بالطائف

المصدر: جريدة الرياض الاثنين21-6- 2010
.html536712/article21/06/2010http://www.alriyadh.com/

الطائف – اسماعيل إبراهيم:
افتتحت صاحبة السمو الملكي الأميرة عادلة بنت عبدالله نائب رئيس برنامج الأمان الأسري الوطني فعاليات الندوة العلمية (دور المؤسسات القضائية والأمنية لمكافحة العنف الأسر)، التي استضافتها الغرفة التجارية الصناعية بالطائف وينظمها برنامج الأمان الأسري الوطني بالتعاون مع مركز القانون السعودي للتدريب في فندق الطائف إنتركونتيننتال. وألقى الشيخ عبدالرحمن محمد الدخيل القاضي بالمحكمة العامة بالطائف، والعقيد يوسف بن حمود الغريبي من شرطة الطائف، وحسين محمد العبادي رئيس لجنة الحماية الاجتماعية بالطائف، وماجد محمد الخديدي من هيئة التحقيق والإدعاء العام بالمحافظة سلسلة من المحاضرات التي تدور محاورها حول دور المؤسسات القضائية، ودور هيئة التحقيق والادعاء العام، ودور المؤسسة الأمنية للحد من التجاوزات العنيفة داخل الأسرة. وأوضح المستشار القانوني لبرنامج الأمان الأسري الوطني الدكتور ماجد محمد قاروب على أهمية مثل هذه اللقاءات تعكس دور المؤسسات القضائية والأمنية في مكافحة العنف الأسري وتقديم كافة الحلول التي يمكن من خلالها القضاء على هذه الظاهرة في المجتمع التي لا تتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية. وحضر فعاليات الندوة رئيس مجلس ادارة الغرفة التجارية الصناعية بالطائف نايف بن عبدالله العدواني، وأمين عام الغرفة صلاح بن عبدالله الحداد، وأعضاء مجلس ادارة الغرفة وعدد من المختصين والمهتمين .

التأكيد على مراعاة حماية المبلغ وسرية المعلومات

دعوة إلى تفعيل إلزامية التبليغ عن حالات العنف لدى الأطفال

المصدر: جريدة الرياض الاثنين21-6- 2010
.html536725/article21/06/2010http://www.alriyadh.com/

دعت أخصائية صحة عامة وتثقيف إلى تفعيل إلزامية التبليغ عن حالات العنف لدى الأطفال ممن تكتشفها مستشفيات المملكة ، مع مراعاة حماية المبلغ وسرية المعلومات للوصول بها إلى لجان حماية الأطفال من الإيذاء .

وأكدت الأستاذة سلطانة العجمي من الإدارة النسائية بالشؤون الصحية في الرياض على رصد ومتابعة حالات العنف والإيذاء والإهمال ، وفتح قنوات الاتصال مع الجهات ذات العلاقة بسبل الحماية ، ووضع برامج توعوية بطرق الوقاية من العنف لفئات المجتمع المختلفة ، وتوفير قاعدة معلومات يمكن الاستفادة منها في إعداد الدراسات والأبحاث المتعلقة بالعنف .

وبينت العجمي أن العنف الأسري شكل من أشكال إساءة المعاملة الجسدية أو النفسية أو إهمال الطفل أو الإيذاء الجنسي أو استغلال الأطفال ، ومن الممكن أن ينتج عنه ضرر لصحة الطفل أو نموه أو تطوره أو مساس بكرامته ، لافتة إلى أن أهم أسباب العنف الأسري عدم وجود وعي كافي بأساليب التربية الصحيحة ، إضافة إلى وجود مشاكل وضغوط نفسية ومادية ، وأسباب أخرى تتعلق بالبطالة والفقر وإدمان الكحول أو المخدرات .

وأكدت مديرة الإدارة النسائية بالشؤون الصحية في الرياض الأستاذة طرفة الجريس على زيادة الوعي في المجتمع لدرء مخاطر إيذاء الأطفال وإهمالهم، وتنظيم دورات للأسر الجديدة لتعليم أسس التربية الصحيحة وتعليم كل فرد في المجتمع أطفالا ومربين ومختصين في المجال التعليمي والطبي والقانوني وتوعيتهم بمعنى الإيذاء .

وأشارت الجريس إلى أن إدارتها قد ساهمت في التعريف بطرق التعامل التربوي للأطفال ، بعيدا عن حالات العنف والإيذاء ، من خلال مطويات توعوية تشرح التعامل السوي للأطفال ، يشرف عليها متخصصون في مجالات الشؤون الاجتماعية والنفسية والطبية، كما جسد مشاركتهم بعرض صور عن بعض الحالات التي تعرضت للعنف الأسري.

د. القحطاني: 30 ألف مريض راجعوا الطوارئ خلال العام الماضي

خطة علاجية جديدة تقلص مدة انتظار 80 ٪ من مراجعي مجمع الأمل

المصدر: جريدة الرياض الاثنين21-6- 2010
.html536760/article21/06/2010http://www.alriyadh.com/

استفاد نحو 80 % من مراجعي قسم الإسعاف والطوارئ بمجمع الأمل من الخطة الجديدة التي طبقها المجمع والتي تهدف إلى تقليص مدة انتظارهم في القسم إلى أقصر وقت ممكن وتمكنت الخطة الجديدة من تقليص مدة الانتظار إلى ما يقارب النصف ساعة حيث كانت في السابق تصل لاكثر من ثلاث ساعات ، وجاء تطبيق الخطة الجديدة لتسهيل إجراءات استقبال المرضى ، وشملت ايضا تقليص مدة انتظار 95 % من مرضى الإدمان من أكثر من ساعتين إلى مدة انتظار تقدر بحوالي (45) دقيقة ، يتم خلالها عمل فحوصات الإدمان وإظهار النتائج ومقابلة الطبيب والأخصائيين .

وأوضح المدير التنفيذي للمجمع الدكتور محمد القحطاني أن الخطة الجديدة احتوت على عدد من الإجراءات واستحداث عيادة فرز المرضى وتطبيق أحدث دراسات تحليل الأسباب وتطوير وتحسين الأداء. وأكد الدكتور القحطاني بأن تنفيذ هذه الخطوة جاء نتيجة الجهود الكبيرة التي تبذل وتفاعل جميع الطاقم الطبي بقسمي الإسعاف والطوارئ والمختبر الذي كان له أكبر الأثر في نجاح المشروع وهو ما يأتي تحقيقا لرؤية المجمع المتمثلة في التميز في علاج الأمراض النفسية وأمراض الإدمان من خلال إيجاد وتقديم خدمات علاجية وتأهيلية متقدمة وتطوير المنفذ منها في مجال الأمراض النفسية والإدمان .

وبين أن تنفيذ هذا المشروع جاء بناء على دراسة شارك فيها عدد من الاستشاريين من مجمع الامل والمديرية العامة للشؤون الصحية بمنطقة الرياض وجهات اخرى، حيث تم اعتماد الخطة الجديدة كنموذج لمشاريع التحسين بالمنطقة .

وأشار المدير التنفيذي للمجمع إلى أن قسم الإسعاف والطوارئ استقبل خلال العام الماضي 30096 مريضا ومريضة نفسية وإدمان ما بين حالات جديدة وحالات تكرار ، حيث يعتبر الإسعاف والطوارئ من الأقسام الحيوية في تقديم الخدمة للمراجعين والتي يسعى المجمع إلى الارتقاء بها دوما ، ويقوم بتقديم خدماته على مدار 24 ساعة يوميا للرجال والنساء ، وتقديم الرعاية الضرورية للمريض والتقييم المبدئي له ، ويضم نخبة من الأطباء والأخصائيين النفسيين الاجتماعيين وطاقم تمريضي مؤهل، حيث يحتوي قسم الطوارئ على جناح للتنويم الموقت للمرضى النفسيين وأيضا غرفة لعزل المرضى المتهيجين والعنيفين، وقد قدم الإسعاف والطوارئ بالمجمع لهذه الحالات كافة الإسعافات اللازمة والرعاية الطبية وفق البرامج العلاجية المتبعة مع مثل تلك الحالات، كما تم التعامل مع الحالات الحرجة والإسعافية وكذلك العنيفة والمتهيجة بشكل احترافي وتخصصي

مفصولو مستشفى الملك عبد العزيز يلجـأون لـديـوان المظالـــم

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 1431/7/9 هـ21يونيو 2010 م العدد : 3289
.htm20100621357147/Con20100621http://www.okaz.com.sa/new/Issues/

لجأ موظفو مستشفى الملك عبد العزيز في محافظة جدة إلى ديوان المظالم أمس، بعد قرار فصل 163 موظفا من جانب الشركة المشغلة لأعمال المستشفى، مطالبين وزارتي الصحة والعمل التدخل في أزمتهم من الناحية القانونية والوظيفية.
ودعا مدير مستشفى الملك عبد العزيز الدكتور محمد بخش في خطاب لصحة جدة، بضرورة إعادة توزيع بعض الموظفين الموجودين لتغطية العجز بشكل جزئي، حتى يتم اعتماد الوظائف المرفوعة على برنامج التشغيل الذاتي من جانب وزارة الصحة بالتعيين، حتى يستمر العمل داخل المستشفى.
من جهته، أكد المحامي والمستشار القانوني علي العقلا عدم قانونية فصل هؤلاء الموظفين بحسب ما نصت عليه لوائح نظام وزارة العمل والعمال بموجب المرسوم الملكي.
وقال العقلا: «ما قامت به الشركة المشغلة من فصل تعسفي يعد مخالفة نظامية تستوجب الرجوع عنها والتعويض عن الضرر الناتج، وعلى المتضررين التقدم بدعوى ضد الشركة لدى مكتب العمل وهي لجنة الفصل للمخالفات العمالية، ولا علاقة للمستشفى بالقضية كونه متعاقدا مع الشركة».
وأمام ذلك أوضح لـ «عكاظ» عدد من موظفي المستشفى أنه يتعين على صحة المحافظة التدخل لحل أزمتهم، وليس الانسحاب من القضية التي تسببت بنتائج سلبية على أحوال غالبية الموظفين عقب الاستغناء عن خدماتهم.
وأكدوا أن العمل في جميع أقسام المستشفى معطل، بعد قرار فصل الموظفين، ما تسبب في عجز المستشفى عن تغطية مهمات العمل لعدم وجود الكوادر البشرية في هذه الأقسام.
ونبهوا في حديثهم إلى أن الشركة المشغلة تعمدت الاستغناء عن كافة الموظفين السعوديين مع الإبقاء على العمالة الأجنبية، مخالفة بذلك أنظمة وزارة العمل وبرامج السعودة بدون مستند قانوني.

أبها: مدرسة بنات تستر عورتها بـ حافلة

المصدر: جريدة الحياة الاثنين21 يونيو 2010
154986http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/

لم تجد المتوسطة الـ19 للبنات في حي النميص في مدينة أبها، طريقة أفضل لتغطية جزء من سورها الذي جرى هدمه لإنشاء مبان فيها، سوى وضع حافلة أمام الجزء المتهدم، ما أثار سخط أولياء أمور طالبات من احتمال تعرض بناتهن لمكروه بسبب هذه الفجوة التي يسهل الدخول منها إلى المدرسة.
وانتقد سعيد عسيري تقصير إدارة المدرسة التي تدرس فيها بناته في وضع حواجز بعد هدم جزء من السور من الجهة المطلة على الشارع الرئيسي لإقامة مشروع، معربا عن تخوفه من دخول ضعفاء النفوس إلى المدرسة بسهولة.
واستغرب اكتفاء المدرسة بوضع حافلة أمام الجزء المتهدم بدلا من حاجز يحفظ خصوصية الطالبات.
وطالب محمد الشهراني وهو ولي أمر إحدى الطالبات بسرعة تدارك المشكلة التي تنم عن استهتار واضح على حد قوله.
وتابع: «كان يفترض بإدارة تعليم البنات في عسير ألا تقع في مثل هذا الخطأ الفادح.«
وأكدت معلمة في المدرسة (تحتفظ «الحياة» باسمها) أن المعلمات والطالبات خائفات من كشف السور بهذا الشكل وعدم تغطيته، داعية إلى إزالة المخاوف عبر إقامة حاجز موقت إلى حين انتهاء المشروع، ومحاسبة المتسبب في هذا الخطأ.
واتصلت «الحياة» بالمدير العام للتربية والتعليم في منطقة عسير الدكتور علي الموسى للتعليق عن سبب عدم تغطية سور المدرسة، لكنه رفض التصريح في هذا الشأن.

بريدة: الحكم على مدير ثانوية الشقة بالتعهد بعدم نعت معلم بـ المزور

المصدر: جريدة الحياة الاثنين21 يونيو 2010
154981http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/

قضت المحكمة الجزئية في مدينة بريدة صباح أمس لمعلم تربية إسلامية يتهم مدير ثانوية الشقة بقذفه بالتزوير، وذلك عندما طلب القاضي من المدير التعهد بعدم قول مثل الكلام.وفيما اقتنع المعلم بالحكم، قال مدير الثانوية في مدينة بريدة رشيد الفريدي لـ«الحياة» إنه أبلغ القاضي بعدم قناعته بالحكم، ولذلك سيختار اليوم بين أحد أمرين أبلغه بهما ناظر القضية وهي إما الاستئناف أو الاعتراض على الحكم.

وأبدى اعتراضه على ما وصل إليه القاضي الذي رأى أن من الأولى شكر المعلم على حضوره المدرسة وهو مريض، مؤكدا أن هذا الأمر تختص به إدارة المدرسة. وتساءل الفريدي: «كيف يتم تقديم الشكر للمعلم وهو يحضر فقط من دون أن يوقع الحضور والانصراف ومن دون إنتاجية؟.«

واعتبر أن القاضي حكم بالتعهد من دون أن يعتبر لألفاظ ذكرها المعلم في جلسات القضية سابقا ووثقها القاضي في حينه ووافق على الشهادة في خصوصها، ومنها الإقرار بقوله حيال التقرير الطبي «شيء بلاش ربحه بين» ووصفه المدرسة بأنها «فوضى» منذ 10 أعوام.

ولفت الفريدي إلى أنه تقدم الأسبوع الماضي بكتاب إلى رئيس المحكمة الجزئية في مدينة بريدة لإحالة القضية إلى هيئة الرقابة والتحقيق بحكم الاختصاص وطلب شهادة القاضي حول ما ذكره المعلم تجاه المدرسة إلا أن ذلك لم يتم حتى صدر الحكم أمس.

مستشفى حكومي يؤخر علاج أصبع 13 يوما

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 1431/7/9 هـ21يونيو 2010 م العدد : 3289
.htm20100621357155/Con20100621http://www.okaz.com.sa/new/Issues/

لم يتوقع الجندي ثامر عبدالغني الثبيتي في الدفاع المدني ـ وسط جدة، أن إصابته بكسر في أصبع يده اليمنى خلال أدائه مهماته العملية ستتطلب 13 يوما جراء تقاعس مستشفى حكومي عن علاجه، إثر دخوله في دوامة من المواعيد اللامنتهية.

ويوضح الثبيتي أنه خلال عمله اليومي في مراجعة حالة المعدات والآليات الخاصة في المركز وقع على الأرض وأصيب في أصبع البنصر في يده اليمنى، إذ تم نقله إلى مستشفى الملك فهد لإجراء الفحوصات والتشخيص اللازم.

ويقول الثبيتي إنه بمجرد وصوله إلى المستشفى شخص الطبيب المختص حالته بوجود كسرين في بنصره، مضيفا «وبالرغم من ذلك لم يتم عمل أية جبيرة أو تثبيت للإصبع المصاب حتى لا تتضاعف الإصابة بفعل الحركة، بل اكتفى الطبيب بصرف دواء مهدئ لي حتى لا أشعر بالألم ولف الأصبع المصاب برباط ضاغط وأعطاني موعدا لمراجعة العيادات الداخلية بعد 13 يوما من تاريخ الإصابة».

ودعا الجندي في الدفاع المدني الشؤون الصحية في جدة إلى النظر في حالته وإعطائه العلاج المناسب حتى لا تتضاعف إصابته بفعل الحركة ما يؤثر على مهماته الوظيفية.

من جهته، أوضح مصدر مسؤول في مديرية الشؤون الصحية في جدة أن المديرية ستحقق في الموضوع لمعرفة كافة حيثياته ومدى حجم الإصابة التي تعرض لها الشاب، والخطوات المفروض اتباعها في حالته.

وقال المصدر إنه في حالة وجود مخالفات على المستشفى المذكور سيتم محاسبة المتسبب في ذلك.

تهديد التربية يدفع المعلمين إلى التخلي عن المناصب الافتراضية والعمل باسم اللجان

المصدر: جريدة الحياة الاثنين21 يونيو 2010
154936http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/

تحولت تهديدات وزارة التربية والتعليم، بملاحقة من ينصبون أنفسهم متحدثين رسميين باسم المعلمين والمعلمات، إلى هاجس يقلق عددا من المعلمين الذين تقلدوا مناصب وصفتهم الوزارة بأنها «افتراضية». وأكد مصدر مقرب من «منتدى معلمي ومعلمات المملكة»، إنه من خلال مسيرته في القضية «لم تطلق صفة «متحدث رسمي» أو «مفوض» باسم المعلمين والمعلمات كافة، بل اعتمدنا على العمل من خلال لجان تنظيمية، تتولى متابعة سير القضية في أروقة المحاكم، والتنسيق مع محامي القضية، ولجان عمل لإطلاع المعلمين على مجريات القضية، وآخر تطوراتها». وأكد أعضاء المنتدى، أنهم يشدون من أزر وزارة التربية في الملاحقة القانونية والإدارية لمن ينهجون هذا التوجه. وأضافوا «إننا مع وزارة التربية في خندق واحد، يهدف إلى تحقيق الأهداف العامة لسياسة التعليم في المملكة»، مشددين على أنه خلال الأربعة أعوام الماضية، «لم تشهد لجنة متابعة القضية للمراجع القانونية والنظامية في المطالبة في الحقوق الوظيفية أي تخطيات.«

وأكدت لجنة متابعة قضية مستويات المعلمين والمعلمات، أن المعلم الذي نصب نفسه» متحدثا رسميا» باسم المعلمين والمعلمات «لا يوجد له أي اسم في مستندات القضية، ولا عقد للترافع فيها»، مشيرة إلى أنه استغل قضية المعلمين والمعلمات «لإشهار موقع إلكتروني تعود ملكيته له»، نافية أن تكون قامت بتوكيله بمهمة الحديث في وسائل الإعلام باسم المتحدث الرسمي، أو غير ذلك، محذرة من «استغلال بعض الأشخاص لقضية المعلمين، لإشهار أسمائهم ومواقعهم الإلكترونية، نظرا لكثرة أعداد المعلمين والمعلمات المتابعين لمجريات القضية في المحكمة الإدارية (ديوان المظالم)»، مضيفة أن «المعلمين يعلمون بهذه الأسماء، والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها». وفي المقابل، تسلح الموقع الثاني للمعلمين (ملتقى المعلمين والمعلمات في المملكة)، بعرض صور تجمع أعضاءه مع نائب وزير التربية والتعليم الدكتور فيصل بن معمر، وأخرى مع المدير العام للشؤون المالية والإدارية في الوزارة صالح الحميدي، وأكدوا أنهم التقوا نائب الوزير لتعليم البنين، ومدير الإعلام التربوي في الوزارة، من دون أن يحددوا أسماءهم أو يرفقوا صورهم.

وأشار الملتقى، إلى أن مقابلة مسؤولي الوزارة تهدف إلى «إطلاعهم على الأضرار كافة التي لحقت في المعلمين والمعلمات، جراء تطبيق مادة «18/أ»، على تحسين مستويات المعلمين والمعلمات. كما تم رفع مطالب أخرى للمعلمين والمعلمات، مثل التأمين الصحي، وتدريب وتأهيل المعلمين والمعلمات، وكذلك إشراكهم في اتخاذ القرارات التعليمية. وتم تبادل وجهات النظر التي من شأنها دعم توجه المعلمين والمعلمات، وحل المشاكل التربوية كافة، ومناقشة بعض الأمور العالقة.«

وأعلنت وزارة التربية والتعليم، الأسبوع الماضي، عن البدء في إجراءات الملاحقة القانونية والإدارية «لمجموعة من المجيشين للمعلمين والمعلمات»، الذين أسمتهم بـ» المتحدثين الافتراضيين». وأوضح المشرف العام على الإعلام التربوي الناطق الإعلامي في الوزارة الدكتور فهد الطياش، أن الوزارة «لا تعترف بلفظ الناطق الإعلامي للمعلمين والمعلمات. ولم تقم بتعيين أي شخص للحديث باسمهم»، لافتا إلى أنه سيتم» اتخاذ الإجراءات القانونية في حقهم

بعد اتهامه بتعيين 10 موظفين من أقاربه

صحة جدة تبدأ التحقيق مع مدير مستشفى حكومي

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 1431/7/9 هـ21يونيو 2010 م العدد : 3289
.htm20100621357144/Con20100621http://www.okaz.com.sa/new/Issues/

أبلغت «عكاظ» مصادر مطلعة، أن لجنة ثلاثية من مديرية الشؤون الصحية في جدة بدأت أمس التحقيق في الشكوى التي تقدم بها عدد من موظفي مستشفى حكومي ضد مدير المستشفى، ويدعون فيها أن المدير عين عشرة موظفين من أقاربه على وظائف قيادية في المستشفى، والتعامل بتعسف مع بقية الموظفين.

وأوضحت المصادر أن اللجنة التي باشرت تحقيقاتها داخل المستشفى استدعت المدير وأربعة أطباء شهدوا مع مقدمي الشكوى مؤكدين صحتها، إذ تم استجوابهم والتأكد من الوثائق الموجودة في حوزتهم، ومن المتوقع أن يتم استدعاء 14 شاهدا آخرين وقعوا على خطاب الشكوى من موظفي المستشفى مطلع الأسبوع المقبل.

في المقابل، قال أحد المتقدمين بالشكوى (فضل عدم ذكر أسمه): «الموظفون استغربوا تعيينات مدير المستشفى لعدد كبير من أقاربه في وظائف مهمة في المستشفى، منها وظيفة مساعد المدير للتخطيط والتطوير، مدير التموين الطبي، مدير شؤون الموظفين، مدير المستودعات، مدير التغذية، ورئيس الأمن والسلامة».

وزاد الموظف ذاته: «المدير أصدر أيضا قرارات تعسفية أخرى ضد البعض واستثنى منها البعض الآخر، ومن أهمها منع التجول في المستشفى والتوقيع في غرفة صغيرة للموظفات والموظفين».

وكان صاحب السمو الملكي الأمير مشعل بن ماجد محافظ جدة وجه مديرية الشؤون الصحية بالتحقيق في الشكوى التي تقدم بها عدد من موظفي مستشفى حكومي ضد مدير المستشفى («عكاظ» ـ 1431/6/2هـ).

من جهته، أوضح لـ «عكاظ» مصدر مطلع في صحة جدة، أن مدير المستشفى جرى تعيينه قبل عام ونصف العام فقط، وطور بشكل جيد في المستشفى، وهو ما يلمسه جميع المراجعين، غير أن البعض لا يريد أن يساير التطوير الإداري والفني ـ بحسب المصدر ـ وهو ما دعاهم لتقديم شكاوى متواصلة ضد المدير.

التحقيقات تثبت .. استئصال المرارة قتل دلال

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 1431/7/9 هـ21يونيو 2010 م العدد : 3289
.htm20100621357154/Con20100621http://www.okaz.com.sa/new/Issues/

أدانت لجنة اختصاصية طبيب جراحة في مستشفى نجران العام في قضية خطأ طبي لمقيمة، بعد إجراء عملية استئصال للمرارة، تسبب في وفاتها قبل 7 أشهر.

ورفض مدير العلاقات العامة والناطق الإعلامي لصحة نجران صالح آل ذيبة التجاوب مع اتصالات «عكاظ» المتكررة والتعليق على الحادثة، في حين امتنع مدير المتابعة في صحة المنطقة مانع آل أبالحارث عن التعليق، بحجة وجود تعميم ينص على عدم الحديث لوسائل الإعلام.

من جهته، أكد لـ «عكاظ» أحد أعضاء اللجنة الطبية الشرعية المشاركة في التحقيق أن الخطأ الطبي رفع لصحة المنطقة من جانب وزير الصحة لتحال للهيئة الشرعية في عسير بحكم الاختصاص.

وأمام ذلك أوضح لـ «عكاظ» تركي العنثري ــ وهو زوج السيدة المتوفاة ــ أن وزير الصحة وجه بموجب خطابه رقم 20784 وتاريخ 1431/7/4هـ صحة المنطقة بإحالة القضية للهيئة الطبية الشرعية في عسير، لمعاقبتهم بعد ثبوت تورطهم في الخطأ الطبي، وتزويرهم لعمر الزوجة المتوفاة.

وقال زوج السيدة المتوفاة: «راجعت صحة المنطقة أمس وأخبرني المسؤول عن القضية أن الملف سيحال للهيئة الطبية الشرعية في عسير لتحديد موعد للنظر في القضية وسيتم إبلاغي بالموعد».

وأضاف العنثري أن مسؤولي صحة نجران رفضوا تزويده بصور تقارير اللجنة الطبية المشرفة على التحقيق، لمعرفة مجريات التحقيق ونتائجه، مثمنا تجاوب وزير الصحة وتشكيل لجنة اختصاصية للتحقيق ومعاقبة المقصرين والمهملين في أداء مهمات عملهم.

ولفت العنثري إلى أن زوجته دلال المتوفاة قبل 7 أشهر أدخلت لمستشفى نجران العام كونها تشكو من آلام في بطنها، ما دعا الطبيب لاستئصال المرارة لإزالة الحصوات، إلا أن حالها الصحي تدهور بعد العملية الجراحية.

وقال زوج دلال : «بعد أسبوعين من العملية أجرى الطبيب إشعة واتضح أن الأنبوب الذي في البطن لا يعمل وأن القناة مقفلة، وتم تحويلها لمستشفى الملك خالد في نجران، وأجريت لها إشعتان تلفزيونية ورنين مغناطيسي وعملية منظار بينت أنها تعرضت لانخفاض في الضغط أدخلت على إثره العناية المركزة في حالة غيبوبة تامة ووضعت تحت التنفس الصناعي».

وأشار العنثري إلى أن استشاري جراحة الكبد والقنوات المرارية وزراعة الأعضاء في مستشفى عسير المركزي الدكتور محمد القحطاني وصف تعامل جراح مستشفى نجران العام مع المريضة بالعبث الطبي، لتسببه بالتسمم، الفشل الكلوي، وتجلط الكبد للمريضة.

ونشرت «عكاظ» قضية دلال قبل ستة أشهر، ومعاناة طفليها محمد البالغ من العمر 6 أشهر، وأمل البالغة من العمر عاما ونصف العام، إلا أن المتورطين في الخطأ الطبي ومسؤولي صحة نجران ارتأوا الصمت حيال القضية والامتناع عن التعليق طيلة هذه الفترة.

عرعر: إزالة الصفيح وتعويض أصحابها بـ منح أراض

المصدر: جريدة الحياة الاثنين21 يونيو 2010
154983http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/

أصدرت أمانة منطقة الحدود الشمالية قرارا بمنح سكان الصفيح أراضي يتم إفراغها لهم بعد قيام كل منهم بإزالة مسكنه السابق.

وأوضح مدير إدارة المنح في الأمانة سلطان الفالح أن اللجان المختصة في الأمانة حصرت أسماء سكان الصفيح في عرعر لحل مشكلتهم، إذ عرضتها على وزير الشؤون البلدية والقروية من أجل إعطائهم أولوية في تطبيق المنح لمن تنطبق عليهم الشروط، لافتا إلى أنه تمت الموافقة على منحهم الأولية في تطبيق المنح.

وأضاف أن أمانة منطقة الحدود الشمالية تعلن أسماء الذين تم التأكد من عدم أسبقية المنح لهم، لسحب القرعة الثلثاء 17-7-1431 بعد صلاة العصر. وكانت «الحياة» نشرت تحقيقا في وقت سابق عن معاناة سكان الصفيح في منطقة الحدود الشمالية، ولا سيما في فصل الشتاء، الذي يعيشون فيه ظروفا صعبة.

>وفي ما يأتي الأسماء المطلوب مراجعتها لسحب القرعة: روضان اسماعيل عقيل الصلبي، محمد تاقي قاسم الشمري، فايح عزيز مبارك العتيبي، ردن عزيز مبارك العتيبي، عباس رهيل ساحل الشمري، الواوي منديل جعيل الصلبي، سلامه سليمان سالم الهزيمي، محمد نزال محمد الحازمي، سيلان ميهان مطلق الهزيمي، الدوه هليل الديقان الصلبي، عويد عمري ديري العنزي، سطام سبهان بنيان العنزي، فايز ستار سبهان العنزي، راهي خليبص فلك العتيبي، خالد هادي مبارك العتيبي، وادي فلك جاسم العتيبي، هادي مبارك منصور العتيبي، سعد صغير دبيس الشمري، ناصر صباح مستت الشمري، سالم صباح مستت الشمري، عايد عقيل عيد الصلبي، مطر فريج سالم البناقي، منصور صباح مستت الشمري، فايز علي مستت الشمري، نايف نوار رحيل الشمري، حميد نوار رحيل الشمري، علي مستت شنيتر الشمري، سعود سلمان النده الصلبي، راضي دخيل عوده الصلبي، محمد الهواء بريدان الهز يمي، نهار درزي علي الصلبي، عايد فلاك جاسم العتيبي، الطرقي فرج خابور الصلبي، رشيد فريج عيدان الصلبي، دحيل فريج سلامه الصلبي، فريج الاسود حيلان الصلبي، سالم مطر فرج الصلبي، خميس رشيد فريج الصلبي، جمعه علي مساعد الصلبي، نشمي محمد سلمان الهزيمي، تويس محمد سلمان الصلبي، احمد مطر فرج الصلبي، صبيح مطر فرج الصلبي، سعود جروان عايد العنزي، جبار سبهان بنيان العنزي، سيار قايم مطر العنزي، سعد جروان عايد العنزي، مساعد جروان عايد العنزي، سلمان رشيد محمد الصلبي، فايز لافي سلمان الصلبي، صالح حسن كما الصلبي، عبيدالله عفوج سعد الصلبي، عويد عيفان هديرس العنزي، الحلو ساكت رجاء العنزي، بقان ساكت رجاء العنزي، سعد بركه سلمان الهزيمي، سعد فرج زاعل الصلبي، ظاهر فرج زاعل الصلبي، عقلا عراك فريج الهزيمي، رحيل حمدان عقيل العنزي، منزل جروان عايد العنزي، ستار سبهان بنيان العنزي، حامد هزاع زايد المطرفي، عطاالله مداالله ريشود الصلبي، معيوفة مشلح عايد العنزي، حمدان فرحان عقيل العنزي، جميل النوري علي العنزي، ندري مبارك منصور العتيبي، نواف نافع فرج الحازمي، خلف خازن فرحان الحازمي، حمدان صالح عقله الحازمي، هاني لافي ردحه الحازمي، حمدان زامل حمدان الحازمي، مركي محمد سعيل الحازمي، فارس محمد سعيل الحازمي، هناف خلف فازع الحازمي، الاسود قويعان التریاحي الحازمي، عبدالله مقبل سعود الحازمي، صيران عشوي صيران الحازمي، علي زامل حمدان الحازمي، هانف سليمان فالح الحازمي، سعود مناحي سبتي الحازمي، زعل سالم شويعر الحازمي، خميس رغيلان عاطل الحازمي، عيد صالح عقله الحازمي، عقلاء سلامه الطويل الحازمي، سبتي مرضي مضحي الحازمي، خميس عايش غصاب الحازمي، علي خميس عوض الحازمي، محمد سعيل فرحان الحازمي، فهد نزال الادغم الحازمي، نايف ثكبان دلو الحازمي، علي عياء مصبح الحازمي، فرحان حميدي لافي الحازمي، فايز غليم مصبح الحازمي، نواف نافع فرج الحازمي، ماجد دحوان خلف الحازمي، محمد مطلق عشبان الحازمي، عبدالله النشمي سعد الحازمي، مطر غياض عواد الحازمي، ارحيل غانم نادي الحازمي، خميس ارحيل غانم الحازمي، ربيع مناور رضيمان الحازمي، ضاحي محمد عايد الحازمي، فيصل عوض عباس الحازمي، دحام خميس عوض الحازمي، علي مشل صبحي الحازمي، صالح منديل فاضي الحازمي، عواد محيثل سليمان الحازمي،

مدالله مطلق عشبان الحازمي، صيران حمد فرحان الحازمي، محمد سالم صبحان الحازمي، حسين لافي عقلا الحازمي، فهد مزلوه صلبي الحازمي، عادل غربي عميشان الحازمي، محمد ليلي سليمان الحازمي، متعب ليلي سليمان الحازمي، نايف الاسود قويعان الحازمي، نواف صبيح عواد الحازمي، عيد صبحان سحلان الحازمي، مبارك حميدي مبارك الحازمي، علي سالم صالح الصلبي، علي سالم صالح الصلبي، علي هلال خضير الصلبي، مطلق فرحان مطلق الصلبي، صالح قاسم ابو الروس العنزي، فايز مليحان طرفاء الحازمي، ضيف ريشود كامل الصلبي، نايف ظاهر عقيل العنزي، مطيران عقيدي مطر الصلبي، عاني فراج عيدان الطرفاوي، فاضل رافع فرج الحازمي، حسن علي حسين الصلبي، أحمد عبدالله عواد الصلبي، مرضي عشبان مطلق الصلبي، عودة غياض عذاب الصلبي، عايد جبر مبارك الصلبي، محمد عايد جبر الصلبي، مطيران ميهان مطلق الهزيمي، معجب فرج سلمان الصلبي، ضيف الله ريشود كامل الصلبي، حميد فرحان عقيل العنزي، احمد فرحان عقيل العنزي، حمدان فرحان عقيل العنزي، رشيد فرحان عقيل العنزي، ممدوح فرحان عقيل العنزي، خميس عيد علي الجميلي، عودة مسباح فرج الصلبي، روضان ضحوي دقش الصلبي، خالد نافع قويطي الصلبي، مرجي ساكت مطر الصلبي، مبارك جدوع فرحان البناقي، سلامه مطر فرج الصلبي، مفرح حمود بشيت الهزيمي، مادح عواد فريج الصلبي، مرشد ساكت مطر الصلبي، مطلق محمد سليمان الصلبي، خليفه مقبل ودي العنزي، رديف ظاهر عقيل العنزي، فريج سمير بيشان العنزي

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

الأبعاد الأمنية لحقوق الإنسان

المصدر: جريدة الاقتصادية الاثنين21 يونيو 2010
.html409245/article_21/06/2010http://www.aleqt.com/

افتتح مساعد وزير الداخلية للشؤون الأمنية شعبة حقوق الإنسان في الأمن العام لإيجاد قناة تواصل مباشرة بين المواطنين والمقيمين مع مديرية الأمن العام. وتم تخصيص الرقم 989 لتقديم الشكاوى والملاحظات والاقتراحات, والغاية منه التزام الأمن العام وفروعه كافة بمراعاة حقوق الإنسان في كل تعاملاته. وهي خطوة تتكامل مع رسالة الأمن السعودي الذي يسعى إلى حماية حقوق المواطن والمقيم وضمان أعلى قدر من الحفاظ على سلامة الحقوق اللصيقة بشخص الإنسان في كرامته وضمان سلامته وعدم وجود تجاوزات أو مخالفات نظامية, وهذا الطريق المستقيم الذي يحكم العمل الأمني في المملكة يجعل من رجل الأمن رجل عدالة قبل أن يكون مجرد موظف عام يملك سلطة تجاه الآخرين .

إن من النادر جدا أن تجد أي جهة أمنية في دول العالم, حتى المتقدمة منها, تفتح مجالا ضد تجاوز القانون, فالغالب هو الصمت على الأخطاء وتركها لمعالجة سرية إذا تمت معالجتها بالفعل, لكن هناك في المملكة رؤية دقيقة, فالعمل الأمني يخضع إلى القانون والصرامة في المحاسبة لمن يخطئ أو يقصر سواء في حق الأمن أو حق المواطن أو المقيم ,لأن هذا هو الطريق الموصل إلى تحقيق العدالة وحماية التطبيق السليم للقانون .

لقد نهجت المملكة خطا واضحا, وهي تؤكد عليه كل يوم, فالإنسان محور التنمية ,والثقة بسلامة القرارات والإجراءات وبالقدر العالي جدا الذي تسمح معه بوجود قنوات للشكوى والتظلم وتقديم الملاحظات إلى الجهاز المركزي الذي يشرف ويراقب على عمل الأجهزة الأمنية المتعاملة مع الجمهور مباشرة, وفي ذلك قدر كاف من التنبيه إلى وجوب سلامة كل الإجراءات المتخذة في حق كل فرد ووجود مجال لاكتشاف الأخطاء وتصحيحها .

إن حقوق الإنسان أصبحت من القضايا التي تتجاوز فيها الحدود الجغرافية والسياسية ,كما أنها أصبحت من وسائل التقييم غير العادل أحيانا على الصعيد الدولي, بل يتم استخدامها لاعتبارات سياسية دولية, وفيها تصبح المعايير خاضعة لرغبات الطرف القائم بعملية التقييم, لذا نجد المزايدة الدولية على قضايا مثل حقوق المرأة وحقوق الطفل والاتجار بالبشر بينما الواقع يشهد على أن أبشع الجرائم في حق الإنسانية تقع على مرأى ومسمع من العالم وجميع وسائل الإعلام التي تكتفي بالرصد أو التعبير عن الانزعاج لازدواجية المعايير .

لقد حققت المملكة إنجازات تعكس ذلك التوافق بين التشريع الإسلامي المثالي والواقع المتمثل في الإجراءات النظامية التي تمثل ضمانة للحقوق في صورتها الحديثة ,وما يجب أن يكون عليه التوازن بين حق الدولة في مواجهة الجريمة بصورة مسبقة والحق في تجنب أي مساس بالحريات العامة, حيث استطاع الأمن السعودي أن يحقق التوافق بينهما رغم دقة الفرق وما يتطلبه العمل الأمني من إجراءات وقائية ربما تؤدي إلى أخطاء غير مقصودة, ورغم ذلك فإن تجربة المملكة في

مواجهة الجريمة لم تأت على حساب النظام وحقوق الإنسان, فالكل يعرف حجم النجاح في مواجهة الإرهاب ومدى ما تحقق من ضربات استباقية لم يتم فيها الإخلال بحقوق الإنسان للمواطن أو المقيم .
إن سياسة الأبواب المفتوحة وتقبل أي شكوى أو بلاغ أو ملاحظة ربما تمس حقوق الإنسان دليل على وجود تطبيق عملي, ومن خلال شعبة مختصة في قلب الجهاز الأمني يهمها أن تمثل إحدى وسائل الاتصال مع الجمهور, وهي في الوقت نفسه وسيلة رقابية فاعلة ورادعة لأي إجراء خاطئ أو قرار غير عادل, ما يمكن أصحاب القرار من التصحيح الفوري في حالة وجود مخالفة, والتنبيه إلى عدم تكرارها, فضلا عن محاسبة المتسبب وتحميله نتيجة تصرفه الشخصي الخاطئ.

في جلسة لمجلس الوزراء برئاسة نائب المليك

منع التدخين في مطارات المملكة وتعديل نظام الأنواط العسكرية

المصدر: جريدة اليوم الثلاثاء22يونيو 2010
1&G=767716&I=13521http://www.alyaum.com/issue/article.php?IN=

ترأس نائب خادم الحرمين الشريفين صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبدالعزيز آل سعود - حفظه الله - الجلسة التي عقدها مجلس الوزراء بعد ظهر امس الاثنين في قصر السلام بجدة وأعرب سمو نائب خادم الحرمين الشريفين في مستهل الجلسة عن تمنياته الصادقة بالتوفيق لخادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود في زياراته لكندا والولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المغربية وجمهورية فرنسا سائلا الله العلي القدير التوفيق والسداد في إدارة شؤون الدولة ورعاية مصالح الشعب وفق توجيهات خادم الحرمين الشريفين - حفظه الله -. بعد ذلك أطلع صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبدالعزيز المجلس على الرسائل والاتصالات التي جرت خلال الأسبوع الماضي مع بعض قادة الدول الشقيقة والصديقة حول تعزيز العلاقات الثنائية وتطور الأحداث إقليميا ودوليا ، ومنها الرسالة التي بعثها خادم الحرمين الشريفين لأخيه صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير دولة قطر والاتصالات التي تلقاها أيده الله من أخيه الرئيس السوداني عمر حسن البشير ودولة رئيس وزراء ماليزيا محمد نجيب تون عبدالرزاق ودولة رئيس وزراء كندا شتيفان هيربر. وكذلك الرسالة التي بعثها سموه لدولة رئيس وزراء جمهورية مصر العربية الدكتور أحمد نظيف.
وأوضح وزير الشؤون الاجتماعية وزير الثقافة والإعلام بالإنابة الدكتور يوسف بن أحمد العثيمين عقب الجلسة أن المجلس استمع إثر ذلك إلى جملة من التقارير حول مستجدات الأحداث في المنطقة والعالم ، منوها باعتماد المجلس الوزاري المشترك لوزراء خارجية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ونظرائهم في الاتحاد الأوروبي في ختام اجتماعهم في لوكسمبورج برنامج العمل المشترك بين الطرفين الذي تم إقراره في الاجتماعات التي جرت في مدينة الرياض في شهر فبراير الماضي مما يجسد الطموحات الأكيدة لتعزيز التعاون في العديد من المجالات ذات المصالح المشتركة بين الجانبين.
وفي الشأن المحلي بين الوزير أن المجلس استعرض عددا من النشاطات العلمية والثقافية والاقتصادية التي شهدتها مدن المملكة خلال الأيام الماضية مؤكدا أن تدشين خادم الحرمين الشريفين أول سيارة سعودية تحمل اسم «غزال1» التي قامت جامعة الملك سعود بتصميمها يدعم توجه المملكة العربية السعودية للاستثمار في مجال الاقتصاد المعرفي.
وأشار إلى أن المجلس نوه بتوقيع كافة العقود المتعلقة بمشروع الإسكان في جازان الذي وجه به خادم الحرمين الشريفين أثناء زيارته لمنطقة جازان وتنفذه مؤسسة الملك عبدالله بن عبدالعزيز لوالديه للإسكان التنموي والذي يتضمن 6 آلاف وحدة سكنية و31 مسجدا و35 مدرسة للبنين والبنات وخمسة مراكز صحية إضافة إلى ما يشتمل عليه المشروع من مرافق للبنية التحتية من الطرق والأرصفة والحدائق وخدمات الكهرباء والماء والصرف الصحي.
125

وأضاف أن المجلس ثمن الزيارة التي قام بها صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبدالعزيز آل سعود لمدينة الملك عبدالله الاقتصادية وتأكيد سموه أن إطلاق خادم الحرمين الشريفين للمدن الاقتصادية الكبرى في المملكة يأتي من رؤيته المستقبلية - حفظه الله - لتكون مراكز استقطاب للاستثمارات العالمية وتوطين الاستثمار المحلي وتفعيل دور القطاع الخاص في تحقيق التنمية الإنمائية المتوازنة وإحداث نقلة نوعية في الاقتصاد الوطني وتوفير فرص العمل للمواطنين.
وأفاد وزير الثقافة والإعلام بالنيابة أن المجلس واصل إثر ذلك مناقشة جدول أعماله وأصدر من القرارات ما يلي-:
أولا:
بعد الاطلاع على ما رفعه صاحب السمو الملكي ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع والطيران والمفتش العام ، في شأن لائحة المسؤوليات والغرامات الخاصة بمنع التدخين داخل المطارات ، وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (16/30) وتاريخ 1431/5/4هـ ، قرر مجلس الوزراء ما يلي-:
أولا : قيام مجلس إدارة الهيئة العامة للطيران المدني بإصدار ضوابط لمنع التدخين في جميع مطارات المملكة الدولية والداخلية ومرافقها.
ثانيا : فرض غرامة قدرها (مائتا (ريال على كل من يخالف الضوابط المشار إليها في البند (أولا) من هذا القرار.
ثانيا:
وافق مجلس الوزراء على تفويض صاحب السمو الملكي النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية - أو من ينيبه - بالتباحث مع الجانب الجنوب إفريقي في شأن مشروع اتفاقية تعاون بين المملكة العربية السعودية وجمهورية جنوب إفريقيا في مجال تبادل تسليم المتهمين والمحكوم عليهم ، والتوقيع عليه ، في ضوء الصيغة المرفقة بالقرار ، ومن ثم رفع النسخة النهائية الموقعة لاستكمال الإجراءات النظامية.
ثالثا:
بعد الاطلاع على ما رفعه الأمين العام لمجلس الخدمة العسكرية في شأن تعديل الفقرة (2/أ) من البند (ثانيا) من المادة (الثانية (من نظام الأنواط العسكرية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/47) وتاريخ 1407/8/25هـ ، وبعد الاطلاع على قرار مجلس الخدمة العسكرية رقم (39) وتاريخ 1431/1/17هـ ، قرر مجلس الوزراء الموافقة على تعديل الفقرة المشار إليها لتصبح بالنص الآتي : «2 - القيام بأعمال مجيدة أثناء العمليات الحربية أو العمليات الأمنية ، كالإغارة وتخليص الأسرى والرهائن ومكافحة الإرهاب.«
رابعا:
بعد الاطلاع على ما رفعه أمين عام مجلس الخدمة العسكرية في شأن طلب توضيح مقتضى نص الفقرة (ح) من البند (أولا (من المادة (الخامسة) من نظام التقاعد العسكري ، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/24 (وتاريخ 1395/4/5هـ ، المعدلة بالمرسوم الملكي رقم (م/79) وتاريخ 1428/9/21هـ ، رأى مجلس الوزراء أن الفقرة الفرعية (1) من الفقرة (ح) المشار إليها ، تنطبق على الضباط خريجي الكليات العسكرية الجامعية في الخارج متى توافرت فيها الشروط والضوابط النظامية وكانت معتمدة من الجهة العسكرية المبتعثة.
خامسا:
وافق مجلس الوزراء على تعيين التالية أسماؤهم أعضاء في مجلس إدارة الصندوق الخيري الاجتماعي لمدة أربع سنوات ، ابتداء من تاريخ نفاذ هذا القرار ، وهم:
-1أسامة بن علي بن ماجد قباني.
-2راشد بن عبدالعزيز بن راشد الحميد.
-3عبدالله بن عبداللطيف بن أحمد الفوزان
-4المهندس راشد بن عبدالله بن إبراهيم المقيط.
-5عبدالوهاب بن محمد بن عبدالعزيز الفايز.
سادسا:
وافق مجلس الوزراء على تعيين عبدالرحمن بن عبدالله بن عبدالعزيز الحيزان على وظيفة (مدير عام المياه بمنطقة الرياض) بالمرتبة الخامسة عشرة بوزارة المياه والكهرباء

التربية تستجوب زملاء معلم تقبيل القدمين

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء1431/7/10 هـ22يونيو 2010 م العدد : 3291
.htm20100622357345/Con20100622http://www.okaz.com.sa/new/Issues/

زارت لجنة تحقيقات وزارة التربية والتعليم مدرسة المعلم الذي اشترط على طلابه تقبيل قدميه ورأسه مقابل تسريب أسئلة الرياضيات أو منحهم 10 درجات في مادته، بعد عودته لعمله أمس، لاستجواب كافة أطراف القضية واستكمال تحقيقات الحادثة.

وأوضح لـ «عكاظ» مصدر في الوزارة أمس، أن لجنة التحقيق في القضية زارت المدرسة واستجوبت مدير المدرسة، المعلم، وعددا من الطلاب الحاضرين للواقعة والمتضررين، مضيفا أن التحقيقات لاتزال جارية، وسيتم الإعلان عن نتائجها قريبا.

في حين تحرك مدير المدرسة الأهلية التي شهدت الحادثة لإصدار تعميم لكافة المعلمين بإلزامهم بعدم الحديث عن تفاصيل قضية زميلهم لوسائل الإعلام، أو الإدلاء بأية معلومات لجهات أخرى.

وعلمت «عكاظ» أن عددا من إداريي المدرسة اجتمعوا بطلاب شهود في قضية المعلم، بغرض التأثير على أقوالهم السابقة، والمسجلة في تقرير إدارة المدرسة، ولجان تحقيق الوزارة.

إلزام طبيب جراح بدية لتسببه في عقم مواطن

المصدر: جريدة اليوم الثلاثاء22يونيو 2010
3&G=767710&I=13521http://www.alyaum.com/issue/article.php?IN=

قضت الهيئة الصحية الشرعية بالمنطقة الشرقية حكما لفائدة مواطن ضد طبيب جراح تسبب في فقدانه القدرة على الإنجاب (العقم) إثر عملية جراحية أجريت له في أحد المستشفيات بالمنطقة, وألزمت الطبيب بدفع الدية المقررة بنحو 100 ألف ريال.

وأوضح مدير عام الشؤون الصحية بالمنطقة الشرقية الدكتور طارق السالم أن المواطن تقدم إلى المديرية العامة للشؤون الصحية بشكوى ضد أحد أطباء الجراحة في أحد المستشفيات بالمنطقة الشرقية يتهم فيها الطبيب بعدم شرح المضاعفات المترتبة على العملية الجراحية التي سيجريها له والتي تسببت في فقدانه القدرة على الإنجاب.مبينا أن إدارة المتابعة في (صحة الشرقية) أجرت التحقيق اللازم من خلال دراسة الشكوى المقدمة من قبل المواطن، بمشاركة استشاريين في نفس التخصص والمستوى، قبل أن يتم إحالة كامل القضية إلى الهيئة الصحية الشرعية بالمنطقة الشرقية (جهة مستقلة) والتي قررت صحة دعوى المواطن المذكور. وأضاف السالم: "إن المديرية العامة للشؤون الصحية تفتح ملف التحقيق وتقصي الحقائق فور تلقيها الشكاوى من قبل المواطنين من خلال وجود أطباء متخصصين, بالإضافة إلى الإداريين لدراسة الشكوى والتأكد من ملف المرضى والمراجعين للتأكد من صحة الشكوى من عدمها."

المباحث الإدارية ولجان مختصة باشرت التحقيق في ملف الـ 33 تجاوزا

جمعية تدفع مرتبات خدم وسائقين وتشغلهم لصالح منازل الرئيس والأعضاء

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء1431/7/10 هـ22يونيو 2010 م العدد : 3291
.htm20100622357350/Con20100622http://www.okaz.com.sa/new/Issues/

باشرت جهات إدارية ورقابية التحقيق في تجاوزات مالية وإدارية، رصدها تقرير محاسب قانوني يراقب أعمال جمعية خيرية تتخذ من إحدى محافظات منطقة مكة المكرمة مقرا لها، متضمنا ما يشير صراحة إلى تعدي الجمعية على أنظمة وزارة الشؤون الاجتماعية وإنفاقها أموالا دون وجه حق وبدون سندات نظامية.

وسجل التقرير ملاحظات رفض الرئيس وأعضاء الجمعية نقل ما قيمته 4.22 مليون ريال تمثل أصولا ثابتة تخص المستودع الخيري، مفندا أن أملاك الجمعية مازالت باسم رئيس الجمعية ورفقاه، ورفضوا نقل الملكيات من أسمائهم إلى أملاك الجمعية، إضافة إلى رفضهم الإفصاح عن أماكن أملاك أخرى خارج المحافظة التي تعمل فيها الجمعية والمستودع الخيري.

وبحسب التقرير الذي حصلت «عكاظ» على نسخة منه، صرف رواتب سائقين وخدم يعملون في منازل أعضاء مجلس الإدارة ويتسلمون مرتباتهم من حسابات الجمعية، مشيرا في الوقت نفسه إلى تجاوزات بصرف مبالغ مالية عبارة عن مساعدات لمستفيدين خارج المنطقة، فضلا عن صرف مبلغ مليون ريال مساعدة طارئة دون بحوث ميدانية، وهو ما يعتبر مخالفة لأنظمة وزارة الشؤون الاجتماعية.

وحوى التقرير الذي تلقت وزارة الشؤون الاجتماعية نسخة منه، وباشرت لجنة رفيعة التحقيق في مضامينه وصدقيته، صرف انتدابات لموظفين ومكافآت مالية دون أوامر صرف معتمدة، إضافة إلى عدم الفصل بين العهد النثرية وعهد الأنشطة وهو ما يؤكد ـ بحسب التقرير ـ أن حسابات الجمعية على غير حقيقتها.

وفيما أبلغ «عكاظ» مسؤول ذو صلة أن المباحث الإدارية تسلمت الملف للتأكد مما جاء فيه من مخالفات وتجاوزات، أكد مسؤول في المكتب القانوني المكلف أصلا من وزارة الشؤون الاجتماعية بمراقبة عمل الجمعية أن 20 نقطة من أصل 33 نقطة ضمها التقرير تعد تجاوزا واضحا على الأنظمة وتخل بسير أعمال الجمعية، وتعرضها للمساءلة القانونية، وزاد المصدر الذي أطلع «عكاظ» هاتفيا على التجاوزات «حاولنا مرارا معالجة الموقف مع الجمعية الخيرية، إلا أن إصرار بعض أعضائها على عدم تطبيق الأنظمة، والعمل بشكل غير مؤسسي وراء تفاقم المشكلة».

وذكر مسؤول آخر «ليس دور المكتب القانوني على الإطلاق معالجة المشاكل، المكتب جهة رقابية تتولى مسك الدفاتر الحسابية ونراجع القوائم المالية، وترفع تقريرا بذلك إلى الجهة التي كلفت المكتب أصلا بالعمل، وهي وزارة الشؤون الاجتماعية».

ورصد تقرير المحاسب القانوني 33 تجاوزا على أداء الجمعية التي تتخذ من إحدى محافظات منطقة مكة المكرمة مقرا لها، ومن بين التجاوزات التي رصدت خلال الربع الرابع المنهي في السنة المالية، صرف مبلغ يصل إلى 21.320 ريالا يمثل كسوة للمستفيدين لم يتم التوقيع عليها من قبل المختصين. وزاد التقرير، الذي جاء في 33 نقطة، أن الجمعية الخيرية خالفت الأنظمة ولم تشكل لجانا لمراقبة أعمال إفطار الصائمين، ولم تعد تقريرا ختاميا طبقا للأنظمة والتعليمات، وعلق التقرير الجرس حول عدم التزام الجمعية بمراقبة الإيرادات والمصروفات الخاصة بالمستودع الخيري، وأنها غير مثبته، وتساءل التقرير «المستفيدون من أعمال المستودع تسلموا إعاشاتهم عن طريق سوبر ماركت تم التعاقد معها، فأين ذهبت واردات المستودع، وإذا لم يكن هناك واردات فكيف تم صرف المبالغ المالي الذي يمثل إيرادا حصل عليه المستودع».

وفي حديث هاتفي لـ«عكاظ» اكتفى مدير الجمعية بالطلب من الصحيفة عدم نشر القصة، مؤكدا أنها «غير دقيقة ولم يتم تأكيدها من جهات محايدة»، موضحا أن الملف بكامله على طاولة المحافظ. وفي وقت لاحق وقبيل مثول الصحيفة للطبع عاد مرة أخرى واعتذر عن نشر اسمه، طالبا من الصحيفة عدم إيراد أية معلومات على لسانه.

إندونيسيا:الادعاء يطلب سجن سعودي 9 سنوات لتمويل تفجيرات

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء22 يونيو 2010
155385http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/

طلبت النيابة الاندونيسية أمس (الاثنين) الحكم بالسجن تسع سنوات على سعودي تشتبه بأنه ساعد في تمويل هجوم انتحاري مزدوج على فنادق كبرى في جاكرتا العام الماضي، أدى إلى مقتل سبعة أشخاص. ووجهت النيابة الى علي عبدالله الخليوي (54 عاما) تهمة تقديم» المساعدة والتسهيلات» لإسلاميين كان يتزعمهم نورالدين محمد توب الذي قتلته الشرطة بعد شهرين من هجمات 17 تموز (يوليو). وقال ممثل الادعاء إيوان ستياوان أمام محكمة جنوب جاكرتا: «نريد الحكم على المتهم بالسجن تسع سنوات إذا ثبت أنه ساعد في تقديم الأموال للإرهابيين وأساء استخدام وثائق الهجرة». وبدا المتهم شاحبا ومصدوما عند تلاوة طلب النيابة في المحكمة.
وينفي المواطن السعودي أية معرفة له بالهجمات التي وقعت على فندق «ماريوت» و» ريتز كارلتون» وقال إنه جاء إلى إندونيسيا لبدء تجارة في اجهزة الكومبيوتر. واكد ان الأموال التي أقرضها لشريكه الإندونيسي كانت بهدف فتح مقهى «إنترنت». إلا أن الادعاء قال إنه قدم مبلغ 54 مليون روبية (5994 دولارا) إلى شخص يدعى إيوان، وهو صديق لأحد القادة البارزين للخلية ويدعى سيف الدين جيلاني الذي قتلته الشرطة كذلك عقب الهجمات. وسلم إيوان مبلغ 2.4 مليون روبية الى جيلاني للمساعدة في التفجير .وتردد ان نورالدين أبلغ أحد المفجرين الانتحاريين بأن يستعد للموت بعد وصول الأموال من الشرق الأوسط. وأقر الخليوي سابقا بلقاء جيلاني، إلا أنه نفى تسليمه أية مبالغ مالية أو معرفة أي شيء عن خطة التفجير. واعتقل الخليوي في جاكرتا بعيد الهجمات

الخديدي: قضايا العنف ضد الزوجات في خفض ملحوظ

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء22 يونيو 2010
155283http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/

أعلن عضو هيئة التحقيق والادعاء العام في محافظة الطائف ماجد الخديدي تسجيل خفض في عدد القضايا المرتبطة بحالات العنف ضد الزوجات، وقال في ورقة عمل قدمها ضمن فعاليات ندوة «دور المؤسسات القضائية والأمنية لمكافحة العنف الأسري»: «إن الهيئة لاحظت انخفاضا ملحوظا في عدد القضايا الواردة إليها في هذا الخصوص»، مشددا على أهمية إيجاد آلية توضح أن الأطفال مسؤولية مشتركة بين الطرفين (الزوج والزوجة(، وتغيير الأنماط الاجتماعية والعادات والتقاليد المتوارثة التي تدعو إلى التمييز بين الرجل والمرأة من دون الاستناد إلى دليل قطعي في هذا الشأن، وطالب أيضا الجهات المختصة بتحديد حالات العنف وتصنيفها وكيفية التعامل معها.
وأضاف: «إن من مقاصد الشريعة الإسلامية حفظ كرامة النفس وحسن المعاملة في كل الأمور، لا سيما مع الأسرة.
وأكد الخديدي مطالبة هيئته بتطبيق الحكم التعزيري تجاه أزواج عنفوا زوجاتهم حتى الموت في قضايا جنائية عدة، وتابع: نعترض دائما على الأحكام ونطالب بتغليظ العقوبة، خصوصا للأزواج الذين يعتدون على زوجاتهم بضرب مبرح من دون رحمة أو شفقة، بهدف إيجاد رادع لهم ولغيرهم لشناعة ما ارتكبوا من فعل يستهدف الحقوق المكفولة ويؤدي إلى الإهانة والإذلال .
وأوضح أن كثيرا من الأزواج لا يفكر في الطرف الآخر ما قد ينتج منه ارتكاب فعل محرم في حق غيره، موضحا أن هيئته تطالب بأشد العقوبات لمن يسيء معاملة أسرته، مؤكدا أن توافر المأكل والملبس والمسكن الملائم للحياة الكريمة، إلى جانب زرع الابتسامة بين أفرادها تشكل مصدرا مهما لإسعاد النفس ومحو ضغائنها. مشيرا إلى أن من المبادئ والقيم التي دعا إليها الإسلام صيانة كرامة الإنسان من الإيذاء بأشكاله كافة.

جدة: المحكمة الإدارية تؤجل النظر في قضية الشؤون الإسلامية

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء22 يونيو 2010
155281http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/

حددت «المحكمة الإدارية» (ديوان المظالم) في محافظة جدة أمس، موعدا جديدا خلال الشهر المقبل، لبت الدعوى المرفوعة من موظف ضد الشؤون الإسلامية على خلفية فصله تعسفيا.

وتأتي هذه الخطوة، لمنح الموظف الفرصة للرد على مطالب ممثل وزارة الشؤون الإسلامية المتعلقة بتقديم مستند رسمي من صاحب الصلاحية، يثبت أن إدارة أوقاف جدة لديها نائب للمدير العام أو مساعد أو وكيل ينوب عنه فترة غيابه، وقع على استمارة أدائه الوظيفي.

وقال ممثل الوزارة في الجلسة التي عقدت أمام رئيس الدائرة الفرعية الإدارية الـ24: «الموظف أشار في لائحته المقدمة للمحكمة إلى أن القائم بأعمال المدير في فترة غيابه هو وكيل الإدارة ونائب المدير وليس أنا الذي مررت ودخلت خفية لتوقيع أدائي الوظيفي، لذلك نطالبه بتحديد الشخص وموقعه الوظيفي الذي قام بتمرير الأداء الوظيفي خلاف المدير العام للتوقيع عليه لمحاسبته»، مطالبا المحكمة بإلزام الموظف» المدعي» أن يثبت لهم بالاسم والموقع الوظيفي لثلاثة مسؤولين في الوزارة أخبروه أن سبب فصله يعود لإدارته في محافظة جدة خصوصا، مشيرا إلى أن هناك تناقضا في أقوال المدعي، حيث ذكر أن المدير أوصى بتجديد عقده وتارة يتهم المدير بأنه المتسبب في إنهاء عقده وتارة يقول إن ثلاثة من المسؤولين بالوزارة أخبروه أن سبب فصله هو إدارته في جدة.

وأوضح الممثل أن الموظف اعترف أن العقد الذي أبرم معه كان من قبل الوزارة ولا علاقة لإدارة الأوقاف في جدة بذلك إطلاقا، مضيفا أن إجراءات العقود وتجديدها والعمل على إنهائها ليس من صلاحية الإدارة، سواء كان المدير العام أو موظفا وإنما من صلاحية الوزارة.

وبين ممثل الوزارة أن الموظف يدرك تماما أن عليه ملاحظات في الإنتاجية والانضباط ويدرك تماما أنه وعد المدير العام للأوقاف والمساجد بجدة أكثر من مرة أنه سيجتهد في عمله وأنه سيرضي المسؤولين، فطلب المدير تجديد عقده لمدة عام ولم يشر إلى الملاحظات التي عليه من أجل تحسين أدائه مستقبلا ولكنه لم يف بوعده، مطالبا المحكمة برد الدعوى لعدم وجاهة ما يدعيه ورد اعتبار الأوقاف والمساجد بجدة وتأديب المذكور بما يستحق من عقاب على ما بدر منه من افتراءات كاذبة مجانبة للحقيقة، لا سيما أنه لا يزال يعمل إماما وخطيبا في أحد الجوامع بجدة، حيث حددت المحكمة جلسة أخرى للنظر في الدعوى في 17 شوال المقبل.

في المقابل طالب الموظف عبدالله الزبيدي في لائحته التي قدمها للمحكمة بمساءلة القائم بأعمال المدير في فترة غيابه، (وكيل الإدارة الذي ينوب عن المدير العام لأوقاف محافظة جدة فهيد البرقي)، مشيرا إلى وجود تغيير في التواريخ، وخطابات ليست صحيحة خالية من الإثباتات الرسمية والصدقية.

وتساءل الموظف في لائحته: «كيف يوصي المدير العام بتجديد عقدي ويوقعه أكثر من مرة، ثم يتهمني بالتقاعس، وهو ما يثبت صحة كلامي ويظهر تناقضا من قبل إدارة الأوقاف»، مؤكدا أن الادعاء الوظيفي تم بتوقيع رئيس القسم بتقدير جيد جدا ويوصي فيه بتجديد عقدي وتعاوني في العمل.

بينما كشفت وثيقة رسمية قدمتها وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد في جدة إلى المحكمة الإدارية في منطقة مكة المكرمة، تمرير أحد مسؤولي الوزارة تقريرا يثني على الأداء الوظيفي للموظف خلال العام الماضي من دون معرفة المدير العام إبان تمتعه بـ «إجازة.«

وكان فرع وزارة الشؤون الإسلامية في جدة اتخذ قرارا بطي قيد الموظف عبدالله الزبيدي بعد خدمة امتدت زهاء الـ 12عاما، إذ أوضح الموظف في الدعوى أن المدير قسم الموظفين إلى مجموعتين، الأولى مقربون له والأخرى مهملون لا يتعاون معهم، وطالب في دعواه بإلزام الوزارة بإعادته إلى العمل وتثبيته في وظيفته، وزيادة مرتبه أسوة بزملائه الذين تم تثبيتهم بالأمر السامي، وتعويضه عن فترة إيقافه عن العمل خلال الفترة الماضية، وعن الأضرار النفسية والاجتماعية التي لحقت به مع احتساب سنوات الخدمة التي قضاها في خدمة الأوقاف.

هيئة أملج تستوقف سيارة إسعاف لخلوة محرمة

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء1431/7/10 هـ22يونيو 2010 م العدد : 3291
.htm20100622357361/Con20100622http://www.okaz.com.sa/new/Issues/

طارد رجال الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في محافظة أملج أمس الأول سيارة إسعاف قادمة من المدينة المنورة، لإجبارها على التوقف بحجة الاختلاط والخلوة المحرمة بين السائق وممرضتين مرافقتين له.
وأوضح لـ «عكاظ» سائق الإسعاف أنه في مهمة عمل رسمية لنقل سيدة مريضة من أحد مستشفيات المدينة المنورة إلى محافظة الوجه، مضيفا أن رجال الهيئة اعترضوا طريقه في عودته بحجة الاختلاط والخلوة غير الشرعية مع الممرضتين.
ولفت لـ «عكاظ» شهود عيان أن دورية الهيئة طاردت سيارة الإسعاف لإيقافها، وأجبرت السائق وممرضتين للنزول لاستجوابهم لأكثر من ساعة ونصف، وسط تجمهر المواطنين والمقيمين، قبل أن يسمحوا لهم بمواصلة سيرهم.
في حين أكدت لـ «عكاظ» مصادر طبية أن سيارة الإسعاف كانت في مهمة عمل لنقل سيدة من محافظة الوجه بعد تعرضها لحادث مروري نقلت على إثره لمستشفى الملك فهد في المدينة المنورة قبل أن يتم نقلها أمس الأول إلى مستشفى الوجه بالقرب من ذويها.
من جهته أوضح لـ «عكاظ» المتحدث الإعلامي لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في منطقة تبوك محمد الزبيدي أن رجال الهيئة في محافظة أملج رصدوا سيارة إسعاف تابعة لوزارة الصحة، بعد ملاحظتهم مخالفة السائق تعليمات وزارة الصحة والهيئة عبر إركابه ممرضتين في المقاعد الأمامية.
وقال الزبيدي: «تم إيقاف سيارة الإسعاف في إحدى محطات الوقود في محافظة أملج، وتمت مناصحتهم وطلب من السائق إنزال الممرضتين وإركابهما في الخلفية، ثم واصل السائق طريقه إلى المدينة المنورة وانتهت الواقعة دون تسجيل محضر».

البحوث العلمية والإفتاء تصدر 4 آلاف فتوى طلاق

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء22يونيو 2010
5&CategoryID=8221http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=

أعلنت الرئاسة العامة للبحوث العلمية والإفتاء أنها أصدرت 4223 فتوى طلاق، ووزعت أكثر من مليونين و980 ألفا و142 كتابا خلال عام 1429 بزيادة قدرها 782 ألفا و665 نسخة عما وزع عام 1428. جاء ذلك في تقرير صدر عن الرئاسة أمس قالت فيه الرئاسة إنها وزعت 438 عنوانا ما بين فتاوى الشيخ عبدالعزيز بن باز وفتاوى اللجنة الدائمة ومجلة البحوث العلمية إلى جانب بعض الكتب والرسائل باللغة العربية واللغات الأجنبية التي وزعت في حج 1429 على حجاج بيت الله الحرام.
وأضاف التقرير أن الرئاسة أصدرت 4223 فتوى طلاق، مبينا أن أعضاء اللجنة الدائمة ورؤساء المحاكم والقضاة جميعهم تخلوا عن مسألة الفتوى في الطلاق بالثلاث، واقتصر ذلك على المفتي العام رغم كثرة مشاغله، وحاجة الناس للإسراع في فتاوى الطلاق لما يترتب على التأخير من مشاكل كثيرة. وأفاد التقرير بأن الرئاسة لا تملك إدارة أو مكتبا مختصا بالطلاق رغم المطالبات العديدة بذلك، نظرا إلى كثرة الفتاوى الواردة إليها من مناطق المملكة بأمر الطلاق.
وأبرز التقرير جهود الرئاسة في نشر الوعي الديني عبر موقعها الإلكتروني www.alifta.com بإصدار العديد من الفتاوى التي تدعو إلى الوسطية والاتزان.

دعوة لتفعيل إلزامية التبليغ عن حالات الأطفال المعنفين

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء22يونيو 2010
3&CategoryID=8245http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=

دعت أخصائية صحة عامة وتثقيف إلى تفعيل إلزامية التبليغ عن حالات العنف لدى الأطفال ممن تكتشفها مستشفيات المملكة، مع مراعاة حماية المبلغ وسرية المعلومات للوصول بها إلى لجان حماية الأطفال من الإيذاء.
وأكدت أخصائية صحة عامة وتثقيف سلطانة العجمي ضرورة رصد ومتابعة حالات العنف والإيذاء والإهمال، وفتح قنوات الاتصال مع الجهات ذات العلاقة بسبل الحماية، ووضع برامج توعوية بطرق الوقاية من العنف لفئات المجتمع المختلفة، وتوفير قاعدة معلومات يمكن الاستفادة منها في إعداد الدراسات والأبحاث المتعلقة بالعنف.
وبينت العجمي عقب مشاركتها في ندوة حالات العنف والإيذاء الأسري ضد الأطفال بالمنشآت الصحية، التي نظمتها صحة منطقة الرياض الأسبوع الماضي أن العنف الأسري شكل من أشكال إساءة المعاملة الجسدية أو النفسية أو إهمال الطفل أو الإيذاء الجنسي أو استغلال الأطفال، ويمكن أن ينتج عنه ضرر لصحة الطفل أو نموه أو تطوره أو مساس بكرامته، لافتة إلى أن أهم أسباب العنف الأسري عدم وجود وعي كاف بأساليب التربية الصحيحة، إضافة إلى وجود مشاكل وضغوط نفسية ومادية، وأسباب أخرى تتعلق بالبطالة والفقر وإدمان الكحول أو المخدرات.
ودعت مديرة الإدارة النسائية بالشؤون الصحية في الرياض طرفة الجريس إلى زيادة الوعي في المجتمع لدرء مخاطر إيذاء الأطفال وإهمالهم، وتنظيم دورات للأسر الجديدة لتعليم أسس التربية الصحيحة وتعليم كل فرد في المجتمع أطفالا ومربين ومختصين في المجال التعليمي والطبي والقانوني وتوعيتهم بمعنى الإيذاء، مشيرة إلى أن إدارتها أسهمت في التعريف بطرق التعامل التربوي للأطفال، بعيدا عن حالات العنف والإيذاء، من خلال مطويات توعوية تشرح التعامل السوي للأطفال، يشرف عليها متخصصون في مجالات الشؤون الاجتماعية والنفسية والطبية، كما جسدت مشاركتهم بعرض صور عن بعض الحالات التي تعرضت للعنف الأسري

إخلاء طرف معلمة لتمسكها بقرار إداري

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء1431/7/10 هـ22يونيو 2010 م العدد : 3291
.htm20100622357512/Con20100622http://www.okaz.com.sa/new/Issues/

أخلت مديرة مدرسة ثانوية جنوبي المدينة المنورة أمس، طرف معلمة مكلفة بالمراقبة خلال فترة الامتحانات جراء امتناعها عن المراقبة في الفترة الثانية، وطلبت منها العودة لمدرستها التي جاءت منها.
وعلمت «عكاظ» أن عددا من معلمات المرحلة الابتدائية تم تكليفهن من الإدارة العامة لتعليم البنات في المدينة المنورة بالمراقبة ضمن الفترة الأولى للجان الاختبارات في مدارس ثانوية، لكن مديرة المدرسة ــ تحتفظ «عكاظ» باسمها ــ طالبتهن عند مباشرتهن لمهماتهن بالمراقبة في كلتا الفترتين، وطالبتهن بالتوقيع على قرار أصدرته ينص على أن يراقبن خلال الفترة الثانية من الاختبارات، إلا أن المعلمات تمسكن بقرار صادر من الإدارة العامة ينص على عدم دخول معلمات الابتدائي الفترة الثانية، والاكتفاء بعملهن في المراقبة خلال الفترة الأولى فقط.
ومع إصرار المديرة ورفض المعلمات، بادرت إلى إخلاء طرف إحداهن كوسيلة ضغط على بقيتهن وأوقفتها عن العمل، مطالبة إياها بالعودة إلى مدرستها الابتدائية فورا. وعلمت «عكاظ» أن المعلمة توجهت مباشرة بشكوى إلى الإدارة العامة لتعليم البنات، واتخذت الأخيرة قرارا مباشرا بتوجيه المعلمة إلى مدرسة ثانوية أخرى مشفوعا باعتذار من المسؤولين في الإدارة.
وفي المقابل، أرجأ مدير عام تعليم بنات المدينة المنورة يوسف الفقي، التعليق على المشكلة إلى حين التعرف على كافة التفاصيل والاستفسار من الإدارة المختصة.

الحياة
AL HAYAT

باريس: تظاهرة إعلامية وثقافية سعودية تدعم حوار الثقافات

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء22 يونيو 2010
155389http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/

في إطار دعوة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز للحوار بين الثقافات وأتباع الديانات المختلفة ونشر الثقافة السعودية، تحتفي سفارة خادم الحرمين الشريفين في باريس بالتعاون مع وزارة الثقافة الفرنسية بعدد من الشخصيات الإعلامية والثقافية السعوديةوذلك ضمن زيارة لهم إلى فرنسا يلتقون فيها عددا من المفكرين والإعلاميين ورجال الثقافة والفكر والسياسة الفرنسيين.

وأوضح سفير المملكة لدى فرنسا الدكتور محمد بن إسماعيل آل الشيخ أن الزيارة» تأتي عقب اتفاق مع وزير الثقافة والاتصال الفرنسي فريدريك ميتران إبان تقليده وسام الملك عبدالعزيز من الدرجة الأولى، تكريما له من خادم الحرمين الشريفين، وتكليف السفير بتقليد الوزير في مقر إقامته في باريس»، وقال آل الشيخ: «تحدثت مع وزير الثقافة عن دعوة خادم الحرمين الشريفين للحوار بين الثقافات، ومناسبة تكثيف الجهود بين البلدين عن طريق الإعلام والثقافة والفكر والأدب، وأبدى الوزير حماسته للفكرة، واتفقنا على ترتيب زيارة لوفد إعلامي ثقافي سعودي إلى باريس، يتم خلالها تكريم المميزين في كلا البلدين، على أن يتبعها في وقت لاحق زيارة لوفد فرنسي مماثل للمملكة.«

وأضاف: «نعول على الإعلاميين ورموز الصحافة والثقافة والأدب في إيصال الصورة المشرفة عن المملكة، في لقائهم بنظرائهم الإعلاميين والصحافيين والمثقفين الفرنسيين أثناء الزيارة، والإسهام في نقل ما تزخر به المملكة من تطور حضاري وتنوع ثقافي وموروث تاريخي ثري». وأكد سفير خادم الحرمين الشريفين أن السفارة ستكرم الروائي والكاتب السعودي عبده خال بحضور أعضاء في الحكومة الفرنسية، وفي مقدمهم وزير الثقافة والاتصال فريدريك ميتران بمناسبة فوزه بجائزة البوكر العالمية فرع الرواية العربية لعام 2010، وذلك عن روايته «ترمي بشرر»، واصفا فوز خال بالجائزة بأنه» مفخرة لنا جميعا وتشريف للأدب السعودي والذي يمكن أن يكون نافذة لتعريف الآخرين بثراء المجتمع والثقافة السعودية وما تحوي في جنباتها من إبداعات ورموز عملوا لأجلها»، مؤملا أن تترجم «ترمي بشرر» إلى اللغة الفرنسية «لنؤكد للفرنسيين أن رواية الأخ أحمد أبودهمان «الحزام» التي أبهرت الفرنسيين حال صدورها، كانت القطرة الأولى من الغيث الأدبي السعودي»، مؤكدا أن السفارة تقوم بهذه المبادرة إذ «تعتبر نفسها جسرا للتواصل الثقافي والمعرفي بين الشعبين الصديقين، ومنبرا للتعريف والاحتفاء بالمنجز الثقافي الوطني بأشكاله كافة .«

وبين السفير أن الوفد السعودي سيلتقي بالكثير من الشخصيات الفرنسية، وسيزور عددا من الجهات الرسمية، وسيقف على استعدادات متحف اللوفر في باريس، الذي سيعرض في تموز (يوليو) المقبل روائع من الآثار السعودية، التي يعتبرها الفرنسيون والقائمون على المتحف «نقلة نوعية في مسار العلاقات الثقافية بين البلدين وتشكل نقطة مهمة في الشراكة الاستراتيجية بين البلدين.«

ورحب آل الشيخ بالإعلاميين والمثقفين القادمين للمشاركة، متمنيا أن تكون زيارتهم رافدا آخر من روافد الحوار والتواصل الحضاري بين البلدين الصديقين، تحقيقا لدعوة خادم الحرمين الشريفين

أبرزها العلاج في الخارج وتوفر الأسرة للحالات الطارئة

برنامج علاقات المرضى في الصحة ينجح في مهمة احتواء الشكاوى

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء22-6- 2010
.html537247/article22/06/2010http://www.alriyadh.com/

كشف "د. عبد العزيز الدخيل" المشرف العام على برنامج علاقات المرضى بوزارة الصحة، أن شكاوى المواطنين خلال ثلاثة أشهر، شملت: 250 شكوى تجاه الهيئات الصحية والعلاج في الخارج بنسبة (27%) من إجمالي الشكاوي، كما بلغ عدد الشكاوى الإعلامية التي وردت إلى الإدارة 500 شكوى، وتمت معالجة (60%) منها .

وقال إن 250 شكوى استقبلت على موقع وزارة الصحة عولج منها (80%) معالجة نهائية، بينما استقبل 100 شكوى أخرى هاتفيا عولج أغلبها وبسرعة، متأملا أن يصبح رقم هاتف الشكاوى موحدا لكافة أنحاء المملكة، مما يسهل وصول الشكوى وسرعة معالجتها، مشيرا إلى أن عدد ما ورد عن طريق الفاكس هو 300 شكوى تم معالجة (95 (%منها، وأن نسبة (50%) مما وصل للوزارة عن طريق الهاتف والفاكس، هي شكاوى توفير الأسرة لحالات طارئة وأخرى تحتاج لمراكز صحية متقدمة، وأن نسبة (27%) مما قدم لوزير الصحة، منها (20%) وصلت عن طريق الفاكس، و(37%) عن طريق الهاتف تتعلق بأمور العلاج في الخارج .

وأوضح "د.الدخيل" أن نسبة الشكاوى التي تندرج تحت مسمى "الاتهام بالأخطاء الطبية" هي (30%) من التي قدمت إلى وزير الصحة، حيث تجد عناية خاصة للتحقيق فيها وإعطاء كل ذي حق حقه ومحاسبة المقصرين في حال ثبوت ذلك، من خلال لجنة المخالفات الطبية واللجنة الطبية الشرعية المختصة بالأخطاء الطبية، والتي قد ينتج عنها وفاة أو فقدان للأعضاء أو منع كالإصابة بشلل وما شابه ذلك، مضيفا يوجد في كل لجنة من اللجان الطبية الشرعية في جميع مناطق المملكة قاض وأطباء واختصاصيون، وأن (91%) من مستشفيات المملكة شكلت إدارات علاقات المرضى، أي بواقع 244 مستشفى أصبحت تستقبل الشكاوى والاقتراحات، حيث تتطلع الوزارة تطبيق ذلك على مراكز الرعاية الصحية الأولية، بهدف وضع حل جذري لأي شكوى منعا لتزايدها، كما أن وزارة الصحة تسعى من خلال هذا البرنامج معالجة الأخطاء قبل حدوثها لإنقاص الأرقام لا زيادتها، فقد تم التركيز على الزيارات الميدانية لتذليل الصعوبات التي يتعرض لها البرنامج في المناطق والمحافظات والمستشفيات؛ لأن الهدف منه هو ملاحقة الصعوبات التي تعد جزءا من الحلول التي يسعى البرنامج لإيجادها .

ونوه "د.الدخيل" عن توجه الوزارة المستقبلي بتطبيق "استبانة دائمة"، يتم من خلالها قياس مدى رضا المستفيدين من الخدمات الصحية، ليلتزم موظفو إدارة علاقات المرضى بحماية حقوق المرضى وذويهم وتوضيحها بالطريقة المناسبة، من معرفة الحقوق والمسئوليات كالمحافظة على الخصوصية والسرية وضمان الحماية والسلامة والاحترام والتقدير للمرضى، إلى جانب المشاركة في خطة الرعاية الصحية ومعرفة الحق والمسئوليات عند رفض العلاج، وتوفير أساسيات واضحة للمشاركة في برامج البحث والدراسة، مع وجود سياسات وإجراءات للتبرع بالأعضاء والأنسجة، ووجود سياسة للتعامل مع التكاليف المادية والتأمين الصحي، بالإضافة إلى وضوح وشمولية نماذج الإقرار "العمليات"، والتزام الفريق الطبي بالتبليغ عن كافة حالات العنف ضد الأطفال للجهات المعنية، وألا يعزل أو يتحفظ على الطفل ما لم يكن ذلك ضروريا من الناحية الطبية .

وأضاف أن من الخدمات المقدمة تسهيل إجراءات الحصول على المواعيد والتقارير للمريض المسن عند مراجعته لأي من مرافق المنشأة الصحية، وحماية المرضى النفسيين من كل أشكال الإيذاء، بعدم تقييد حريتهم جسديا أو وضعهم في غرف عزل دون سبب طبي، إلى جانب الحصول على الخدمة العلاجية بأيسر الطرق، عن طريق تخصيص عيادات نفسية في كل منشأة، وتوفير وسائل تعليم وتأهيل مناسبة عند بقاء المريض مدة طويلة في المنشأة .

وشدد "د.الدخيل" على حقوق مرضى ذوي الاحتياجات الخاصة، بتوفير الأجهزة والأدوات والمستلزمات الطبية الخاصة بهم في المنشأة الصحية، ومساعدتهم في التنقل داخلها عند الحاجة، وحمايتهم من كل أشكال الإيذاء، بتوفير ممرات ودورات مياه تتناسب ووضعهم الصحي، مع تخصيص أماكن خاصة لهم كمواقف السيارات، بينما يحق للمرافق أن يوفر له سرير أو كرسي وتستخدم حسب الأنظمة المتبعة في المنشأة الصحية، مشيرا إلى أن البرنامج حقق (75%) من الأهداف المخطط لها في هذه المرحلة، والتي يسعون فيها إلى تطوير الكوادر البشرية العاملة في أقسام علاقات المرضى بجميع المواقع، بتنظيم دورات تدريبية وزيارات ميدانية لأقسام وإدارات علاقات المرضى في المديريات والمنشآت الصحية؛ بهدف تثقيف العاملين بالمهام الوظيفية بتطلعات البرنامج .

وأضاف بأنه سيقام في المرحلة المقبلة دورات تدريبية مثل فنون التواصل مع المريض؛ لرفع مستوى أداء العاملين في البرنامج، وأن اللجنة العليا لعلاقات المرضى بصدد تطبيق نظاما آليا يربط أقسام وإدارات علاقات المرضى ببعض، بالتعاون مع إدارة تقنية المعلومات بالوزارة .

يذكر أن برنامج علاقات المرضى أنشئ قبل عام من الآن، بهدف تغيير ثقافة المجتمع سواء المرضى وذويهم أو مقدمي الخدمة؛ لتقليل نسبة الأخطاء الطبية بقرار من الدكتور عبد الله بن عبد العزيز الربيعة وزير الصحة، مع عدة برامج أخرى تهدف إلى التطوير ورفع مستوى الخدمة المقدمة لمراجعي الوزارة.

د.العمر يوضح عقب توصية مؤتمر العمل الدولي:

فحص العمالة الوافدة تنظيم احترازي مطبق دوليا

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء22-6- 2010

.html537059/article22/06/2010http://www.alriyadh.com/

الرياض – محمد الحيدر:

أكد الدكتور إبراهيم العمر مدير عام المختبرات وبنوك الدم بوزارة الصحة على أن الإجراءات المتبعة لفحص العمالة الوافدة ضد الأمراض المعدية تعتبر من التنظيمات الاحترازية التي تتبعها كثير من الدول في سبيل وقاية المجتمع من سريان هذه الأمراض .وجاءت تصريحات الدكتور العمر عقب توصية مؤتمر العمل الدولي والذي اختتم أعماله مؤخرا في جنيف، وأوصى بعدم إجبار العامل عند استقدامه بإجراء الكشف الطبي عن مرض نقص المناعة المكتسبة "الإيدز ".

وقال: " أن هذه الإجراءات الاحترازية ضد الأمراض المعدية تطبقها بعض الدول مثل أمريكا واستراليا وماليزيا ليس فقط على العمالة الوافدة بل حتى على الطلبة المبتعثين للدراسة في جامعاتها كالكشف عن أمراض الدرن والأمراض المعدية .

ولفت إلى أن الإجراءات التي تقوم بها المملكة في فحص العمالة الوافدة والتي بدأت منذ سنوات طويلة تصدت لكثير من الحالات وتم اتخاذ الإجراءات النظامية فور اكتشافها .

وشدد الدكتور العمر على أهمية استمرار هذه الإجراءات الاحترازية والتي تعتبر خط دفاع عن دخول الأمراض المعدية والخطيرة وتفشيها بين أفراد المجتمع، لا سيما وان المملكة يفد إليها الكثير من الجنسيات المختلفة ويمارسون مهنا لها مساس مباشر بأفراد المجتمع.

أكد بطلان حجة التدوير

المظالم يلغي قرار نقل معلم من مدرسة ابتدائية

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء22-6- 2010
.html537053/article22/06/2010http://www.alriyadh.com/

ألغى ديوان المظالم قرار مدير إدارة التعليم بإحدى المحافظات المتضمن نقل معلم من مدرسته الابتدائية إلى مدرسة متوسطة وكذلك تمكينه من العمل في فصول التربية الفكرية بالمدرسة وصرف علاوة التربية الخاصة له .

وفي التفاصيل أن احد المعلمين طلب من ديوان المظالم إلغاء قرار مدير إدارة التربية والتعليم بإحدى المحافظات المتضمن نقله من مدرسته الابتدائية إلى مدرسة متوسطة بحجة التدوير وقال المعلم للمحكم أنها تمت بطريقه غير نظامية .

وذكر المعلم أن هناك عددا من العيوب شابت قرار نقله وذكر أن من شروط النقل الداخلي أن يقوم كل معلم يرغب في النقل بتعبئة استمارة النقل وهو ما لم يحصل معه حيث إن قرار نقله كان مفاجئا وبذلك فإن القرار مخالف للأنظمة واللوائح المنظمة لعملية النقل .

وذكر المعلم انه يعمل في مدرسة يوجد بها فصول تربية خاصة وان خبرته في تدريس فصول التربية الفكرية تتجاوز العشر سنين وأن أداءه الوظيفي 99% ولم يدون عليه أية ملاحظات ولم يسبق له طلب النقل من مدرسته التي يعمل فيها أكثر من عشر سنين في حين أن المعلم الذي نقل مكانه لا يحمل إلا الدبلوم فقط .

وأكدت المحكمة الإدارية بديوان المظالم أن قرار النقل جاء بناء على ما رأته إدارة التربية بهذه المحافظة من تطبيق مبدأ التدوير لشاغلي الوظائف التعليمية غير المتخصص في التربية الخاصة وأن وزارة التربية والتعليم أجابت انه بعرض المشكلة على وكيل الوزارة للشئون المدرسية وجه بأن مبدأ التدوير مخالف لقانونية النقل الداخلي فلا يعتد به ، وعلى إدارة التربية (التي نقلت المعلم) الالتزام بمبدأ قانونية النقل حسب التعاميم وطلبت الإفادة بتصحيح الوضع لتحقيق مبدأ العدل والمساواة بين جميع المعلمين ولئلا يتضرر أحد بموجب اجتهاد غير موافق عليه من صاحب الصلاحية وطلب في نهاية خطابه الالتزام بتوجيه .

ورأت المحكمة ان قرار نقل المعلم جاء باجتهاد من مدير التربية والتعليم (تحتفظ" الرياض" باسم المحافظة) وأن الوزارة أبانت له عدم نظامية القرار وأن عليه تصحيح الوضع وأن اجتهاده مخالف للتعليمات واللوائح التي أصدرتها الوزارة لتنظيم حركة النقل الداخلية ومن ذلك أن يكون النقل بناء على رغبة المعلم وهو ما لم يتحقق في هذه القضية. وبذلك تبين للمحكمة أن قرار النقل فيما يخص المعلم قد جاء معيبا بمخالفته الأنظمة واللوائح الواجب اتباعها .

وأكدت المحكمة أنه كان يجب على وزارة التربية وقوفها على هذا الخلل وأن تقوم بتصحيحه بأي سبيل دون الحاجة أن يلجأ صاحب الشأن للقضاء المختص ، كما أوضحت المحكمة أن المبررات التي ساقتها إدارة التربية والتعليم بالمحافظة لا تغير من واقع الحال شيئا ذلك أنها لا تكون معتبرة إلا إذا لم تخالف اللوائح الداخلية للنقل والتي قررتها الوزارة .

وأشارت المحكمة أن إدارة التربية ليست مخولة بهذا النوع من الاجتهاد في تفسير الأنظمة ودورها تنفيذي فقط .

وذكرت المحكمة أن ادعاء مدير التربية والتعليم بأن لم يعد لدى المعلم ما يقدمه من جديد لهذه الفئة (التربية الخاصة) فكانت المصلحة التعليمية تقتضي إجراء التدوير ، انه الذي يحدد التقييم العام للمعلمين هو الأداء الوظيفي الذي حصل عليه المعلم في السنوات الأخيرة فقد احتوى على كافة العناصر اللازمة لتقييم العملية التربوية فأصدرت المحكمة الإدارية حكما بإلغاء قرار مدير ادارة التعليم المتضمن نقل المعلم من مدرسته الابتدائية إلى مدرسة متوسطة وكذلك تمكينه من العمل في فصول التربية الفكرية بالمدرسة وصرف علاوة التربية الخاصة له ، وأيد الاستئناف الحكم

حقوقيون يحاضرون بفرنسا عن تطوير القضاء و المظالم

المصدر: جريدة اليوم الثلاثاء22يونيو 2010
1&G=767725&I=13521http://www.alyaum.com/issue/article.php?IN=

يحاضر 3 سعوديين في مجال المحاماة والقضاء والعمل الحقوقي عن مشروع الملك عبد الله لتطوير نظام القضاء وديوان المظالم أمام أكثر من 500 شخصية قانونية وعدلية وقضائية فرنسية ومدير جامعة السوربون في أول مؤتمر علمي حقوقي تستضيفه جامعة السوربون الفرنسية وينظمه مركز القانون للتدريب يوم الخميس المقبل، واختارت جامعة السوربون عددا من أعضاء المجلس العلمي لمركز القانون للتدريب لتقديم محاضرات قانونية قضائية حقوقية تتمحور في مشروع الملك عبد الله لتطوير النظام القضائي الجديد، حيث يقدم عضو مجلس الشورى الدكتور عبد الله الحديثي محاضرة بعنوان «رؤية لمستقبل القضاء في المملكة العربية السعودية في ضوء مشروع الملك عبد الله بن عبد العزيز لتطوير مرفق القضاء» ويقدم القاضي بالمحكمة العامة بجدة الشيخ حمد الرزين محاضرة بعنوان «المحاكم المستحدثة وفقا لمشروع الملك عبد الله لتطوير القضاء «ويقدم المحامي الدكتور ماجد محمد قاروب محاضرة بعنوان «أضواء على مشروع الملك عبد الله لتطوير نظام القضاء وديوان المظالم»، ويشمل المؤتمر العلمي القانوني محاضرات أخرى من الجانب الفرنسي يقدم خلالها أساتذة الجامعة محاضرة بعنوان «توحيد الإجراءات القضائية في العالم العربي وسيادة القضاء في فرنسا والمحاكم التجارية في أوروبا «إلى جانب محاضرات عن التعريف بمعهد إعداد المحامين بفرنسا والإدارة والتوازن في المحاكمات المدنية والدروس التجارية البريطانية والأميركية.

انخفاض معدل حالات العنف الأسري بالطائف

المصدر: جريدة الجزيرة الثلاثاء22يونيو 2010
d.htm50/ln20100622http://www.al-jazirah.com/

كشف عضو هيئة التحقيق والادعاء العام في محافظة الطائف ماجد الخديدي عن انخفاض معدل حالات العنف الأسري التي ترد إلى الهيئة في الآونة الأخيرة، وقال خلال ورقة عمل قدمها ضمن فعاليات ندوة (دور المؤسسات القضائية والأمنية لمكافحة العنف الأسري) التي افتتحتها الأميرة عادلة بنت عبد الله بن عبد العزيز آل سعود نائب رئيس برنامج الأمان الأسري الوطني مؤخرا واستضافتها الغرفة التجارية الصناعية بمحافظة الطائف، قال إن توفير المأكل والملبس والمسكن الملائم للحياة الكريمة إلى جانب زرع الابتسامة بين أفرادها تشكل مصدرا هاما لإسعاد النفس ومحي ضغائنها. ولفت إلى أن كثيرا من الأزواج لا يفكر في الطرف الآخر وقد ينتج عن تلك التصرفات اللاواعية ارتكاب فعل محرم في حق غيره.

دراسة تطالب بالعمل على صياغة المقررات العلمية وفق الاحتياجات الأمنية

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء22-6- 2010
.html537060/article22/06/2010http://www.alriyadh.com/

طالب الدكتور عبدالله بن عبدالرحمن المغيصيب مشرف عام وزارة التربية والتعليم إدارة مدرسية ومدير إدارة التربية والتعليم للبنات في حوطة بني تميم" سابقا"، بالعمل على صياغة المقررات العلمية بما يقابل الاحتياجات الأمنية الحقيقية لطلاب المرحلة الثانوية .

ونبه المغيصيب في رسالته التي حصل فيها على درجة الدكتوراه في الفلسفة الأمنية قسم العلوم الاجتماعية بعنوان (مدى احتواء مقررات الدراسات الاجتماعية في المرحلة الثانوية على الأهداف والمعارف والقيم والمهارات الأمنية)، على ضرورة العمل على إحداث نوع من التوازن في احتواء مقررات العلوم الاجتماعية على الأهداف والمعارف والقيم والمهارات الأمنية .

مشيرا إلى ضرورة العمل على تأكيد التوازن في الدور الأمني للمقررات الدراسية في مختلف المراحل التعليمية التي يمر بها الطلاب بما يضمن تطور الشخصية الطلابية باستمرار، بالإضافة إلى الاهتمام بالأهداف والمعارف والقيم والمهارات الأمنية بطريقة متوازنة في مختلف المقررات الدراسية التي تقدم لطلاب المرحلة الثانوية .

ونوه المغيصيب في رسالته إلى ضرورة العمل على تطوير الدور الأمني للمؤسسات التعليمية في المملكة من خلال تفعيل مستويات وأشكال ربط المؤسسات التعليمية بخصوصية المجتمع السعودي، والعمل على توحيد المقررات الاجتماعية التي يتلقاها طلاب المرحلة الثانوي في المملكة بما يضمن تربية النشء بطريقة متوازنة .

ولضمان تطوير شخصية طلاب المرحلة الثانوية، دعا المغيصيب للعمل على دعم مستويات أشكال مشاركتهم في صياغة المقررات الدراسية، وزيادة ربط المقررات الدراسية بالبيئة السعودي وما تحويه من خصوصية أمنية واجتماعية وثقافية .

وكانت الرسالة اعتمدت في دراستها على أحد مناهج التحليل الكيفي أو كما يعرف بتحليل المحتوى ، مما ساهم بتمكن الباحث من تحليل محتوى مقررات الدراسات الاجتماعية والوقوف على مناطق الاتفاق ونقاط الاختلاف فيما بينها، للتمكن من رصد جدوى التطوير بالمقررات.

لجنة (تراحم) تناقش تخصيص مشاريع للمفرج عنهم

المصدر: جريدة الجزيرة الثلاثاء22يونيو 2010
d.htm60/ln20100622http://www.al-jazirah.com/

ترأس الدكتور فهد المطلق رئيس لجنة رعاية السجناء والمفرج عنهم وأسرهم «تراحم» بمنطقة القصيم الاجتماع الأول للجنة مع مسئولي السجون يتقدمهم مدير سجون المنطقة العقيد صالح القرزعي ومديرو سجون المحافظات.

وفي مستهل الجلسة رحب د.المطلق بالحضور وتم دراسة الحالات داخل السجون وتبادل المجتمعون الاقتراحات التي تنهض بدور السجين وأسرته والاطلاع على برنامج الرعاية اللاحقة ومتابعة أوضاع السجناء وكيفية الاستفادة من البرامج المعدة للمستفيدين مع الجهات ذات الاختصاص وجدول منتظم للسجناء بدقة، بالإضافة لاحتواء السجناء والمفرج عنهم في مشاريع وأفكار إيجابية والعمل ببرنامج الرعاية اللاحقه ضمن خدمات الضمان الاجتماعي ودعم السجناء بمساعدات نقدية ومصاريف مخصصة وتم مناقشة التأمين الصحي. وفي الختام قدم مدير السجون العقيد القرزعي درعا تذكاريا للدكتور المطلق.

الهدلق: 20 في المئة ممن أطلقوا من غوانتانامو عادوا للتطرف بعد المناصحة

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء22 يونيو 2010
155394http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/

أعلن مسؤول سعودي في مكافحة الإرهاب السبت ان حوالى 20 في المئة من المعتقلين السابقين في سجن غوانتانامو الأميركي الذين خضعوا لبرنامج المناصحة، استأنفوا اتصالاتهم بالناشطين المتطرفين. وقال مدير ادارة الامن الفكري في وزارة الداخلية عبدالرحمن الهدلق المشرف على لجنة المناصحة الشرعية للصحافيين ان 25 من أصل 106 معتقلين أفرج عنهم من غوانتانامو وأخضعوا لبرنامج المناصحة، عادوا الى العمل في صفوف المتطرفين بعدما أنهوا دورتهم في البرنامج.

وأوضح ان هذا العدد يشكل 9.5 بالمئة فقط من حوالى 300 رجل سعودي، بمن فيهم ناشطون أوقفتهم السلطات السعودية، خضعوا لبرنامج المناصحة، «لكنها نسبة تتجاوز 20 في المئة بين معتقلي غوانتانامو» السابقين، على حد قوله. واوضح المتحدث الامني باسم وزارة الداخلية اللواء منصور التركي ان 10 أو 11 من هؤلاء التحقوا مجددا بصفوف تنظيم «القاعدة» في اليمن، وأن أربعة قتلوا خلال عمليات ضد «القاعدة»، والبقية اعتقلوا وأدخلوا السجن من جديد.

وحمل المسؤولان السعوديان مسؤولية عودة هؤلاء للتطرف الى مجموعة من أكثر من عشرة معتقلين أفرج عنهم من غوانتانامو وأعيدوا الى السعودية في التاسع من تشرين الثاني) نوفمبر) 2007. وقال التركي ان هذه المجموعة «هي السبب في كل ما جرى ونقلت العدوى الى بعض السجناء السابقين في غوانتانامو الذين افرج عنهم قبل افراد تلك المجموعة.«

ولا تزال الولايات المتحدة تعتقل 13 سعوديا في «القاعدة» البحرية الأميركية في كوبا. وفي المجموع أفرجت الولايات المتحدة عن 117 سعوديا كانوا معتقلين في غوانتانامو وأعادتهم الى بلدهم، كما اعادت جثث ثلاثة معتلقين قضوا في المعتقل. ومن بين المفرج عنهم من غوانتانامو ثمانية عادوا الى السعودية قبل البدء ببرنامج المناصحة، بينما يخضع حاليا ثلاثة من المعتقلين السابقين في غوانتانامو لهذا البرنامج. من جهة أخرى، قال الهدلق ان الحكومة السعودية لا تزال تدرس إمكان توسيع نطاق برنامج المناصحة ليشمل خمس مدن جديدة، على امل تطبيقه على قسم من حوالى الفي سعودي مسجونين حاليا لعلاقتهم بتنظيم «القاعدة». وسعى الهدلق الى التخفيف من القلق من انضمام عدد متزايد من السعوديات الى تنظيم «القاعدة». وقال: «انها حالات معزولة جدا وقليلة جدا.«

مستشفى الملك عبدالعزيز في الأحساء صديقا للطفل

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء22-6- 2010
.html537102/article22/06/2010http://www.alriyadh.com/

قلدت منظمة الصحة العالمية مستشفى الملك عبد العزيز للحرس الوطني في الأحساء لقب "مستشفى صديق للطفل" من خلال احتفالية أقيمت بهذه المناسبة منح فيها المستشفى شهادة الاعتراف الدولي في هذا المجال، لتشجيعه وتمسكه بالرضاعة الطبيعية، وأشار المدير الإقليمي التنفيذي للشؤون الصحية في الحرس الوطني في القطاع الشرقي الدكتور أحمد العرفج إلى أن "هذا الإنجاز يسجل باسم الوطن، كون هذا الاعتراف الدولي يضعنا في مصاف المستشفيات العالمية التي قلدت وسام مستشفيات صديقة للطفل لتطبيقها الأنظمة النموذجية التي تخدم صحة الطفل ."
وتحدث الدكتور العرفج عن الأسس التي تم على أساسها اختيار المستشفى لنيل هذا الاعتراف وقال "إن أختيار أي مستشفى لا بد أن يمر بمراحل عدة، ويلزم لتنفيذ عشر خطوات موضوعة من قبل منظمة الصحة العالمية، ومنها وجود أنظمة داخلية حول تشجيع الرضاعة الطبيعية، وتثقيف الأمهات بدءا من الحمل، ثم بعد الولادة وعدم تقديم الرضاعة الصناعية للأطفال ذوي الرضاعة الطبيعية ."
وأشار رئيس قسم الأطفال في المستشفى ومنسق الرضاعة الطبيعية الدكتور هشام القرم بعد الحصول على الاعتراف إلى أن "هذه النتيجة النهائية تحققت من خلال خطة عملية مدروسة، حيث تم البدء بتنفيذ الخطوات العشر المطلوبة، وتم وضع قوانين منظمة للعمل، ولا بد من التنويه للدور الذي قام به استشاري أطفال حديثي الولادة واستشاري الرضاعة الطبيعية في مدينة الملك عبد العزيز الطبية للحرس الوطني في جدة الدكتور همام قنديل، ومرشدة الرضاعة الطبيعية آن بترجي ."
وأكدت أخصائية تثقيف توعية صحية في المستشفى ومستشارة الرضاعة الطبيعية زهرة البصري أن "مستشفى الملك عبد العزيز بالأحساء الآن مركز من مراكز التدريب للرضاعة الطبيعية والمستشفيات الصديقة للطفل بدورات معتمدة من قبل الهيئة السعودية للتخصصات الصحية"، مضيفة "سنبدأ العمل على أبحاث ودراسات من أجل دراسة معوقات نشر الرضاعة في مجتمعنا ولمعرفة مدى وعي العاملين الصحيين بأهمية الرضاعة ودروها الوقائي والعلاجي لمشاكل الأطفال والأمهات."

بجامعة الجوف.. عميد كلية يؤدب عضوي تدريس بـ الضرب

المصدر: جريدة اليوم الثلاثاء22يونيو 2010
5&G=767756&I=13521http://www.alyaum.com/issue/article.php?IN=

في واقعة غريبة اقدم عميد إحدى الكليات التابعة لجامعة الجوف أمس بمخالفة أخلاقيات أساتذة الجامعة واعضاء هيئة التدريس وضرب بها عرض الحائط واعتدى على اثنين من أعضاء هيئة التدريس التابعة للكلية ذاتها من جنسية آسيوية بالسب والضرب في مكتبه، ما تسبب لهما في رضوض وكدمات متفرقة ، وأكد شهود عيان أن عضوين من أعضاء هيئة التدريس طلبا الاستقالة من العمل، إلا أن الرد كان قاسيا عليهما من قبل العميد حيث سدد لهما اللكمات والضربات داخل مكتبه، وتم إبلاغ شرطة منطقة الجوف ممثلة في مركز شرطة الخالدية التي باشرت الاعتداء بعد نقل العضوين إلى مستشفى الأمير عبد الرحمن السديري في مدينة سكاكا لتلقي العلاج . ومازالت التحقيقات جارية لمعرفة ملابسات القضية، وأكد مصدر أن حالة من القلق والتوتر والغضب تسود جميع اعضاء هيئة التدريس بالكلية التي حدثت بها الواقعة حيث طالب عدد كبير منهم بإقالة العميد على الفور نظرا لانه خالف كل الانظمة والاخلاقيات واصفا تصرفه بالجرم الجامعي وقال كيف سيكون قدوة للطلبة واستاذا لهم بعد ما فعله من التعدي الاخلاقي ؟.
وطالب اعضاء هيئة التدرسي بالجامعة ضرورة الكشف عما دار بين العميد والضحيتين وما الاسباب التي دفعته لهذا التطاول؟ .

أكاديمي يشترط على طلابه المشاركة في برنامج إذاعي مقابل 3 درجات

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء22يونيو 2010
253581http://www.al-madina.com/node/

اشترط عضو هيئة تدريس بكلية إدارة الأعمال في جامعة الملك سعود بالرياض على طلابه المشاركة في برنامج استضافه يوم أمس الأول على إذاعة الرياض، مقابل 3 درجات يحصل عليها الطالب المتصل مباشرة، عند ذكر اسمه في بداية الاتصال. وقال العديد من الطلاب الجامعيين أن الأستاذ المشارك عضو هيئة التدريس (تحتفظ «المدينة» باسمه) اشترط عليهم المشاركة مقابل الحصول على الدرجات الثلاث، موضحين أن سكرتير عضو هيئة التدريس كان يقوم بتسجيل أسماء الطلاب المشاركين أثناء إذاعة البرنامج على الهواء مباشرة. وعبر العديد من الطلاب عن استيائهم من تصرف عضو هيئة التدريس، ورفضوا ذكر أسمائهم خوفا من رسوبهم المتعمد في المقرر . ويقول الطالب (س . ح) ان الدكتور أجبر الطلاب على المشاركة في إنجاح البرنامج الإذاعي، وهذا العمل ليس من الواجبات التي تلقى على عاتق الطلاب، مضيفا إن الكثير من أعضاء هيئة التدريس يقومون بتكليف طلابهم بأعمال ليست واجبة عليهم، وهي استغلال لنقاط الضعف لدى الطالب، ومنها البحث عن الدرجات بأي طريقة كانت. كما أوضح الطالب (ف . خ) أن بعض أعضاء هيئة التدريس يمارسون «التسلط» على الطلاب، ويحاولون إبراز أنفسهم على حساب المجموعة الباحثة عن التعلم منهم، وليس أدل على ذلك من إجبارهم على المشاركة في برنامج إذاعي يبحث من خلاله الضيف وهو الأستاذ المشارك عن شهرة وأصداء واسعة. واضاف : يحاولون إمساكنا من أيدينا التي تعورنا، ونحن مضطرين للسماع والاستجابة لأوامرهم، خوفا من ترسيبنا. من جهته أوضح مصدر مسؤول بإدارة جامعة الملك سعود أنه في حال ثبوت قيام عضو هيئة التدريس باشتراط الحصول على (3) درجات لكل طالب مقابل المشاركة في برنامجه الإذاعي، وذلك بعد رفع شكوى من الطلاب لإدارة الجامعة حول الموضوع، ستعمل إدارة الجامعة بالتعاون مع عمادة شؤون أعضاء هيئة التدريس وإدارة الكلية على إجراء تحقيق مع الأستاذ المشارك، مبينا أن أقصى العقوبات الممكن تطبيقها في حال ثبوت صحة الشكوى هو لفت النظر في المرة الأولى مع توقيع تعهد بعدم التكرار. يذكر أن مدير جامعة الملك سعود الدكتور عبدالله العثمان طالب في وقت سابق من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الابتعاد عن التقديس والتسلط الذي يمارسونه ضد طلابهم، وذلك عن طريق استغلالهم لصلاحياتهم الأكاديمية.

السكينة تزرع جواسيس الوسطية بين عائلات وجامعات ودول!

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء22 يونيو 2010
155292http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/

لبى متطوعون بالمئات نداء «حملة السكينة» السعودية، على خلفية فتحها باب» التجنيد الحميد» قبل أسبوع. واختارت الحملة عشرات منهم، ينحدرون من أقطار عدة، ويحملون تخصصات تؤهلهم للقيام بأدوار إيجابية، بوصفهم «عملاء إيجابيين» سيتم زرعهم في مناطق استيطان الأفكار المتشددة، بين «العائلات والمواقع الإلكترونية، والمدارس والجامعات»، في أنحاء مختلفة من العالم .

وأكدت الحملة على لسان رئيسها الشيخ عبدالمنعم المشوح، أن الطلبات التي تلقوها كانت كثيرة جدا ومتنوعة، «إلى درجة مذهلة لم نتوقعها، ما أحوجنا إلى إعداد لجان تنفيذية عاجلة، للرد على العناصر المتطوعة، ومن ثم توزيع المهام بعد ذلك، ليمارس كل شخص دوره بشكل تلقائي وسلس، بلا تعقيد ولا توتر .«

وبين أطرف العروض التي جاءت الحملة كان «تعهد أحد المنضمين الجدد في سجل الطلبات بنشر الوسطية والاعتدال بين الأوساط «العشائرية والقبلية»، وآخرون أبدوا استعدادهم للقيام بالمهمة نفسها، ولكن بين المقيمين في السعودية، والندوات الثقافية، والمواقع الإلكترونية، وجلسات القيل والقال النسائية، والمدارس والجامعات .«

وتطرق المشوح الذي أطلع «الحياة» على نماذج تحتفظ بها إلى جوانب أكثر غرابة، عندما تلقى طلبا من مذيع، امتدح قدرته على التأثير الايجابي في المحيطين به في الميدان الإعلامي .«

ولم تخل الطلبات من مكاشفة حقيقية، إذ كان بين المتواصلين مع الحملة أشخاص يحملون الفكر المتطرف، ويسألون جنودها عما إذا كان بوسعهم مساعدتهم في التخلص منها .لكن الأكثر إثارة في ما يشير إليه المشوح أن تلك الطلبات جاءت من رجال ونساء في السعودية وأوروبا والمغرب العربي، ناهيك عن دول الخليج المجاورة .

وبين أكثر المنضمين الجدد حماسة، إمام جزائري قال إنه كفيل بالقيام بدور إيجابي في نشر الوسطية بين شباب بلاده، تحت لواء حملة السكينة التي قال إنه يحترم دورها كثيرا. وأما الأهداف التي ترتكز عليها الحملة في ناحية «التجنيد الحميد» الذي أطلقته، فهي كما يختصر المشوح «تلتقي عند محاولة خلق تيار عالمي، يحارب الإرهاب فكريا، من زاويا الأسرة، والفن، والإعلام، والكتابة الأدبية، حتى نصل إلى إشاعة ثقافة مضادة للتشدد، واضحة المعالم، بسيطة التطبيق، يمكن للمعتنق لها أن يمارس دوره حتى في بيته وبين أصحابه وجمهوره.«

اللافت أن الحملة التي تنطلق من خلفية وسطية، تحاول من غير أن تعلن ذلك، الاستفادة من نهج تنظيم القاعدة الذي تحاربه، في التغلغل بين المستهدفين، وتطوير أساليب التجنيد، لتستوعب الرجل والمرأة، والأسرة، والمدرسة، والجامعة، في العالم أجمع.

ولا يخفي رجال الحملة أن تركيزهم الأكبر في الآونة الأخيرة على النساء، والمعلمين، وطلاب الجامعات.

تعليم الطائف ينتدب معلمة مريضة طلبت الاستئذان ويرد على زوجها خل الوزارة تنفعك

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء22يونيو 2010
253641http://www.al-madina.com/node/

تحقق وزارة التربية والتعليم في شكوى معلمة تم انتدابها لمدرسة أخرى منذ أكثر من عام بسبب طلبها الاستئذان للخروج من مدرستها بعد إصابتها بنزيف حاد وفقا لتقارير طبية، ورفضت مديرة المدرسة خروجها بحجة أن النظام لا يسمح بالخروج قبل الساعة 11 صباحا. يأتي هذا في الوقت الذي يواصل فيه تعليم الطائف التحقيق في خلفيات القضية منذ أكثر من 14 شهرا، ما دفع زوج المعلمة لمخاطبة الوزارة بقضيته والتي دفعت أحد مسؤولي تعليم الطائف إلى مخاطبة الزوج بعبارة "خل الوزارة تنفعك". ووفقا لتقارير رسمية، حصلت "المدينة" على نسخة منها، فإن المعلمة وبعد حادثة رفض خروجها لمرضها حصلت على إجازة مرضية مدتها 4 أيام، وتم انتدابها لمدرسة أخرى لحين انتهاء التحقيق بتعليم الطائف والذي لم ينته حتى الآن. هذا في وقت أكدت فيه "تعليم الطائف" أن نتائج التحقيق الدقيقة هي الأهم بغض النظر عن الفترة التي سيتخللها التحقيق. ويقول زوج المعلمة عبدالله الغامدي: بدأت قصة زوجتي قبل 14 شهرا تقريبا، وذلك بعد أن أصيبت بنزيف حاد خلال عملها بالمدرسة وطلب الاستئذان والخروج لسوء حالتها الصحية (مثبت في تقرير طبي وحصلت على اثر ذلك إجازة مرضية لـ 4 أيا)، ولكن المديرة رفضت بحجة أن الاستئذان لا يكون قبل الساعة 11 صباحا، دون مراعاة خطورة ذلك وما قد يترتب عليه. واضاف: قمت بعد ذلك برفع شكوى لمدير التعليم البنات بالطائف سالم الزهراني، الذي لم أجد منه سوى المماطلة والتلاعب بالأنظمة والتي وضحت جليا من خلال طول فترة التحقيقات والتي تجاوزت العام، وذلك لإصابة زوجتي بالإحباط وصرف النظر عن الشكوى التي تقدمنا، وهذا اتضح من خلال رفض مدير التعليم للشكوى بعد 10 أشهر من تقديمها بحجة أن الشكوى لا بد أن تكون من صاحبة الشأن وليس ولي أمرها، فكيف يرفض الشكوى بعد طول هذه الفترة وعلى ماذا يدل ذلك. واستمر يقول: لقد تم ندب زوجتي لمدرسة أخرى بدون مقدمات وبحجة الحفاظ على مصلحة المدرسة كما يدعون ودون مراعاة لحقوق زوجتي في رغبتها في الندب من عدمه، وقال: استمرت زوجتي منتدبة طيلة عام كامل رغم أن آلية الندب تقضي بألا يستمر الندب أكثر من عام دراسي واحد حسب الأنظمة واللوائح. وواصل الغامدي سرد قصة زوجته بقوله: أمام هذه المماطلات لم أجد حلا سوى أن أتقدم بشكوى رسمية لوزارة التربية والتعليم والتي من بعدها قال لي أحد المسؤولين بتعليم البنات بالطائف : "خل الوزارة تنفعك". وطالب الغامدي بأخذ حقه في الشكوى التي تقدم بها ومحاسبة المديرة التي منعت زوجته من الخروج وهي في أمس الحاجة للرعاية الطبية حينها، متسائلا: ما موقف التعليم لو حدث لزوجتي مكروه جراء هذا الرفض غير المبرر، وكذلك طالب بالتحقيق في ندب زوجته دون رغبتها في ذلك. رأي المسؤول من جانبه قال المتحدث الرسمي بتعليم البنات بالطائف فهد صامل الحمياني: إن مدير التربية والتعليم استقبل شكوى المعلمة وتم التحقيق في دعواها وحتى انتهاء مجريات التحقيق تم ندب المعلمة وحسب رغبتها إلى إحدى المتوسطات بالطائف، مشيرا الى أنه بعد فترة وجيزة تقدمت بطلب آخر لندبها لمدرسة قريبة من منزلها وصدرت الموافقة على ذلك، وأشار إلى أنه تمت مخاطبة المعلمة بإمكانية المباشرة في مدرستها الأولى بعد انتهاء أعمال الاختبارات. وأضاف أن نتائج التحقيق الدقيقة هي التي كانت الأهم بغض النظر عن الفترة التي سيتخللها التحقيق.

إحالة المعتدين الـ 5 على موظفي أمانة المدينة إلى الادعاء العام

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء22يونيو 2010
253612http://www.al-madina.com/node/

أحالت شرطة منطقة المدينة متمثلة بشرطة المطار الموقوفين الـ5 في قضية الاعتداء على موظفي الامانة الى هيئة التحقيق والادعاء العام للتحقيق بالقضية حسب الاختصاص وهم كل من الأب صاحب المزرعة المزاله واثنين من ابنائه والموقوفين بدار الملاحظة لحداثة سنهم واثنين من اقارب الاب والموقفين بمركز شرطة المطار فيما لا يزال المصاب الثاني من موظفي الامانة يرقد بمستشفى احد وحالته الصحية جيدة. ومن جانبه اكد العميد محسن الردادي الناطق الاعلامي لشرطة منطقة المدينة المنورة ان الجهات الامنية احالت الموقوفين الخمسة في قضية الاعتداء على موظفي الامانة الى هيئة التحقيق والادعاء العام حسب الاختصاص وان احد المصابين لا يزال يتلقى العلاج. يذكر أن اثنين من موظفي امانة المدينة المنورة أصيبا باصابات مختلفة اثر مشاجرة وقعت لهما مع 5 اشخاص بسبب ازالة مزرعة بطريق تبوك القديم من قبل لجنة التعديات حيث بدأت المشاجرة عندما قام صاحب المزرعة واثنان من ابنائه بإيقاف موظفي الامانة على بعد كيلو متر تقريبا من موقع المزرعة وبدأ النقاش معهم وتحولت الى مشاجرة بينهما تلقت الجهات الامنية البلاغ وباشرت الموقع وتم التحفظ على الاشخاص المعتدين.

90 ٪ من التربويات يخفين حقائق العنف الأسري

المصدر: جريدة شمس الثلاثاء العدد 1623 / 22-06-2010
101095http://shms.pressera.com/html/story.php?id=

لم يحتمل أحد المحاضرين في ندوة تناقش العنف ضد الأطفال، التي نظمتها صحة الرياض، صراخ الأطفال خلال طرحه ورقة العمل، ليخرج عن طوعه، غاضبا، منتهكا عذرية ندوة يفترض أنها تبحث في كل ما يهم الطفل، وتعمل على الدفاع عن حقوقه في وجه الكبار، داعيا الجميع للسكوت، وفي مقدمتهم الأطفال، موصيا أولياء أمورهم بحسم صراخهم، دون أن يحدد ماهية الحسم.

لم يخرج اللقاء الثاني لندوة التعامل مع حالات العنف والإيذاء ضد الأطفال في المنشآت الصحية، بتوصيات كما توقع بعض الحضور، لكنه خرج بالعديد من علامات الاستفهام، التي ربما تزيد الأمر تعقيدا.

ولم يكن متوافقا مع شعار رفض الإيذاء بكافة أنواعه، سواء النفسي أو الجسدي، ذاك التدخل الذي حسمته اللجنة المنظمة، داخل فندق هيوليد إن القصر، بإبعاد المتهافتين على بوفيه الإفطار مبكرا قبل نهاية المحاضرات، من الطعام، بل وحرصوا على استرداد ما بحوزتهم من مأكولات لم تكن سوى قطع من البسكويت، وأكواب من المشروبات الساخنة والباردة.

عنف المدارس

اتهم المشرف على إدارة الطب الشرعي بصحة الرياض رئيس فريق الحماية الأسرية بالشؤون الصحية بالرياض الدكتور سعيد الغامدي، بعض المشرفات التربويات والمعلمات، بالسكوت عن العنف الذي تتعرض له الطالبات، خوفا على حياتهن من اعتداءات أولياء الأمور.

وشدد على أن الخوف من التبليغ يجهض محاولات حسم الملف: «90 % من المشرفات التربويات يعرفن حالات العنف التي تتعرض لها البنات، والقليل منهن يبلغن عنها، فيما الأكثرية، يفضلن الصمت، رغم معرفتهن المسبقة بتوفر لجان في المستشفيات، لكنهن يعتقدن أنه في حالة الإبلاغ عن طالبة معنفة أسريا، سيعرضهن ذلك للانتقام من الأهالي، وسبق أن أبلغتني مشرفة تربوية بتلقيها اتصال تهديد من والد طالبة معنفة».

خطاب مؤازرة

لكن الغامدي حرص على مؤازرة التربويات معنويا، بتأكيد أن الإبلاغ عن الحالات المعنفة يعتبر من صميم عملهن، استثار فيهن الجانب الإنساني والديني: «هذه الطفلة أو الطفل أمانة في عنقك من الساعة 6 صباحا إلى الساعة 12 ظهرا، والتدخل من صميم عملك، ولا يعفيك من المسؤولية الملقاة على عاتقك».

واعتبر الخبرة المحرك الرئيسي لاكتشاف الحالات المعنفة في المدارس، وكيفية معالجتها: «إذا اكتشفت المشرفة أن الطالبة منعزلة ولديها إصابات أو تعرضت لأي نوع من أنواع العنف، هنا يأتي وازع الأمومة ودور الخبرة في معرفة كيفية التصرف وتوصيل المعلومة إلى الجهات المعنية أو لجان الحماية أو الشؤون الاجتماعية، ومن المفروض أن المشرفة الاجتماعية مع مديرة المدرسة، ثم مع الأم في حال كان الأب المعنف، ثم التنسيق مع أقرب قريبة إلى الأم، بحيث يتم محاولة حل المشكلة، دون دخول المشرفة في الصورة».

أطباء الإسعاف

واستعرض المشرف على إدارة الطب الشرعي أهمية دور طبيب الإسعاف في الكشف عن حالات العنف: «طبيب الإسعاف أقدر في معرفة الجروح، ويعد أفضل من 90 % من الاستشاريين، فهو يصف وضع الجرح إذا ما كان بسيطا، أو خطيرا، أو متوسط الخطورة، ويحدد مدة الشفاء، لكننا للأسف نفتقر إلى الناحية القانونية والطبية والشرعية في مثل هذا التوصيف، وعلى أطباء الإسعاف إكمال إجراءاتهم الطبية الشرعية والقانونية والقضائية، فإذا حضر جريح للإسعاف، فعليه معرفة مدى حاجة المريض إلى العلاج، ثم هناك الخلفية القانونية والمشكلات القضائية التي تطول وتأخذ أعواما وراء هذا الجرح».

واستبعد أن يكون تصوير جروح المصابين عاما في كافة المستشفيات، لإثبات الحالة: «هناك نظام موجود في كل مستشفى عبارة عن تعميم أو نموذج يتم تعبئته من إدارة المستشفى والطبيب المعالج، حيث يقصد من التصوير إثبات

الجرح، لكن الأمر يعود لإدارة المستشفى، فيما التصوير إجباري في الطب الشرعي، لأنه يتعلق بقضايا ستتم مناقشتها في المحكمة والرجوع إليها بين فترة وأخرى عكس الإصابات».

ورفض التوصية بتصوير كل جرح يأتي للإسعاف: «من صلاحيات الطبيب وصف الجرح، وهو الإثبات الوحيد الذي يعتمد عليه الطب الشرعي، فالتصوير يمنع إلا في الاستثناءات التي تسمح بها إدارة المستشفى».

مدمن المخدرات

واعتبر المجتمع مسؤولا عن التدابير الاحترازية للحيلولة دون وقوع الفتيات في فخ الأزواج المتعاطين للمخدرات: «المشكلة في المجتمع وليست في أي مسؤول حكومي، أغلب الفتيات يتزوجن بأشخاص مع معرفتهن أنهم مدمنون، فالفتاة تعلم أن هذا الشاب مدمن مخدرات، لكنها تريد الستر، أو تجنب ضغوط الأب عليها في زواجها منه، لكن لو ثبت أن العريس مدمن بالفحص، أتمنى أن يكون القرار إجباريا لكل فرد».

المصابات بالأيدز

وكشفت الاختصاصية في مركز أمراض نقص المناعة المكتسبة «الأيدز» هيا البابطين أن المواطنين المصابين بالأيدز يرفضون المتابعة الصحية: «المشكلة تواجهني منذ 16 عاما، وتحديدا منذ عام 1414 هـ وتتمثل في أن بعض المصابين يرفض المراجعة للعيادة، ويمارس حياته الزوجية الطبيعية، أو أنه يراجع العيادة بمفرده، ويرفض مراجعة زوجته وأطفاله للعيادة، وليست لدينا صلاحيات لإحضارهم، أو حتى الاتصال بهم، وبعد فترة يشتد المرض بالمصاب ويتوفى، فيما السؤال من يحمي الزوجة».

وتطرقت إلى مسألة هروب بعض المصابات من الدول الإفريقية: «سفاراتهن ترفض تسفيرهن، فيراجعن العيادة لمدة شهر واحد، ثم يهربن إلى جهة غير معلومة، ليعاودن العمل في المنازل، ثم تعود بعضهن للعيادة طالبات العلاج».

حالات تمرد

واستعرض المدير العام للإدارة العامة للحماية الاجتماعية بوزارة الشؤون الاجتماعية الدكتور محمد الحربي إجراءات الإدارة في استقبال الحالات المعنفة، مشيرا إلى أن الإيواء لا يتجاوز ثلاثة أشهر: «لا يتم إيواء أي حالة عندنا إلا إذا لم يوجد لها أحد، مثلا إذا كانت المتزوجة بالرياض وأهلها بالشمال أو الجنوب وليس لها أحد في نفس المدينة».

وشدد على أهمية التحقق من الحالات المعنفة قبل إيوائها، بعدما ظهرت حالات هروب تزعم بتعنيفها: «من أهم الإجراءات عند استقبال البلاغ التحقق من عدم وجود بلاغ أمني على هذه الحالة، حيث تأتي حالات هاربة من ذويها لفترة طويلة ثم تدعي أنها معنفة، فلابد أن يكون هناك إجراء تحقق أمني للحالة للتأكد من المعلومات، حتى لا تكون الوزارة جسرا يمرر عليها حالات تمرد وكأنها عنف».

وأشار إلى أن الإقرار من المرأة أول شرط لبداية الحماية: «المرأة المعنفة تكتب خطيا برغبتها في الحماية، ثم تتخذ الإجراءات اللازمة معها، وبالنسبة إلى الطفل أقل من 18 عاما ذكرا أو أنثى لا يؤخذ استئذان ولي أمره ويؤخذ لمركز الحماية الاجتماعية، ومن تجربتنا لما ذهبنا للمنازل لمباشرة بلاغ من المستشفى رفضتنا المرأة، وأبلغتنا أنها لا تطلب الحماية عن طريقنا، لأنها أصلحت حالها مع زوجها، ففضلنا الإقرار اليدوي برغبتها في دخول الحماية».

قلب الطاولة

لكن رئيس الجمعية السعودية للطب النفسي بالرياض استشاري الطب النفسي والإدمان الدكتور عبدالله الشرقي، رفض تمرير مداخلته إلا بقلب الطاولة، من خلال التأكيد على أن تهميش القطاع الخاص في مثل هذه الفعاليات: «نحس في القطاع الخاص بالوحدة الشديدة لعدم استدعائنا للمشاركة في بعض الفعاليات». وتناول أهمية الاكتشاف المبكر لمدمن المخدرات، مما يعطي فرصة أكبر للعلاج، فيما الخلل أحيانا يأتي من قلة الوعي أو عدم المعرفة بالعلامات التي تظهر على المتعاطين: «في مجتمعنا بعض الزوجات تعرف وجود مشكلة، وقد تحاول حلها بطريقتها، وأخيرا تضطر للسكوت، رغبة في ستر أزواجهن، أو خوفا على سمعتهن، وبالتالي بعضهن يسهل للزوج استخدام المخدرات في المنزل لاحتواء الوضع، ولكن تبدأ في مشكلة جديدة، وأعتقد أنه مطلوب معرفة العلامات ليس من الصعب معرفتها، فهي موجودة في الكتب والمراجع، وهي عبارة عن تغيرات في السلوك أو المظهر أو المزاج أو المشاعر، لكن إذا عرفت الزوجة ماذا تفعل، أعتقد أنه هنا تكمن الصعوبة ولا أعتقد أن هناك تدخلا يناسب الجميع». ودعا لاستثمار مركز استشارات الإدمان: «لهم رقم خاص يساعد الزوجة على مراحل متعددة، للتعرف على كيفية التعامل مع الحالة التي عندها، وعلى الزوجات ألا يسكتن حتى تتطور الأمور أكثر، فتدخلها يحد في المرحلة المتقدمة من مساعدة زوجها على أن يسيطر على نفسه، ولكن تدخلها في مرحلة متأخرة من الصعوبة على المدمن التوقف»..

تعرض للاعتداء من قبل وافدين

تقرير طبي كاد يضيع قضية جريمة قتل لرجل أمن بالرياض

المصدر: جريدة الجزيرة الأربعاء23يونيو 2010
d.htm19/ln20100623http://www.al-jazirah.com/

كاد تقرير طبي من مستشفى حكومي بمدينة الرياض أن يتسبب في ضياع قضية قتل وخطف وسرقة وسحل لجثة رجل أمن عائد من الشريط الحدودي على يد يمنيين أحدهما متسلل بمدينة الرياض. وتعود تفاصيل القضية كما رواها شقيق الجندي فالح بن ملوح العتيبي بالقوات المسلحة (البحرية) بالجبيل لـ« الجزيرة» إن شقيقه قد عاد خلال الأسبوع الماضي ليباشر العمل بعد تمتعه بإجازة بعد مشاركته وزملائه بتطهير الشريط الحدودي من المتسللين وفي طريقه لعمله تعرض لمشكلة مع شخصين من الجنسية اليمنية أحدهما متسلل والآخر مقيم بحي المعذر وحدثت مضاربة بينهم حيث تعرض لضربة بالرأس وعدة ضربات بالوجه بحجر؛ مما افقده الوعي وقام الجانيان بنقله على سيارته نوع لومينا موديل (2007م) ورجمه بعد سحله داخل مكان منزو بحي منفوحة تقريبا عند الساعة الثامنة مساء يوم الاثنين قبل الماضي وبعد قرابة 15 ساعة وهو ملقى على الأرض وتحت أشعة الشمس ورد بلاغ من مواطن لدوريات الأمن التي باشرت الحادث وتم الاتصال بفرق الهلال الأحمر والذي نقل لأحد المستشفيات الكبيرة بالرياض (تحتفظ الجزيرة باسمه) على أنه شخص مجهول الهوية ومريض نفسي دون التحقق من ذلك وبعد مرور قرابة (17) ساعة بالعناية المركزة بالمستشفى توفي - رحمه الله - وصدر تقرير طبي يؤكد أن التشخيص الطبي عند الدخول اضطراب حاد بالوعي وأن الحالة التي أدت مباشرة إلى الوفاة توقف بالقلب والتنفس مترتبة على فشل كلوي حاد فيما أن الأمراض التي ساعدت على الوفاة ولكن ليس لها علاقة مباشرة بسبب الوفاة انخفاض بالضغط ولكن لم يشر التقرير لتعرض القتيل لضربات بحجر بالرأس والوجه وسحب على الأرض،وقال شقيق القتيل: بعد أربعة أيام من البحث والاتصال المستمر على جوال الفقيد الذي كان مغلقا عثرنا عليه بالمستشفى وتفاجأنا بأن المستشفى يقول إنه مريض نفسي بالرغم من أنه للتو عائد من ميدان الشرف للدفاع عن الوطن وتمت المطالبة بالتحقيق بالقضية حيث تكشف للأجهزة الأمنية أن وراء الوفاة قضية قتل عمد وسرقة وخطف، حيث سرقت سيارة شقيقي والمبالغ المالية التي بحوزته ووثائقه الشخصية وجواله الذي أطاحت بواسطته شعبة التحريات والبحث الجنائي بشرطة منطقة الرياض بالجانيين وفتحت شرطة النسيم وشعبة التحريات والبحث الجنائي بشرطة منطقة الرياض ملف تحقيق والقبض على الجناة في زمن قياسي وقبل هروبهم والعثور على سيارته بعد تعرضها لحادث مروري والسرقة بأم الحمام. وسرد شقيق القتيل بعض المعاناة للبحث عن شقيقه حيث إن المستشفى لم يكتشف تعرضه للضرب من قبل الجناة حيث تعرض لثلاث ضربات بقطع من الحجر حسب اعترافات الجناة لدى الأجهزة الأمنية وهيئة التحقيق والادعاء العام وتسجيل اعترافاتهم بالمحكمة بمدينة الرياض مستغربا قيام المستشفى أيضا بإتلاف ملابس القتيل التي تعتبر دليلا لوجود بصمات القتلة كذلك تسجيل الحالة بمريض نفسي حسب تقييم وقتي لرجل الأمن الذي باشر البلاغ عن وجود شخص ملقى على الأرض وكذلك الهلال الأحمر الذي لم يتأكد من تعرض القتيل لاعتداء!. وطالب ذوو الجندي المغدور به الجهات المختصة بسرعة تنفيذ الحكم الشرعي بالقتلة حيث إن عملهم يعد فسادا في الأرض وعدم احترام الوطن الذي يقيمون به ويقتاتون من خيره، وكذلك تكريما لجهود الجندي فالح العتيبي الذي بذل جهودا كبيرة مع زملائه للتصدي للعدوان بالحد الجنوبي.

من جهة أكد احد زملاء القتيل أنه من رجال الأمن الذين صدرت لهم التوجيهات العليا بمباشرة التصدي للمتسللين المسلحين وتم تعيينه في بداية الأمر بحراسات الوحدات السعودية إلا إن الجندي العتيبي طلب من قائده المباشر الذهاب لميدان المعركة ومشاركة زملائه لإظهار المتسللين من أرض المملكة طالبا بذلك أن يكون شهيدا على أرض المعركة. وقال زميله الذي فضل عدم ذكر اسمه: إن القتيل اشتهر بين زملائه بلقب (عنتر) لشجاعته التي ظهرت في ميدان الشرف وعرف عنه أنه لا يخاف وتوقع الجميع استشهاده في كل عملية يباشرها. مضيفا أنه يتميز بالشجاعة والإقدام وكان يتمنى الشهادة وقد ساهم في القبض على عدد من المتسللين ولم يطلب خلال تواجده بأرض المعركة مغادرة الشريط الحدودي

حتى صدرت التوجيهات من القيادة بالعودة، ولكنه بعد إجازة عمل مكثها مع زوجته وأطفاله البالغ عددهم خمسة أطفال عاد من الطائف للجبيل وشاءت الأقدار أن يتوفى على يد مجرمين بمدينة الرياض.
وبين زميله أن القتيل تعرض لعدة محاولات قتل بميدان الشرف ولكنه نجا من فخ المتسللين أكثر من مرة وساهم في نقل زملاء له استشهدوا وبعضهم أصيب ولم نتوقع أن يغادر الشريط الحدودي بسبب شجاعته وإقدامه الذي يشهد له الجميع بذلك.

مطالبات بقانون يرغم المدمنين على العلاج

المصدر: جريدة شمس الثلاثاء العدد 1623 / 22-06-2010
101172http://shms.pressera.com/html/story.php?id=

اقترح استشاري الطب النفسي والإدمان ورئيس الجمعية السعودية للطب النفسي بالرياض الدكتور عبدالله الشرقي بأن يكون للجنة الوطنية لمكافحة المخدرات دور في وضع تشريع قانوني جديد لإرغام المدمن على العلاج في حالة رفضه باعتبار أن ذلك ضرورة ولا يجب ترك الحرية للمدمن تحت أية مبررات رفض العلاج.لم تقف مطالبات الشرقي عند هذا الحد بل طالب الزوجات بترك منزل الزوجية إذا كان زوجها مدمنا، وألا تعود له بعد خضوعه للعلاج اللازم.
وأشار إلى أن بعض الزوجات «الشابات» يخشين ترك منزل الزوج المدمن خوفا من الطلاق وانهيار الأسرة، لكن عندما تصل الزوجة إلى40 إلى45 عاما يكون شبح الطلاق ضئيلا لأن الزوج يكون أكثر احتياجا لها، وقال: «قبل استخدام الوسائل الحكومية مع المدمن يمكن استخدام الوسائل السلمية، وإذا فشلت الوسيلتان فالحل في المديرية العامة لمكافحة المخدرات لإرغام المدمنين على العلاج حيث يذهب أحد أفراد عائلة المدمن، ويقدم طلبا، ويسجل رقم هاتفه ويوصف المكان ويظل متواصلا مع الوحدة حتى يتم القبض على المدمن وعلاجه رغما عنه».
وذكر الشرقي أن بعض الأهالي يخافون تسليم أبنائهم لمستشفيات الأمل لتلقي العلاج اللازم، وهو تصرف خاطئ وضار بمصلحة المدمن: «وواقعيا ليس هناك حل آخر فالوسيلة الوحيدة الموجودة لإيصال المدمنين للعلاج هي مكافحة المخدرات».
وتطرق رئيس الجمعية السعودية للطب النفسي بالرياض إلى التركيبات الطبيعية والكيمائية للمخدرات، وقال خلال ندوة بالرياض أمس إن تصنيف مادة الكحول تنفصل عن مادة المخدرات عالميا، فالكحول يتبع إدارة الحقوق، والمخدرات تتبع المديرية العامة للمخدرات وجميعها مواد خطرة للشخص المتعاطي، لكنه أشار إلى أن مادة الحشيش أقل من مادة الكبتاجون في إحداث العنف لأن الأولى تحدث نوعا من التثبيط، والثانية تؤدي إلى العنف.

الحكم على مواطن بغسل الدوريات الأمنية

المصدر: جريدة الجزيرة الأربعاء23يونيو 2010
d.htm29/ln20100623http://www.al-jazirah.com/

أصدرت محكمة العارضة بمنطقة جازان حكما بديلا على مواطن قام بتصوير الدوريات الأمنية حيث لاحظ رجل الأمن تصوير المواطن للسيارة الأمنية وتم القبض عليه وإيداعه التوقيف ليتم تحويله إلى محكمة العارضة، وحكم عليه قاضي المحكمة حكما بديلا وذلك بتغسيل سيارات الدوريات الأمنية لمدة ثلاثة أسابيع في كل أسبوع مرة.

الرحلات السياحية خارج حساباتنا

المصدر: جريدة شمس الثلاثاء العدد 1623 / 22-06-2010
101088http://shms.pressera.com/html/story.php?id=

تخطط الجمعية الخيرية لرعاية الأسر السعودية بالخارج «أواصر» لزيارة 30 دولة للاطمئنان على أحوال الأسر السعودية هناك ولإجراء دراسات مسحية علمية عن أحوالهم، وإجراء دراسة أخرى بعنوان «تداعيات وسلبيات الزواج من الخارج وعلاقته بارتفاع معدلات العنوسة في المملكة» بغرض إعطاء الجهات المعنية الأرقام الحقيقية عن عدد الأسر والدول التي يتواجدون بها.

وأكدت الجمعية على لسان رئيسها الدكتور توفيق السويلم في معرض تعقيبه على ما نشرته شمس أخيرا عن نشاط الجمعية، وما تردد عن بعض أوجه القصور في معالجة قضايا السعوديين بالخارج خاصة في سورية، أن الجمعية ترسل باستمرار شيكات للأسر المنقطعة في الخارج عن طريق سفارات خادم الحرمين بما فيها سفارة سورية، والنظر إلى حاجاتهم ومتطلباتهم وحثهم على العودة إلى الوطن.

وذكر أن الجمعية تسعى إلى تكوين قاعدة معلومات حديثة ودقيقة شاملة من خلال الحملات الإعلامية والتوعوية، ورغبة منها في استقطاب أصحاب الفكر وحث قادة الرأي وحملة الأقلام للتفاعل مع قضية الزواج من الخارج والالتفات إلى سلبياتها. مضيفا أن «أواصر» ليست الجهة الوحيدة المعنية بقضايا السعوديين بالخارج، بل هي جهة داعمة لكافة الأجهزة الحكومية والأهلية التي تعمل في هذا الإطار. لافتا إلى أن المجلس التنسيقي للجمعية يحظى بإشراف ودعم وكيل وزارة الداخلية لشؤون المناطق الدكتور أحمد السناني بالإضافة إلى أكثر من سبع جهات حكومية.

575 أسرة

وأوضح السويلم لـ«شمس» أن الجمعية ترعى 575 أسرة سعودية بالخارج يصل عدد أفرادها إلى نحو 1602 شخص تواجدوا في الخارج إما للعمل التجاري أو الدبلوماسي أو السياحي أو التعليمي أو غير ذلك مما يدعو الجمعية للعناية بهم في حال وفاة عائلهم أو مرضه أو غيابه: «يتم دعم الأسر ماديا عن طريق إعانات لتغطية النفقات التعليمية كتأمين الحقائب المدرسية للأبناء وبرامج الرعاية الصحية والاهتمام بإعادة من يرغب منهم إلى أرض الوطن من خلال توفير التذاكر والسكن والإعاشة داخل المملكة ورعايتهم لمدة تصل إلى ثلاثة أشهر قبل تحويلهم لإحدى الجمعيات الخيرية في المملكة، والتي وقعنا معها اتفاقيات تعاون وشراكة لاستضافة الأسر التي رعتها أواصر، حيث يتم ضمهم لخدمات الجمعية المناسبة بعد إعداد دراسة مستوفية عن كل أسرة ووفق الظروف الاجتماعية والاقتصادية والنفسية».

وأبان السويلم أن «أواصر» لديها قسم نسائي يعمل على مساعدة الأبناء في تصحيح أوضاعهم النظامية واستخراج الأوراق الثبوتية لكل أسرة، بالإضافة إلى صرف المساعدات المالية والعينية والمساعدة في عودة الأسر لأرض الوطن عند رغبتهم، وتتم هذه الإجراءات بالتنسيق المستمر مع وزارتي الداخلية والخارجية.

الرحلات السياحية

أما بخصوص ما تتعرض له بعض الأسر السعودية خلال رحلاتها السياحية بالخارج، فأشار السويلم إلى أن «أواصر» ليست لها علاقة بها، ما لم يحدث لها أي ظرف يمنعها من العودة إلى أرض الوطن عندها يتم النظر في المشكلة وتقديم المساعدات اللازمة، لافتا إلى أن أقسام شؤون الرعايا في السفارات تسخر إمكانياتها لمتابعة أحوال الشباب هناك وتوفر المحامين القانونيين والمترجمين لهم في حال الاحتياج وتحمل نفقاتهم، خاصة إذا وقعت عليهم مظلمة أو كانت لهم قضايا عادلة.

وشدد على أن الجمعية تعمل في إطار محدد وواضح يتمركز في الاعتناء بالأسر المضطرة للمكوث بالخارج لأسباب مختلفة حسب الظروف المحيطة، أما الأمور المتعلقة بإهمال المسافرين لتطبيق القواعد والتعليمات الصادرة من قبل وزارة الخارجية فهذا يعود إلى اختصاص السفارات.

شراكات اجتماعية

وتنطلق «أواصر» في اتجاه العمل على توفير الخدمات والرعاية للأسر السعودية في الخارج والتأكد من وجود أسر تحتاج إلى مساعدات ورعاية وتوعية خارج البلاد، والتنسيق مع الجهات الحكومية والتخطيط لتسهيل كافة الخدمات

والرعاية اللازمة لهم، وكذلك العمل على تحسين وتطوير الخدمات المقدمة لهم وتلقي طلباتهم والنظر في أمورهم وتقديم المشورة اللازمة لهم للعمل على تلبية متطلباتهم وحل مشكلاتهم، بالإضافة إلى التنسيق مع سفارات خادم الحرمين الشريفين في الخارج لتحديث بيانات الأسر المسجلة في الجمعية، ومعرفة الحالات الجديدة من خلال استمارات بحث اجتماعي أعدت لهذا الغرض، والعمل على توفير مستلزمات ومتطلبات إعادة الأسر السعودية المنقطعة إلى الوطن.
وأكد السويلم أن هناك سعيا حثيثا إلى مد جسور التعاون مع جميع الجهات الحكومية والأهلية والجمعيات الخيرية على مستوى المملكة لدعم الأسر السعودية المنقطعة في الخارج رغبة منها في تسهيل إجراءات عودتهم إلى الوطن، وهذا يتطلب عقد شراكات اجتماعية قوية وموثقة مع القطاعات الحكومية والخاصة والخيرية من أجل تمكين الأسرة السعودية العائدة من الاندماج في المجتمع، والتعرف على عاداته وقيمة وأعرافه وتقاليده، وتسهيل حصولها على مساعدات الضمان الاجتماعي وخدمات ومساعدات الجمعيات الخيرية، لاسيما الجمعيات المعنية برعاية الأيتام والمحتاجين، واستثمار الطاقات الموجودة لدى أفراد بعض الأسر العائدة لدعم التنمية والبناء .

أكد أن قلة القضاة وكثرة القضايا تقفان عائقا في وجه المحاكم السريعة

باحث يطالب بفتح محاكم في السجون والإصلاحيات للفصل في قضايا السجناء

المصدر: جريدة الرياض الأربعاء23-6- 2010
.html537351/article23/06/2010http://www.alriyadh.com/

طالب الباحث المقدم ماجد بن بندر الدويش بفتح محاكم في السجون والإصلاحيات الكبيرة للفصل في قضايا السجناء لاكتظاظ السجون بالآلاف من السجناء إضافة إلى إعداد مشروع للربط الإلكتروني مابين المحاكم الشرعية وهيئة التحقيق والادعاء العام والشرط والسجون لما لذلك من انعكاس في تبسيط الإجراءات والقضاء على الروتين الذي يسبب تأخير الفصل في القضايا .
وشدد الدويش في بحثه الذي نال به درجة الماجستير بامتياز تحت عنوان " مبدأ المحاكمة السريعة في النظام السعودي" على ضرورة الاستفادة من بعض التشريعات الأخرى والتي تأخذ بنظام (الأمر الجنائي) في بعض القضايا التي لا تحتاج إلى حضور الخصوم أو إجراء تحقيق أو سماع مرافعة .
وقال ان تأصيل مبدأ المحاكمة السريعة أمر تطرقت له الشريعة الإسلامية من القرآن الكريم ، ومن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي كان يقف بين الخصوم في مجلس القضاء ويفصل ما بينهم على وجه السرعة ، ثم ما فعله الصحابة والتابعون من بعده .
وأضاف أن من الصعوبات التي تقف عائقا أمام المحاكمة السريعة ، قلة عدد القضاة وكثرة القضايا وتنوعها ، وانشغال القضاة بأعمال إدارية أخرى ، وعدم وجود نص صريح في نظام المرافعات الشرعية أو نظام القضاء يوضح ماهية المحاكمة السريعة والمستفيدين منها والمدد اللازمة التي يترتب على انتهائها انتهاك ومخالفة مبدأ المحاكمة السريعة .
وأشار إلى انه من الفوائد المترتبة على إجراء المحاكمة السريعة تحقيق الردع بشقيه العام والخاص ، حيث يردع الفرد نفسه أو الآخرين عن القيام بالعمل الإجرامي بعدما يرى تنفيذ العقوبة على من قاموا بسلوكيات إجرامية أو منحرفة ، أو التي لا يرضى عنها المجتمع ، أو التي تخالف أنظمته وقوانينه الأساسية .
وقال إن المحاكمة السريعة التي تجري في مدة معقولة وتتسم بالطبيعة الموضوعية تمنع التأخير في المحاكمة والتي تؤدي إلى تولد أضرار مادية واجتماعية ونفسية وعائلية بالمتهم.

ضحايا هامور الأحساء يتحدثون لـ اليوم:

نطالب بظهور الهامور علنا وتقديمه للمحاكمة وإعادة أموالنا

أساليب ملتوية في النصب والاحتيال وأكل المال بالباطل

المصدر: جريدة اليوم الأربعاء23يونيو 2010
1&G=768071&I=13522http://www.alyaum.com/issue/article.php?IN=

طالب مستثمرون ووكلاء شرعيون عن ضحايا لـ "هامور الأحساء" بالكشف عن شخصيته واسمه والظهور علنا لتنفيذ الأحكام الصادرة بحقه وعدم التخفي خلف ستار الزيف وقلب الحقائق -حسب تعبيرهم- جاء ذلك في معرض ردهم في القضية التي باتت تعرف بهامور الأحساء التي تواصل "اليوم" نشر تفاصيلها من جميع الأطراف، وفي ردهم على ما نشر يوم الاثنين الماضي على لسان الهامور، أكدوا أن ما جاء على لسانه خالف الحقيقة وابتعد عن الصواب، ولا يرتكز على أي مستندات قانونية، طالبين تقديم ما يملك من مستندات رسمية للجهات المختصة، لافتين الى أنه عاجز تماما على إبراز الحقيقة في هذه القضية، مرجعين ذلك لامتلاكهم المستندات التي تدينه، كاشفين أن شخصين فارقا الحياة متأثرين بخديعته، بينما آخرون أصيبوا بأمراض القلب واضطرابات نفسية، واضطر بعضهم إلى بيع منزله ليسدد ديونه، إضافة إلى فقدان أشخاص لوظائفهم.

أحكام صادرة

وقال الوكيل الشرعي لثلاثة من المستثمرين أحمد معتوق الحسين إن كل ما ورد على لسان الملقب بالهامور ادعاءات غير صحيحة، والصحيح أن الأحكام الشرعية الصادرة التي بحوزتنا ونعرضها أمام الجميع التي توضح الحقيقة التي يريد تضليلها، وأنه شخص مطلوب القبض عليه بحسب المستندات الرسمية، مطالبا إياه بالظهور لتنفيذ الأحكام الصادرة بحقه، مبينا أنه صدر لموكله عبدالمجيد عبدالله الهلال صك حكم شرعي من المحكمة العامة بالأحساء برقم 4/40 وتاريخ 1431/04/14هـ يقضي بإلزام (هامور الأحساء) بدفع (30 الف ريال) ، كما أنه صدر لموكلتي صك حكم شرعي من المحكمة العامة بالأحساء برقم 5/10 وتاريخ 1431/01/23هـ يقتضي بإلزام (هامور الأحساء) بدفع (30 الف ريال)، مضيفا أن هناك حكما آخر لصالح يوسف علي الحمدان الذي صدر له صك حكم شرعي من المحكمة العامة بالأحساء برقم 5/21 وتاريخ 1431/02/08هـ يقضي بإلزام (هامور الأحساء) بدفع (226 الف ريال) حيث إن وكيل الملقب بهامور الأحساء اعترض على الحكم وطلب التمييز وأفهمه القاضي على أن يراجع في يوم الأربعاء بتاريخ 1431/02/12هـ لاستلام نسخة الحكم وتقديم اعتراضه عليه خلال ثلاثين يوما، ومن ثم رفع الصك إلى التمييز وبعد تمييزه صدر القرار رقم 154/ق1/أ وتاريخ 1431/03/29هـ المتضمن أنه لم يظهر ما يوجب الاعتراض عليه لافتا إلى أنه يحمل خطابا من الحقوق المدنية تجاه الهامور (شخص مطلوب القبض عليه) وزاد: ردا على ما قاله الهامور بأنني وكيل متلاعب فهذا اللقب ينطبق عليه وليس علي، وقال: قام هذا الهامور بالرد عبر اليوم متخفيا دون أن يفصح عن هويته، وأنا مستعد للإفصاح عن هويته ليكون عبرة لغيره من أمثاله، وأنا سأقوم جاهدا بإرجاع الحق لأصحابه.

مشاكل مالية

وبين الحسين في معرض رده، أن هناك مستثمرا له دور كبير في هذه القضية وهو أنور علي الحمدان والذي تمكن من إغلاق مكتب هامور الأحساء بأمر من إمارة محافظة الأحساء عن طريق الحقوق المدنية، وقد صدر له قرار من مكتب الفصل في منازعات الأوراق التجارية بالأحساء برقم 1430/285هـ وتاريخ 1430/07/11هـ يقضي بإلزام (هامور الأحساء) بدفع (301.275 ريالا) قيمة الشيكات و(50.000 ريال (قيمة سند القبض المضاف بالمعاملة وتم تطبيق المادة 230 من أمارة محافظة الأحساء وتحويلها إلى جهة التنفيذ، أما المستثمر فايز محمد الحسن فقال إنه قد صدر له قرار من مكتب الفصل في منازعات الأوراق التجارية بالأحساء برقم 1431/83هـ وتاريخ08/03/1431 هـ يقتضي بإلزام

(هامور الأحساء) بدفع (527.800 ريال) وتم تأييد القرار وتطبيق المادة 230 من أمارة محافظة الأحساء وتحويلها إلى جهة التنفيذ وبعد أن طالت عملية البيع بدأت تساورني الشكوك فطلبت من الوكيل أن يحسم الأمر مع المشترين إما الدفع خلال أسبوع أو تلغى البيعة ويقوم الوكيل بإرجاع الصكوك ولم أجد استجابة فقمت بإلغاء الوكالة والإعلان عنهما ثم طلبت من الوكيل تسليمي الصكوك فماطل وهنا تأكدت أن الموضوع فيه احتيال ونصب فلجأت إلى والده لأنه الموثق والمزكي لابنه الذي وعد بإعادة حقوقي المثبتة بموجب صكوك شرعية مشيرا إلى تدخل شخصية اجتماعية معروفة لحل المشكلة ولكن لم ينتج عنها أي شيء، مؤكدا أنه تبين فيما بعد وجود مشاكل مالية لـ "الهامور" مع الكثير فاتجهت إلى الجهات الرسمية وقدمت شكوى وهي منظورة في المحكمة.

أساليب متعددة

وقال مستثمر آخر إن أساليب الهامور في النصب والاحتيال متعددة منها مساهمة وهمية ثم الهروب من المساهمين دون إفراغ الأراضي، إضافة إلى بيع أراضي من مساهمة لا يملكها وقبض مقدم مع كتابة مبايعات على أوراق مكتبه بدون التفكير في العواقب، وكذلك طرح مساهمة متعثرة و غيرها الكثير، وقال إن وكيل الهامور دائما ما كان يتبجح بوجود نفوذ وعلاقات مميزة لديه وأنه لا يهاب أحدا، مشيرا الى أنه يهدد مطالبيه تارة وينصحهم بعدم الشكوى تارة أخرى لأنهم لن يحصلوا على شيء. بسبب عدم تمكن الجهات الرسمية من القبض عليه تحرك أصحاب القضايا بأنفسهم فكانت النتيجة أخذ تعهدات على بعض المطالبين بعدم متابعته عند بيت والده أو أخيه الأكبر بعد مشادات كلامية معهما والتي تم تحديد وتأكيد أماكن تواجده فيها.

ضرورة الحساب

وأجمع عدد من الضحايا على مطالبتهم بتنفيذ أوامر محافظة الأحساء بإحضاره للتحقيق معه في مصير الأموال وفي أي الاتجاهات تم صرفها والحجز على ممتلكاته حفاظا للحقوق، وعدم قبول أي وكيل عن الإنابة حتى يضطر للظهور لطالما هناك أوامر بالقبض عليه والتوجيه الحازم بإحضاره لإيضاح جميع الملابسات وردع كل متلاعب بأنظمة هذا البلد، والتأكد من جميع ما في ذمته من حقوق والتحقيق معه لردعها في أسرع وقت ممكن، والإسراع في حل الأمور المتعلقة بقضاياه حتى لا يظهر هامور آخر معتقدا بتراخي الجهات الرسمية.

في بيان حول قضية ال"163" موظفا بمستشفى الملك عبدالعزيز الصحة مددت عقودهم لمدة ستة أشهر بعد انتهاء العقد

المصدر: جريدة الرياض الأربعاء23-6- 2010

.html537433/article23/06/2010http://www.alriyadh.com/

جدة - ياسر الجاروشة

نظرا لما تناقلته بعض وسائل الإعلام المحلية حول قضية ال 163 موظفا بمستشفى الملك عبدالعزيز ومركز الأورام بجدة والمتعاقدين مع شركة الصيانة والنظافة وقد انتهى عقد هذه الشركة مع وزارة الصحة منذ ستة أشهر وحيث ان بعض وسائل الإعلام أوردت بعض المعلومات غير الدقيقة عن وضع هؤلاء الموظفين .

وقال مدير الشؤون الصحية بمحافظة جدة الدكتور سامي بن محمد باداود نحن في مديرية الشؤون الصحية بمحافظة جدة نؤكد حرصنا الشديد على استمرار جميع القوى العاملة المملكة في عقودها مع الشركات المتعاقدة مع وزارة الصحة متى كانت الاعتمادات في وزارة الصحة تسمح بذلك، وقد قمنا بإعطاء الموظفين المذكورين مهلة تمديد عقودهم لمدة ستة أشهر بعد نهاية العقد وذلك تقديرا لظروفهم وهي المدة القصوى التي يسمح بها النظام .

كما قامت إدارة المستشفى بإعادة توزيع الأدوار والمهام لموظفي الوزارة وبرنامج التشغيل الذاتي بالمستشفى لضمان استمرار العمل بالمستشفى دون تأثر الخدمة المقدمة للمريض.

الشؤون الإسلامية ترد على دعوى مواطن اتهمها بفصله تعسفيا

المصدر: جريدة الوطن الأربعاء23يونيو 2010
5&CategoryID=8404http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=

تسلمت الدائرة الإدارية الـ24 في "ديوان المظالم" بجدة أول من أمس لائحة رد وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، ممثلة في إدارة الأوقاف والمساجد بمحافظة جدة، على دعوى مواطن اتهمها بفصله تعسفيا، بعد أن عمل في الوزارة منذ 12 عاما متدرجا في السلم الوظيفي حتى وصل إلى رئيس قسم الاستثمار. وفيما طالبت المحكمة الممثل القانوني لإدارة الأوقاف بإحضار ما يثبت ما جاء في لائحة رده، فندت إدارة الأوقاف والمساجد بجدة ما ذهب إليه المواطن في لائحة دعواه التي طالب فيها بإنصافه ورفع الضرر عنه وإعادته لعمله، حيث ردت إلى نص وثيقة أداء وظيفي بتقدير جيد جدا من رئيسه المباشر في العمل خلال العام الماضي توصي بتجديد عقده في العمل، كانت قد مررت إلى ناظر القضية في الجلسة السابقة.

وجاء في حيثيات ردها أن إجراءات العقود وتجديدها ليست من صلاحيات إدارة الأوقاف بجدة وإنما من صلاحيات صاحب الصلاحيات بالوزارة "دون تحديد هويته أو اسمه"، مؤكدة أن صاحب الصلاحيات ذلك هو من طالب بطي عقد المواطن، وليس إدارته في جدة. كما طالبت قاضي المحكمة برد دعوى المواطن مع رد اعتبار للإدارة، مشيرة في نفس الوقت إلى أن المواطن مازال يعمل إماما وخطيبا في أحد المساجد بجدة، ليبصر الناس بأمور دينهم ودنياهم. وحيث حددت المحكمة يوم 17 شوال المقبل موعدا ثانيا ليرد المواطن على لائحة الممثل القانوني لإدارة الأوقاف. من جانبه، قال المواطن عبدالله الزبيدي لـ"الوطن" أول من أمس إنه يعتبر طي قيده كارثة عائلية، حيث إنه يعيل أسرة كبيرة مكونة من 9 أطفال، أكبرهم في المرحلة الثانوية، وأصغرهم يعاني من الصرع، مؤكدا أنه كمواطن يتمسك بحقه في إعادته وتثبيته في وظيفته في وزارة الشؤون الإسلامية، التي قدم فيها خبرته وقضى فيها أهم سنوات عمره.

مقبولة" بلا هوية رغم حصولها على حكم بإثبات نسبها

ماتت والدتها وهي طفلة واختفى والدها دون أن يعرف له أثر

المصدر: جريدة الوطن الأربعاء23يونيو 2010
3&CategoryID=8382http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=

لا شيء أريده سوى إثبات نسبي .. بهذه الكلمات لخصت الفتاة مقبولة قصة حياتها أومعاناتها التي بدأت منذ لحظة ولادتها , فقد جاءت إلى الدنيا لتجد نفسها وحيدة بين أب متغيب لا يعرف أحد له مكانا إلى اليوم وأم مريضة مصابة بالصرع فارقتها وفارقت الدنيا بعد فترة قليلة من ميلادها . لم تدع ظروف مقبولة القاسية لها فرصة لتلقي قدر من التعليم أو أن تمارس حياتها بشكل طبيعي كباقي قريناتها. وتروي مقبولة قصة معركتها مع الحياة ونضالها من أجل إثبات نسبها قائلة ولدت في عام 1414 وعشت مع والدتي التي كانت تعاني من الصرع المزمن حتى بلغت سن التاسعة من عمري وحقيقة أمري مغيبة عني تماما لا أعرف لي أبا إلى أن جاء الموت والدتي فأخبرتني حينها باسم والدي, وقد هجرها دون أسباب ولا تعرف إلى أين مضى . فبعد زواج أبي من أمي بسبعة أشهر اختفى ولا يعلم أحد له مستقر ولا لماذا رحل ولا أين عائلته ولا من هم أقربائي وكل ما توصلت له من خلال ما يرويه لي جدي أن زواج أبي من أمي كان زواجا يحكمه الجهل , كان تقليديا جدا غير مقيد بشرط أو أمر أو أي معلومة حقيقية أو وثيقة قد توصلنا إليه بعد اختفائه . وتتابع "طلبت من جدي أن يقوم بإثبات نسبي لدى المحكمة العامة بالرياض فأقروا بإثبات نسبي بناء على ما أدلى به الشهود وبناء على ما توصل إليه قاضي المحكمة آن ذاك الشيخ عبد الله بن عبد الرحمن الدهش بقيد معاملة رقم 130761 بتاريخ 18 ذي القعدة 1427. إلا أنهم في الأحوال المدنية بمدينة الرياض رفضوا إعطائي بطاقة الأحوال وكان لهم رأي آخر مفاده أن يتم تحويلي إلى دار الرعاية الاجتماعية ليتم البت في أمري. وإلى الآن وأنا لا أعلم ماذا أفعل هل أذهب إلى دار لا أريد الذهاب لها أم أبقى على ما أنا عليه دون هوية، من جهته قال جد مقبولة الذي لعب دورا رئيسيا في ضياع هوية حفيدته لـ"الوطن" إنني رغبت حينها بتزويج ابنتي التي كانت تعاني من الصرع المزمن من أي شخص ليتمكن من علاجها لأنني كنت أعاني من ضيق ذات اليد, فتقدم للزواج منها رجل لم أكن على معرفة سابقة به أو بأي من ذويه سوى ما كان قد ذكره لي من أنه من إحدى القبائل بمنطقة جازان وبدافع رغبتي في علاج ابنتي زوجتها دون شرط أو قيد مما دفع به إلى التخلي عنها بعد زواجه منها بسبعة أشهر فقط دون أن يطلقها. وإلى هذه اللحظة لم نستدل بعد على مكان إقامته وقد تقدمنا بطلب إثبات نسب مقبولة شرعا وقانونا وباستناد المحكمة على ما قدمناه من أدلة تم نسبها لأبيها إلا أن أحوال الرياض عارضت هذا الإثبات. "الوطن" حاولت الاتصال بالناطق الإعلامي للمديرية العامة للأحوال المدنية في مدينة الرياض على مدار ثلاثة أيام متتالية دون جدوى.

الأعضاء يبدأون إجازتهم السنوية غرة شعبان المقبل

الشورى يناقش الموافقة على مشروع تنظيم زواج السعوديين بأجانب .. الاثنين المقبل

المصدر: جريدة الرياض الأربعاء23-6- 2010
.html537353/article23/06/2010http://www.alriyadh.com/

الرياض عبدالسلام البلوي

يستهل مجلس الشورى الاثنين المقبل مناقشة تقرير اللجنة الأمنية بشأن مشروع تنظيم زواج السعودي بغير سعودية والسعودية بغير سعودي .

وعلمت"الرياض" بأن اللجنة أوصت بالموافقة على المشروع كما طالبت كل جهة حكومية معنية تعديل العقوبات الواردة في أنظمتها بما يتفق مع المشروع ورفعه لاستكمال الإجراءات النظامية اللازمة .

ويناقش المجلس أيضا مشروع اللائحة المنظمة للبحوث والدراسات بوزارة الصحة ، وتقرير بشأن اقتراح إدخال تعديلات على نظام المنشآت والمستحضرات الصيدلانية ، كما يصوت الأحد على توصيات على تقارير مصلحة الزكاة والرئاسة العامة لرعاية الشباب وصندوق التنمية الزراعية ،والترتيب التنظيمي لمصانع المياه، ويستكمل الشورى مناقشة تقرير الرئاسة العامة للبحوث والإفتاء وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد .

من ناحية أخرى تفصل أعضاء مجلس الشورى ست جلسات قبل أن يستهلوا إجازتهم السنوية والمقررة بأكثر من ستين يوما تبدأ يوم الثلاثاء الأول من شعبان المقبل بينما تستأنف الجلسات في شهر شوال .

الجدير بالذكر أن جلسات الشورى العادية محددة حسب المادة الثانية عشرة من اللائحة الداخلية لأعمال المجلس ، بجلسة على الأقل كل أسبوعين ويحدد يوم الجلسة وموعدها بقرار من رئيس المجلس والذي له تقديم الجلسة أو تأجيلها إذا دعت الحاجة إلى ذلك، إلا أن المجلس يعقد جلستين أسبوعيا مضاعفا المطلوب منه لكثرة المواضيع التي يدرسها وحرصه على عدم تأخيرها ، وبذلك يتجاوز عدد الجلسات العادية 75 جلسة في العام الواحد بينما المقرر نحو30 جلسة

أمين مكة: ملاحقة لصوص الأراضي قضائيا ومراقبة التعديات بالمنطاد

تفقد مشروع مجمع حراء التجاري الصناعي

المصدر: جريدة الوطن الأربعاء23يونيو 2010
5&CategoryID=8484http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=

أعلن أمين العاصمة المقدسة الدكتور أسامة بن فضل البار عن ملاحقة لصوص الأراضي قضائيا للحد من الاعتداء على الأراضي الحكومية، مؤكدا أن للقضاء الشرعي الكلمة الفصل لصالح الأمانة أو ضدها. وأشار البار إلى أنه تم الحد من التعديات بشكل كبير، وذلك بقرارين حاسمين لخادم الحرمين الشريفين، الأول في شهر رمضان عام 1429 يمنع استخراج الصكوك للأراضي الواقعة ضمن الحدود الشرعية للحرم الشريف حيث كان لهذا القرار الأثر الكبير في ضبط عملية التعديات في العاصمة المقدسة، ثم جاء القرار الآخر والقاضي بإيقاف استخراج الصكوك للأراضي الواقعة في ضواحي المدن في كل أنحاء المملكة.

وأشار البار في تصريح لـ"الوطن" عقب تفقده مشروع مجمع حراء التجاري الصناعي أمس إلى أن الأمانة تدرس مراقبة التعديات على الأراضي من خلال المنطاد، وذلك بتثبيت كاميرات على الأراضي التي تكثر بها التعديات لإيجاد مراقبة آنية لأن التصوير الجوي لا يأتي بصور مباشرة عن التعديات، فالصور الجوية عبارة عن أقمار صناعية تمر عبر فترات، مشيرا إلى أن الأمانة تعمل الآن على تثبيت الوضع الحالي ثم أي إحداثات يتم بعد ذلك رصدها نعتبرها تعديا على الأراضي الحكومية.

وأبان أن مجمع حراء التجاري الصناعي بشارع الحج تمت معالجة وضعه، وأن الأمانة أعدت تقريرا شاملا تم رفعه لإمارة منطقة مكة المكرمة، مضيفا أن وادي هميجة الذي يقع فيه المجمع من الأودية المحمية من السيول، حيث يوجد سد في أعلى الوادي نفذته وزارة الزراعة، وسيوفر حماية كاملة من أخطار السيول.

وأكد البار أن العاصمة المقدسة منطقة جاذبة للاستثمارات من خلال القيمة المضافة العالية للأراضي، وتعد السوق الأجذب للاستثمارات العقارية. وقال إن مشروع تطوير المناطق العشوائية سوف يوفر عددا من الفرص الاستثمارية للشركات العقارية.

وعن دراسة الاختناقات المرورية بالعاصمة المقدسة، قال الدكتور البار إن أمير المنطقة الأمير خالد الفيصل وجه بإعداد دراسة شاملة لحل الاختناقات المرورية تعرض عليه خلال الأسبوع الأول من شهر رمضان المبارك المقبل، مبينا أن التصورات الأولية للدراسة تؤكد على تشكيل فريقي عمل، الأول للإجراءات الإدارية، وهو مكون من قبل الجهات المعنية "الرئاسة العامة لشؤون المسجد الحرام والمسجد النبوي- الأمانة –النقل –المرور"، والثاني يتولى دراسة تنفيذ مشروعات ذات مردود سريع. وسوف تتم الاستفادة من المخطط الشامل لمكة المكرمة والمشاعر المقدسة وهو في مراحله النهائية.

وزير العدل لـ عكاظ:

خطوات جادة للتصدي للدعاوى الكيدية وغير الجدية

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 1431/7/11 هـ23يونيو 2010 م العدد : 3292
.htm20100623357568/Con20100623http://www.okaz.com.sa/new/Issues/

أكد لـ«عكاظ» وزير العدل الدكتور محمد بن عبد الكريم العيسى، أن الوزارة ستتخذ خطوات جادة للتصدي للدعاوى الكيدية وغير الجدية ضمن برنامج علمي لتسريع القضايا والحد من تأخرها في المحاكم.

وتتزامن تأكيدات العيسى مع افتتاح محكمة الاستئناف في المنطقة الشرقية اليوم، موضحا في الوقت ذاته أن «الوزارة ستطبق بحزم الأنظمة الخاصة بالحد من الدعاوى الكيدية وغير الجدية التي وظفت مجانية التقاضي بشكل سلبي، ما أدى إلى إرهاق كاهل المحاكم بآلاف القضايا، وحصول المقصود في التنكيل بخصومهم، والتقليل من هيبة الترافع أمام القضاء».

وأفاد وزير العدل أن تحول محاكم التمييز إلى استئناف يعد إعادة لصياغة درجات التقاضي بما ينسجم مع التطور والتحديث المطلوب، قائلا: «لا نزال في بدايات تنفيذ مشروع الملك عبد الله لتطوير مرفق القضاء الذي يمثل نقلة تاريخية».

وبين العيسى أن «مشروع تطوير القضاء ضخم ويتطلب عددا من الخطط والبرامج التي تم الانتهاء من غالبها، ويتطلب عقد شراكات وتواصلا داخليا وخارجيا واستقطاب خبراء ومتخصصين، إضافة إلى تنمية مواردها البشرية وتواصل تأهيلها باستمرار، وإيجاد حل لمشكلة تأخر البت في القضايا خاصة في بعض المدن».

وأشار وزير العدل إلى أن الترافع الإلكتروني سيختزل الزمان والمكان ويوفر العديد من الموارد البشرية»، إذ توجد خيارات عدة تدرس حاليا، لاستقطاب التجارب والخبرات الخارجية، خصوصا ما يتعلق بالتقنية.

وفي شأن افتتاح محكمة الاستئناف، ذكر العيسى أن الوزارة أنجزت احتياجات محكمة الاستئناف في المنطقة الشرقية من حيث متطلبات المقر وبقية التجهيزات الخاصة بها، إضافة إلى تأهيل منسوبيها وتنمية مواردها البشرية، وتزويدها بالتقنية الحديثة.

من جهته، ثمن مدير عام فرع وزارة العدل في المنطقة الشرقية سالم بن خلفان الشامسي دعم خادم الحرمين الشريفين للقضاء، قائلا إن: «ما تحقق في سنوات يعجز تحقيقه في عقود في أي مكان في العالم»، نظرا إلى أن مرفق القضاء حساس وله ارتباطات متعددة مع جهات ذات علاقة بالتقاضي والفصل في الخصومات.

من جهة أخرى، أصدر وزير العدل قرارا بتكليف القاضي في ديوان المظالم محمد بن منصور المنصور عضوا في لجنة قيد وقبول المحامين لمدة ثلاث سنوات، بدلا من القاضي في ديوان المظالم محمد بن ناصر الجربوع.

وأوضحت الوزارة أن تكليف المنصور يأتي بناء على ترشيحه للجنة من قبل رئيس ديوان المظالم، إذ تنص المادة الخامسة من نظام المحاماة على تشكيل لجنة باسم لجنة قيد وقبول المحامين يرأسها وكيل وزارة العدل للشؤون القضائية، ويشارك في عضويتها قاض من ديوان المظالم وأحد المحامين من ذوي الكفاءة والخبرة.

وبينت وزارة العدل أنه شكلت لجنة تختص بتسجيل وقبول المحامين في وقت سابق برئاسة وكيل الوزارة للشؤون القضائية الدكتور عبد المحسن بن زيد آل مسعد، وعضوية كل من القاضي في ديوان المظالم محمد بن ناصر الجربوع، والمحامي عبد الناصر بن عبدالرحمن السحيباني.

مدير مكتب العمل في منطقة مكة المكرمة لـ عكاظ:

فصل موظفي مستشفى الملك عبد العزيز مخالفة صريحة

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 1431/7/11 هـ23يونيو 2010 م العدد : 3292
.htm20100623357732/Con20100623http://www.okaz.com.sa/new/Issues/

أعد المدير العام لمكتب العمل في منطقة مكة المكرمة قصي فلالي فصل 163 موظفا من مستشفى الملك عبد العزيز في جدة مخالفة صريحة للنظام، إذ قال «هذه مخالفة صريحة لنظام مكتب العمل، وسنحاسب الشركة وسنتخذ الإجراءات النظامية في حقها».

وأوضح الفلالي أن قضية موظفي مستشفى الملك عبد العزيز بدأت بين مديرية الشؤون الصحية في جدة وإدارة الشركة المشغلة وانتهت بفصل الموظفين، مبينا أن الموظفين لم يتقدموا بشكوى رسمية إلى فرع مكتب العمل، مشددا على أهمية إجراء تحقيق في المخالفة المرتكبة ضد الموظفين.

وفي السياق نفسه، بدأ بشكل رسمي المحامي والمستشار القانوني فهد محبوب المطالبة بحقوق 163 موظفا مفصولا في مستشفى الملك عبد العزيز في جدة في مكتب العمل في جدة، إثر فصلهم من الشركة المشغلة.

وبين لـ «عكاظ» المستشار القانوني محبوب أن عقود العمال لدى الشركات نوعان من العقود، إما وفق مدة محددة، أو مفتوحة، مضيفا «فإذا كانت عقود موظفي مستشفى الملك عبد العزيز محددة، يحق للطرفين الفصل ويعطى إخطارا بموعد الاستغناء، وإذا كانت العقود غير محددة واستغنت الشركة عنهم، فيعتبر هذا الفصل تعسفيا، وعليهم اللجوء إلى إدارة القضايا في مكتب العمل والعمال في جدة لإنصافهم وديا، وإذا رفضت الشركة إعادتهم ستحال القضية إلى الهيئة الابتدائية لتسوية الخلافات العمالية».

وفي شأن متصل، لاحظت «عكاظ» في جولة لمستشفى الملك عبد العزيز في جدة أمس، نقصا ملحوظا في أعداد الموظفين في الأقسام الرئيسة المشغلة للمستشفى، وبالأخص في أقسام الاستقبال، الاتصالات، والسجلات الطبية.

وأوضح مدير الشؤون الصحية في جدة الدكتور سامي باداوود أن على إدارة مستشفى الملك عبد العزيز ومركز الأورام في جدة، إعادة توزيع الأدوار والمهمات بين موظفين الوزارة وبرنامج التشغيل الذاتي في المستشفى، لضمان استمرار العمل في المستشفى دون تأثر الخدمة المقدمة للمريض

إعلان النتائج قريبا

التحقيق مع أطراف قضية اعتداء أعضاء هيئة نجران على امرأة

المصدر: جريدة اليوم الأربعاء23يونيو 2010
1&G=768066&I=13522http://www.alyaum.com/issue/article.php?IN=

قامت هيئة التحقيق والادعاء العام بنجران بالتحقيق مع مالك العمارة التي تعرضت للمداهمة من قبل أفراد هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر مؤخرا ، كما استدعت المرأة التي تقدمت بشكوى ضد الهيئة بدعوى تكسير باب بيتها حيث قامت هيئة التحقيق والادعاء العام باستجوابهما على اعتبار أنهما من تقدما بالشكوى ضد أفراد الحسبة، وكانت لجنة مشكلة من أمير منطقة نجران ومن هيئة التحقيق والادعاء وشرطة نجران قامت بالتحقيق مع جميع أطراف القضية ، وتعود تفاصيل القضية التي نشرتها «اليوم» أمس الأول إلى مداهمة أعضاء من هيئة نجران لمنزل مواطنة ليلا وإلحاق الضرر بباب الشقة التي تسكن بها مع أطفالها رغبة منهم في ملاحقة أحد الجناة والذي لاذ بالفرار إلى داخل تلك الشقة على حد قولهم ,وكانت المرأة المتضررة قد تقدمت بشكوى رسمية للجهات الأمنية ضد رجال الهيئة بدعوى الدخول عليها وكسر باب شقتها ،وقالت المواطنة "ف.ن" أنها تسعى جاهدة لرد اعتبارها وحفظ حقوقها من خلال تقدمها بشكوى وطلب التحقيق مع المعتدين ،وقال الناطق الإعلامي بشرطة نجران الملازم عبدالله العشيوي إنه تم تشكيل لجنة من قبل إمارة منطقة نجران مكونة من شرطة المنطقة وهيئة التحقيق والإدعاء العام للتحقيق في القضية مع مالك العمارة والمرأة المتضررة وثلاثة من أعضاء الهيئة المتهمين بمداهمة المنزل ليلا وتكسير باب الشقة التي تسكنها المرأة وقد تم استدعاؤهم والتحقيق معهم ووعد بإظهار النتائج مستقبلا.

أندية صيفية للمعوقين ونزلاء السجن و الموهوبين

المصدر: جريدة الحياة الأربعاء23 يونيو 2010
155671http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/

اعتمد مجلس النشاط الطلابي في إدارة التربية والتعليم (بنين) في الأحساء، إقامة 17 ناديا صيفيا. وأوضح مدير إدارة النشاط الطلابي يوسف الملحم، أن هذه الأندية التي ستنطلق في 5 شعبان المقبل، تستمر فعاليتها إلى 15 رمضان المقبل، منها 12 تابعة لإدارة لـ «تربية الأحساء»، وهي موزعة على المدن والقرى، وناديين صيفيين للجمعية الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم، مبينا أنه «للمرة الأولى يتم اعتماد ناد صيفي للجمعية الخيرية للمعوقين، وآخر لمركز رعاية الموهوبين في الإدارة، وثالث لنزلاء السجن. وأشار الملحم، إلى أن مجلس النشاط الطلابي، اعتمد في اجتماع عقده أول من أمس، مواقع هذه الأندية، وتوزيعها على مستوى المحافظة، وكذلك إقرار البرامج المصاحبة لهذه الأندية، وإجراء استطلاع للرأي للبرامج التي ستقدم للمشاركين فيها، وزعت على مدارس المحافظة، إضافة إلى البرامج التي تناسب ميول الطلاب، وبخاصة في مجال التقنية الحديثة. كما ستشمل هذه الأندية التي ستفتح أبوابها لجميع طلاب وشباب الأحساء من المرحلة الابتدائية إلى الجامعية، برامج وأنشطة يحتاجها الشباب. وأردف أن «النجاحات التي حققتها الأندية الصيفية خلال مشاركتها في فعاليات مهرجان «صيف الأحساء 2009»، ستستمر هذا العام، وبتميز في نوعية البرامج والفعاليات، التي ستساهم في تفعيل السياحة الداخلية في المحافظة، وتوطيد الشراكة بين إدارة التربية والتعليم وأمانة الأحساء، وجهاز الهيئة العليا للسياحة والآثار.«

جدة: الـ GPSيطيح بعصابة جوائز الشرائح الوهمية

المصدر: جريدة الحياة الأربعاء23 يونيو 2010
155712http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/

نجحت شرطة محافظة جدة، مستفيدة من تقنيات تحديد الإحداثياتGPS ، في الإطاحة بعصابة جوائز شركات الاتصالات الوهمية التي شكلها وافدون من الجنسية الباكستانية، إذ احتال أفرادها على عدد كبير من المواطنين والمقيمين في مختلف المناطق السعودية>.ووفقا لمصادر مطلعة فإن عملية الإطاحة تمت بعد نصب كمين أمني أعدته شرطة المحافظة الساحلية، بعد أن تلقت بلاغات عدة تفيد بتعرض مواطنين ومقيمين لعمليات احتيال ونصب من خلال تلقي اتصالات من أشخاص ينتمون لإحدى الجنسيات الآسيوية، يبلغهم المتصل خلالها أنه أحد منسوبي شركات الاتصالات العاملة في السعودية، وأن الرقم الخاص بشريحته فاز بجائزة مقدارها 200 ألف ريال خلال عملية سحب، ومن ثم مطالبة الضحية بمصاريف إدارية لإنهاء إجراءات تسلم الجائزة التي تتراوح بين أربعة وخمسة آلاف ريال تدفع من طريق شراء بطاقات إعادة شحن وإرسالها إلى الرقم الظاهر. وأضافت» :إن العصابة التي توسع نشاطها ليشمل جدة والرياض والمنطقة الشرقية ومكة المكرمة والمدينة المنورة والطائف تحصلت على مبالغ كبيرة نتيجة إعادة بيع بطاقات الشحن بمبالغ تقل عن قيمتها، إذ تلقت شرطة الرياض نحو 15 شكوى، وشرطة المنطقة الشرقية نحو 10 شكاوى، فيما شهدت جدة أعلى نسبة شكاوى لضحايا العصابة بنحو 60 شكوى»، مشيرة إلى أنه ومن خلال البلاغات والطريقة الموحدة لعملية الاحتيال، اتخذت شرطة محافظة جدة من طريق وحدة مكافحة الأموال في شعبة التحريات والبحث الجنائي الكثير من الإجراءات للإيقاع بأفراد العصابة، نجح خلالها الفريق الأمني المشكل في التوصل إلى 16 شخصا من الجنسية الباكستانية جرت متابعتهم وتحديد مواقعهم من خلال استخدام تقنيات تحديد الإحداثيات «GPS» والقبض عليهم. وأفادت المصادر بأن التحقيقات التي بدأتها شرطة محافظة جدة كشفت تورط أربعة ضالعين اعترفوا بما نسب إليهم، فيما أطلق سراح بقية المشتبه فيهم>في حين تشير التحقيقات الأولية إلى أن المتورطين أربعة أشخاص من الجنسية الباكستانية، أحدهم مهندس وآخر فني في مجال الاتصالات وشريكان معهما، استغلوا ما يتمتعون به من خبرة في مجال الاتصالات لتنفيذ مخططهم.

حماية المستهلك تحذر المسافرين من عمليات الخداع والتدليس

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 1431/7/11 هـ23يونيو 2010 م العدد : 3292
.htm20100623357539/Con20100623http://www.okaz.com.sa/new/Issues/

حذرت جمعية حماية المستهلك المسافرين إلى داخل المملكة وخارجها، من عمليات الخداع والتدليس في معاملات السفر من شركات الطيران والمكاتب السياحية والغش في السلع والخدمات,وأوضحت الهيئة في بيان لها أن للمستهلكين عموما وللمسافرين خصوصا، حقوقا يجب معرفتها للتفاعل معها والمطالبة بها في مواجهة ما قد يواجههم من مواقف أو تعطيل أو غش أو احتيال,وأهابت بالمسافرين أخذ الحيطة والحذر أثناء الإعداد لتلك الرحلات من خلال الحرص على التأكد من ترخيص المكتب السياحي المنظم للرحلة والتأكد من جدية الحجز بالاتصال على شركة الطيران لتفادي الوقوع في الحجز الوهمي والحصول على كافة الأوراق الثبوتية (الفواتير والإيصالات) والاحتفاظ بها للرجوع إليها عند الحاجة. وأوصت الجمعية المسافرين في حال تأخر الطائرة عن موعدها المحدد بالتوجه إلى إدارة المطار بشكوى مكتوبة، والمطالبة بأحد الخيارات التالية حسب الحالة: إذا تأخرت الرحلة حتى ثلاث ساعات يحق للمسافر الحصول على وجبة باردة، إذا تأخرت من ثلاث إلى ست ساعات يحق للمسافر الحصول على وجبة ساخنة، إذا تأخرت أكثر من ست ساعات يحق للمسافر المبيت في أحد الفنادق على حساب شركة الطيران، وإذا تعذر الحصول على مقعد محجوز بحجز مؤكد من قبل شركة الطيران وحضر المسافر في الموعد المحدد، يجب على شركة الطيران أن توفر للراكب مقعدا على أقرب رحلة جوية مغادرة إلى وجهته؛ سواء على نفس الشركة أو شركة طيران أخرى على نفقتها

إعادة اختبار القياس لخريجي كليات المعلمين و10 درجات لتحقيق رغبة التعيين

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 1431/7/11 هـ23يونيو 2010 م العدد : 3292
.htm20100623357538/Con20100623http://www.okaz.com.sa/new/Issues/

أكد المتحدث الرسمي باسم وزارة التربية والتعليم الدكتور فهد بن عبدالله الطياش، أنه يوجد تنسيق بين الوزارة والمركز الوطني للقياس والتقويم لإتاحة الفرصة لخريجي كليات المعلمين لعام 1425هـ من الذين تم حصرهم في الوزارة ولم يحققوا النسبة المطلوبة في اختبار الكفايات لإعادة الاختبار لهم في وقت قريب.

وأوضح الطياش في تصريح صحافي أمس، أن هذا الإجراء جاء بناء على توجيه صاحب السمو الأمير فيصل بن عبدالله وزير التربية والتعليم، إذ سيكون هناك تنسيق مع كليات التربية من جهة والمعلمين من جهة أخرى لتهيئتهم وتدريبهم للدخول لمهنة التدريس عبر برامج مخصصة لهذا الغرض، إذ سيعلن عن مواعيد هذه البرامج في القريب العاجل.

وشدد المتحدث الرسمي على أن التعيين في العام المقبل سيكون وفقا لاحتياج الوزارة ولمن يحصل على الدرجة المحددة في الاختبار الوطني للقياس والتقويم لجميع الخريجين.

من جهة أخرى دعا وكيل وزارة التربية والتعليم للشؤون المدرسية الدكتور سعد بن سعود آل فهيد، خريجي كليات المعلمين والمنضمين لبرنامج حصر خريجي عامي 1427 و1428هـ ممن دخل الكلية عام 1425هـ وما قبل، إلى سرعة تعبئة رغبات 10 رغبات للتعيين وفق الرسائل النصية التي أرسلت لهم.

وأوضح آل فهيد أنه تم التأكيد على المنضمين للبرنامج ولمن توافرت فيهم ضوابط الوظائف التعليمية كافة برسائل جوال لتسجيل الرغبات؛ ابتداء من السبت الماضي إلى اليوم، في خطوة تنفيذية لإنهاء إجراءات تعيينهم وتوجيههم إلى إدارات التربية والتعليم في المملكة.

وأشار وكيل وزارة التربية إلى أنه سبق الإعلان عن برنامج حصر خريجي كليات المعلمين 1427و1428هـ في شهري محرم وصفر 1431هـ، وجمادى الآخرة الماضي لمن تخلف عن التسجيل السابق وتمت مطابقة بيانات جميع من تقدم للبرنامج.

وفي شأن تربوي آخر، اعتمد صاحب السمو الأمير فيصل بن عبد الله بن محمد آل سعود وزير التربية والتعليم، 14 مدرسة للبنات والبنين للعام الدراسي المقبل 1432/1431هـ في منطقة تبوك.

وأوضح مدير عام التربية والتعليم في منطقة تبوك الدكتور محمد بن عبد الله اللحيدان، أن هذه المدارس شملت مدرسة ابتدائية للبنين، ثلاث مدارس ابتدائية للبنات، مدرستين متوسطتين للبنين، متوسطة للبنات في مدينة تبوك، متوسطة للبنين، ومتوسطة للبنات في قرية ذرفي التابعة لمحافظة أملج.

وتضمنت أيضا، ثلاث مدارس ثانوية للبنين في مدينة تبوك، ثانوية للبنين في قرية السرو، وثانوية للبنات في قرية العسافية التابعة لمحافظة تيماء.

وأكد اللحيدان على أقسام الإدارة ومكاتبها بضرورة تهيئة وإعداد وتجهيز تلك المدارس لضمان البداية الفعلية للدراسة مع أول يوم دراسي.

اقتراح سعودي بإعداد استراتيجية إعلامية عربية للتصدي للإرهاب

المصدر: جريدة الحياة الأربعاء23 يونيو 2010
155693http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/

قدمت المملكة العربية السعودية عددا من المقترحات العملية والمهمة لتطوير منظومة العمل الإعلامي المشترك، خصوصا في مجال حماية الاستثمارات الاقتصادية في مجال الإعلام وإعداد استراتيجية إعلامية عربية للتصدي للإرهاب من خلال مراكز أبحاث متخصصة وكوادر مؤهلة في هذا الشأن، على أن تقوم المملكة بإعداد هذه الاستراتيجية وعرضها على الدول العربية الأعضاء في الجامعة العربية لإبداء رؤيتها ووضعها في صورتها النهائية وعرضها على وزراء الإعلام العرب.

وقال وكيل وزارة الثقافة والإعلام للشؤون الإعلامية الدكتور عبدالله الجاسر في تصريح له عقب اختتام اجتماعات الدورة الـ 86 لاجتماعات اللجنة الدائمة للإعلام العربي في مقر الجامعة العربية أن المملكة عرضت هذه المقترحات إلى جانب أفكار أخرى مهمة لتطوير منظومة العمل العربي في مجال الإعلام بما يتناسب مع التطورات الجديدة في مجال الإعلام ومواكبة مستجداته على الساحة العالمية.

وأوضح الدكتور الجاسر أن اللجنة ناقشت على مدى يومين 20 بندا بعضها للاطلاع والمتابعة والآخر مواضيع في غاية الأهمية، مشيرا إلى أنه من ضمن المواضيع في غاية الأهمية مشروع المفوضية للإعلام العربي. وأضاف أن اللجنة الدائمة للإعلام العربي اتخذت توصية سيتم رفعها للوزراء في اجتماع استثنائي لهم في تشرين الأول (أكتوبر) المقبل، وقال إن هذا المشروع الذي قدمته الجامعة العربية لا يلبي حاجة الإعلام العربي في الوقت الحاضر خصوصا أن الإعلام العربي حاليا يشهد حركة ديناميكية، لافتا إلى أن الإعلام العربي حاليا ليس إعلاما حكوميا فقط وان الإعلام الخاص يشكل نسبة كبيرة جدا وبالتالي وضع المفوضية بمشروعه الحالي لا يلبي الحاجة.

وأكد انه في ما يتعلق بإنشاء مكتب تنفيذي لوزراء الإعلام العرب فإن اللجنة رأت أن الإعلام العربي ليس أيضا في حاجة إليه حاليا وأنها في حاجة إلى لجنة متخصصة مهنية وليس إلى مكتب تنفيذي ونحتاج في اللجنة الدائمة إلى وضع متخصصين ومهنيين ترفع مواضيع عملية ومواضيع مهنية ليس فيها تنظير ويكون فيها طموحات تستطيع الدول العربية تحقيقها ولذلك فإن مقترح المكتب التنفيذي لا يلبي حاجة الإعلام العربي.

وأشار إلى أن اللجنة ناقشت بندا مهما حول دور الإعلام في التصدي لظاهرة الإرهاب، وقال: «نحن في المملكة نعتقد أن هناك قصورا واضحا في معالجة الإرهاب إعلاميا والكثير من البرامج يتم فيها تسطيح هذا الموضوع المهم والخطير ولا يوجد إنتاج احترافي بشكل جيد وهذا نتيجة لغياب رؤيا واضحة ولهذا فإن المملكة اقترحت أن تقوم بإعداد استراتيجية إعلامية عربية للتصدي للإرهاب من خلال مراكز أبحاث متخصصة وكوادر إعلامية مؤهلة ومتخصصة ومن ثم بعد إعداد هذه الدراسة سيتم إرسالها للدول العربية الأعضاء لدرسها وإبداء ملاحظتها ومقترحاتها ثم ستعيد المملكة صياغتها بناء على اقتراحات الدول وسيتم تقديم مسودة المشروع إلى اللجنة الدائمة للإعلام ومن ثم إلى مجلس وزراء الإعلام العرب.

ولفت الجاسر إلى أن المملكة طالبت في ورقة عمل قدمتها إلى اللجنة الدائمة للإعلام العربي بحماية الاستثمارات الإعلامية في القطاع الخاص وذلك من خلال تشريعات تحمي هذه الاستثمارات الاقتصادية من الاهتزازات وتحميها من التقلبات والمنافسات في ما بينها من خلال التصارع او التنافس التجاري وفي الوقت نفسه يكون لهذه التشريعات علاقة بالتواصل مع الاستثمارات الأميركية والأوروبية في مجال الإعلام وتحديدا في ما يتعلق بالناقلات الفضائية والمؤسسات الإعلامية الاقتصادية الكبرى التي تشكل ثروة كبيرة للوطن العربي.

وشدد على ضرورة أن يكون هناك تشريع عربي يحمي هذه الاستثمارات ويعطيها مجالا للتواصل مع المؤسسات الدولية الأخرى لأن الأخيرة لها مواثيقها وتشريعاتها أما في الوطن العربي هناك (اجتهاد في اجتهاد) وبالتالي إذا كان هناك تشريع عربي موحد فيمكن أن يخدم هذا الجانب والمملكة قدمت هذا التصور وقالت انها مستعدة للإشراف على هذه

التشريعات لحماية الاستثمارات الاقتصادية في الوطن العربي كما بحثت اللجنة الدائمة للإعلام موضوع التعاون العربي - الصيني في مجال الإعلام ومراحل تنفيذه.
وذكر أن البند الأخير خاص بالمحور الفكري لوزراء الإعلام العرب لهذا العام حول موضوع خطورة الإعلام الطائفي والمذهبي والقبائلي العربي على المشاهد العربي وعلى الوطن العربي بشكل كامل، مؤكدا ضرورة أن يكون هناك دراسات ومقترحات من الدول العربية الأعضاء وبالذات الدول ذات الثقل المهني في مجال الإعلام ومن ذلك سيتم عمل تقارير متكاملة عن هذا الموضوع يرفع للوزراء على أن يتبنى الوزراء مجموعة من القرارات من خلال المحور الفكري لهم موضحا أن وزراء الإعلام العرب يتبنون في كل عام قضية معينة للنقاش تمثل محورا فكريا تتركز حول قضية تهم الإعلام العربي.
وبين أنه تم مناقشة تقرير اللجنة الدائمة للتنسيق بين القنوات الفضائية العربية وهو شيء جيد من خلال اتحادات إذاعات الدول العربية وأيضا تم متابعة مسيرة الإنتاج العربي المشترك في مجال الإعلام كما تم الاتفاق على أهمية تطوير عمل اللجنة الدائمة للإعلام العربي وضرورة استمرار العمل في اللجنة الدائمة لأن الظروف الحالية ليست مثل ظروف الستينات التي أنشئت فيها اللجنة، لافتا إلى أهمية تقسيم عملها إلى عمل مهني وسياسي وتقني وتشريعي والتركيز على قضايا مهمة جدا ويكون لها ملفات للاطلاع وأخرى لاتخاذ القرار ورفعت اللجنة توصية للوزراء بأن يكون هناك اجتماع استثنائي للجنة الدائمة لمناقشة وتدارس آليات عمل تطوير اللجنة الدائمة للإعلام العربي

الرياض:إطلاق حملة إعلامية لمساعدة مرضى السرطان

المصدر: جريدة الحياة الأربعاء23 يونيو 2010
155635http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/

كشف رئيس هيئة الهلال الأحمر السعودي والرئيس الفخري للجمعية السعودية الخيرية الأمير فيصل بن عبدالله لمكافحة السرطان عن إطلاق حملة إعلامية خلال الستة شهور المقبلة لمساعدة مرضى السرطان في المملكة، إذ ان الحملة التي ستطلقها الجمعية السعودية تهدف إلى تقديم الخدمات الطبية والاجتماعية لهؤلاء المرضى.
وأضاف: «الحملة تنطلق تحت شعار (أملي) نظرا إلى ما تعنيه هذه الكلمة لمرضى السرطان، كون الأمل هو المفردة التي تعيش داخل مريض السرطان منذ اللحظة الأولى التي يتم فيها تشخيص حالته وترافقه طوال رحلة علاجه المضنية»، لافتا إلى أن الجمعية أطلقت أخيرا برنامج (5070) بالتعاون مع شركات الاتصالات، لدعم هذا العمل الإنساني.
وذكر أن الجمعية السعودية الخيرية لمكافحة السرطان تسعى إلى تجسيد المعنى الحقيقي لمملكة الإنسانية من خلال البرامج التي تطلقها لمصلحة مرضى السرطان، وتقديم العناية الطبية الضرورية لهم في جميع المناطق المملكة .
من جانبه، أشار رئيس مجلس إدارة الجمعية السعودية الخيرية لمكافحة السرطان المدير التنفيذي لمدينة الملك فهد الطبية الدكتور عبدالله بن سليمان العمرو إلى أهمية الجانب التثقيفي والتوعوي بمرض السرطان وأهمية الكشف المبكر، مؤكدا أن الكشف عن 100 حالة من سرطان الثدي اسهم في توفير 40 مليون ريال من تكاليف العلاج في حال لم يتم الكشف عنها مبكرا.

عقب تأجيل الدعوى إلى 14 رجب الجاري

وكيل مالك المستشفى يسلم 300 عامل جوازات سفرهم

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 1431/7/11 هـ23يونيو 2010 م العدد : 3292
.htm20100623357546/Con20100623http://www.okaz.com.sa/new/Issues/

أكدت مصادر «عكاظ» تسليم مالك المستشفى الخاص في جدة، 300 جواز سفر لعدد من العاملين من أصل 600 طبيب وفني وموظف وعامل تحت كفالة المستشفى.

وتأتي الخطوة عقب الجلسة الأخيرة في الهيئة الابتدائية في مكتب العمل في جدة أمس، للنظر في القضية المرفوعة من قبلهم ضد المدعي عليه لامتناعه عن دفع مستحقاتهم المالية المتمثلة في رواتب تسعة أشهر، إضافة إلى عمولات متفق عليها بحسب العقود. وشهدت جلسة الأربعاء الماضي، إصرار وكيل المدعى عليه على إنهاء الخلاف مع العاملين وفق النظام الخاص في المستشفى، ورفضه الفصل في الدعوى حسب نظام العمل والعمال، وتسليم جوازات العاملين رغم صدور توجيه إمارة المنطقة في وقت سابق لمكتب العمل في جدة بإلزام مالك المستشفى الخاص بتسليم جوازات سفر العاملين الذين هم تحت كفالته مع كامل مستحقاتهم، وتسهيل نقل كفالة من يرغب منهم للعمل في مستشفى آخر، ومنح من يريد المغادرة إلى بلاده تأشيرة نهائية بعد استلام حقوقه المالية.

وأوضح لـ«عكاظ» الوكيل الشرعي للأطباء فيصل كسار، أن الهيئة أجلت الدعوى إلى 18 رجب الحالي للبت في القضية، مشيرا إلى أن تسليم جوازات سفر عدد من موكليه لمكتب العمل رغم تأخر المدعى عليه في تنفيذ توجيه إمارة منطقة مكة بهذا الخصوص يعد خطوة أولى في طريق انفراج أزمتهم.

وأضاف الكسار «يتوجب على مالك المستشفى الانصياع للنظام والابتعاد عن المماطلة وسرعة تسليم مستحقات العاملين الـ600 كاملة وبقية الجوازات الموجودة لديه، مشيرا إلى أن امتناعه في منحهم حقوقهم حتى تاريخه يعد مخالفة لنظام العمل والعمال، خصوصا بعد صدور التوجيه الملزم من إمارة منطقة مكة المكرمة بصرف مستحقاتهم وتسليم جوازات سفرهم».

وفي ما يتعلق بإخفاء مالك المستشفى لوحة الإغلاق التي وضعتها الشؤون الصحية في جدة على بوابات المستشفى، بسواتر عازلة وكتابة عبارة الإغلاق بهدف الصيانة، أوضح الكسار أن ذلك يعد مخالفة أخرى تبين تعنته وإصراره على مخالفة الأنظمة، مبينا أنه بصدد رفع شكوى بهذا الخصوص للجهات المعنية لمساءلته وإيقاف هذا التصرف غير القانوني بحسب تعبيره.

على خلفية تجاوزات مالية .. الشؤون الاجتماعية لـ عكاظ:

جمعيات خيرية تدار بطريقة الوجاهة

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 1431/7/11 هـ23يونيو 2010 م العدد : 3292
.htm20100623357554/Con20100623http://www.okaz.com.sa/new/Issues/

اعترف مسؤول في وزارة الشؤون الاجتماعية أنه على الرغم من وجود أنظمة وضوابط تحكم عمل الجمعيات الخيرية، إلا أن البعض منها لا يزال يدار بطريقة الوجاهة من قبل رؤساء مجالس الإدارات، وأن بعض المسؤولين عن الجمعيات لا يفسحون المجال أمام الطاقات الشابة المؤهلة للقيادة.

وعزا المسؤول الذي تحدث مع «عكاظ» أمس الأسباب إلى وجود ما أسماه الأعراف القبيلة «حيث يحرص أبناء القبائل والهجر وبعض المحافظات على اختيار الوجهاء بغض النظر عن مؤهلاتهم العلمية، ومن ثم يتولى مجلس الإدارة تعيين مدير دون الـنـــــظـــــر إلى مؤهلاته».

وشدد على أن الوزارة ستعمل خلال الفترة المقبلة على تغيير بعض الأنظمة والضوابط بما يحقق الصالح العام، ويتصدى للمخالفات الإدارية والمالية، وزاد المصدر «التقارير التي وردتنا من المحاسبين القانونيين أثبتت غير مرة أن التجاوزات التي تحدث في بعض الجمعيات سببها المباشر الجهل بالنظام، وعدم إفساح المجال للكفاءات المهنية المختصة رغم كل الضوابط التي سنتها الوزارة».

ويأتي تصريح المسؤول الذي فضل عدم الإفصاح عن اسمه، في إثر اكتشاف تجاوزات مالية وإدارية في جمعية خيرية تتخذ من إحدى محافظات منطقة مكة المكرمة مقرا لها، حيث رصد المراقب القانوني نحو 33 مخالفة إدارية ومالية على سير أعمال الجمعية من بينها تشغيل خدم وسائقين في منازل أعضاء مجلس الإدارة ودفع مرتباتهم من حساب الجمعية. («عكاظ» – 1431/7/10هـ)

قانونيا، أكد عضو لجنة المحاسبين أحمد إبراهيم رضا عجز المحاسب القانوني عن اكتشاف أي تجاوزات في أعمال الجمعيات الخيرية إذا ما اتحد أكثر من عضو بهدف اختلاس أو الاستيلاء على أموال الجمعية، وفسر عضو لجنة المحاسبين ذلك بالقول «عملية الاختلاس أو التعدي تكون سهلة جدا في حالة وجود اتفاق واتحاد أكثر من شخصية داخل مجلس إدارة الجمعية».

وعن دور المحاسب القانوني تجاه أي تجاوزات قال «مهمة المحاسب القانوني ليست اكتشاف الاختلاسات وإنما إبداء الرأي عن عدالة القوائم المالية ودقتها وضبطها».

وشدد رضا على أن المحاسبين القانونيين حذرين في التعامل مع الجميعات الخيرية وحريصين على تحري الدقة في التعامل معها، والتأكد من عدالة ومصداقية إدارة الجمعية والتزامها بالمبادئ قبل التعاقد، منبها إلى أن من مهمات المحاسب القاوني الذي يتولى تدقيق الحسابات رفع تقرير في حالة وجود أخطاء أو إشكاليات في القوائم المالية للجنة التنفيذية التي تتولى الإشراف إدارة الجمعية. وخلص رضا إلى القول بأهمية وضرورة تفعيل المراقبة داخل الجميعات الخيرية لتلافي التجاوزات التي قد تحصل وتضر بسمعة العمل الخيري

المملكة تصادق على الميثاق الدولي لحقوق الإنسان

المصدر: جريدة الرياض الأربعاء23-6- 2010
.html537293/article23/06/2010http://www.alriyadh.com/

دعت الجامعة العربية في دورتها ال29 المنعقدة في القاهرة العالم العربي بالقيام بحملة دولية لفضح الانتهاكات الصهيونية المتصاعدة بحق الشعب الفلسطيني والسعي إلى استثمار الموقف الدولي المتعاطف مع القضية الفلسطينية لاسيما بعد العدوان الإسرائيلي على أسطول الحرية وما تبعته من مواقف ايجابية من مجلس حقوق الإنسان في جنيف ومجلس الأمن في الأمم المتحدة .

هذا ما كشف عنه ل "الرياض" رئيس لجنة حقوق الإنسان بمجلس الشورى الدكتور إبراهيم بن عبدالعزيز الشدي ،وأشار إلى أن عشر دول فقط قد صادقت على الميثاق من بينها المملكة، واللجنة تابعت مصادقة الدول العربية على الميثاق العربي لحقوق الإنسان وطالبت الدول العربية التي لم تصادق بعد صدور الميثاق إلى سرعة المصادقة .

وأقرت اللجنة في اجتماعها ال29 الذي عقد في القاهرة وانتهى يوم أمس المبادئ الاسترشادية لتنفيذ الخطة العربية للتربية على حقوق الإنسان داعية الدول العربية إلى الاستفادة من هذه المبادئ في خططها الوطنية لتنفيذ الخطة العربية. ونوه الشدي إلى أن القمة العربية التي عقدت في الرياض قد أقرت الخطة العربية للتربية على حقوق الإنسان نظرا لأهمية تأصيل مفاهيم حقوق الإنسان في نفوس الأطفال العرب منذ نعومة أظفارهم مشيرا إلى أن اللجنة العربية عضو في الهيئة الاستشارية لجامعة الدول العربية والتي تبحث في قضايا حقوق الإنسان بمشورة خبراء من مختلف الدول العربية لتقدم توصياتها إلى وزراء الخارجية العرب لبحثها في اجتماعات المجلس الوزاري للجامعة

حقوق المكلفين بالترافع

المصدر: جريدة عكاظ الخميس5 /7/ 1431 هـ 17يونيو 2010 م العدد : 3286
.htm20100617356539/Con20100617http://www.okaz.com.sa/new/Issues/

عيسى الحليان

طالعتنا الصحف يوم أمس الأول بتصريحات لمدير عام مصلحة الزكاة والدخل، من خلال ندوة وصفت بأنها تعريفية جرت أحداثها في غرفة تجارة وصناعة جدة.

ولأن مسائل الزكاة تتقاطع مع أكثر من قضية وطنية، ولها أكثر من نقطة تماس مع أكثر من جهة.. حرصت على قراءة تفاصيل هذه الندوة بالكامل.

لا جديد في الموضوع خلاف أن نظام جباية الزكاة الجديد تحت الدراسة، وهي مقولة تردد على مسامعنا منذ سنوات، وأعتقد أنها ستظل كذلك قبل أن يستكمل هذا النظام رحلته المكوكية المعهودة، لافا على كل الجهات واللجان والهيئات والمجالس التي ترى بأنها معنية بهذا النظام بشكل أو بآخر.

لكنني في الحقيقة توقفت عند جملة ذكرها معاليه، وهي أنه يجوز للمكلفين اللجوء إلى ديوان المظالم، مستدركا أن بعض فروع الديوان لا تقبل النظر في تلك القضايا، لكنه لم يوضح السبب في ذلك!! وليسمح لي معاليه أن أختلف معه على هذه الجزئية، حيث أن مصلحة الزكاة هي من يعترض على نظر الديوان ـ وليس الديوان ــ في مثل هذه القضايا، حيث دأب ممثل المصلحة على الطعن في اختصاص الديوان في مثل هذه القضايا المرفوعة من شركات ومؤسسات، بناء على مستندات إدارية لا أظنها تخفاكم، وبدلا من ذلك ترى المصلحة بأن قرار اللجنة الاستئنافية الضريبية قرار نهائي لا رجعة فيه.

وهذا إلى جانب كونه إجراء يتعارض مع ما ذكرتموه، فهو أيضا مأخذ كبير على المصلحة، فإذا كانت قرارات هذه اللجان الإدارية على حق، فما الذي يمنع هذه الشركات الوطنية والأجنبية من الترافع أمام أعلى سلطة قضائية إدارية في البلاد، وفي مسائل شرعية صرفة بعيدا عن اختصاص وسلطة هذه اللجان التي عفا عليها الزمن. الديوان هو من حسم هذه المسألة أخيرا، ومن طرف واحد، وليس المصلحة.

من لهؤلاء المنسيين!!؟

المصدر: جريدة الجزيرة الخميس17 يونيو 2010
.htm10/rj20100617http://www.al-jazirah.com/

د. علي بن محمد الحماد

إنهم أناس منا وفينا، يعيشون بين أظهرنا، وعن إيماننا وعن شمائلنا، اقتضت قدرة الله سبحانه وتعالى أن يكون لهم ظروف معينة يحتاجون معها إلى تضميد جراحهم بالإكرام ولا أقصد بإكرامهم إقامة الموائد الطعامية العظيمة لهم، ولا الاحتفالات الرسمية المجيدة! ولا المهرجانات الخطابية الصاخبة!

لكنني أقصد تكريم وتشريف وتقدير واحترام كل ضعيف في مجتمعنا وأول هؤلاء الأيتام في مجتمعنا والأرامل، والمعاقين، والضعفاء من العمال، والفقراء، والمساكين، والغرباء، ومن خرج من السجن، أو لديه ظروف صعبة لا أعلمها الله يعلمها!! وليس بالضرورة أن يكون احترامهم كما أسلفت، وإنما يكون بدعوتهم للمناسبات، وزيارتهم والوقوف على أحوالهم، وتفقد ظروفهم، وكل إنسان بحسبه، وكل واحد منا يعرف من أهله وأقاربه وجيرانه وزملائه من هو مما ذكرت إما كذا وإلا كذا.. ثم إن إكرامهم لا يستلزم تكاليف كثيرة وإضاعة وقت وجهد مالي أو بدني، بل يكفيهم أقل القليل من التشريف أو السلام عليهم أو الاتصال بهم، أو دعوتهم للمناسبات، أو إظهار الاهتمام بهم بأي شكل من الأشكال {قد علم كل أناس مشربهم}، {بل الإنسان على نفسه بصيرة ولو ألقى معاذيره} إن أي عمل لهؤلاء أو إظهار لقدرهم ووزنهم ورفع معنوياتهم في المجتمع لهو عمل عند الله عظيم، ولاسيما من الوجهاء والأمراء، والأثرياء، والمسؤولين، ومن بسط الله لهم نعمة أو مكانة أيا كانت قال صلى الله عليه وسلم (الساعي على الأرملة والمسكين كالمجاهد في سبيل الله أو الصائم الذي لا يفطر، أو القائم الليل الذي لا يفتر!!) وقال تعالى {كلا بل لا تكرمون اليتيم}.. سماه إكراما لا إطعاما!! والعلماء يقولون: (إنما سمي المسكين مسكينا لأنه سكن إلى الأرض فلم تعد تتحرك وتضطرب جوارحه كناية عن الذلة والمسكنة والهدوء بعكس الغني الذي يضرب أقطار المعمورة ذهابا وجيئة.. ومنه أخذ تسمية البيت سكنا لأنها تسكن فيه جوارحك، وترتاح نفسك!!

إنني أهيب بنفسي وإخواني أن يراعوا هؤلاء في أي مناسبة، وأعلم يقينا أن هؤلاء يكفيهم القليل القليل من الاحتفاء والحفاوة والتشريف والتكريم.. ولو لم تدفع لهم فلسا واحدا، فهم يكفيهم الشيء المعنوي وإظهار احترامهم وإكرامهم يكفي. لذا قال صلى الله عليه وسلم (بئس الطعام طعام الوليمة يدعى إليها من يأباها، ويمنع منها من يحتاج إليها).

أيها الأحباب الفضلاء! إن زيارة أحد أقاربك في السجن أو أيا كان من معارفك لها أثر بالغ في سويداء القلب.. لرفع معنوياته وإحساسه بقيمته.. ولكيلا يعود لما أقدم عليه.. وكذلك احترام هؤلاء الضعفاء في المناسبات فإن لها أثرا عظيما في نفوسهم.. هذا فضلا عن بخسهم حقوقهم في المواريث والحقوق وغيرها.. قال تعالى {فأما اليتيم فلا تقهر} وقال صلى الله عليه وسلم (أحرج عليكم حق الضعيفين المرأة واليتيم). والسلام عليكم.

محافظة رياض الخبراء

المرأة في شجرة العائلة

المصدر: جريدة اليوم الخميس17 يونيو 2010
1&G=766295&I=13516http://www.alyaum.com/issue/article.php?IN=

محمد عبدالعزيز السماعيل

هضم حقوق المرأة عادة ذكورية بامتياز، وربما كان القول المأثور إن وراء كل رجل عظيم امرأة يأتي من باب المجاملة، إذ إنه ليس ذلك بالضرورة في واقع الأمر، فكم من عظماء برزوا الى الوجود دون مساندة من أمهات ، ولم يتزوجوا حتى، وهي في تقديري مجرد غطاء وإغلاق للباب أمام عظمة المرأة نفسها والتي ليست بالضرورة أن يقف وراءها رجل، ولذلك فإن محاولات إخفاء النساء من الميادين الاجتماعية والثقافية تحديدا ليس سلوكا إيجابيا على الإطلاق، وإنما يمكن تفسيره على أنه تخلف، فحقوق المرأة قائمة ومحاولات إخفائها ليست عملا ذكيا، لأن نساءنا لهن حق الوجود ، وهو حق طبيعي ، تتبعه حزمة حقوق تهضم حينا وتستعصي على المعدة المفاهيمية لبعض الناس أحيانا أخرى.

يستوقفني ضمن كثير من الحقوق المهضومة للمرأة، حقها في بروز اسمها في (شجرة نسب العائلة) ، حيث تسقط عنوة وكأن الرجال الذين يملؤون أوراق تلك الأشجار مقطوعون منها ولم تلدهم نساء يستحققن أن يظهرن في النسب، وهي عادة سلبية ليس لها ما يبررها، وقد وجدت بعض العوائل التي تعتز بأصلها وفصلها تظهر نساءها - بكل فخر- على شجرة النسب العائلي دون حرج ، ويفترض أن يكون ذلك ديدن كثير من العوائل التي ترسم تلك الأشجار، لأن من لا يفعل ذلك يبدو وكأنه يستحي من ذكر المرأة في النسب حتى لو كانت تعني كل شيء في حياته ، بل العجب العجاب عند بعض العرب هو أن ذكرهن أصبح من ضمن ثقافة العيب والحرج. !!

في السيرة النبوية نعرف جميعا والدة سيدة الخلق ونسبها الى أقدم الأقدمين، وكذا الحال بالنسبة لكثير من الصحابة رضوان الله عليهم، فما الحرج من أن نذكر أسماء نسائنا في شجرة العائلة، اللهم إلا إذا كنا لا نحترمهن أو نثق في أصلهن، لأنه ليس هناك مبرر منطقي على الإطلاق لإسقاط اسماء النساء من هذه الأشجار التي توثق الأصول وتحفظ الأنساب، وطالما كانت لدينا الشواهد في التاريخ والواقع المعاصر من عوائل كبيرة تضع اسماء النساء كتأكيد للأصل الطيب والشجرة المثمرة، بما يجعل ذلك توثيقا دقيقا وتاريخيا لا يصيبه التحريف أو زيغ النسب.

نحن بحاجة لإعادة النظر في تفكيك مفاهيم ثقافة العيب، لأنها تضر بدور نسائنا في حياتنا، فالمرأة لها دور كبير في كل تفاصيلنا، فهي وإن كانت أم فإنها التي تربي وتثقف وتحتضن ، بل هي الحياة بكل ما فيها ، وإن كان هناك خطأ في قيمنا التربوية فإن ذلك مرده الى إقصائنا لدورها في هذا الجانب، فهي كما قيل : مدرسة ينهل منها أبناؤنا كل الأصول التربوية التي تحفظنا في حياتنا وتجعلنا نمتلك مهارات التواصل والتعامل، وليس منها أن نسيء الظن بكل امرأة أو نتحسس ونتحرج من مجرد ذكر اسمها، خاصة إذا كانت ذات شأن في عقلها ومكانتها الاجتماعية، فهي في الواقع دائما مصدر فخر لنا، والعرب كثيرا ما افتخروا بنسائهم أمهات أو أخوات ، ووردت اسماء كثيرة في شعر العرب وخلدت فيه، لذلك نحتاج الى عزل تلك المفاهيم السطحية التي تبخس المرأة حقها وابسطها ، ولنذكرها في شجرة العائلة لأنها تستحق ذلك ، فذلك فعل جميل تفعله أرقى العائلات، وما هو أفضل أجدر بأن نقتدي به ونعتبره نموذجا ومثالا يحتذى وليس العكس.

حقوق الأبناء

المصدر: جريدة الرياض الجمعة18 -6- 2010
.html536001/article18/06/2010http://www.alriyadh.com/

زامل شبيب الركاض

للأبناء في هذه الحياة حقوق على الآباء، فالطفل تتشكل في نفسه أول صور الحياة متأثرا ببيئة والديه لما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال (ما من مولود يولد إلا يولد على الفطرة، فأبواه يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه) فالوالدان لهما أثر كبير في دين وخلق الأبناء، لذا فإن صلاح الآباء يتوقف عليه مصلحة الآباء والأبناء معا ومستقبل الأمة، وكما أسلفنا فالأب والأم مسئولان أمام الله عز وجل عن تربية الأولاد (كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته) وباعتبار أن المرء حين يولد يكون عاجزا عن تدبير شئون حياته ويحتاج في صغره إلى الرعاية والأخذ بيده والعبور به إلى بر الأمان وفي تعليمه علما يستبين به سبل الحياة ومعرفة طرق الكسب الحلال، لذا فإن حقوق الأبناء تعتبر في نظر الشرع حقا مكتسبا للأبناء يلتزم به الآباء ديانة أو قضاء، لأنه ليس كل الآباء من يقوم بواجباته تجاه أبنائه بمجرد الحنان وعاطفة الأبوة .

وتتمثل حقوق الأبناء قبل الولادة في اختيار الأم الصالحة وسؤال الله الذرية الطيبة وحقهم في الحياة فيحرم على الأم إسقاط الجنين قبل ولادته لأنه أمانة أودعها الله في رحمها، ولهذا الجنين حق في الحياة فلا يجوز الإضرار به أو إيذائه، ويعتبر من قتل النفس إذا مضت له أربعة أشهر ونفخت فيه الروح وهذا حكم شرعي لله عز وجل لا يجوز التساهل فيه.

ومن حقوقهم بعد الولادة تسميتهم بأحسن الأسماء والأذان والعقيقة والرضاعة والحضانة، وختان الولد دون البنت، وحق النسب بأن ينسب الطفل إلى أبيه، ومن أهم الحقوق القدوة الحسنة فحسن سلوك الأبوين أمام الأولاد أفضل تربية لهم وكذلك الحنان والرحمة وتعويد الأبناء على الحلم والتثبت وعدم العجلة والتسامح. وكذلك العدل والتسوية بين الأبناء حتى في البشاشة والترحيب لظاهر الأمر بالعدل لكي ينشأ الأبناء أصحاء في بيئة سليمة، وأعظم حقوقهم إطلاقا تعليمهم عقيدة التوحيد وتنشئتهم على الدين الإسلامي الصحيح حتى يتربوا على الخير وعلى ترك الشر منذ الصغر، والمحافظة عليهم من الانحرافات الأخلاقية والفكرية ,والنفقة حق واجب على الآباء للأبناء إلى سن البلوغ للذكر، والأنثى حتى تتزوج ويجب أن تكون النفقة حلالا طيبا، قال صلى الله عليه وسلم (دينار أنفقته في سبيل الله، ودينار أنفقته في رقبة، ودينار تصدقت به على مسكين، ودينار أنفقته على أهلك، أعظمها الذي أنفقته على أهلك)، وفي ذلك تدريب للطفل على البذل والسخاء وتشمل النفقة الحقوق المالية للأولاد من غذاء وكساء ومسكن ومصاريف وعلاج وغيرها من ضرورات الحياة، والأصل ان الأب هو الذي يتولى بنفسه الانفاق على الأولاد فإن قصر، يرفع الأمر للقاضي لتقدير نفقه للأولاد، والنفقة تقدر بحسب حال الأب وقت استحقاقها يسرا أو عسرا، على أن لا تقل عن القدر الذي يفي بحاجات الأسرة الضرورية، وأخيرا لابد أن تكتمل هذه العناصر الأساسية من حضانة وتربية معتدلة حميمة ونفقة رشيدة حتى نحافظ على حماية أبنائنا وفلذات أكبادنا من الضياع والانحراف، كما لا ننسى دور التوجيه والنقد والمراقبة واختيار الأصدقاء فيمن نثق بأخلاقهم وتربيتهم,وإذا كان الأصل في الزواج السكن والمودة والرحمة والألفة بين الذكر والأنثى لتكون الأسرة هي البيئة التي تتكون فيها قيم وأخلاقيات الطفل وتمنحه فرصة التطور والنمو الطبيعي نفسيا وجسديا واجتماعيا، إلا أنه أحيانا تنقضي عرى الحياة الزوجية بالانفصال وتنشأ عنه الكثير من المآسي نتيجة بيئة أسرية مفككة، لنصحوا أمام صورة مقلوبة لأطفال تبدلوا من أزاهر الحياة وترجمان الربيع إلى حال أكثر شقاء ذبلت فيه طفولتهم البريئة وضياع حلمهم الجميل في تسللهم من مدارسهم وتسكعهم في الشوارع والطرقات، في جنوح إلى الأجرام، وتمرد على المجتمع وقيمه .

ونخلص إلى أنه إذا كان الأبناء هم الطرف الأضعف في العلاقة العائلية فليس من الحق والعدل والإنسانية أن يمارس عليهم نوعا من تهميش الحقوق المادية أو المعنوية نتيجة ضعف قدرة الآباء لأداء رسالتهم في الحياة تجاه أبنائهم أو بسبب وقوع الانفصال بين الزوجين مما يجعل الأبناء أداة للانتقام ووسيلة لتصفية الحسابات ونعتقد أنه يجب على الآباء في هذه الحالة مراعاة واحترام العلاقة الزوجية وإحسان النية في أداء الأمانة بمسؤولية وتفاهم حول كيفية تربية الأولاد بعد الطلاق لتستمر رعايتهما لأبنائهما كما لو لم ينفصلا، وذلك باستمرار سلطة الأب على أبنائه في المتابعة والإنفاق عليهم، واستمرار عطاء الأم وحنانها ووجودها النفسي والعاطفي، وتربيتهم التربية المتوازنة شدة ورخاء حتى توتي هذه الثمار أكلها، ويكفي تأثما أن يضيع الرجل من يعول .

المجتمع والفقراء

المصدر: جريدة الجزيرة الجمعة18 يونيو 2010
d.htm7/ar20100618http://www.al-jazirah.com/

مهدي العبار

المكانة الاجتماعية تشمل الثروة والتعليم والدور السياسي والاجتماعي للفرد؛ فكل إنسان يسعى إلى البروز في المجالات المختلفة لتحقيق المكانة الاجتماعية!! والدين الإسلامي بين بوضوح لا يقبل الشك أن المقياس الحقيقي للمكانة الاجتماعية هو التقوى والعمل بأوامر الله واجتناب نواهيه، وعلى مر العصور وحتى هذا العصر برزت أسماء لها مكانة كبيرة في المجتمع الذي عاشوا فيه وهؤلاء عرفوا من خلال قيم وهبها الله لهم كالكرم والنخوة والشجاعة والأخلاق ومساعدة الناس وغير ذلك من الفضائل التي ستبقى بحول الله في أمة محمد إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها، وحاجة الناس إلى هؤلاء تظل قائمة لأن المجتمع كل لا يتجزأ، وأن الغني هو الله وحده لا شريك له، وكما قال الشافعي رضي الله عنه:

الناس بالناس ما دام الحياة بهم
والسعد لا شك تارات وهبات
وأفضل الناس ما بين الورى رجل
تقضى على يده للناس حاجات

وما أكثر الحاجات في هذا الزمن وما أكثر أصحاب هذه الحاجات الذين يبحثون عن طوق نجاة ينقذهم من مصائب الدهر وظروفه القاسية؟! فها هم الفقراء والمعسرون والمدينون والمحتاجون يطرقون أبواب أهل الخير طالبين منهم - بعد الله - مد يد العون، ومنهم من يتعفف، وهؤلاء لم يعلم أحد عن تعففهم من أصحاب الثراء الفاحش، وحتى لو علموا لن يجدوا من يقدر ظروفهم الماسة!!

ليس عيبا أن يقوم المستفيد بشكر المعطي والثناء عليه في أي وسيلة يراها؛ لأن رسول الأمة - صلى الله عليه وسلم - قال: من أهدى لكم معروفا فكافئوه، وأمر بالدعاء له، وكما هو معلوم فإن من لا يشكر الناس لا يشكر الله، والعطاء من قبل القادرين للمحتاجين لا يعني على الإطلاق هدرا لإنسانيتهم بل هو إحسان وتعاون على البر والتقوى؛ فالعطاء في الإسلام لا يمنع أحدا من الاعتماد على الله ثم على نفسه، وما دمنا مجتمعا مسلما متحابا فما الذي يمنعنا من مساعدة الفقراء وسد حاجاتهم والابتعاد عن نزعة الشح وعدم الاستعلاء أو التكبر على الفقراء والمساكين، وأن نطبق قوله تعالى: {إنما الصدقات للفقراء والمساكين } الآية 60 من سورة التوبة؟

ولنعلم أن مجتمعنا مثلما فيه من الأغنياء العدد الكبير فإن فيه من الفقراء العدد الأكبر، فما المانع أن ينفق أهل الأموال على هؤلاء الفقراء وإطاعة الله الذي قال: {وما تنفقوا من خير فلأنفسكم وما تنفقون إلا ابتغاء وجه الله...} (272) سورة البقرة، فمتى نصل إلى مجتمع ليس فيه فقراء.؟!

وهذا لن يتحقق إلا بالبذل والعطاء والإحسان وتلمس حاجات الناس والعطف عليهم!! اللهم أعط كل منفق خلفا، وأعط كل ممسك تلفا.

آباء... مجرمون

المصدر: جريدة الوطن السبت19 يونيو 2010
851http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleId=

تركي الدخيل

هل الأب دائما مع مصلحة عائلته، وتحديدا مع مصالح بناته؟ !
الآباء هم الذين كانوا يئدون بناتهم في العصر الجاهلي، من دون رأفة أو رحمة. اليوم عقليات بعض الآباء في العالم العربي لا تختلف عن عقليات الأب القديم في العصر الجاهلي. مع أننا نعيش كل صرعات القرن الحادي والعشرين المعرفية والتقنية والعلمية. كنا نستمع منذ الصغر إلى قصص الآباء الشرسين الذين يحولون بيوتهم إلى سجون منظمة تضم - من بين ما تضم- أدوات للتعذيب والضرب والتنكيل. لكن لا نعرف إلى أين تلجأ تلك الأسر؟
نشرت الصحف قبل أيام أن محكمة خميس مشيط: "تنظر في دعوى تقدمت بها ثلاث شقيقات ضد والدهن يتهمنه بعضلهن عن الزواج حتى تقدم بهن العمر، وتبلغ أصغرهن حاليا 35 عاما. وجاءت دعوى الشقيقات الثلاث ضد والدهن إلى المحكمة بعد استنفادهن جميع الوسائل التي ترغمه على تزويجهن، واستعن بعدد من الأقارب والشخصيات البارزة في المنطقة من مشايخ وعلماء دين وأعضاء من هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، إلا أن والدهن ظل متمسكا برأيه ورافضا الرضوخ لتلك المطالب بحجة أنه أدرى بمصلحة بناته!"
قلت: بمعنى أن الحملة الساذجة التي تقول- بكل إطلاق- إن ولي أمري أدرى بأمري، هي حملة ناقصة من صلبها. وبعد مرور سنة على إطلاقها ها هي آثار الرضوخ المطلق لدرجة طمس الذات مع ولي الأمر تجر كل الخيبات والكوارث. ما هي الحكمة الخفية التي يتصف بها ولي الأمر الذي يمنع تزويج بناته طمعا في رواتبهن الزهيدة؟ إنه الحماس المفرط تجاه ترسيخ سلطة ولي الأمر من دون إدراك لعواقب ذلك. إن تحقيق استقلالية المرأة هو الحل لأن كل نفس بما كسبت رهينة. وفي القرآن: "وكل إنسان ألزمناه طائره في عنقه" والمرأة إنسان قبل أن تكون أنثى .
قال أبو عبد الله غفر الله له: رائع فعل تلك البنات اللواتي دمر والدهن حياتهن، إن رفع دعواهن ضده بداية لإحقاق العدالة. فأولياء الأمور ليسوا دائما أدرى بالأمور. الغريب أن الصحيفة ذكرت أن سبب عضل الأب لهن طمعه في 890 ريالا تصرف لكل واحدة منهن من الضمان الاجتماعي!
للأسف ومع مرور قرون مديدة على رحيل آخر عربي جاهلي، غير أن نسلهم الثقافي يتوالد باستمرار. قيم التخلف والانحطاط والسلطات المطلقة التي أعطيت لأولياء الأمور دمرت حياة الكثيرين والكثيرات. وحينما تنقرض الحلول لا يبقى لدى الإنسان سوى القضاء. وأنعم به من حل ففي العدالة راحة لنفوس الجميع

لستم وحدكم ؟!

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء8 /7/1431 هـ20يونيو 2010 م العدد : 3289
.htm20100620357049/Con20100620http://www.okaz.com.sa/new/Issues/

محمد أحمد الحساني

كنت أتوقع عدم نجاح القضية التي تقدم بها عدد من المعلمين والمعلمات ضد وزارة التربية والتعليم، إلى المحكمة الإدارية «ديوان المظالم» مطالبين بدفع فروقات مالية لصالحهم عن السنوات التي قضوها في مستويات أدنى مما يستحقونه من سلم كادر المعلمين، حيث كان بعضهم يستحق المستوى الخامس أو الرابع ولكنه عين في المستوى الثالث أو الثاني أو أقل من ذلك مثل البند 105، واستمروا على ذلك النحو لسنوات طويلة قبل أن يتم تسوية وتحسين أوضاعهم ونقلهم إلى المستوى الذي يستحقون بموجب شهاداتهم الجامعية، فأخذ بعضهم يحسب ما خسره بسبب تعيينه على مستوى أقل فوجد أن ما ضاع عليه في العام الواحد مضروبا في المدة كلها يمكن أن يصبح مبلغا محترما يصل إلى مائة أو مائتي ألف ريال وربما أكثر من ذلك، فكانت فكرة المطالبة ومحاولة الحصول على قرار مؤيد لمطالبهم من قضاة المحكمة الإدارية، التي قبلت دعواهم مضمونا ورفضتها شكلا حسب ما كنت أتوقعه من أول الأمر!

أما سبب توقعي صدور مثل هذا القرار فإن مطالب المعلمين وإن كانت محقة، إلا أنهم ليسوا وحدهم الذين حالت بعض الظروف والأنظمة دون حصولهم على حقوقهم المالية كاملة، بل إنهم بالمقارنة بغيرهم فإنهم أحسن حالا من إخوان لهم يعملون في وظائف إدارية وفنية ضاعت عليهم خلال حياتهم العملية العديد من الحقوق التي لو طالبوا بها جميعا وبأثر رجعي لما غطت حقوقهم مئات المليارات، لأن فتح باب التعويض للمعلمين والمعلمات سيؤدي حتما إلى مطالبات مماثلة لموظفين مدنيين وربما عسكريين وبالمبررات نفسها التي بنى عليها المعلمون مطالباتهم، فهناك موظفون جامعيون قبلوا بمرتبة ثالثة أو رابعة أو خامسة ردحا من الزمن لأنهم لم يجدوا شواغر على السادسة أو السابعة وظلوا كذلك حتى حسن وضعهم بعد عشر سنوات، أو لم يحسن وإنما ترقوا ليصلوا بعد تلك المدة إلى المرتبة التي يستحقون التعيين عليها لأول مرة، فهؤلاء بموجب منطق المعلمين يستحقون مثلهم تعويضات مالية، وهناك موظفون عينوا على مرتبة وظيفية معينة ثم بقوا في المرتبة نفسها ثلاثة أضعاف المدة التي بموجبها يستحقون الترقية إلى مرتبة أعلى ثم جاءتهم الترقية متأخرة فكم ضاع عليهم من حقوق وفوارق فيما لو رقوا كل أربع أو خمس سنوات، وهناك موظفون وصلوا إلى نهاية السلم ولم يرقوا فحرموا من العلاوة السنوية عدة سنين ولم يعوضوا قرشا واحدا عن سنوات التجميد، بينما يندر وجود تجميد في كادر المعلمين لأن درجاته تمتد إلى خمس وعشرين درجة، ولذلك كله كان المتوقع ألا يستجاب لمطالبات المعلمين والمعلمات الذين لو كان خمس عددهم ـ أي مائة ألف منهم ـ مستحقين للتعويضات وكان لكل واحد منهم مائتا ألف ريال لأصبح مبلغ التعويض عشرين مليارا .. إن لم أخطئ في الأصفار !!.

حق المرأة في جسدها..!

المصدر: جريدة المدينة الأحد20 يونيو 2010
253370http://www.al-madina.com/node/

عبدالله منور الجميلي

قال الضمير المتكلم: الأصوات التي تنادي بحقوق المرأة في مجتمعنا سواء كانت رجالية أو نسائية حاضرة وبقوة، وعلى مختلف الأصعدة؛ ولكن لا هم لها إلا البحث عن أمور وقضايا كمالية شكلية جدلية تحمل صفات الإثارة الإعلامية، وما هي إلا جسر عبور لغايات أبعد؛ أمثلة ذلك وصوره متعددة؛ فمثلا هناك أصوات لا رسائل عندها إلا المطالبة بقيادة المرأة للسيارة وكأن حرية المرأة، وغاية طموحها تكمن في جلوسها خلف مقود السيارة، وأصوات أخرى تصرخ بحثا عن عضوية المرأة في بعض المجالس والإدارات الحكومية كالمجالس البلدية، وإدارات الأندية الأدبية الثقافية؛ فأي فخر تطلبه المرأة في عضوية مجالس فاشلة لا وجود لها إلا على الورق! والانضمام لها لا يسمن ولا يغني من جوع، ولا تأثير له في خدمة المجتمع؟! فأين دعاة حقوق المرأة السعودية من قضاياها الجوهرية التي تنبع من صميم معاناتها من سجن فرضته العادات والتقاليد، ومن ليل طويل من المعاناة أفرزته الظروف الأسرية والمجتمعية؟! أين أولئك من استغلال بعض الرجال لظروف المرأة بزيجات صورية تلغي حقوقها في تكوين الأسرة الآمنة كزواج المسيار وأشباهه؟! أين أولئك من حماية الفتيات من آباء يؤخرون زواجهن بحجج مختلفة؟! أين هم من رجال يسلبون المرأة إنسانيتها، ويتخذونها مجرد جسد ووعاء للمتعة؛ فهم يتزوجون، ويطلقون متى شاءوا، وكيف شاءوا، دون قوانين رادعة؟! أين من يبحثون عن حقوق المرأة من معالجة مشكلة بطالة المرأة وعنوستها؟! أين أولئك من المطالبة بمساعدات مالية للنساء العوانس والمطلقات، فهن أكثر حاجة من الكبيرات في السن، والحاجة قد تحملهن على أمور لا تحمد عقباها؟! فلماذا لم نسمع أصواتا تنادي بذلك عند وزارة الشؤون الاجتماعية والجمعيات الخيرية!! نعم للمرأة في مجتمعنا حقوق، لكنها تتجاوز قيادتها للسيارة إلى ما هو أكبر وأخطر، وهو حقها في جسدها وإنسانيتها؛ فمن يعلق الجرس باحثا عن الحقوق المنسية للمرأة؟!! ألقاكم بخير والضمائر متكلمة

قانونيات على أتم الاستعداد ولكن!!!

المصدر: جريدة الرياض الأحد20 -6- 2010
.html536412/article20/06/2010http://www.alriyadh.com/

أصايل العوهلي

إن المتتبع لمسيرة المرأة ودورها في تنمية المجتمع في المملكة العربية السعودية فسيجدها تبوأت مكانة بارزة بشكل تصاعدي وتدريجي وازدادت مكانتها بشكل أكبر في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز- حفظه الله- فمنذ اللحظة التي اشرك فيها وفدا نسائيا معه في جولته الآسيوية الأولى إلى المراكز والتعيينات الجديدة غير المسبوقة وتواجدها في مجالات كثر كانت مقتصرة على الرجل فقط بالإضافة إلى وجود مؤشرات تنم عن دراسة جادة وخطوات حثيثة لتحقيق التوزان في المجتمع من خلال إشراك العنصر النسائي في مجالات متعددة وتهيئة البيئة المناسبة لهن، وبصفتي طالبة قانون أجد اننا كطالبات وفرت لنا سبل التمكن العلمي نظريا ولكن الفائدة لن تتحقق إلا بالتطبيق العملي وعلي أن الفت نظركم لنقطة مهمة وهي أن القانون لايعني محاماة وهذا يغيب عن الكثيرين ممايفسر قولهم دائما" إن شاء الله نشوفكم محاميات" وبطبيعة الحال من تحب أن تسلك هذا المجال -وإن لم تصدر رخص بعد – تعي تماما أنها تحتاج لتدريب ثلاث سنوات على الأقل مع مراعاتها للشروط والمتطلبات النظامية لتمارس المهنة على أرض الواقع بين القضايا والمشاكل والبحث عن الاسانيد القانونية لتتمكن منه تماما فهو أمر حساس جدا لانه يتعلق بحقوق العباد، من زميلاتي من تريد فتح مكتب لتقديم الاستشارات القانونية وكلها أمور مهمة يحتاجها المجتمع لكن مجالاتنا أوسع فمن المفترض أن القطاعات الحكومية والتي تعتبر عمودا أساسيا في أي دولة، أن تحتضن خريجات القانون فهي تقع عليها التزمات ولها حقوق مع موظفيها ، مراجعيها، الدوائر الأخرى وتفاصيل أساسية كلها تحتم عليها اعطاء كل ذي صاحب اختصاص اختصاصه ومن أفضل من يقوم بهذا العمل غير الكفاءات من خريجي وخريجات هذا القسم ناهيكم أيضا عن القطاعات الاهلية ، فأي جهة عمل تحتاج للقانوني والقانونية إما لعمليات صياغة العقود وتدقيقها، التحقيق ، المرافعة، المسهامة بالتشريعات واللوائح الوطنية، البحث القانوني، متابعة الاتفاقيات الدولية التي توقع عليها المملكة العربية السعودية بالإضافه الى الدور الوقائي الذي يقوم به خريج هذا التخصص بحكم دراسته، أمور كثيرة تحتاج للتغيير والتطوير والمتابعة ويجب أن نكون جزءا منها وأمور كثيرة مستجدة نواجهها على مختلف الأصعده كالحد من انتشار الأسلحة النووية، مكافحة الإرهاب، التجارة العالمية، الاتجار بالبشر كلها تحتاجنا كعنصر أساسي فيها فالمجالات متعددة وأكثر من أن تحصر وكلها لاتسقيم إلا بوجودنا، وأعتقد أن انخراط عدد قليل من الخريجات في سوق العمل من أصل 189خريجة من تخصص القانون في جامعة الملك سعود وفي مجالات محدودة مؤشر يدل على خلل في معيار النسبة والتناسب وهو أمر يحتاج إلى تدارك للموضوع بشكل عاجل ومعالجته من خلال عدة جوانب منها استحداث وظائف لخريجات القانون وبمجالات متعددة حتى لاتكون للجهات حجة يتذرعون بها مع التركيز أيضا على دعمهن من خلال التدريب والتأهيل وتقديم الدورات القانونية بمختلف فروعه .

فعلمنا مسؤولية ومن واجبنا تنمية المجتمع وتنوير أفراده لننتقل من مفهوم الرعاية الى التنمية، نريد أن ترتفع نسبة الوقاية لتقل نسبة العلاج، نريد أن نساهم بالاصلاح والمنطق يقول المعادلة يجب ان تكون امرأة + رجل لتكون المخرجات مناسبة أكثر .

من لا يريد أن تضرب ابنته..!؟

المصدر: جريدة الوطن الاثنين21يونيو 2010
890http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleId=

حليمة مظفر

"اللي ما يبغى بنته تنضرب يسجلها بمدرسة خاصة" قالتها إحدى مديرات المدارس الحكومية لوالدة إحدى الطالبات في الصف الرابع الابتدائي؛ بعد شكوى صفع معلمتها لها على وجهها؛ والسبب كما أخبرني والدها علي الشهراني (أكاديمي) أنها نسيت حقيبة التفصيل فقط؛ ولم تكتف بذلك بل جعلت الطفلة تقف حصتين كاملتين؛ والجيد أن ولي أمرها توجه بشكوى إلى مكتب إدارة التربية والتعليم بالمنطقة عما حصل لطفلته التي غدت تكره" المدرسة"؛ وبعد ثلاثة أشهر من مراجعاته انتهى بلفت نظر المعلمة؛ ولا أعلم لماذا ثلاثة أشهر! وكيف تم تجاهل تعزيز نفسية الطفلة تجاه المدرسة بعد إهانة كرامتها !

ومنذ أسبوعين تقريبا قامت مديرة مدرسة ومعلمة وفراشة في جازان بتعرية طالبة بالكامل في دورات المياه لتفتيشها بحثا عن كاميرا؛ ويأتي مدرس آخر "سادي" بتأديب طالب لديه وضربه بسلك كهرباء إلى آخر الممارسات المؤسفة التي يمكن وصفها بعبث تربوي مع من وضعوا أمانة بين أيديهم؛ ورحم الله معلمي ومعلمات أيام زمان؛ صحيح أننا ضربنا على أيديهم؛ ولكن كانت بطرق تربوية وفيها من الرحمة ما لم ندركه إلا مؤخرا؛ لا بوسائل "سادية" كما يفعلون اليوم؛ وكأنهم ينفسون عن غضبهم ومشاكلهم الأسرية وأمراضهم النفسية في هذه الأجساد الصغيرة أمامهم .

إن صغارنا في المرحلة الابتدائية على الأخص يحتاجون من العطف والرحمة ما يتناسب مع مرحلتهم العمرية التأسيسية؛ فإذا الرسول الكريم عليه السلام أمر بضربهم على الصلاة لعشر؛ فكيف تمارس هذه "السادية" مع أعمار أصغر ولأسباب تافهة!؟ ولهذا أستغرب عبارة هذه المديرة ببداية المقال؛ وإن صدقت فيما قالته؛ فهل يعني أن المدارس الحكومية وجدت كي يضرب صغارنا أم ليتعلموا الأخلاق والسلوك الإنساني المحترم!؟ وهل على أولياء الأمور أن يسجلوا أبناءهم في مدارس "خاصة" لأن المدارس الحكومية خارج النظام؟! بل حتى المدارس الخاصة يبدو أنها خارج النظام بما نقلته أول من أمس جريدة عكاظ في مساومة معلم وافد لطلابه في المتوسطة بتقبيل قدميه ورأسه لتحسين درجاتهم في مادة الرياضيات وإعطائهم أسئلة الاختبار!

وصحيح أن كثيرا من المعلمين والمعلمات يشتكون من سوء أدب بعض الطلاب والطالبات المراهقين في المرحلتين المتوسطة والثانوية؛ ولكن هذه بضاعة الابتدائية ترد إليهم؛ وكيف لا ؟! فمن الطبيعي أن ينتقلوا للمرحلة التالية وأنفسهم تمتلئ بحب الانتقام والكراهية لأمثالهم ممن لم يحترموا طفولتهم واستغلوها في التنفيس" السادي" غير التربوي! ولهذا أعتقد أن على وزارة التربية والتعليم القيام بفرز سلة معلميها ومعلماتها في "المرحلة الابتدائية" وتطوير مقوماتهم التربوية؛ فهذه المرحلة هي مرحلة بناء علمي وخلقي وإنساني؛ كون الطفل يسجل كل شيء في ذاكرته ويختزنه في نفسيته لتفرزه سلوكياته مستقبلا؛ ولهذا نحتاج لمن يتصف بالكفاءة من التربويين المتخصصين وكل في مجاله؛ لا مجرد "زوائد" تعليمية من هنا وهناك؛ يصعب مضغها في ميادين العمل الأخرى؛ فيتم ترحيلها إلى مدارس هؤلاء الصغار ! المسألة ليست مسألة وظائف وراتب آخر الشهر؛ إنما أمانة بناء عقول ونفسيات سيوكل لأصحابها بناء المستقبل والوطن.

ومن يسأل عن إنسانية المرأة في هذه الزيجات؟

المصدر: جريدة الوطن الاثنين21يونيو 2010
897http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleId=

عبد العزيز محمد قاسم

أتمنى من علمائنا الكرام استحضار المستجدات التي دهمت مجتمعنا، والتريث ومراجعة مواقفهم حيال أمثال هذه الفتاوى، خصوصا أن فضلاء منهم يخوضون فيها أمام طلبة في عنفوان شبابهم.

ونحن على وشك موسم الهجرة في الصيف، وسيغزو بعد أسابيع قليلة المصطافون السعوديون بلاد العالم من أقصاه لأقصاه، حاملين معهم فتاوى الزواجات التي تعددت، ولما تزل تتحفنا مكينة الإفتاء لبعض العلماء بالمزيد منها، ليتلقفها الإعلام المحلي والعربي ويصنع منها خبطات صحفية ونوادر للمجالس التي تلوك بكثير من السخرية تلك التقليعات العجيبة، التي ابتدأت بزواج المسيار وتمر بزواج المصياف، فزواج الاغتراب، والابتعاث، ومسميات لا تنتهي، كلها زيجات مؤقتة فرضتها الظروف على الزوجين، ووجدوا في تلك الفتاوى المخارج الفقهية التي تسوغ لهم مباشرة هذه العلاقة تحت مسمى الزواج الشرعي، بيد أنها جميعها تنتهي بأنها لا تحقق المقاصد الكبرى للزواج في تكوين أسرة مسلمة فاعلة ومنتجة في المجتمع.

ربما كانت أميز زيجة من هذه الموضات وأقدمها؛ هي زيجة الزواج بنية الطلاق، ولا أنسى فتيا شهيرة للشيخ عبدالله المطلق، عضو هيئة كبار العلماء بالسعودية، ساقها حيال الزواج بنية الطلاق أمام طلبة مبتعثين في مدينة الرياض قبل ثلاثة أعوام، وسرد في ذلك اللقاء الفتوى الشهيرة حول القضية لمفتي عام المملكة السابق الشيخ عبدالعزيز بن باز يرحمه الله.

في تصوري المتواضع أن أي راصد ومتابع للحركة العلمية الشرعية في بلادنا ليميز من وهلته الأولى ملمحا يتمثل في خروج علماء جدد (مفردة جدد باتت موضة إعلامية عالمية)، يختطون طريقا في الفتوى بغير ما اعتاد عليه النهج التقليدي للفتوى الرسمية، وسأخطو أكثر بتبيان رؤيتي هنا لأقول إنني قصدت أن بعضا من كبار علمائنا انتهجوا في فتاواهم الأخيرة خطا أقرب للتيسير والرفق والنظر في مصالح المسلمين والخوض في القضايا المعاصرة، ولست هنا في مجال المفاضلة، فكل علمائنا هم ممن نثق في علمهم ورفقهم ولا نزكيهم على الله، ولربما كان المشايخ عبدالله بن منيع وعبدالله المطلق وعبدالمحسن العبيكان هم الأبرز في الاتجاه، فالعالمان الأولان الجليلان دخلا في مجالات الصيرفة والبنوك الإسلامية والتأمين وأفتيا في نوازل فقهية معاصرة متعددة، ورفعا عن المجتمع والأمة بكاملها حرج الفوائد الربوية بجانب ثلة فقهاء جهابذة من عالمنا الإسلامي، لذلك كله كان الاستغراب من انحياز الشيخ المطلق وغيره من كبار علمائنا لإباحة الزواج بنية الطلاق قد بلغ حدا كبيرا لراصد مثلي .

فلا يخفى على علمائنا الأجلاء ما نعانيه مع الغرب سياسيا جراء أحداث 11 سبتمبر، وما لحق بصورتنا التي كنا نزهو بها، وقد خدشتها تلك الأحداث، فضلا عن ثقلنا الكبير الذي أخل به الإعلام الغربي وهو ما فتئ يتفنن في إبراز أية هفوة، ويبحث حتى في غرف نومنا عن سلبيات نقترفها، ليجعل منها قضية القضايا، ويقتات عليها مدعوما بفضائيات عربية مجاورة لا تصدق أن تهتبل هكذا فرص، وتعلمون كيف فعلوا بفتاوى الميكي ماوس وغيرها، وأساءوا لبلادنا وصورتها .

هذا جانب تمنيت على هؤلاء العلماء الذين يفتون -لا في مسائل الزواج فحسب، بل في سائر الفتاوى الشاذة أو التي لا تصلح أن تطرح للعامة- الانتباه إليها، ودونكم ما فعلته فتوى الرضاع للكبير بصورتنا، وقد تلقينا في البرد الإلكترونية مقالات ورسومات كاريكاتورية هازئة بديننا، وبرؤيتنا لأمور الحياة وطرائق تفكيرنا للأسف في صورة شائهة ومخجلة.

وعودا لموضوع صيغ الزواج، وما يهمني فيها هو الزواج بنية الطلاق لأن كثيرين من جيلي، وهم يمرون بأزمة منتصف العمر يتعاطون مثل هذه الزيجات المؤقتة، فثمة جانب مهم يتعلق بإنسانية المرأة فيها، وسبق أن قلت ذات مقالة إن زواج

المتعة الذي يجيزه الشيعة -على حرمته لدينا- هو أهون على أي منصف عاقل من هذا الزواج الذي يقوم على التغرير بالمرأة ووليها، بما انتبه إليه الشيخ ابن عثيمين عليه سحائب الرحمة والغفران. فالمرأة هناك؛ على الأقل تعلم وتدرك أنها ستبقى لفترة زمنية طالت أم قصرت، فتقدم على الزواج أو ترفضه باختيارها وينتفي الغش والتغرير .
وربما يشرق هنا السؤال الحرج بغصة حارقة: هل يرضى من أفتى بالإباحة، صيغة هذا الزواج على بناته؟ وليت شعري أية مشاعر ستكتنفه وهو يطالع ابنته المسكينة تتلوى على سفود القهر والحرقة والفجيعة، دون أي ذنب لها سوى سوء نية هذا الفحل الجبان، وهي التي ربما تركت مصالحها الكبيرة، أو وظيفتها التي كانت فيها، وبنت آمالها الكبيرة على تكوين أسرة متكاملة، وبكل مقوماتها، وقضت أيام خطوبتها تحلم بالذرية والأطفال وأن تكون أما، بيد أنها تفاجأ بكونها ألعوبة أو تسلية لبعض الوقت لهذا الفحل القميء، ومن ثم تجد نفسها مرمية كقطعة أثاث مهمل، استنفد أغراضه وانتهت صلاحيته، لترمى بعد أشهر قليلة، وتمضي مكسورة مقهورة؛ قد حملت اللقب البغيض: مطلقة، وتبدأ رحلة معاناة جديدة مع المجتمع الذي يسوطها بنظراته المستريبة؛ لتعيش بقية حياتها في جحيم النظرات هذه، إلا أن يتغمدها الله برحمته.
أتمنى من علمائنا الكرام استحضار المستجدات التي دهمت مجتمعنا، والتريث ومراجعة مواقفهم حيال أمثال هذه الفتاوى، خصوصا أن فضلاء منهم يخوضون فيها أمام طلبة في عنفوان شبابهم، وهم على أهبة الرحيل للسفر، وكان الأولى توجيههم ونصيحتهم بالزواج من بنات مجتمعنا، وأخذ زوجاتهم معهم، وإن لم يتيسر ذلك فعليهم بالالتحاق بالمناشط الطلابية العامة، والتأكيد على التوجيه النبوي بالصيام، والإشارة بأن قوانين القوم هناك غيرها هنا في المجتمعات الشرقية، هذا من جهة الطلاب، أما من جهة المسافرين فتلك قصة أخرى، وقضية أفجع.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

هل يصبح التأمين أحد مفاهيم حقوق الإنسان في المملكة؟

المصدر: جريدة الاقتصادية الاثنين21 يونيو 2010
.html409329/article_21/06/2010http://www.aleqt.com/

د.فهد بن حمود العنزي

كثير من الحقوق التي ترعاها الدولة وتحرص على توفيرها لمواطنيها والمقيمين على أرضها، تدخل على اختلافها ضمن مفاهيم حقوق الإنسان. ومن أهم هذه الحقوق، ما يتعلق بحق الإنسان في المحافظة على بدنه وسلامته من أي فعل أو أمر قد يؤذي هذا الجسد ماديا أو معنويا. وتعد الشريعة الإسلامية سباقة في الحفاظ على كرامة الإنسان وبدنه وماله، وقد اعتبرت الشريعة الإسلامية أن الحفاظ على البدن سليما ومعافى ضرورة ينبغي على الإنسان الحرص عليها .

وبالنسبة للمملكة فقد نص النظام الأساسي للحكم في مادته 26على أن تحمي الدولة حقوق الإنسان وفق الشريعة الإسلامية، كما نصت المادة 31 على أن تعنى الدولة بالصحة العامة وتوفر الرعاية الصحية لكل مواطن. وقد أصبح التأمين الصحي في السنوات الأخيرة البوابة السريعة والفعالة للحصول على الرعاية الصحية، بعيدا عن بيروقراطية القطاع الصحي العام، وأخذ ينظر إليه على أنه وسيلة لابد منها للحصول على رعاية صحية لائقة بالمواطن طالما عجز القطاع الصحي العام عن توفيرها .

ولذلك فإنه إذا كان الحفاظ على البدن من الأمراض والحرص على سلامته لا يتحقق إلا من خلال برنامج تأميني صحي سواء برعاية وإشراف من الدولة، أو وفق نظام خاص، فإن التأمين في هذه الحالة يصبح جزءا من حقوق الإنسان .

كما أن ما قرره نظام الضمان الصحي التعاوني، الذي صدر قبل أكثر من عشر سنوات، من ضرورة وجود تغطية تأمينية صحية لائقة للعاملين في القطاع الخاص من السعوديين والمقيمين، يؤكد في حقيقة الأمر مسألة مهمة ألا وهي أن الرعاية الصحية التي يتوجب على رب العمل توفيرها للعامل هي جزء من حقوقه الأساسية، وأن هذه الرعاية لا يكون توفيرها إلا عن طريق التأمين. وتبعا لذلك، فقد أصبح التأمين الصحي حقا أساسيا للعامل، وهو حق يوازي حقه في الأجر. وهذا هو أول أساس نظامي صريح يقرر حق العامل في مواجهة رب العمل في الحصول على تغطية صحية تأمينية إلزامية. وقد اتسع هذا المفهوم وفقا لفلسفة نظام الضمان الصحي التعاوني، مما حدا ببعض الجهات الحكومية أن تدخل في قاموس رعايتها الإنسانية التأمين الصحي، باعتباره يمثل أحد الحقوق التي توفرها هذه الجهة لفئات معينة من المواطنين، ولعل خير مثال على ذلك ما تم إقراره من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية بتغطية المستفيدين من الضمان الاجتماعي بالتأمين الصحي، على اعتبار أن التأمين الصحي هو شكل من أشكال الضمان المتعلق بأغلى شيء يملكه الإنسان ألا وهو صحته .

هذه الخطوة أيضا رسخت لمفهوم إنسانية التأمين، وهو ما دعا بعض الجهات إلى المطالبة بأن يكون هناك تعميم لهذا المفهوم الإنساني ليشمل شرائح أكثر من المواطنين، وأخص بالذكر منهم فئة المتقاعدين، ومنهم على وجه الخصوص أولئك الذين لا يتمتعون بخدمات صحية حكومية، أو أولئك الذين لا تنطبق عليهم شروط الضمان الاجتماعي، وكذلك فئات العاطلين عن العمل .

وإذا خرجنا عن دائرة التأمين الصحي، فإننا نجد أن التأمين ضد المسؤولية كالتأمين ضد مخاطر مهنة معينة، مثل المخاطر المتولدة عن أعمال الإنشاءات، أو الممارسة الطبية، أو استعمال المركبات، أصبح وسيلة لضمان حق المتضرر في الحصول على تعويض عادل، وذلك على اعتبار أن حجم المخاطر المتولدة عن مثل هذه النشاطات يعد كبيرا ولا يمكن أن يغطيها الفرد العادي بقدراته المالية المحدودة في حال ثبوت مسؤوليته، وعلى اعتبار كذلك أن حق المتضرر في الحصول على تعويض عادل ومجز هو أمر يدخل بشكل مباشر في مفهوم حقوق الإنسان، وأن التأمين يمثل في هذه الحالة الوسيلة الفعالة لحصول المتضرر على حقه كاملا. ولذلك فالتأمين يتجه لأن يكون أحد الحقوق التي ينبغي تنظيمها والعناية بها.

أعطوهم حقوق مواطنتهم

المصدر: جريدة الرياض الاثنين21-6- 2010
.html536667/article21/06/2010http://www.alriyadh.com/

تركي عبدالله السديري

كم عدد الذين كتبوا عن وضع «الوظيفة» السعودية؟ ..
بالتأكيد.. عشرات، بل مئات أو آلاف على امتداد سنوات إهمال المواطن السعودي من مواقع تشغيله.. ثم ما هي النتائج؟ ..
الزميل فهد الثنيان في عدد يوم الجمعة الماضي نشر تقريرا يذكر فيه أن القطاع الخاص قد تخلص من ١٤٧ ألف مواطن ومواطنة، ويستقدم ٨٢١ ألفا غير سعودي ..
الملاحظ لدينا أن بعضا من المؤسسات المالية وبعضا ممن يلتحقون بقائمة رجال الأعمال «يركضون» خلف أرباح جزلة وسريعة بأي وسائل ممكنة حتى ولو كان جزء منها على حساب علاقته بالمواطن ..
الحقائق ليست خافية.. كثيرون كتبوا عن فشل العمالة المحلية في الوصول إلى مواقع عمل مقبولة.. ولا يتوقف الأمر عند العمالة البسيطة القدرات، ولكن أيضا هناك أعداد من خريجي المعاهد الإدارية والفنية ومثلهم جامعيون أرغمهم الفراغ على الانخراط في طوابير البطالة ..
قلت ولأكثر من مرة - وليت أن الجهات المسؤولة تطبق رقابة سريعة ولو لمعرفة مصداقية ما يذكر - قلت إن المؤسسات الأجنبية في بلادنا لا توظف مواطنينا، بينما مؤسساتنا في الخارج تعطي معظم فرص التوظيف للأجانب، والخطوط السعودية في واجهة هذا الإهمال ..
لن أنسى الفتاة المثقفة التي كتبت لي تريد ممارسة النشر في «الرياض»، وعندما اطلعت على عدد الدبلومات العلمية (ثلاثة) التي حصلت عليها بعد ثانويتها العامة سألتها أين تعمل؟ قالت في مدرسة أهلية.. كم المرتب؟.. أجابت: ألف ريال فقط ..
هل هذا يجوز.. هل يصح أن مجتمعنا محجوزة واجهاته وفرص عمله لفئات معينة وعلى الباقين البحث عن الألف ريال أو السفر إلى دول الخليج.. أعرف أن استراليا، فيما أعتقد، تفرض حدا أدنى لمرتب العمالة الأجنبية بما لا يقل عن ألف وخمس مئة دولار ..طبعا العامل الفلبيني والهندي يتعاقد بمرتب مئتي دولار تقريبا.. لكن الغاية من القرار هي إرغام من يبحث عن السعر الأدنى للتعاقد مع المواطن مادامت لا توجد فرصة انخفاض عقود للأجنبي ..
أعلم أن تطبيق هذا الإجراء صعب لكثرة الاحتياج للعمالة العادية، لكنه ضرورة في وظائف المؤهلين ونصف المؤهلين..

حوار في القطيف

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء22-6- 2010
.html537044/article22/06/2010http://www.alriyadh.com/

محمد محفوظ

مجتمع القطيف كغيره من المجتمعات، يحتضن العديد من المدارس والتوجهات والأطياف، لهذا فإن الإنصات إلى حراكه الثقافي، والتفاعل من مناشطه المتعددة، من الضرورات الوطنية، التي تسهم في تطوير وتزخيم الحركة الثقافية والأدبية في الوطن كله ..

على المستوى الوطني والاجتماعي، ثمة حاجة ماسة لتعزيز الحوار وقيمه.. لأن مستوى التباينات والاحتقانات عديدة ومركبة ومتشعبة.. ولا يمكن تفكيك هذه الاحتقانات، ومعالجة التباينات بدون الحوارات الصريحة والمباشرة بين مختلف المكونات المذهبية والفكرية حول كل الموضوعات التي هي محل خلاف أو سوء فهم أو تباين ..

وحده الحوار الصريح والواضح، هو الذي يعالج العديد من الاحتقانات والتباينات ..لأن الحوار الصريح، يعطي الفرصة لجميع الأطراف والأطياف والمكونات للتعريف بوجهة نظرها حول كل القضايا المختلف عليها ..

أسوق هذا الكلام من أجل الإشادة بمستوى الحوار الصريح الذي جرى بين مجموعة من علماء ومثقفي الوطن من توجهات مذهبية مختلفة في المجلس العامر لفضيلة الشيخ حسن الصفار وهو يستضيف فضيلة الشيخ سعد البريك في زيارته الأسبوع الماضي لمدينة القطيف.. فمن الطبيعي أن تختلف وجهات نظر الحضور، وتتباين قناعاتهم التاريخية والفكرية والسياسية، وتتعدد المداخل التي يقترحها البعض لإنجاز مفهوم التعايش على المستويين الوطني والاجتماعي ..

وفي سياق تأكيد وتعزيز خيار الحوار بين المسلمين بمختلف مذاهبهم، أود توضيح النقاط التالية :

الحوار بين المختلفين على مختلف المستويات لا يستهدف خلق التطابق في وجهات النظر، وإنما تنظيم الاختلافات والتعامل بمساواة في موضوعات الاختلاف ..

فلا يوجد طرف قابض على الحقيقة الكاملة والهدى والآخر لا نصيب له منهما.. وإنما هو اختلاف وتباين في القناعات والأفكار والخيارات.. والحوار الصريح والمباشر، هو سبيلنا لتنظيم هذه الاختلافات والتباينات ..

فاللقاء والحوار مع المختلف هو المطلوب، وينبغي أن تفتح أجواء الحوار على كل القضايا والموضوعات بعيدا عن المواقف المسبقة والآراء النمطية السائدة عن بعضنا البعض ..

والمجتمع السعودي بكل فئاته وشرائحه، بحاجة إلى الحوار في مختلف دوائره، من أجل صياغة ثقافته الوطنية والاجتماعية على قاعدة الحوار والقبول والاعتراف بكل متطلبات التعدد الأفقي والعمودي الموجود في المجتمع السعودي ..

وقبولنا بمبدأ الحوار، لا يعني بأي حال من الأحوال القبول التام بكل ما يقول الطرف الآخر.. نحن ينبغي أن نتحاور مع بعضنا البعض، ونحن ندرك أننا مختلفون ووجهات نظرنا ليست متطابقة ..

لذلك فإننا نعتقد أن الحوار على كل المستويات وفي كل الدوائر، هو الضرورة الوطنية والاجتماعية، من أجل توسيع المساحات المشتركة وتنظيم تباياناتنا المختلفة ..

يبدو من الكثير من النماذج والأمثلة على الحوارات بين أهل المذاهب الإسلامية، أن التاريخ بأحداثه ورجاله ومحطاته المختلفة، يشكل مادة دسمة لأي حوار بين مختلفين على الصعيد المذهبي ..

لذلك لا يخلو أي حوار سواء بين علماء ومشايخ أو بين مثقفين وأدباء، حين الحديث عن طبيعة العلاقة بين المسلمين بمختلف مدارسهم ومذاهبهم الفقهية، من حضور التاريخ وتقويم رجالاته، وما هو الموقف من أحداثه ..

والذي أود أن أقوله في هذا السياق هو: إننا سنة وشيعة لا نستطيع أن نعيد عقارب الساعة إلى الوراء، كما أنه لا يمكن أن تتطابق وجهات النظر حول رجالات التاريخ وأحداثه ..

لذلك فإنني أعتقد أن المطلوب ليس الاتفاق على موقف أو تقويم لأحداث التاريخ ورجالاته، وإنما المطلوب هو التزام كل طرف بعدم الإساءة إلى رموز ومقدسات الطرف الآخر ..
فليس مطلوبا من أحد، أن تكون وجهة نظره حول أحداث التاريخ متطابقة، ولكن المطلوب من الجميع ومن مختلف المواقع هو احترام كل طرف رموز ومقدسات الطرف الآخر ..
كما أنه من الضروري أن نلفت نظر الجميع إلى هذه الحقيقة: أن الاستغراق في أحداث التاريخ ومحطاته، لا يفضي إلى خلق تفاهم أو تعايش، وإنما يفضي إلى المزيد من النقاشات والجدالات التي لا تنتهي.. لذلك فإن الوعي بأحداث التاريخ، وعدم الاستغراق في خصوماته، هو الذي يساعدنا على بناء حاضرنا ومستقبلنا على أسس متينة وصلبة ..
تشهد محافظة القطيف بكل مدنها وقراها، حراكا ثقافيا وأدبيا متميزا وفعالا.. ومن أهم مؤشراته عدد المنتديات الثقافية والأدبية فالمحافظة تحتضن العديد من المنتديات الثقافية والأدبية منها [الملتقى الثقافي – الثلاثاء الثقافي – الحوار الثقافي –الصفا الثقافي – الوسطية – سيهات الثقافي – القطيف الثقافي – حوار الحضارات ..[
إضافة إلى منتديات نسائية منها: [منتدى تواصل – نون- إنسان ..[
والمؤشر الثاني: حجم الإنتاج الثقافي والأدبي.. وهو من أهم المؤشرات لقياس مستوى الحركة الثقافية والأدبية في أي مجتمع ووطن ..
وعلى هذا الصعيد فإن محافظة القطيف، تشهد تطورا ملحوظا في عملية الإنتاج الثقافي والأدبي.. فقد رصد الأستاذ عباس الشبركة أهم إصدارات المحافظة خلال السنين القليلة الماضية.. وجاء في رصده وبحثه أنه: في عام 2007 م بلغ عدد الإصدارات [225] كتابا، وفي عام 2008 م بلغ عدد الإصدارات [229] كتابا ..
وفي عام 2009م بلغ عدد الإصدارات [253] كتابا ..
والمؤشر الثالث: إصدار منتظم لمجلات فكرية وثقافية وتراثية.. فهناك مجلتان مهتمتان بالتراث والأدب في الخليج العربي.. ومجلتان فكريتان صدرتا قبل عقد ونصف العقد ولا زالت مستمرة، ومجلة متخصصة في القرآن وعلومه ومعارفه، ومجلة فقهية تعنى بالأبحاث الفقهية والأصولية ..
أسوق كل هذه الأرقام، لأدعو المهتمين بشؤون الثقافة والأدب على المستوى الوطني، إلى الإنصات إلى هذا الحراك الثقافي والأدبي والتفاعل معه والتواصل مع شخوصه، حتى يتراكم الفعل الثقافي والأدبي في الوطن كله.. وكل هذه المعلومات ليست من أجل التفاخر لتأسيس نزعة نرجسية للذات أو للانحباس الضيق في مناطقنا ومدننا.. وإنما من أجل لفت الانتباه إلى الحركة الثقافية والأدبية التي تزخر بها هذه المحافظة ومنطقة أو محافظة بهذا الحراك والنشاط الثقافي والأدبي، تزخر بالكثير من النقاشات الفكرية والثقافية، وتتعدد فيها الأطياف والتوجهات الثقافية والاجتماعية، وتشهد تحولات ثقافية ومعرفية هامة، تتجاوز من خلالها الكثير من عناصر الرتابة واليباس الفكري والثقافي ..
ومجتمع القطيف كغيره من المجتمعات، يحتضن العديد من المدارس والتوجهات والأطياف، لهذا فإن الإنصات إلى حراكه الثقافي، والتفاعل من مناشطه المتعددة، من الضرورات الوطنية، التي تسهم في تطوير وتزخيم الحركة الثقافية والأدبية في الوطن كله ..
وكلمتي الموجزة إلى أهلي في القطيف هو: أن التميز أو التفوق الثقافي ينبغي أن يقود إلى تميز وتفوق أخلاقي.. فالاختلافات بكل عناوينها حالة طبيعية، وتساهم في إثراء المجتمع والوطن، ولكن الخلافات والنزاعات ولغة الاتهام والاتهام المضاد، تبدد حراكنا الثقافي والأدبي، وتضيع ما نصبوا إليه جميعا.. فليس عيبا أن تتعدد وجهات النظر، ولكن العيب كل العيب في سيادة لغة الاتهام وسوء الظن وخضوع جميع الأطراف والأطياف إلى مقتضياتهما ..
وجود خلافات وتباينات عقدية أو ثقافية، في الأصول أم في الفروع بين السنة والشيعة، لا يبرر لأحد الافتئات والتعدي على الطرف الآخر ..
والمواطنة بكل مضامينها الدستورية والحقوقية، هي الوعاء الذي يحتضن الجميع، ويصون حقوقهم.. والخلافات ليست مبررا للتعدي على الحقوق.. فالشيعي ينبغي أن يصون حقوق السني، والسني ينبغي أن يصون حقوق الشيعي.. والانتماء المذهبي بتباياته وتناقضاته، ليس بديلا عن المواطنة.. ولا تعايش بين مختلف المكونات والأطياف، إلا بتعزيز قيم المواطنة.. والمواطنة حق مكتسب لكل مواطن، بصرف النظر عن دينه أو مذهبه أو قوميته ..
ومن يعمل على صياغة رؤية أو نظرية بالمطابقة بين الانتماء المذهبي وحقوق المواطنة، هو يؤسس لمشاريع فتنة وصراعات مستديمة بين جميع الأطراف ..
ومن يتعامل مع حقائق الانتماء المذهبي، بوصفها حقائق هشة وقابلة للتبديل هو في حقيقة الأمر، يدشن لنزعات طائفة مقيتة، تحت عنوان الثوابت والأصول ..

فمن المنظور الاجتماعي والنفسي، كل حقائق الانتماء الديني والمذهبي، هي حقائق عنيدة وصلبة، ومن يعمل على استئصالها سواء بوسائل عنفية أم بوسائل ناعمة، هو يساهم من حيث لا يريد إلى المزيد من التشبث بكل حقائقه الظاهرية والعميقة، الجوهرية والشكلية ..

لهذا فإنني أدعو العلماء والدعاة من جميع الأطراف وتحديدا الذين يتبنون نظرية ومقولة التعايش بين مختلف المكونات، إلى الابتعاد عن لعبة ثنائية الخطاب.. بحيث يقول لجماعته مقولات وآراء وتصورات، تستهدف تثبيت موقعيته في جماعته، حتى ولو كانت مناقضة لرؤيته في التعايش ..

وخطاب آخر يستهدف فيه الجماعة المذهبية الأخرى، ويتلبس فيه لبوس الاعتدال والوسطية ..

آن الأوان أن يتخلى الجميع وبالذات المشايخ والدعاة عن ثنائية الخطاب، لأنه لا يصنع إلا المزيد من الإرباك والاحتقان ..

وفي هذا السياق، أدعو جميع المهتمين بشؤون الحوار والوحدة بين المسلمين في العالمين العربي والإسلامي، إلى الإنصات والتفاعل مع وقائع التجارب الحوارية التي تجري في المجتمع السعودي بين أتباع المذاهب الإسلامية وخصوصا بين السنة والشيعة ..

فهي تجارب وحوارات ضمن ظروف مجتمعنا، هي حوارات جريئة، وتناقش موضوعات حساسة برؤية جريئة وشجاعة.. واللقاء الأخير الذي جرى في مجلس الشيخ الصفار بين الشيخ سعد البريك والشخصيات الشيعية التي حضرت اللقاء، هي من اللقاءات التي اقتربت من بعض الموضوعات الحساسة، وعبر فيها المتحدثون عن رأيهم بشجاعة كافية ..

وإننا نعتقد أن استمرار هذه الحوارات الصريحة - المباشرة، ستفضي إلى نتائج إيجابية ومفيدة لمسار العلاقة بين المسلمين بمختلف مدارسهم ومذاهبهم..

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

أنظمة الكفالة تحد من الكفاءة

المصدر: جريدة الاقتصادية الاربعاء23 يونيو 2010 العدد 6099
.html410281/article_23/06/2010http://www.aleqt.com/

سعود بن هاشم جليدان

لا شك في أن تبني سياسات السماح باستقدام العمالة الأجنبية أسهم في تسريع التنمية في منطقة الخليج العربي وفي خفض تكاليفها أيضا. فقد أدى التدفق الكبير للعمالة إلى توفير عمالة كافية لإنشاء المشاريع وتشغيل الخدمات وبسرعة أكبر بكثير مما لو تم الاعتماد فقط على العمالة الوطنية. وحال توافر العمالة بالأعداد الكبيرة دون ارتفاع الأجور بقوة في بداية التنمية الشاملة والواسعة في المنطقة, ما خفض تكاليف مشاريع التنمية وتشغيل الخدمات, ومكن من زيادة عددها وحجمها. وما زالت العملية التنموية في منطقة الخليج في حاجة كبيرة إلى الخبرات الأجنبية عالية المهارة، وكذلك إلى المهنيين، وإلى العمالة منخفضة المهارة لتنفيذ مشاريع البنية الأساسية وتوفير الخدمات في اقتصاديات منطقة الخليج العربي، وسد العجز في الطلب على العمالة عند مستويات الأجور المنخفضة. ورفع الوجود الكبير للعمالة الأجنبية حجم القيمة المضافة في اقتصادات دول المنطقة, دافعا بالناتج المحلي الإجمالي في هذه الدول إلى أعلى, ومضيفا مزيدا من الطلب على السلع والخدمات, ما أسهم في رفع مستويات الدخل والإنفاق في منطقة الخليج. ولولا المنافع التي جنتها دول المنطقة من تدفق العمالة الأجنبية لما استمرت في استقطاب مزيد منها. ومع كل المنافع المتولدة من استقدام العمالة، فقد نتج عنها بعض الآثار الجانبية, التي أهمها ارتفاع معدلات بطالة العمالة الوطنية الناتج عن تفضيل المؤسسات الخاصة تشغيل العمالة الأجنبية .

ومع وجود بطالة مرتفعة في الأيادي الوطنية، إلا أن هناك عجزا مستمرا في العمالة الأجنبية بسبب سعي المؤسسات الإنتاجية المستمر إلى استقدامها. وهذا ناتج ـ كما هو معلوم ـ عن تفضيل هذه المؤسسات الخاصة توظيف العمالة الأجنبية. ويرجع هذا التفضيل إلى عدة أسباب أهمها انخفاض أجورها مقارنة بالعمالة الوطنية, التي تعبر عنها المؤسسات المستقدمة بعدم توافر الكفاءات الوطنية بأعداد كافية. وبالنسبة إلى هذه الحجة فإن العمالة الوطنية متوافرة لجزء كبير من احتياجات المؤسسات الإنتاجية للقطاع الخاص, لكن تدني الأجور في القطاع الخاص يحول دون قبول العمالة الوطنية هذه الوظائف. من جهة أخرى، لا يمكن إنكار وجود شح كبير في بعض المهن, ما يضطر عددا من المؤسسات إلى استقدام العمالة الأجنبية، لكن عددا كبيرا من هذه المؤسسات وللأسباب نفسها لا تستطيع الاحتفاظ حتى بالعمالة الأجنبية التي تستقدمها. ونتيجة لذلك تفضل هذه المؤسسات فتح باب الاستقدام لتتمكن من التعويض باستمرار عن العمالة المفقودة .ويفقد عدد كبير من المؤسسات نسبا كبيرة من عمالتها الأجنبية بسبب ظروف العمل غير المواتية أو بسبب تدني مستويات الأجور مقارنة بما هو سائد في أسواق العمل. ومن الأفضل مراقبة معدلات استبدال العمالة الأجنبية المرتفع لدى بعض المؤسسات، فقد تخفي وراءها بعض التجاوزات التي يقوم بها أصحاب الأعمال. وتفضل المؤسسات الخاصة تشغيل العمالة الأجنبية أيضا لكون بعض الأنظمة تجعل منها أقل تكلفة من العمالة الوطنية ,فأنظمة التقاعد مثلا تجبر أصحاب الأعمال على دفع نسب محددة من الأجور لمؤسسات التقاعد في حالة العمالة الوطنية بينما تعفيهم في حالة كون العمالة أجنبية. كما قد يجد أصحاب الأعمال صعوبة أكبر في فصل العمالة الوطنية بينما يستطيعون بسهولة أكبر استبدال العمالة الأجنبية. وتفضل المؤسسات الخاصة العمالة الأجنبية لأنها أيضا تملك سلطة الكفالة التي تحد بدرجة كبيرة من حركة العمالة الأجنبية, وبهذا تعوق سعيها إلى الحصول على أجور أعلى. وأسهم نظام الكفالة في الحد من قدرة العمالة الأجنبية على الانتقال بين الأعمال, ما قاد إلى بطالة مقنعة بين عدد كبير من العمالة الأجنبية وإلى انخفاض مستويات إنتاجيتها. كما أن تهديد موظفي العمالة الأجنبية هذه العمالة بالترحيل يجبر العمالة الأجنبية على قبول بعض تجاوزات موظفيهم بينما لا يستطيع ملاك المؤسسات الخاصة استخدام هذا التهديد مع العمالة الوطنية التي تستطيع ترك أعمالها بحرية أكبر .

ويستغل نظام الكفالة عدد كبير من المتاجرين بالعمالة (أو تجار الشنطة كما يصفهم البعض والذين يحصلون على عمولات مقابل الكفالة), حيث يوظفون صلاتهم وعلاقاتهم ببعض المسؤولين في استقدام أعداد كبيرة من العمالة منخفضة

المهارة التي لا يحتاج إليها الاقتصاد الوطني ومزاحمة العمالة الموجودة في الأسواق, ما يقود إلى إضافة مزيد من الضغوط على الأجور ويخفض من إمكانية توظيف العمالة الوطنية في القطاع الخاص .وعموما أعتقد أن نظام الكفالة بوضعه الحالي أسهم بقوة في ارتفاع بطالة المواطنين من خلال تأثيره السلبي في الأجور ومن خلال رفع أعداد العمالة الأجنبية. من ناحية أخرى ينظر إلى نظام الكفالة بسلبية كبيرة من قبل الدول الأخرى ومؤسسات حقوق الإنسان والعمالة المستقدمة على حد سواء، بل يبالغ بعض المنتقدين لنظام الكفالة من خلال تشبيهه بالعبودية بسبب تقييده حركة العمالة. وكان لا يسمح للعبيد في السابق بالتنقل بحرية إلا إذا حملوا خطابا من سيدهم يسمح لهم صراحة بالتنقل .

لقد حان الوقت إلى إعادة النظر في أنظمة الكفالة الحالية التي تقيد تنقل العمالة وتحاول حماية ملاك رؤوس الأموال. وأثبتت التجارب الميدانية أن كثيرا من ملاك رؤوس الأموال, الذين تحميهم أنظمة الكفالة, أجانب يعملون تحت ستار أسماء سعودية مقابل مبالغ زهيدة أو علاقات شخصية. وتحد أنظمة الكفالة من تنقل العمالة الذي يعد مصدرا من مصادر النمو الاقتصادي. وتسهم حركة العمالة المستمرة في رفع الإنتاجية، حيث تحاول العمالة الحصول على وظائف أفضل لرفع أجورها, وبهذا فإن أي قيود على حركة العمالة, خصوصا القانونية منها, تعد من العوائق المؤثرة سلبا في الكفاءة. ويمكن للمؤسسات الإنتاجية استخدام عقود العمل بديلا لنظام الكفالة لاسترداد تكاليف الاستقدام في حالة انتقال العمالة للعمل في مؤسسات أخرى. وفي حالة تبني عقود العمل كبديل للكفالة فإن تفعيل تطبيق عقود العمل ضروري لضمان نجاحها في أداء مهمتها .وألغت البحرين نظام الكفيل أخيرا ويبدو أنها لا تعاني الآثار السلبية التي هدد مؤيدو نظام الكفيل بحدوثها، وتستحق تجربة البحرين في هذا المجال المراقبة والاستفادة من نتائجها

.

حركة مساواة ونظام ساهر... فرص للوعي الحقوقي

المصدر: جريدة الوطن الأربعاء23يونيو 2010
931http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleId=

عبدالله المطيري

حركة المعلمين رفعت الروح المعنوية لهم وزادت ثقتهم بأنفسهم بل إنها انتقلت لتؤثر في المعلمات اللاتي يتحركن بدورهن لمقاضاة وزارة التربية والتعليم من أجل تحقيق المساواة، التي نص عليها القانون، مع المعلمين

يمكن اعتبار ارتفاع معدلات مقاضاة الأفراد والجماعات للمؤسسات العامة في أي مجتمع علامة على ارتفاع الوعي الحقوقي في هذا المجتمع والعكس صحيح لأن الأكيد هو أن العلاقة بين المؤسسات العامة والأفراد لا بد أن تحتوي الكثير من التجاوزات والأخطاء وبالتالي فقد وضع النظام القضائي لحل هذه الإشكالية. وتحرك الأفراد لمقاضاة مؤسسات أكبر منهم في الصلاحية والمسؤولية والقدرات يدل على أنهم يستندون على وعي عميق بقوة حقوقهم كمواطنين لهم حق المقاضاة كما يدل على ثقتهم في النظام القضائي الذي سيكفل لهم الوصول إلى حقهم. وهنا نصل إلى إحدى درجات المواطنة الصحية والسليمة.

من هنا فإن التحرك في اتجاه مقاضاة المؤسسات العامة هو اتجاه مبشر بالخير ويدل على أن الأنظمة العامة التشريعية والتنفيذية والقضائية تتحرك بشكل طبيعي. نستطيع ملاحظة أن الأنظمة الاستبدادية في العالم مثل النظام الستاليني السابق أو نظام هتلر كانت ترهب الشعوب وتبعد عن أذهانهم فكرة مقاضاة الدولة أو التفكير فيها أصلا، وبالتالي تعطلت الحركة في المجتمع من خلال سيطرة الدولة على كل شيء وعدم اكتراثها بالأخطاء التي ارتكبتها والنتيجة في الأخير إما دمار الدولة أو الوصول إلى مراحل مفرطة من الفساد .

من هنا فإن عمليات مقاضاة المؤسسات العامة يجب أن تعتبر عملية إيجابية وتستحق الدعم والتشجيع. قبل سنوات قليلة قام عدد كبير من المعلمين بمقاضاة وزارة التربية والتعليم ووصلت القضية إلى حلول جزئية حققت جزءا من مطالب المعلمين وفشلت في الأخرى ولكن الأهم من هذا كله أن هذه الحركة أطلقت في المجتمع روحا ومعاني حقوقية في غاية الأهمية. أطلقت فكرة أساسية وهي أن المواطن له حقوق وعليه واجبات وأن الوزارات والمسؤولين هم أشخاص مهمتهم خدمة المواطن من خلال تطبيق قوانين الحقوق والواجبات ومن حق المواطن مقاضاتهم إذا تعرض للجور دون أن تعرضه هذه المقاضاة للخطر. هذا الوعي يحمي الناس من الإحباط والبؤس حين يشعرون أن هذا المسؤول أو هذه الجهة هي سلطة لا يمكن دفع ضررها أو السلامة من شرها. ومن المعلوم أن هذا الإحباط والشعور هو أساس كل أعمال العنف وحركات تهديد أسس ومبادئ المجتمعات .

حركة المعلمين رفعت الروح المعنوية لهم وزادت ثقتهم بأنفسهم بل إنها انتقلت لتؤثر في المعلمات اللاتي يتحركن بدورهن لمقاضاة وزارة التربية والتعليم من أجل تحقيق المساواة، التي نص عليها القانون، مع المعلمين. وهذه الحركة إذا استمرت وأخذت طريقها القانوني وقالت فيها الجهات القضائية قولها المحترم فإنها أيضا ستعكس ذات الروح الإيجابية التي أحدثتها حركة المعلمين. بل إنها ستحدث تأثيرات إيجابية على الوزارة نفسها فهي الآن جهة منظورة من الجهات القضائية وتجربة المعلمين كشفت أن الوزارة ارتكبت أخطاء وخالفت الأنظمة. كل هذا يجب أن ينعكس على عمل الوزارة المستقبلي ويرفع معدل وعيها هي بالقانون وبصلاحياتها ودورها كجهة خدمية. الوعي السابق في الوزارة والذي لا يزال مسيطرا على الموظفين القدماء والذي يظهر واضحا في اللقاءات الإعلامية والتصريحات أنهم لا يزالون يقدمون أنفسهم على أنهم أعرف بمصالح المعلمين والمعلمات وأنهم يطالبون بما يطالب به هؤلاء بل أكثر وكأنهم يقولون لا تقاضونا فنحن أحرص منكم على أنفسكم. هذا الدور لم يعد مقنعا لأحد ومن المفترض على الوزارة أن تدرك هذه الفكرة بل وتستخدم عمليات المقاضاة هذه في تصحيح أنظمتها الداخلية ورفع الوعي لدى التكنوقراط في الوزارة بالأنظمة العامة والشفافية .

من جهة أخرى في سياق الوعي الحقوقي فإن تطبيق نظام ساهر المروري يطرح أسئلة كثيرة لدى المواطنين حول مدى حفظ هذا النظام لحقوقهم الخاصة. فالأكيد أن البنية التحتية في الطرق غير مكتملة أعني هنا اللوحات الإرشادية التي تعطي لسائقي المركبات المعلومات المطلوبة من أجل التقيد بها. في مثل هذه الحالة هل لإدارة المرور الحق النظامي في محاسبة المواطنين وتغريمهم؟ من المعلوم أن تطبيق أي نظام يشترط عدة شروط أساسية لكي يصبح تطبيقه عادلا من أهمها أن تكون الجهة المطبقة قد أكملت مهمتها في توعية الناس بالنظام الجديد والتأكد من اكتمال البنية التحتية التي تجعل من ارتكاب المخالفات ناتجا بالضرورة عن إهمال من السائق وليس لظروف ناتجة عن تقصير الجهات المطبقة للقانون في أداء واجبها. من جهة أخرى ماذا عن النظام الذي يكفل الحق في الاعتراض على المخالفة .فالمخالفة في الأخير مرفوعة من جهة معينة ويجب أن تكون هناك جهة قضائية محايدة تفصل في صحة هذا الادعاء إذا اعترض المدعي عليه .

هذه القضية، أي نظام ساهر، فرصة لرفع الوعي الحقوقي وضمنه رفع الوعي المروري. فحين يعمل مواطنون على مقاضاة إدارة المرور فإن النتيجة الأهم التي نحصل عليها هي أن إدارة المرور ستعمل على مراجعة نظامها وتحسينه في ما سيحقق محاسبة عادلة للمواطنين وتحسن من البنية التحتية في الطرق. من جهة أخرى فإن المواطنين سيرتفع لديهم الوعي بأهمية هذا النظام وقيمته في حماية الأمن الخاص والعام ويعطيهم الثقة في كونه قانونا عادلا أخذ كل الإجراءات النظامية التي تكفل لطرفي المعادلة، المرور والمواطن، في تحقيق معادلة عادلة ومتوازنة .

في الأخير، من المهم الإشارة إلى أن تطور الأنظمة في أي دولة من الدول يتم من خلال هذه الآلية. الجهات التشريعية تشرع الأنظمة والجهات التنفيذية تطبقها والمواطنون يعترضون عليها، إذا وجدوا فيها إجحافا بحقهم، ومن ثم الجهات القضائية تقوم بدورها إما بالأمر بتعديل الأنظمة أو إبقائها وتوعية المواطنين بالوضع القانوني لها. هذه الحركة هي حركة حياة الدولة ودليل عافيتها وسلامتها واستقرارها وبالتالي فإنه من المهم تشجيع هذه الحركة فهي روح الحياة التي نسعى جميعا لاستمرارها.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

حقوق المرأة والفكر الأنثوي

المصدر: جريدة الاقتصادية الاربعاء23 يونيو 2010 العدد 6099
.html410284/article_23/06/2010http://www.aleqt.com/

د. عبدالله محمد السهلي

إن الحديث عن حقوق المرأة هو في الدرجة الأولى حديث عن حقوق الإنسان، إذ هي أولى مفرداته وأبسط أبجدياته، وحسبكم بهذه الجزئية أهمية فالمرأة هي الأم الرؤوم والزوجة الحنون وهي الأخت وهي الابنة فلذة الكبد، إنها باختصار شطر الحياة وزينتها وشقيقة الرجل «النساء شقائق الرجال» فالتعدي على كرامتها تعد على الإنسانية ذاتها، ومصادرة كرامتها هو انتهاك لحقوق الإنسان، ولا شك أن ثمة صورا هنا وهناك من الظلم الذي قد يقع على كاهل المرأة هذه الصور تفرزها منعطفات الحراك الاجتماعي في شرائحه المختلفة نتيجة عوامل وأسباب أبرزها الجهل وضعف الوازع الديني، وإطباق صور المادية الغربية على كثير من مناحي حياتنا. فمن رحم هذه الأسباب نرى التغريب الفكري والأخلاقي القيمي الذي بات يحطم ما أمامه من أخص خصوصيتنا، تسوق له القنوات الفضائية الهابطة ومتاهات الإنترنت المظلمة! هذا السيل المتدفق من الصور والمعلومات والقيم التي تحاول زحزحة قيم المجتمع والحلول مكانها، إنها رياح الغرب المؤذنة بالشتات القيمي الفكري، إنه الاغتراب والفردية والذي بدأ يفقد الإنسان رجلا كان أم امرأة استقلاله الفكري وتوازنه النفسي، في ظل أقلام - مدفوعة الثمن - تختزل قضايا المرأة في قيادة السيارة والدعوة إلى الاختلاط، وفي ظل خطاب دعوي يناور في مساحات ضيقة قد أشغل بمعارك جانبية !

إن المرأة في مجتمعنا - شأنها شأن الرجل - تعاني من جملة من المشكلات الاجتماعية والتي تلقي بظلالها على المجتمع كله، فهناك على سبيل المثال العنوسة وتداعياتها، وهناك نسب الطلاق والتي هي الأخرى في تصاعد، وهناك أهمية مشاركة المرأة في التنمية الاجتماعية وذلك في تأنيث ما حقه التأنيث من الأعمال والوظائف التي تتطلب التعامل مع بنات جنسها، كما أن هناك ظوهر اجتماعية اجتاحت النساء كما اجتاحت الشباب كالمخدرات والانحراف والجنوح السلوكي والفكري وفقدان الهوية .

إن انتهاك حقوق المرأة هو انتهاك لحقوقنا جميعا، إذ المرأة أحوج مخلوق على وجه الأرض للعناية والرعاية «رفقا بالقوارير .«

إلا أن المتأمل في الطرح الإعلامي يلحظ أن هناك خلطا للأوراق وتعويما لقضية المرأة واختزالها في قضايا محددة مثيرة للاستفهام! والمؤلم بالفعل أن هذا الأقلام ليس لها من المؤهلات الاجتماعية والعلمية ما يؤهلها للحديث عن هموم المرأة ناهيكم عن التحدث باسمها! وربما دندن البعض دون وعي بمصطلح حقوق وإلغاء كافة أشكال التمييز ضدها بجهل مركب تجاه قضايا المرأة في ردهات المنظمات العالمية، ولعلنا هنا نشير إلى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) والتي تعرف في لغة أهلها بـ Convention Elimination of All Forms of Discrimination Against Women والتي هي من نتاجات الفكر الأنثوي المؤدلج واقتحام المنظمات الدولية والتدخل السافر في المواثيق الدولية واستخدام مصطلحات عائمة مثل (الجندر) وهو الاستقلال العضوي والوظيفي والجنسي للمرأة، ولعلي هنا أشير إلى ورقة عمل قدمتها الدكتور نورة العدوان عضو هيئة التدريس في جامعة الملك سعود حول (المملكة العربية السعودية. المرأة والبعد الدولي) والتي تناولت بالنقد والتحليل منطلقات (سيداو) وتداعياتها ومآلاتها وقد أشارت الباحثة الكريمة إلى أن السعودية بصفتها عضوا في هيئة الأمم المتحدة؛ صادقت على اتفاقية (القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة) المعروفة بالسيداو CEDAW والصادرة عام 1979م، وتحفظت بشكل عام عند مصادقتها؛ أنه في حال تعارض أي من مواد الاتفاقية مع أحكام الشريعة الإسلامية فالمملكة غير ملزمة بما يتعارض معها .والتحفظ الذي وضعته السعودية على هذه الاتفاقية يستند إلى وجود اختلافات جوهرية تتمثل في المرجعية العلمانية للاتفاقية، ومنهجيتها في إلغاء كافة التشريعات المستمدة من أساس ديني وعدم الاعتراف بها، كما ورد في المادة الثانية من الاتفاقية، إضافة إلى أن تفسير المفاهيم الواردة في الاتفاقية يختلف باختلاف المرجعيات الثقافية، ولذلك فإن تفسير المفاهيم ذات العلاقة بالحقوق،

والمفاهيم ذات العلاقة بالعنف تحمل معاني متباينة؛ فتطبيق الحدود الشرعية على سبيل المثال كحد الزنا وحد القتل وغيرها من الحدود تقع في دائرة العنف ضد المرأة، وتشريعات كالولاية والقوامة والمحرم تفسر بالانتهاك لحقوق المرأة وحريتها، في حين أن الشريعة الإسلامية شرعت هذه الأحكام حماية لحقوق المرأة و مصالح المجتمع .
وبعد .. فمن حقوق المرأة أن تدرك أبعاد المؤامرة على المرأة.

قضية سيول جدة

التحقيق مع 850 مواطنا تحايلوا للحصول على تعويضات سيول جدة

المصدر: جريدة المدينة الجمعة18 يونيو 2010
253040http://www.al-madina.com/node/

علمت "المدينة" من مصادرها أن الجهات المعنية ستستدعي 850 مواطنا في جدة للتحقيق معهم لمعرفة سبب عدم مراجعتهم للجان المختصة لتقدير مركباتهم وعقاراتهم المتضررة من سيول جدة. ورجحت المصادر ان يكون هؤلاء ليسوا متضررين و انهم تحايلوا في تقديم البيانات للحصول على تعويضات. وقال ابراهيم سليمان الدريويش رئيس لجنة الاغاثة بمحافظة جدة التابعة لوزارة المالية لـ "المدينة" ان هناك 850 متضررا تقدموا للجان حصر الاضرار من سيول جدة في بداية الكارثة ولكنهم لم يراجعوا لجان التقدير لتقدير مركباتهم وعقاراتهم، وتم الاتصال بهم على الارقام التي دونوها اثناء حضورهم للجان الحصر ولكن تعذر الوصول إليهم، فهناك من لم يجب على الاتصال وآخرون اتضح أن الرقم الذي دونوه غير صحيح فيما البعض لم يراجع لجان التقدير بالرغم من التأكيد عليهم بضرورة المراجعة. واضاف ان لجان صرف التعويضات انهت شيكات اكثر من 1000 متضرر من سيول جدة ولكنهم لم يتقدموا لاستلامها، منها 300 شيك لأصحاب عقارات متضررة، و700 شيك لأصحاب مركبات. ودعا المتضررين الذين لم يتسلموا شيكاتهم إلى الإسراع بمراجعة لجان الصرف خلال الاسابيع المقبلة، والا فسيتم ترحيل جميع شيكات مبالغ التعويضات الى وزارة المالية بالرياض وانهاء عمل اللجان، وعندها سيضطر المتضررون إلى السفر للرياض لاستلام تعويضاتهم. ورجحت مصادر "المدينة" ان يكون الذين لم يراجعوا لجان التقديرات والتي بدأت عملها منذ اكثر من خمسة اشهر قد قدموا بيانات خاطئة وليسوا من ضمن الذين تضرروا من سيول جدة حيث انه عندما تقدموا في بداية الامر لدى لجنة الحصر لم يكونوا يتوقعون ان يتم الوقوف على الاضرار التي ادعوا انها اتلفت من جراء سيول جدة. واضافت المصادر ان جميع ملفات الذين تقدموا للحصول على تعويضات ولم يراجعوا اللجان الخاصة بصرف التعويضات لمتضرري سيول جدة للوقوف على الاضرار التي ادعوا انها تعرضت لتلفيات اثناء كارثة سيول جدة سيتم استدعاؤهم والتحقيق معهم من قبل الجهات المعنية لمعرفة دوافعهم.

الفيصل يكرم 5 آلاف متطوع ساهموا في احتواء آثار كارثة جدة الأربعاء المقبل

المصدر: جريدة المدينة الجمعة18 يونيو 2010
253267http://www.al-madina.com/node/

يرعى صاحب السمو الملكي الأمير خالد الفيصل أمير منطقة مكة المكرمة مساء الاربعاء المقبل حفل تكريم المتطوعين والمتطوعات الذين ساهموا بأعمال استثنائية في الجهود المبذولة لاحتواء آثار كارثة سيول جدة أواخر العام الماضي، وذلك في استاد الامير عبدالله الفيصل بجدة. وسيشمل التكريم أكثر من 5 آلاف متطوع بحضور عدد كبير من الوزراء والمسؤولين. وأوضح مدير إدارة الدراسات والعلاقات العامة بإمارة منطقة مكة المكرمة سلطان الدوسري أن سمو أمير المنطقة حريص على تكريم هؤلاء الشباب، لافتا إلى أن سموه وجه في وقت سابق بتشكيل لجنة من عدة جهات تحت إشراف الإمارة للعمل على إعداد هذا الحفل، وبالفعل عقدت اللجنة العديد من الاجتماعات لحصر المتطوعين وإعداد حفل يتناسب مع هذا التكريم، وتم تحديد الموعد بعد أن صدرت توجيهات خادم الحرمين الشريفين باعتماد توصيات لجنة تقصي الحقائق، وإعلان سموه أيضا في مؤتمر صحفي سابق عن بدء العمل في إعداد المخطط الجديد لشرق جدة والذي سيجعل من جدة مدينة نموذجية عصرية. وبين أن الحفل سيتضمن فقرات عديدة منها عرض فيلم وثائقي عن دور المتطوعين في التخفيف من الأزمة ويظهر أيضا التلاحم الذي ظهر فيه مجتمع جدة أثناء وبعد الكارثة، مشيرا إلى أنه سيتم أيضا عرض لوحات داخل صالة الحفل تعكس "جدة المستقبل". يذكر أن اللجنة التي وجه سموه بتشكيلها يشرف عليها الدكتور عبدالعزيز الخضيري وكيل إمارة منطقة مكة المكرمة وتضم في عضويتها عدة جهات حكومية (محافظة جدة، أمانة محافظة جدة، إدارة الدفاع المدني، الشؤون الصحية، غرفة جدة، الشؤون الاجتماعية).

تمديد عمل تاراسوف 6 أشهر من أجل البناء

مجلس الأمن رحب بمساهمة الكويت بمليون دولار لمصلحة الحقوق العراقية

المصدر: جريدة القبس الخميس17-6-2010
=21062010date=&حقوق الانسان=&searchText614635http://www.alqabas.com.kw/Article.aspx?id

الامم المتحدة - كونا - رحب مجلس الأمن الدولي أمس الاول بقرار الكويت تقديم ما يقرب من مليون دولار للمساعدة في بناء قدرة وزارة حقوق الانسان العراقية في نبش المقابر الجماعية والتعرف على مصير المفقودين الذين اختفوا أثناء الغزو العراقي للكويت عام 1990.

وقال سكرتير عام الامم المتحدة بان كي مون في تقريره الأخير حول هذه القضية، ان المشروع الذي ترعاه بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي) ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع «يعد انعكاسا لاستعداد الكويت لمساعدة العراق في البحث عن رفات المفقودين بغض النظر عن جنسيتهم».

كما أخذ المجلس علما بخطة العمل المقدمة من الكويت في وقت سابق من هذا العام إلى اللجنة الفرعية التقنية (تي اس سي) التابعة للجنة الثلاثية المنبثقة عن اللجنة الدولية للصليب الأحمر والوثائق الداعمة، بما في ذلك قوائم بأسماء ورسومات لمسؤولي الأمن العراقيين خلال احتلال الكويت.

وقال سفير المكسيك كلود هيلر الذي يترأس مجلس الأمن في دورته الحالية في بيان للصحافة عقب كلمة المنسق الدولي الاعلى لشؤون المفقودين الكويتيين والممتلكات الكويتية غينادي تاراسوف في مجلس الأمن، ان «أعضاء المجلس أيدوا توصية بان كي بتمديد عمل تاراسوف لستة أشهر من أجل البناء على الزخم الحالي».

ولفت هيلر إلى أن الأعضاء يقدرون الفترة التي اتسمت بالثقة وبناء التعاون بين العراق والكويت التي أطلقت في أبريل 2009 والتي اثبتت «فائدتها»، كما رحبوا بالتعاون المتزايد بين الحكومتين الكويتية والعراقية والذي أدى إلى «تطورات ايجابية على أرض الواقع» بما في ذلك اكتشاف رفات مفقودين عراقيين في الكويت. كما رحب أعضاء مجلس الأمن أيضا ببداية تنفيذ الخطة المتفق عليها للتحقيق في احتمال العثور على مفقودين كويتيين في مواقع دفن جديدة في العراق.

وفي هذا الصدد، اقر أعضاء المجلس بأنه لم يتأكد العثور على رفات كويتيين أو رعايا دولة اخرى خلال الفترة المشمولة بالتقرير، كما أعربوا مجددا عن «عميق تعاطفهم وتعازيهم» لعائلات المفقودين.

وفي سياق متصل، رحب مجلس الأمن «بالخطوات الايجابية» التي اتخذتها الحكومة العراقية بما في ذلك نشر صور وأسماء المفقودين على موقع وزارة حقوق الانسان على شبكة الانترنت ومناشدة جميع المواطنين ممن لديهم معلومات بالمجيء اليها وتشكيل لجنة مشتركة بين الوزارات العراقية للعمل في قضية المفقودين.

طالبوا الجهات المختصة بمراقبة تطبيق قرارات الوزارة

عمال في حرة رأس الخيمة يشكون عدم التزام منشآتهم بقرار الظهيرة

المصدر: جريدة الاتحاد السبت 19 يونيو 2010
2010&y=36343http://www.alittihad.ae/details.php?id=

شكا عمال في المناطق الحرة برأس الخيمة من عدم التزام منشآتهم تطبيق قرارات وزارة العمل وأهمها، وقف العمل وقت الظهيرة ونظام حماية الأجور.

وطالبوا الجهات المختصة بالدولة العمل تحت مظلة قوانين العمل التي تنصف حقوقهم وتوفر بيئة عمل آمنة ومناسبة لهم أسوة ببقية المنشآت التابعة لرقابة الوزارة.

وقال العامل العربي أحمد عبدالعزيز الذي يعمل في شركة مقاولات بالمناطق الحرة إن الشركة التي يعمل بها غير ملتزمة بتوفير بيئة عمل آمنة لعمالها، كما أنها تقوم بإلزامهم بالعمل لأكثر من 8 ساعات متواصلة دون التوقف أثناء فترة الظهيرة.

وأضاف ''ان عمال شركة مقاولات أخرى تتبع قوانين وزارة العمل ويعملون في موقع إنشائي بجوارنا ويعاملون معاملة ممتازة من قبل شركتهم التي تطبق قانون العمل في نظام الأجور ووقف العمل وقت الظهيرة خلال الصيف''.

وأيده في الرأي العامل الآسيوي أرجون سينج، مشيرا الى أن النزاعات العمالية الخاصة بهم يتم تحويلها إلى القضاء وبالتالي فإنها تحتاج الى وقت للبت فيها،

في حين يتم إحالة باقي المنازعات العمالية بالنسبة للشركات العاملة في رأس الخيمة الى مكتب العمل الذي يبت فيها بسرعة.

واستغرب العامل هاني عبدالخالق من قيام شركتين بتطبيق قرارات مختلفة رغم أنهما في موقعين إنشائيين متجاورين، حيث تتبع أحدهما قوانين الوزارة والأخرى تتبع قوانين المناطق الحرة. وأضاف ''اننا نرى أن الشركة التي تتبع قوانين العمل الخاصة بوزارة العمل توفر البيئة الآمنة لعمالها والشركة الأخرى تسلط سيف العقوبات وإنهاء الخدمات على رقابنا إذا طالبنا بحقوقنا''.

وناشد الجهات المختصة في الدولة إلزام كافة المنشآت التابعة للمناطق الحرة بتطبيق قوانينها أسوة بالشركات التي تتبع قوانين وزارة العمل حيث إن هذه الشركات كافة تعمل في مواقع إنشائية داخل الدولة وليس في المواقع التي تتبع هيئات المناطق الحرة.

وأضاف العامل الآسيوي ماجور شانجار أن مدير الشركة المقاولات التي أعمل فيها أنا وأكثر من 130 عاملا آخرين، تجبرنا على العمل ساعات إضافية دون احتسابها وهو مخالف للقوانين والأنظمة المعمول بها، كما يوفر سكنا لنا غير ملائم.

هيئة الاستثمار

وقال كرم الصادق المستشار القانوني العام في هيئة رأس الخيمة للاستثمار إن الهيئة تعمل على الدوام على تطبيق أحكام قانون العمل الإماراتي واللوائح والقرارات المنفذة له والمتضمنة قانون تنظيم علاقات العمل الإماراتي الاتحادي رقم 6لسنة 1980 وتعديلاته والمادة 120من القانون الاتحادي ورقم 8لسنة 1980 الخاصة بفصل الطرف الثاني (الموظف)

من دون إنذار وفيما يتعلق بمكافأة نهاية الخدمة مع إلزام المنشآت بـ 8ساعات عمل يومية ولا تزيد على 48 ساعة أسبوعيا وتكون تسع ساعات يوميا لعمال المحال والفنادق والمقاصف وأعمال الحراسة. وأضاف أنه يتم إلزام الشركات العاملة بالمناطق الحرة التابعة للهيئة بإحضار عقد العمل للتصديق عليه وضمان التزامه بأحكام قانون العمل، كما أن هذه الشركات ملزمة بإحضار كشف تسلم رواتب هؤلاء العمال، ويتم اتخاذ الإجراءات القانونية المناسبة في حال عدم التزام الشركة بذلك.

وأكد أن الهيئة تتبع القرارات الصادرة عن وزارة العمل بخصوص منع العمل أوقات الظهيرة والذي تم تطبيقه لهذا العام حسب القرار الصادر عن وزارة العمل.

وأضاف الصادق أن الهيئة تعمل دائما على التعاون والتنسيق مع الجهات الحكومية العاملة في الدولة ومن بين هذه الجهات وزارة العمل.

قسم التفتيش

وقال جمال علي الشامسي رئيس قسم التفتيش بمكتب عمل رأس الخيمة إن القسم واصل حملاته المنظمة والمبرمجة التي تشمل كافة مواقع العمل في الإمارة وذلك للتأكد من التزام أصحاب العمل بتطبيق القانون لوزاري 443 بحظر العمل وقت الظهيرة في الأماكن المكشوفة.

وأشار الى أن فرق التفتيش في القسم تقوم بتنفيذ حملاتها المستمرة التي تستهدف كافة المواقع الإنشائية والمؤسسات والمنشآت الصناعية بمختلف أنواعها وأحجامها والمحال التجارية في مختلف مناطق الإمارة النائية والحضرية وذلك للتأكد من التزام أصحاب العمل بالقرار.

وأكد أن الحملات التي نفذها المكتب خلال السنوات الماضية أسهمت في التزام كافة المنشآت العاملة في الإمارة بتنفيذ قانون حظر العمل وقت الظهيرة وانخفاض كبير في المخالفات التي بدأت بالتلاشي نهائيا في كافة مواقع العمل المكشوفة.

ويبلغ عدد المنشآت الصناعية في مناطق إمارة رأس الخيمة 13194 منشأة، تضم 121 ألف عامل منهم 81%من الذكور.

وازداد عدد المشتغلين في قطاع البناء والتشييد في رأس الخيمة من 11,56 ألف مشتغل إلى 18,64 ألف مشتغل في عام 2010 الجاري بنسبة 11,9% .

مكتب العمل

من جانبه، أكد سعيد راشد العسكر النعيمي مدير مكتب وزارة العمل في رأس الخيمة حرص الدين الإسلامي وحثه على حسن التعامل مع العمال وحفظ كرامتهم والإسهام في تخفيف الأعباء الملقاة على كاهلهم مع إيفائهم حقوقهم بمجرد أدائهم للخدمة المطلوبة منهم.

كما أشاد بالتزام شركة رأس الخيمة العقارية التي تعد من أكبر الشركات العقارية في الإمارة، بتنظيم برامجها التوعوية في بعض مواقع العمل بالمشاريع التابعة لها في ميناء العرب الذي يمتد على مساحة إجمالية قدرها 43 مليون قدم مربعة واستهدف 2230 عاملا.

مفوض أممي لشئون اللاجئين ينتقد سياسة اللجوء الأوروبية

المصدر: جريدة اليوم الخميس17 يونيو 2010
1&G=766993&I=13519http://www.alyaum.com/issue/article.php?IN=

وجه مفوض الأمم المتحدة لشئون اللاجئين أنطونيو جوتيريس انتقادات حادة لسياسة اللجوء المتبعة في أوروبا. وقال جوتيريس في تصريحات لصحيفة "فرانكفورتر ألجماينه زونتاجس تسايتونج" الألمانية المقرر صدورها اليوم الأحد : "يتم التعامل مع الهجرة في أوروبا بمزيد من التقييد باستمرار ، حيث إن المخاوف الأمنية تلعب دورا كبيرا في ذلك، وهو ما يجعل الوصول إلى أوروبا أمرا أكثر صعوبة أمام الذين يعيشون في أزمة، وهذا ما يملأني بالقلق." وذكر جوتيريس أن كل دولة مسئولة عن أمن مواطنيها، لكن هذا لا ينبغي أن يعني معاناة اللاجئين من ذلك. وفي هذا الصدد طالب جوتيريس بتوحيد قوانين اللجوء في جميع أنحاء أوروبا.
وأوضح جوتيريس أنه رغم وجود إمكانية الانتقال من لشبونة إلى برلين على سبيل المثال دون الحاجة إلى إظهار إثبات شخصية، إلا أن هناك أنظمة مختلفة من دولة لأخرى في التعامل مع اللاجئين في تلك المنطقة، وقال : "قد يتم الاعتراف بحقوق لاجئ في ألمانيا، لكن قد لا يكون الأمر كذلك في اليونان ."

بلغاريا تقرر وضع حد لآفة التخلي عن الأطفال

المصدر: جريدة الحياة السبت, 19 يونيو 2010
154408http://ksa.daralhayat.com/portalarticlendah/

جميلة هي كونا, فتاة سمراء في الثامنة من عمرها كبرت في ملجأ للأطفال تديره الحكومة البلغارية بعدما هجرها والداها, لكن أحدا لا يرغب بتبنيها والسبب أصولها الغجرية.
على الرغم من أن "ملامحها (كونا) لا تفضح أصولها لكن أوراقهاالثبوتية سرعان ما تجعل العائلات المتبنية تعدل عن اختيارها", على ما تشرح ناديا ديونوفا مديرة ملجأ" سلافيكوف" في صوفيا والذي يؤوي 62 طفلا هجرهم ذووهم, تتراوح أعمارهم بين 7 و 18 عاما. من بين هؤلاء ستة معوقين.
لطالما حظي الغجر (روما), وهم من الأقليات, بسمعة سيئة في البلاد حيث يتهمون بالتخلي عن أطفالهم في سن مبكرة ليعودوا ويستردوهم وقد أصبحوا في سن تخولهم جني المال.
بالنسبة إلى والدي كونا, هما آثرا الاحتفاظ باثنين فقط من أولادهم السبعة, وإنما من دون التخلي عن حقوق الأبوة في ما خص الخمسة الآخرين.
ما قام به ذوو كونا يجعل الأطفال تحت وصاية الميتام إلى حين بلوغهم سن الرشد .لكنه ومنذ تشرين الأول/أكتوبر الماضي, وضع قانون لمعالجة هذا الوضع: كل طفل أمضى ستة أشهر في هذه الملاجئ من دون أن يطالب به ذووه, يدرج مباشرة على سجل الأطفال المرشحين للتبني.
وكانت عادة هجر الأطفال وجعلهم في عهدة السلطات الرسمية قد بدأت خلال الحقبة الشيوعية. وما زالت بلغاريا تسجل واحدا من أعلى المعدلات في هذا المجال مع أكثر من 6700 طفل مسجل كولد مهجور من اصل 7.7 ملايين نسمة عدد السكان الاجمالي.

بالنسبة إلى نائبة وزير الشؤون الاجتماعية فالنتينا سيميونوفا فإن "السيطرة على الظاهرة أمر صعب بما أن الدولة عمدت طوال خمسين عاما إلى وضع كل طفل مهدد في الملجأ."
مثال على ذلك شباب ثمانية يعانون من إعاقات ذهنية أمضوا طفولتهم في مؤسسات عامة تسود فيها ظروف سيئة. اليوم تم إيداعهم في دار رعاية عائلية في غلوجينيه (غرب (جهزته منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) بالتعاون مع التلفزيون البلغاري الذي جمع تمويلا خاصا لذلك.
في عربة الأطفال الخاصة به, يستكن سيرغاي وهو شاب كفيف في العشرين من عمره يعجز عن الكلام والسير. عندما وصل إلى غلوجينيه كانت التقرحات تغطي ظهره جراء النوم المستمر, أما على يديه ورجليه فكانت آثار القيود واضحة نتيجة تكبيله في سريره في موجيلينو, بحسب العاملين في دار الرعاية الجديد.
وكان ملجأ موجيلينو, الذي أغلقت أبوابه في العام 2008 على أثر حملة إعلامية" ,محاطا بأسلاك شائكة أما شبابيكه فمزودة بقضبان" بحسب ما توضح برانيميرا بافلوفا ,مديرة مركز تيتيفين (غرب) الذي كان قد استقبل هؤلاء الشباب لفترة موقتة. هناك, رأت بافلوفا "نحو مئة طفل يتسكعون بالقرب من عاملين غير مبالين" وغير مؤهلين.
بحلول العام 2013, تخطط الحكومة لإقفال 27 ملجأ متبقيا للأطفال ذوي الإعاقات الحادة, غالبيتها في مناطق نائية.
ما زال ذوو نحو 98 % من الأطفال الذين تم التخلي عنهم على قيد الحياة, لذا تحاول إدارة الخدمات الاجتماعية إعادة دمج هؤلاء الأطفال في عائلاتهم قبل اللجوء إلى إجراءات أخرى. لكن, في حال أتى ذلك مستحيلا, يتم البحث عن عائلات بديلة.
اما بالنسبة إلى 1200 طفل معوق تخطوا الثانية عشرة من عمرهم وحظوظ تبنيهم محدودة, فإنهم يطرحون للتبني بإجراءات مبسطة. والعائلات المتبنية بصورة أساسية هي من الولايات المتحدة وكندا والسويد وإيطاليا.
إلى ذلك, تطمح بلغاريا إلى خفض نسبة التخلي عن الأطفال الذين تتراوح أعمارهم من الولادة إلى سن الثالثة, والذين يصل تعدادهم اليوم إلى أكثر من 2300 طفل. وتلفت نائبة وزير الشؤون الاجتماعية إلى أنه "وبوضع حد لهجر الأطفال حديثي الولادة يمكن معالجة مشكلة الأطفال في الملاجئ."
خلال العام الماضي, تبنت عائلات بلغارية 536 رضيعا بالإضافة إلى 103 تم تبنيهم من قبل عائلات أجنبية, 23% منهم من المعوقين.

هيومن رايتس تدعو لبنان الى إنهاء التمييز ضد الفلسطينيين

المصدر: جريدة الحياة السبت, 19 يونيو 2010
154157http://ksa.daralhayat.com/internationalarticle/

فيما تواصلت ردود الفعل لبنانيا وفلسطينيا على موضوع منح الحقوق المدنية للاجئين الفلسطينيين في لبنان، دخلت منظمة «هيومن رايتس ووتش» على الخط وقالت أمس إنه «ينبغي على أعضاء البرلمان التصويت لإنهاء القيود المفروضة على حقوق اللاجئين في التملك والعمل»، داعية لبنان الى «اغتنام الفرصة لإنهاء التمييز ضدهم.«

وأعلن الرئيس السابق للحكومة نجيب ميقاتي أمام زواره تأييده «منح الفلسطينيين الحقوق الإنسانية الأساسية مع وضع الضوابط القانونية والسياسية التي تتوافق مع الواجبات المفروضة على الأخوة الفلسطينيين ومقتضيات الدستور اللبناني لجهة رفض التوطين». ولفت الى «إن هذا الموضوع إنساني ويجب مقاربته بعيدا من الاصطفافات السياسية والطائفية .«

وأعلن ميقاتي انه طالب خلال مؤتمر الحوار الوطني «بالعمل سريعا على استئناف الحوار مع الأخوة الفلسطينيين لوضع القرارات المتخذة سابقا في شأن السلاح الفلسطيني خارج المخيمات موضع التنفيذ». ولفت الى «أن الالتزام بتنفيذ هذه المقررات من شأنه تخفيف الهواجس المشروعة لدى بعض الفئات اللبنانية ووضع الملف الفلسطيني في لبنان حضورا وحقوقا على خط المعالجة الصحيحة بما يضمن سيادة الدولة اللبنانية على أرضها.«

وشدد عضو كتلة «الكتائب اللبنانية» النائب سامي الجميل، في مؤتمر صحافي على» الحرص التام على وضع الفلسطينيين الإنساني في لبنان»، مؤكدا أن «اعتراضنا في مجلس النواب لم يكن على تحسين ظروفهم الإنسانية»، مذكرا بأن «هذا الملف كان سببا لمشاكل عدة ولا يمكن حسمه في ثلاثة أيام». واعتبر أن الحقوق الفلسطينية «محقة لكن الضمان الاجتماعي اللبناني أو الخزينة اللبنانية لا يسمحان بذلك .«

ورأى أن «مساعدة الفلسطينيين مسؤولية عربية وليست لبنانية فقط.«

وحول موضوع التملك، سأل الجميل: «لماذا لا نستشير لجنة الحوار اللبناني -الفلسطيني التي أوكل إليها البحث في هذه المواضيع»؟ وحذر «من مخطط إسرائيلي لاستيعاب الفلسطينيين حيث يتواجدون»، معتبرا ان «بعض الاطراف ومنهم حزب الله كان ربما راضيا عن تأجيل اقرار الاقتراحات في مجلس النواب وتلطى وراءنا لأنه لا يريد طرح الموضوع بنفسه.«

وأكد نائب رئيس المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى الشيخ عبد الأمير قبلان في خطبة الجمعة، أن وضع الفلسطينيين في لبنان لا يحسدون عليه، و«علينا إن نقدم إليهم العيش الكريم والاستقرار والهدوء ونتعاون معهم.«

واعتبر «حزب الوطنيين الأحرار» برئاسة النائب دوري شمعون ان «واقع الفلسطينيين غير المقبول في المخيمات، يقتضي التعاطي الجاد». ورفض «إدخال الموضوع بازار السجالات والتجاذبات وتركه في عهدة الدولة اللبنانية ومؤسساتها، بالتعاون والتنسيق مع السلطة الفلسطينية الشرعية

لجنة حقوق الكويتيين في الخاص التقت مسؤولي الهيكلة الحكومة تمنح المميزات للعاملين بـ الحكومي وتطالب الشباب بالعمل في الخاص

المصدر: جريدة القبس الاثنين21-6-2010
21062010date=&حقوق=&searchText615517http://www.alqabas.com.kw/Article.aspx?id=

كشف منصور عاشور، رئيس نقابة العاملين في البنوك، أن وفدا من لجنة حقوق العاملين الكويتيين في القطاع الخاص التقى أخيرا مسؤولين في برنامج إعادة هيكلة القوى العاملة، برئاسة الأمين العام للبرنامج بالإنابة فوزي المجدلي، وبحضور مدير إدارة تخطيط القوى العاملة المهندس فارس العنزي وآخرين.

وقال عاشور في تصريح صحفي ان الاجتماع، الذي مثل فيه لجنة حقوق العاملين بالإضافة إلى موسى درويش ومجدي غنام، ارتكز على جملة من الأولويات التي تشغل العاملين الكويتيين في القطاع الخاص، مشيرا إلى ان اكثر الملفات كانت إلحاحا خلال الاجتماع وتصدرت سلم النقاش: موضوع الزيادات الأخيرة على رواتب العاملين في القطاع الحكومي بإقرار الكوادر العديدة، وما ترتب عليها من اضرار على معدلات الأجور في القطاع الخاص، لا سيما بعد الزيادات المقطوعة التي حصل عليها المهندسون من دون غيرهم في المهن الأخرى.

تحركات

وبين ان الاجتماع تزامن مع أكثر من تحرك في وقت واحد لنقابة البنوك في محاولة للدفاع عن حقوق العاملين الكويتيين في القطاع الخاص، بعد تبيان الضرر المرتقب وقوعه على هذه القاعدة العريضة من العاملين الكويتيين في القطاع الخاص والمشاكل التي يمكن أن تجرها مثل هذه الزيادات غير المنصفة.

ولفت عاشور إلى ان التضارب الواضح في الموقف الحكومي بمطالبة الكويتيين بالتوجه للعمل في القطاع الخاص رافقه بالمقابل رفع المميزات المالية للعاملين في القطاع الحكومي مما زاد إلى حد كبير الفجوة بين أجور القطاعين، وهو ما استدعى التوقف أمامه مليا من قبل لجنة حقوق العاملين الكويتيين ونقابة البنوك، التي كانت صاحبة مبادرة في هذا الخصوص، في محاولة منهما للبحث عن حلول تهدف إلى تضييق الفجوة التي يمكن ان يتسبب فيها اغماض العين عن التداعيات المحققة من التباين الواضح في سقف الرواتب بين القطاع الحكومي والخاص.

اشكالية

واوضح عاشور ان الاجتماع تطرق الى الاشكالية التي تسببت فيها الحكومة لموظفي القطاع الخاص عبر الزيادات الاخيرة، بمساهمتها في توسيع الهوة في ما بين موظفي القطاع الواحد، بدلا من محاولة تضييقها، مشيرا الى ان اجراءات الحكومة الاخيرة ادت الى وجود زيادات في القسم نفسه، تشمل موظفين، وتحرم آخرين مما اوقع بدوره ظلما بين موظفي القطاع الواحد، وانتج استحقاقات واجبة السداد بمطالبات المحرومين بمعاملة المثل، وزيادة رواتبهم كما ينبغي ان تكون.

واضاف عاشور ان توجه عديد من الشركات خلال الازمة المالية الى تخفيض الرواتب بنسب متفاوتة وصلت الى 40% قابله تجميد الرواتب خلال السنتين الماضيتين في الشركات التي ابقت على ما تبقى من موظفيها، وعدم توزيع زيادات سنوية عليهم يستوجب تقوية مراكز ورواتب العاملين في القطاع الخاص. وقال عاشور ان وفد لجنة حقوق العاملين الكويتيين في القطاع الخاص طرح هذه التحديات امام برنامج اعادة الهيكلة، بهدف الوصول الى افضل المقاربات الممكنة بالنسبة إلى اقرار الحكومة كوادر دون غيرها، وما ترتب على ذلك من زيادة مقطوعة انحسرت في شريحة محددة.

مذكرة بالمطالب لديوان الخدمة

كشف عاشور ان ممثلي لجنة حقوق العاملين الكويتيين ومسؤولي برنامج اعادة الهيكلة خلصوا الى رفع مذكرة شاملة الى ديوان الخدمة المدنية متضمنة جميع المطالبات التي تراها اللجنة منصفة لحقوق العاملين الكويتيين في القطاع الخاص.

ولفت عاشور الى انه أصبح من المؤكد ان تركيبة العاملين في القطاع الخاص تختلف كثيرا اليوم عن الأمس، لاسيما بعد

التحول الكبير لمستويات الرواتب بين القطاعين - سقف الرواتب بين الموظفين - في عالم يحتاج فيه موظف القطاع الخاص للحصول على جميع مزاياه الوظيفية المشابهة في القطاع الحكومي وكما ينبغي.

الحريري: ما تقوم به إسرائيل ضد الفلسطينيين ترفضه كل الاتفاقيات الدولية

المصدر: جريدة اليوم السبت19 يونيو 2010
2&G=766724&I=13518http://www.alyaum.com/issue/article.php?IN=

نافذ قواص – بيروت
قال رئيس الوزراء اللبناني سعد الحريري الخميس إن ما تقوم به إسرائيل من أعمال "غير إنسانية" ضد الفلسطينيين ترفضه كل اتفاقيات حقوق الإنسان.
وجاءت تصريحات الحريري في معرض رده على سؤال في المؤتمر الصحفي الذي عقده مع نظيره المصري أحمد نظيف، في ختام أعمال الدورة السابعة للجنة العليا المشتركة اللبنانية - المصرية التي عقدت الخميس، حول تهديدات وزير الدفاع الإسرائيلي إيهود باراك للبنان.
وأضاف الحريري : "كفى على إسرائيل كذبا على العالم، وأن تعمل بأسلوب تعنتي فيما يخص الفلسطينيين، سواء في الضفة الغربية أو في غزة أو في القدس .. ما تقوم به إسرائيل من أعمال غير إنسانية ترفضها اتفاقية جنيف وكل اتفاقيات حقوق الإنسان."
وأوضح قائلا : "شهدنا ما حصل مع أسطول الحرية، وهناك أساطيل أخرى آتية من أوروبا، فهل سنرى وزير الدفاع الإسرائيلي يهاجم دولا أوروبية لأنها ترسل مساعدات إلى غزة؟."
ولفت إلى أن العرب أقروا مبادرة السلام "فما هو الرد الإسرائيلي؟ هل الرد بإغلاق غزة أو تهديد لبنان؟ نحن في لبنان لدينا قناعاتنا ، نحن لا نريد الحرب، وكنا واضحين في مبادرة السلام في بيروت وكذلك في مؤتمر مدريد من خلال اتجاهنا نحو السلام ، ولم يبق هناك سوى بلد وحيد في المنطقة يتحدث عن الحرب، هو إسرائيل ."
كما طالب رئيس الوزراء المصري أحمد نظيف بضرروة أن تفك إسرائيل الحصار الذي تفرضه على قطاع غزة لافتا الى أن مصر قامت بواجبها وفتحت معبر رفح.
وقال إن اللجنة العليا اللبنانية - المصرية المشتركة تؤكد دائما العلاقة بين لبنان ومصر، مشيرا الى انه ناقش مع الحريري الجوانب السياسية في العلاقة التي تتسم دائما بوضوح الرؤية .
وأكد نظيف ضرورة زيادة التبادل التجاري بين البلدين، مشيرا الى ان هذا التبادل وصل الى حدود نصف مليار دولار، مؤكدا ان مصر ولبنان مؤهلان تماما لإزالة كل العقبات الموجودة كسبل النقل بين البلدين

منظمة غير حكومية تطلب اغلاق "مخيمات المهاجرين" في اوروبا

المصدر: جريدة الحياة السبت, 19 يونيو 2010
154363http://ksa.daralhayat.com/portalarticlendah/

طلبت منظمة "ميغريوروب" غير الحكومية التي تضم جمعيات اوروبية وافريقية اغلاق" مخيمات المهاجرين" في اوروبا والدول الحدودية, معتبرة انها غير فعالة في مكافحة الهجرة السرية.
وقالت المنظمة في بيان نشر مساء الجمعة في باريس "في الدول الاعضاء في الاتحاد الاوروبي والبلدان الواقعة على حدوده (ليبيا والمغرب وتركيا واوكرانيا) وحتى ابعد من ذلك (موريتانيا ولبنان), تخفي اماكن احتجاز الاجانب التي لم يكف عددها عن الارتفاع منذ نهاية القرن العشرين اهدافا مخالفة للالتزامات الدولية التي اقرتها هذه البلدان."
وتضم "ميغريوروب" خصوصا جمعيات فرنسية (سيماد) وبلجيكا (رابطة حقوق الانسان (وايطالية (ارسي) واسبانية (ثيار).(
وقالت المنظمة ان اشخاصا بينهم مهاجرون انقذوا في عرض البحر "محتجزون بدون ادانة او محاكمة وفي شروط اقرب الى ظروف السجن تصل احيانا الى حد الاعتقال في زنزانة لسبب واحد هو انهم لم يحترموا القواعد المتعلقة بعبور الحدود وبالاقامة."
واضافت انه في بعض هذه المراكز "تشكل اعمال العنف الجسدي والنفسي امرا عاديا "وتكثر الحوادث من اعمال شغب واضرابات عن الطعام وحرائق متعمدة وحالات انتحار.
وبعدما رأت ان "احتجاز المهاجرين" اجراء لن يؤدي الى انهاء ظاهرة الهجرة غير المشروعة, طلبت المنظمة "وقف استخدام الاحتجاز لاهداف مراقبة المهاجرين."
كما دعت "الرأي العام الى رفض كل اشكال منطق احتجاز الاجانب."
وفي فرنسا احتجز 32 الفا و284 شخصا من 163 جنسية لفترات تتراوح بين 24 ساعة و32 يوما في مراكز للحجز الاداري في 2008.

تقرير الخارجية الأميركية إنشائي يخلو من المصداقية"

العفاسي: رفع اسم الكويت من لائحة العمل الدولية

المصدر: جريدة القبس الاحد20-6-2010
21062010date=&حقوق الانسان=&searchText615210http://www.alqabas.com.kw/Article.aspx?id=

جدد وزير الشؤون الاجتماعية والعمل د. محمد العفاسي انتقاده لتقرير الخارجية الاميركية الذي صنف الكويت ضمن القائمة السوداء، مشيرا الى ان التقرير كان انشائيا جانبه الصواب ولم يتطرق الى الجوانب الايجابية التي حققتها الحكومة وصور الكويت وكأنها تعيش في شريعة الغاب ولا تحكمها القوانين.

وقال العفاسي في تصريح للصحافيين خلال عودته من جنيف امس الاول بعد ان مثل الكويت في اعمال مؤتمر منظمة العمل الدولية: ان كل دول المنظمة اثنت على خطوات الكويت في حين ان تقرير الخارجية الاميركية اشاد بهذه الخطوات ولم يغير درجة تقييم الكويت.

قوانين وتشريعات

وتابع: لدينا قوانين وتشريعات مازالت تنتظر الاقرار وهي موجودة على جدول اعمال مجلس الامة كقانون تحريم الاتجار بالبشر وهي من اولويات برنامج عمل الحكومة وعلى الحكومة الاميركية ان تعرف مدى احترام الكويت لحقوق الانسان.

وزاد: ان الكويت تقدم ما يقرب من 9 ملايين دولار سنويا للمنظمات الناشطة في مجال حقوق الانسان وبالتالي لا يجوز ان تصنف بتقرير انشائي يخلو من المصداقية، كما ان الكويت تقدم حوالي 1.3% من دخلها القومي لمساعدة الدول، والولايات المتحدة لا يوجد لديها هذا الرقم كمساعدات لمنظمات دولية.

واضاف: لا يمكن ان نصنف الكويت وفق كلام انشائي حيث رفعت الكويت في منظمات كثيرة من سجل الدول الاقل تطبيقا للقوانين الخاصة بحقوق الانسان، وغفل التقرير عن قرارات حظر تشغيل العمال وقرار التحويل وقانون العمل في القطاع الاهلي والتوسع في مراكز الايواء.

واشار الى ان التقرير غفل عن العقوبات والجزاءات التي نص عليها قانون الجزاء الكويتي الذي غطى جوانب كثيرة، والذي لم يفرق بين شخص وآخر امام القضاء، فنحن نحزن لهذا الاسلوب الذي يمارس مع الكويت.

منظمة العمل

واشار العفاسي: الى توقيع الكويت على اتفاقية جديدة في منظمة العمل الدولية لمنع وتجريم استغلال الاطفال على ان يتم القضاء على تلك الظاهرة في عام 2016.

ولفت: الى ان الكويت القت بيانا باسم دول مجلس التعاون واليمن بينت فيه الاجراءات والخطوات التي قامت بها منظومة مجلس التعاون التي كانت محل اشادة وثناء ولاقت استحسانا من 80 دولة تشارك في اعمال المنظمة، حيث وقعت دول مجلس على اتفاقيات عدم استغلال الاطفال.

واشار الى ان المنظمة اعتبرت المدة من 2010 الى عام 2020 هي عقد عمل بين جميع الاطراف في كل دولة عضو في المنظمة، وذلك للحد من البطالة وايجاد فرص عمل للشباب، مشيرا الى ان الكويت تبنت هذا المشروع وحرصت عليه القيادة السياسية، ومن ذلك ما اوصى به مؤتمر القمة الاقتصادية المنعقد في الكويت العام الماضي.

وتابع: ان مشاركة الكويت هذا العام في منظمة العمل الدولية يختلف تماما عن مشاركتها في الاعوام السابقة حيث حضرت مسلحة بفعل القوانين والقرارات التي اقرت خلال الفترة الماضية وفي مقدمتها قانون العمل في القطاع الاهلي وقرارات وزارية نظمت العلاقة بين صاحب العمل والعمال فضلا عن اقرار قانون المعاقين ، لافتا إلى انه تم رفع اسم الكويت من لائحة الدول الأقل تطبيقا والتزاما بقوانين منظمة العمل الدولية في مجال حقوق الإنسان.

الأطراف الثلاثة

قال العفاسي: شاركنا في الدورة 99 من المؤتمر السنوي لمنظمة العمل الدولية، كما شاركنا في كل اللجان بوجود الاطراف الثلاثة الحكومة واصحاب الاعمال واتحاد العمال، مشيرا الى ان ابرز ما طرح هو القضاء على عمل الاطفال، والكويت من الدول التي وقعت على تجريم تشغيل الاطفال.

اتفاقية الخدم

قال العفاسي: ان الكويت تؤكد احترامها لحقوق العمالة المنزلية، حيث ابرمت خلال مؤتمر منظمة العمل الحالي اتفاقية خاصة بخدم المنازل، يبدأ التنفيذ والتطبيق في عام 2012، فالحكومة لا تمانع بوجود اتفاقيات ومعاهدات في هذا الخصوص.

رغبة سامية

اشار العفاسي الى الرغبة الاميرية السامية بتحويل الكويت الى مركز مالي وتجاري، الامر الذي يتطلب وجود قوانين وتشريعات تنظم سوق العمل في القطاع الاهلي، وهو ما قامت به الشؤون كاقرار قانون العمل وقرارات اخرى صدرت واخرى قريبا ستصدر.

الرئيسة الانتقالية لقرغيزستان تزور الجنوب المدمر

اوتونباييفا تقر بمقتل 2000 في العنف الإثني

المصدر: جريدة القبس السبت19-6-2010

21062010date=&الانسان%20حقوق=&searchText615175http://www.alqabas.com.kw/Article.aspx?id=

اوش ـ ا.ف.ب ـ دعا مجلس حقوق الانسان التابع للامم المتحدة الحكومة القرغيزية الى اجراء تحقيق كامل وشفاف حول اعمال العنف، ومحاسبة المسؤولين عن الخسائر في الارواح. كما يحث النص الحكومة القرغيزية على «تعزيز المصالحة العرقية، ودعوة مجمل الاطراف الى تجنب العنف».

إلى ذلك اعلنت الرئيسة القرغيزية بالوكالة روزا اوتونباييفا ان القوات الروسية ستحمي بعض المنشآت الاستراتيجية في قرغيزستان من دون تحديدها.

الى ذلك، وصلت اوتونباييفا امس الى جنوب البلاد في محاولة لتهدئة التوتر بعد اعمال العنف الاثنية الدامية.

واقرت اوتونباييفا بأن عدد ضحايا اعمال العنف قد يكون اكبر بعشر مرات من الرقم الرسمي الذي يشير الى سقوط 192 قتيلا.

وحطت المروحية التي أقلت اوتونباييفا، التي كانت ترتدي سترة واقية من الرصاص، في وسط اوش، ثاني مدن البلاد التي تأثرت الى حد كبير بالاضطرابات التي اندلعت في نهاية الاسبوع الماضي.

وقالت الرئيسة الانتقالية امام مجموعة صغيرة من السكان في الساحة المركزية لأوش «جئت لأتحدث مع الناس واستمع الى ما يقولونه عما حدث».

وقبل ان تغادر بشكيك العاصمة الواقعة 300 كلم شمالا، اقرت اوتونباييفا بأن عدد ضحايا اعمال العنف اكبر بكثير من الحصيلة الرسمية.

وقالت لصحيفة كومرسانت الروسية «سأضرب بعشرة الارقام الرسمية» التي تشير الى سقوط 192 قتيلا وأكثر من ألفي جريح.

لكنها خففت من تقديراتها خلال اجتماع في اوش مع ممثلي المجتمع المدني، موضحة ان الحصيلة النهائية ستكون «اكبر بعدة مرات» من الارقام التي ذكرت.

وقالت ان «الامر ليس اننا نخفي الحقيقة بل اننا لا نملك الارقام. الناس دفنوا ويدفنون الجثث» من دون ابلاغ السلطات.

مليون مهجر

ورفضت الانتقادات التي تتهم الحكومة الانتقالية التي وصلت الى السلطة بعد عصيان ابريل، بالعجز عن وقف العنف الاثني وعن ادارة الازمة الانسانية.

وقالت منظمة الصحة العالمية انها تعمل «على سيناريو يشمل مليون شخص، بينهم 300 الف لاجىء تضرروا بشكل مباشر او غير مباشر» باعمال العنف.
واوضحت ان 700 الف شخص قد يكونون نزحوا داخل البلاد و300 الف قد يكونون تمكنوا من عبور الحدود.
وردا على اسئلة السكان عن النزاعات بين القرغيز والاوزبك في هذا البلد الذي يضم 5,3 ملايين نسمة، اعترفت اوتونباييفا بأن التوتر «كان دائما كبيرا»، مشيرة الى «مواجهات جرت في الماضي».
واضافت «لكننا كنا نعتقد ان الوضع سيصمد».
وتاريخيا، تشهد العلاقات بين الاقلية الاوزبكية (15 الى عشرين في المائة من السكان) والقرغيز توترا.
وفي التسعينات اندلعت صدامات عنيفة بين المجموعتين اسفرت عن سقوط مئات القتلى في منطقة اوش.
وبعد الاجتماع، استقبل حوالي مائة متظاهر قرغيزي اوتونباييفا وهم يرفعون صور مفقودين بعد اعمال العنف التي اتهموا الاوزبك ببدئها.
وغادرت الرئيسة الانتقالية، التي لم تزر الاحياء الاوزبكية المدمرة التي احرقت فيها منازل عدة، منطقة اوش.
وبدأت المساعدات الدولية بالوصول الى عشرات الآلاف من اللاجئين في اوزبكستان المجاورة.

القرار 625 يغتال الحريات

المصدر: جريدة القبس الخميس17-6-2010
=21062010date=&حقوق الانسان=&searchText614501http://www.alqabas.com.kw/Article.aspx?id

أ.د. معصومة أحمد إبراهيم

العدالة الاجتماعية هي احد الحقوق الاساسية التي كفلتها الاديان السماوية، والمواثيق والمعاهدات الدولية، والانسان الذي يعيش في وطن تسوده قيم العدل والمساواة بين الجميع، ويطبق فيه القانون، يعيش في مأمن من حصوله على حقوقه الانسانية غير منقوصة.

والنقابات العمالية هي المحطة الاولى للحفاظ على حقوق ومكتسبات العمال والدفاع عنهم أمام المؤسسات الحكومية والخاصة التي يعملون بها، وقد صاغ طبيعة عمل تلك النقابات منظمة العمل الدولية التي تأسست عام 1919 ومن أهم مبادئها ضرورة اقرار العدالة الاجتماعية، واتخاذ كل السبل لتحقيق هذا الهدف، ومن هنا تسعى النقابات العمالية جاهدة إلى تقديم العون لمن تتعرض حقوقهم للانتهاكات، وتتابعها مع جهات الاختصاص الحكومية المعنية للعمل معهم على حل المشكلات، وتوفير الحلول التي تضمن عودة الحقوق لكل مستحقيها من العمال استنادا الى الدستور والقوانين الخاصة بذلك، وتقف عديد من منظمات حقوق الانسان داعمة لجهود تلك النقابات، وذلك لاعادة الثقة ورد الاعتبار للفرد حتى يشعر بانسانيته وكرامته التي لا يمكن لاحد ان ينتهكها.

ولقد أصدر مجلس الوزراء في اجتماعه بتاريخ 30 مايو 2010 القرار رقم 625 والذي ينص على منع الاعتصامات والاضرابات العمالية، ويقضي بتشكيل لجنة من مختلف الجهات الامنية لمواجهة الاضرابات، مما دعا بالاتحاد العام للعمال الكويتي للتوجه الى منظمة العمل الدولية للتصدي للقرار الذي اعتبرته مخالفا للاتفاقية الدولية التي تنص على حرية الاعتصام والاضراب والتعبير عن الرأي، وهي من الحقوق الاساسية التي كفلها الدستور الكويتي، واقرتها ديموقراطيتنا التي نفتخر بها امام العالم أجمع.

ان اعتصامات النقابات العمالية للدفاع عن حقوق عمالها والمطالبة باقرار الكوادر والبدلات لم تأت وليدة الصدفة، بل سبقتها محاولات جادة لسنوات عديدة مع الجهات المختصة في مؤسسات الدولة لاقرار حقوق العمال، وعندما لم يسمع لهم أحد، لجأوا الى الاعتصام والاضراب احتجاجا على تجاهلهم، محاولة منهم لاحداث التغيير الذي لم يستطيعوا الحصول عليه. ان التسيب في تنفيذ القرارات واللوائح الذي أصبح شائعا، وكثرة القياديين العاجزين عن التفاعل مع موظفيهم واحتواء مشاكلهم قبل ان تتفاقم، هو ما اوصلنا الى تلك الاعتصامات والاضرابات، وقد أدى الترهل الاداري وعدم تطبيق القانون الى نزول العمال الى الشارع للمناداة بحقوقهم، واللجوء الى المنظمات الدولية الخارجية لاقرارها، واتمنى من حكومتنا التواصل مع تلك النقابات والاستماع إليها، بدلا من تشكيل اللجان لمطاردتها ومصادرة حقوقها الدستورية.

ارجو الصواب والسداد في استقامة الامور في بلدنا الغالي والله من وراء القصد.